

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان-



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د.
في العلوم التجارية
تخصص: بنوك وتأمينات
بغـوان:

إصلاحات قطاع التأمين وأثر ذلك على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر في الفترة ما بين 1980-2018

تحت إشراف الأستاذ :

أ.د: بن لدغم فتحي

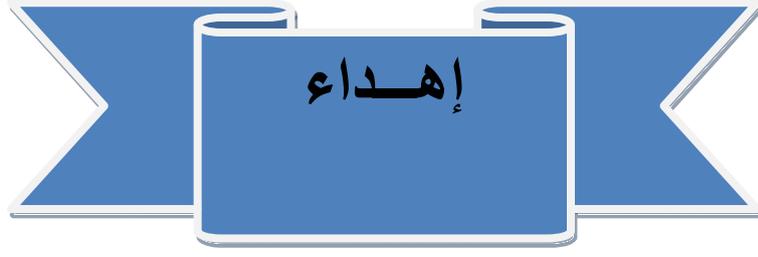
من إعداد الطالب:

مولودي عبد العالي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر أ	د. سنوسي قويدر
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن لدغم فتحي
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	أستاذ التعليم العالي	أ.د جديدين لحسن
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن سعيد محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة أ	د. بن خالد نوال
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	أستاذ محاضر أ	د. كويدد سفيان

السنة الجامعية: 2020-2021



أهدي ثمرة هذا الجهد اليسير المتواضع إلى كلّ المخلصين:

إلى روح والدتي تغمّدها الله برحمته الواسعة وأسكنها الفردوس.

إلى "أبي الغاليّ"... بارك الله في عمره ورزقني برّه.

إلى جميع الاخوة والاخوات والأصدقاء.



يسعدني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والإمتنان للأستاذ الدكتور
المشرف على هذا العمل من خلال نصائحه القيّمة وتوجيهاته السّديدة

« بن لدغم فتحي »

جزاه الله عني خير الجزاء

كما أقدم جزيل الشكر لكلّ من كان سندا لي أو بادر بتقديم يد العون
والنّصح والمشورة خلال مسيرتي الدّراسية وأسأل الله تعالى ان يجازيهم

عني خير جزاء.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	مقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين والنمو الاقتصادي	
01	تمهيد
02	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التأمين وإعادة التأمين
02	المطلب الاول: مفاهيم عامة حول التأمين
2	1-1 مفهوم التأمين لغة
3	1-2 مفهوم التأمين اصطلاحا
04	1-3 ظهور التأمين تاريخيا
05	1-3-1 ظهور أفكار التعاون قديما
6	1-3-2 ظهور عقد التأمين
07	2-تعريف وخصائص ومكونات عقد التأمين
07	1-2 تعريف عقد التأمين
08	2-2المبادئ القانونية لعقد التأمين
14	3-2خصائص ومكونات عقد التأمين
13	1-3-2 خصائص عقد التأمين
16	2-3-2 مكونات عقد التأمين
16	1-2-3-2 الخطر في التأمين
18	2-2-3-2 قسط التأمين
22	3-2-3-2 مبلغ التأمين
24	3 أنواع التأمين.
24	1-3 التقسيم وفقا لطريقة التنظيم والغرض من عملية التأمين
24	1-1-3 التأمين الحكومي
25	3-1-3 التأمين التجاري (الريحي):
25	2-3 تقسيم التأمين على أساس طريقة التسيير
25	أ- التأمين المسير بنظام إعادة التوزيع

26	ب- التأمين المسيّر بنظام الرّسمة
26	3-3 التقسيم القانوني (العملي) لأنواع التأمين
27	أ- التأمين على الممتلكات والمسؤولية Non Life Insurance
27	ب-التأمين على الحياة (الأشخاص) Life Insurance
29	المطلب الثاني: عملية التأمين
32	المطلب الثالث: إعادة التأمين
36	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي
37	المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية.
37	1- مفهوم النمو الاقتصادي
38	2- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
39	المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي وطرق حسابه
39	1- قياس النمو الاقتصادي
	2- طرق حساب النمو الاقتصادي
42	المطلب الثالث : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي
42	النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادية
47	تقييم النظرية الكلاسيكية
48	النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي
50	عرض نموذج سولو
57	النظريات الحديثة للنمو (نظريات النمو الداخلي)
57	نموذج AK
60	المبحث الثالث : علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي
61	المطلب الأول : أدوار التأمين
61	1-الدور الاجتماعي للتأمين
62	2-الدور الاقتصادي للتأمين
64	المطلب الثاني: قطاع التأمين كجزء من النظام المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي
65	1- النظام المالي:
66	1-1 وظائف النظام المالي

70	1-2 هيكل النظام المالي
72	2- قطاع التأمين والاستقرار المالي
74	3- علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي
77	المطلب الثالث: النشاط المصرفي وعلاقته بالتأمين
78	1- نماذج الشراكة بين البنوك ومؤسسات التأمين في إطار التأمين المصرفي:
80	2- العوامل المؤثرة في منتجات التأمين المصرفي
82	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: واقع ومكانة قطاع التأمين في الإقتصاد	
84	تمهيد:
87	المبحث الأول: واقع قطاع التأمين عالميا، إفريقيا وعربيا.
87	المطلب الأول: واقع قطاع التأمين في العالم ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام.
94	المطلب الثاني : واقع قطاع التأمين في إفريقيا ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام
95	المطلب الثالث : واقع قطاع التأمين في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام
99	المبحث الثاني: إصلاحات وواقع قطاع التأمين في الجزائر.
100	المطلب الأول : إصلاحات قطاع التأمين في الجزائر
100	1 -إصلاحات قطاع التأمين في الجزائر من الجانب التنظيمي والقانوني
106	- إصلاحات قطاع التأمين في الجزائر من الجانب الرقابي والإشرافي
110	3- إصلاحات قطاع التأمين في الجزائر من جانب هيكل السوق
120	المطلب الثاني: واقع نشاط سوق التأمين في الجزائر ومعوقاته
120	1- واقع نشاط التأمين في الجزائر :
126	2- تركيبة أقطاب التأمين في السوق الجزائري للتأمين
130	3-معوقات النهوض بقطاع التأمين في الجزائر
130	المطلب الثالث: دور قطاع التأمين في تمويل الإقتصاد الجزائري
135	المبحث الثالث: الدراسات السابقة لعلاقة قطاع التأمين بالنمو
135	المطلب الأول : الدراسات السابقة لعينة من الدول المتقدمة

141	المطلب الثاني : الدراسات السابقة لعينة من الدول النامية.
159	المطلب الثالث : الدراسات السابقة لعينة تضم دول متقدمة وأخرى نامية.
170	خاتمة الفصل
الفصل الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر	
173	تمهيد:
174	المبحث الأول: الجانب النظري للدراسة القياسية
174	المطلب الأول : مدخل لتحليل السلاسل الزمنية
174	1- تعريف السلاسل الزمنية
175	2-استقرارية السلاسل الزمنية وأهم اختبارات الاستقرارية
177	أ- طريقة التحليل البياني Graphical Analysis:
178	ب- دالة الارتباط الذاتي
178	ت- إختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey- fuller) ADF
179	ث- إختبار فيليبس-بيرون Philips -perron
180	3- التكامل المشترك
181	المطلب الثاني: نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه. VAR
182	المطلب الثالث : نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع ARDL
184	المبحث الثاني : دراسة أثر نشاط التأمين الكلي وإصلاحاته على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج VAR
184	المطلب الأول : تحديد متغيرات النموذج ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية
184	1-حديد متغيرات النموذج:
185	2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
185	أولاً:التحليل البياني
186	ثانياً: دالة الارتباط الذاتي
186	ثالثاً: إختباري إختباري فيليبس-بيرون PP وديكي فولر الموسع ADF للاستقرارية
189	المطلب الثاني : إختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ
189	1-إختبار التكامل المشترك.
191	1-1 إختبار جوهانسن وجسليوس Johansen - Juselius للتكامل المشترك

	(المتزامن) للنماذج 1،2،3 و4:
198	1-2 إختبار جوهانسن وجسليوس Johansen - Juselius للتكامل المشترك (المتزامن) للنموذجين 5 و6
201	2- نماذج تصحيح الخطأ
201	1-2 نماذج تصحيح الخطأ والعلاقة السببية للنماذج 1،2،3 و4:
204	العلاقة السببية في الأجل الطويل للنموذجين 1 و2
205	العلاقة السببية في الأجل القصير للنموذجين 1 و2
206	2-2 نماذج تصحيح الخطأ والعلاقة السببية للنماذج 5 و6
207	العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير للنموذجين 5 و6
209	3- الإختبارات التشخيصية لنماذج متجه تصحيح الخطأ
209	1-3 الإختبارات التشخيصية للنماذج 1 و2
209	إختبار ARCH لعدم ثبات تباين الخطأ
210	إختبار مضاعف لاغرنج للإرتباط التسلسلي للبواقي لـ Breusch-Godfrey
210	إختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام إحصائية Ljung-Box
210	إختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي
	3-2 الإختبارات التشخيصية للنماذج 5 و6
211	إختبار ARCH لعدم ثبات تباين الخطأ
212	إختبار مضاعف لاغرنج للإرتباط التسلسلي للبواقي لـ Breusch-Godfrey
212	إختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام إحصائية Ljung-Box
212	إختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي.
213	4- تحليل الإستجابات الدفعية لمعدل النمو الإقتصادي للصدمات الهيكلية في المتغيرات المستقلة
213	1-4 تحليل الإستجابات الدفعية لمعدل النمو الإقتصادي للصدمات الهيكلية في المتغيرات المفسرة في النموذجين 1 و2:
215	2-4 تحليل الإستجابات الدفعية لمعدل النمو الإقتصادي للصدمات الهيكلية في معدل نمو أقساط التأمين والمتغير الوهمي المعبر عن الإصلاحات التي شملت نشاط التأمين في النموذجين 5 و6:
217	5- تحليل تجزئة التباين Variance Decomposition
217	1-5 تحليل تجزئة التباين Variance Decomposition للنموذجين 1 و2
219	2-5 تحليل تجزئة التباين Variance Decomposition للنموذجين 5 و6

223	المبحث الثالث: : دراسة أثر نشاط التأمين وإصلاحاته على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج ARDL.
223	المطلب الأول: اختبار الحدود لكشف للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج وشكل العلاقة طويلة الأجل
223	1- إختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في نماذج ARDL
223	2- اختبار الحدود لكشف للتكامل المشترك والعلاقة في الأجل الطويل
227	المطلب الثاني: نماذج تصحيح الخطأ والعلاقة في المدى القصير.
231	المطلب الثالث: الإختبارات التشخيصية لنماذج ARDL
231	1-اختبار الإرتباط التسلسلي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
232	2- اختبار تجانس تباين الأخطاء- Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
235	إختبار إستقرارية النماذج
241	خاتمة الفصل
242	خاتمة عامة
249	قائمة المراجع
265	الملاحق



قائمة الأشكال والجداول والملحق

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان
29	الشكل رقم (1-1) التقسيم القانوني لأنواع التأمين
62	الشكل رقم (2-1) قنوات تأثير نشاط التأمين على GDP
69	الشكل رقم (3-1) العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والنظام المالي
70	الشكل رقم (4-1) دور الوسيط في الربط بين وحدات الفانض ووحدات العجز داخل النظام المالي
80	الشكل رقم (5-1) العوامل المؤثرة في منتجات نشاط التأمين المصرفي
88	الشكل رقم (1-2): تطور معدلات نمو GDP وأقساط التأمين عالميا
90	الشكل رقم (2-2) : تطور الأقساط التأمينية في الدول المتقدمة والنامية
92	الشكل رقم (3-2) : تطور معدل كثافة التأمين عالميا
93	الشكل رقم (4-2) : تطور معدل إختراق التأمين عالميا
106	الشكل رقم (5-2) : أطراف قطاع التأمين في الجزائر
123	الشكل رقم (6-2): تطور أقساط التأمين بفرعيه في الجزائر منذ 1980
124	الشكل رقم (7-2) : تطور معدل إختراق التأمين في الجزائر ما بين 1980-2018
125	الشكل رقم (8-2) : تطور معدل كثافة التأمين في الجزائر ما بين 1980-2018
132	الشكل رقم (9-2): تطور توظيف أموال شركات التأمين في الجزائر
185	الشكل رقم (1-3) الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
39	الجدول رقم (1-1) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
88	الجدول رقم (1-2): تطور معدل نمو كل من GDP الحقيقي وحجم أقساط التأمين على المستوى العالمي للفترة 1995-2016
91	الجدول رقم (2-2): تطور معدلي الكثافة والاختراق للتأمين على المستوى العالمي
94	الجدول رقم (3-2) : تطور سوق التأمين في إفريقيا بين 2017/2018.
98	الجدول رقم (4-2) : تطور سوق التأمين في دول الـMENA خلال سنتي 2016/2017.
96	الجدول رقم (5-2) : تطور معدل اختراق التأمين في دول الـMENA خلال سنتي 2018/2019.
111	الجدول رقم(6-2): تطور شركات التأمين في السوق الجزائرية موازاة مع الإصلاحات القانونية
121	الجدول رقم (7-2) : تطور أقساط التأمين في الجزائر ما بين 1980-2019
128	الجدول رقم(8-2) تطور أقساط التأمين المكتتبة في السوق الجزائرية حسب نوع الخطر
132	الجدول رقم (9-2) تطور توظيف أموال شركات التأمين في الجزائر
133	الجدول (10-2): نسب توظيف شركات التأمين لأموالها في الجزائر في الفترة 1999-2017
187	الجدول(1-3) : نتائج اختبار الاستقرار لـ فيليبس-بيرون PP
188	الجدول(2-3) : نتائج اختبار الاستقرار لـ ديكي فولر ADF
190	الجدول رقم (3-3) نماذج الدراسة التطبيقية
191	الجدول رقم (4-3) : فترات الإبطاء المثلى لتقدير نماذج VAR
194	الجدول رقم(5-3) : اختبار جوهانسن وجسليوس Johansen – Juselius للتكامل المشترك
199	الجدول رقم(14-3) : فترة الإبطاء المثلى للنموذجين 6و5.
200	الجدول رقم(15-3) إختبارات الأثر والقيمة العظمى للنموذجين 5 و6.
203	الجدول رقم (6-3): نموذج متجه تصحيح الخطأ للنموذجين 1و2.
204	الجدول رقم (7-3): نموذج متجه تصحيح الخطأ للنموذجين 3و4.
205	الجدول رقم(8-3) : العلاقة السببية في الأجل القصير للنموذجين 1و2
207	الجدول رقم (16-3): نموذج متجه تصحيح الخطأ للنموذجين 5و6.
208	الجدول رقم (17-3): العلاقة السببية في الأجل القصير للنموذجين 5و6.
210	الجدول رقم (9-3) : إختبار ARCH لعدم ثبات تباين الخطأ للنموذجين 1و2
210	الجدول رقم (10-3): إختبار Breusch-Godfrey للإرتباط التسلسلي للبواقي للنموذجين 1و2.
212	الجدول رقم (18-3): إختبار ARCH لعدم ثبات تباين الخطأ للنموذجين 5و6

212	الجدول رقم (3-19): إختبار Breusch-Godfrey للإرتباط التسلسلي للبواقي للنموذجين 6 و5
214	الجدول رقم(3-11) : دوال استجابة معدل النمو الإقتصادي للنموذجين 1 و2
216	الجدول رقم(3-20): دوال استجابة معدل النمو الإقتصادي للنموذجين 5 و6
219	الجدول رقم(3-13) بتجزئة التباين 1 و2
221	جدول رقم(3-21): تجزئة التباين للنموذجين 5 و6
223	جدول رقم(3-22): فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نماذج ARDL
224	جدول رقم(3-23): إختبار الحدود وشكل العلاقة في الأجل الطويل للنموذجين 1 و2
225	الجدول رقم(3-24): إختبار الحدود وشكل العلاقة في الأجل الطويل للنموذجين 3 و4
226	الجدول رقم(3-25): إختبار الحدود وشكل العلاقة في الأجل الطويل للنموذجين 5 و6
228	الجدول رقم(3-26): نموذج تصحيح الخطأ للنموذجين 1 و2
229	الجدول رقم(3-27): نموذج تصحيح الخطأ للنموذجين 3 و4
230	الجدول رقم (3-28): نموذج تصحيح الخطأ للنموذجين 5 و6
232	الجدول رقم (3-29): نتائج إختبار الإرتباط التسلسلي للأخطاء -Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test
233	الجدول رقم (3-30) : نتائج إختبار Breusch-Pagan-Godfrey لتجانس تباين الأخطاء
235	الجدول رقم (3-31): نتائج إختبار الإستقرارية لنماذج ARDL (1,2,3)
236	الجدول رقم (3-32): نتائج إختبار الإستقرارية لنماذج ARDL (4,5,6)
236	الجدول رقم (3-33): نتائج الدراسات القياسية للنماذج 1,2 و3
238	الجدول رقم (3-34): نتائج الدراسات القياسية للنماذج 4,5 و6

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان
264	الملحق رقم (1): دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة
265	الملحق رقم (2): دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة
266	الملحق رقم (3): دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة
266	الملحق رقم (4) فترات الابطاء المثلى لنماذج VAR
267	VAR الملحق رقم (5) فترات الابطاء المثلى لنماذج
268	الملحق رقم (6) إختبارات Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي
270	الملحق رقم (7) دوال الاستجابة الدفعية
271	الملحق رقم (8) دوال الاستجابة الدفعية
272	الملحق رقم (9): دالة الارتباط الذاتي للبواقي
273	الملحق رقم (10) ملخص الدراسات السابقة لعينة من الدول المتقدمة.
274	الملحق رقم (11) ملخص الدراسات السابقة لعينة من الدول المتقدمة.
277	الملحق رقم (12) ملخص الدراسات السابقة لعينة تضم دول متقدمة و لأخرى نامية.

مقدّمة عامّة

مقدمة عامة

تمهيد:

يقضي الفرد حياته بحثاً عن وسائل لتلبية حاجياته المادية اليومية من مأكّل ومشرب ومسكن وغيرها وفي بيئة يشاركه فيها باقي أفراد المجتمع بما في ذلك أفراد عائلته ومقربيه، وتوفّر كل تلك الحاجيات في وقت معين لا يعني بالضرورة بقاؤها للأبد، ففي النهاية يبقى الفرد وممتلكاته عرضة لمختلف الأخطار المحتملة في المستقبل مثل الوفاة، المرض أو العجز، السرقة، التلف أو الحريق بالنسبة للممتلكات المادية.

وأمام تطور المجتمعات وتشعبها وتحرر الفرد شيئاً فشيئاً من مفهوم القبيلة أصبح الفرد لا يأمن على حياته أو دوام صحته الجيدة أو على بقاء ممتلكاته في حالة جيدة في المستقبل وبات لزاماً عليه التفكير في طريقة لتفادي احتمال وقوع هذه المخاطر في المستقبل أو على الأقل التقليل من حدة الخسارة الناجمة عن حدوثها باعتبار بعض الأخطار وارد حدوثها لكنها مجهولة الوقت وحجم الخسارة التي تسببها، لذلك ظهرت في المجتمعات منذ القدم أشكالاً من التعاون والتضامن لا سيما عند حدوث الأزمات مثل السومريين والمجتمعات اليونانية القديمة والفرعنة.

من ناحية أخرى حاول العديد فهم ومعالجة إشكالية النمو الاقتصادي ومسبباته ومحدداته وطرق المحافظة على معدلاته الإيجابية بمرور الزمن في المديين الطويل والقصير بدءاً بأفكار التجاربيين والطبيعيين في القرنين 16م و17م الذين اعتبروا التجارة وعدد الأفراد المصادر الأساسية لتحقيق القوة الاقتصادية ثم أفكار النظرية الكلاسيكية للنمو والتمثلة أساساً في إسهامات آدم سميث وديفيد ريكاردو ومالتوس الذين ركزوا على أهمية تراكم رأس المال والتقدم التقني في زيادة الناتج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وبعدها إسهامات سولو في النظرية النيوكلاسيكية للنمو بعد نشره سنة 1956 للمقال الشهير بعنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" محاولاً معرفة سبب وجود دول غنية جداً وأخرى غنية جداً معتمداً في ذلك على دالة الإنتاج لـ كوب-دوقلاس Cobb-Douglas للفرد ومركزاً على كيفية ارتباط تراكم رأس المال والإدخار ومعدل إهلاك رأس المال ومعدل نمو السكان، لكن في منتصف ثمانينات القرن العشرين بدأت بوادر القصور تظهر في الواقع بعد معدلات النمو المتزايدة والسريعة التي حققتها بعض الدول المتقدمة مثل الـو.م.أ وتزايد التفاوت بينها وبين الدول الفقيرة وهو ما يتعارض مع ما توصلت إليه النظرية النيوكلاسيكية بموجب مفهوم التقارب الذي يقضي بتباطؤ معدلات نمو الدول الغنية بفعل تناقص

الإنتاجية الحديدية لعاملي رأس المال والعمل وتسارع معدلات النمو في بعض الدول الفقيرة دون أخرى وبناء على ذلك جاءت النظرية الحديثة للنمو محاولة تقديم تفسيرات لأسباب ذلك رافضة فكرة تناقص الغلة وفكرة اعتبار التقدم التقني عامل خارجي حيث تم توسيع النموذج النيوكلاسيكي ليشمل انتشار التكنولوجيا حسب (Romer) ورأس المال البشري وفقا لـ (Lucas) وكذا سياسات الحكومة على حد قول (Barro) كمحددات مفسرة للنمو الاقتصادي.

يتجسد مفهوم التحرير المالي بشكل عام في إعطاء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك مؤسسات التأمين، استقلالها التام وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية والسماح للمتعاملين الخواص والأجانب بالاستثمار إضافة إلى تحرير المعاملات بحساب رأس المال، وتعتبر أعمال كل من "ماكينون" و"شو" سنة 1973 من أوائل الدراسات التي تطرقت لموضوع التحرير المالي بالدول النامية حيث ركز الباحثان على الدور السلبي لسياسة الكبح المالي المنتهجة من طرف الدول النامية على القطاع المالي، واقترحا ضرورة تحفيز وزيادة الادخار خاصة عن طريق تحرير أسعار الفائدة وإلغاء توجيه الائتمان من أجل زيادة الاستثمارات وبالتالي تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى.

ويعد النمو الاقتصادي أحد الظواهر الاقتصادية التي شغلت ولا تزال تشغل اهتمام الفكر الاقتصادي فهو يمثل أحد العناصر الأساسية المكونة لعملية التنمية بمعنى انه جزء منها ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو على التطور اللاحق بالدول المتقدمة في حين يستخدم مصطلح التنمية ليلتم ظروف الدول النامية حيث يقترن فيها النمو بإحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد¹.

ويتمحور النقاش بخصوص العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي حول فرضيتين أساسيتين أولهما القيادة من جانب العرض (Supply- leading) والتي مفادها أن النمو الاقتصادي سببه التطور في القطاع المالي، ومن بين أهم الدراسات التي تطرقت لهذه العلاقة دراسة (KING and LEVINE)²

¹ ياسر محمد جاد الله محمود، (2003)، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، القاهرة: مطبعة الاسراء، ص129.
² King, R.G., Levine, R., 1993a. Finance and growth: Schumpeter might be right. Q. J. Econ. 108, 717-737

(1993 مؤكدين ما جاء به (Schumpeter 1912)³ حول التطور المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي ووفقا لما جاء به (Patrick, 1966)⁴ أيضا.

أما الفرضية الأخرى فهي تبعية الطلب (Demand-following) والتي تنص على أن التطور المالي سببه النمو الاقتصادي، و بمعنى آخر الزيادة في الاقتصاد الحقيقي تشجع الطلب على الخدمات المالية وهذا ما جاء به (Robinson, 1952) و (Patrick, 1966)

كما أضاف (Patrick, 1966)⁵ في محاولة للتوفيق بين الفرضيتين السابقتين ان التطور المالي والنمو الاقتصادي يرتبطان بعلاقة تبادلية .

وفي خضم هذا البحث والنقاش حظي القطاع المصرفي وقطاع البورصات باهتمام كبير من طرف الباحثين الاقتصاديين للوقوف على حقيقة هذه العلاقة في الجانبين النظري والميداني، من جهة أخرى ورغم الدور الهام الذي تلعبه صناعة التأمين، أو بالأحرى أصبحت تلعبه، لاسيما في الوساطة المالية من خلال خدمات تسيير المخاطر المحتملة لأصحاب المشاريع والأفراد ومساهمتها في تعبئة الأموال ووضعها في متناول المستثمرين، إلا أنه لم يتم التطرق إلى موضوع دور قطاع التأمينات إلا نادرا رغم أن مؤسسات التأمين جزء لا يتجزأ من المؤسسات المالية العاملة ضمن النظام المالي في أي اقتصاد.

ويهتم موضوع هاته الدراسة بمحاولة تقييم قطاع التأمينات في الجزائر ودوره في الاقتصاد بشكل عام وكذا بعد الإصلاحات الجذرية التي شهدتها منذ منتصف تسعينات القرن الماضي إذ يندرج هذا في إطار تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي بعدما تميزت الفترة ما بين 1962-1989 بتأميم الدولة واحتكارها لمؤسسات التأمين والزامية التخصص في نوع منتجات التأمين المقدمة حيث انفردت الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين CAAR بالتأمين ضد المخاطر الصناعية وتخصصت SAA في التأمين ضد مخاطر السيارات والتأمين على الأشخاص في حين اختصت CAAT بالتأمين ضد مخاطر النقل. وبهدف إصلاح قطاع التأمينات وإعادة بعثه من جديد على غرار باقي القطاعات المالية الأخرى بادرت

³ Schumpeter, J., 1912. The Theory of Economic Development, Leipzig: Dunker and Humblot 1912. Harvard University Press, Cambridge, MA, pp. 1934(translated by Redevers Opie).

⁴ Patrick, H.T., 1966. Financial development and economic growth in under-developed countries. Econ. Dev. Cult. Change 14, 174-189.

⁵ Patrick, H.T., 1966. Financial development and economic growth in under-developed countries. Econ. Dev. Cult. Change 14, 174-189.

الجزائر بإصدار الأمر 07-95 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995 والذي احدث نقلة نوعية في هذا القطاع بإنهائه لاحتكار الدولة لنشاط التأمين، مروراً بالأمر 03-12 المؤرخ في 26 أوت 2003 والذي ينص لأول مرة على إلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية وتعويض المتضررين، وانتهاءً بالقانون 04-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 الذي سمح بدخول مستثمرين أجانب إلى سوق التأمين الجزائرية وكذلك فتح المجال أمام البنوك لتقديم منتجات تأمينية بعقدتها شركات مع مؤسسات التأمين وأقر مبدأ فصل نشاط تأمين الأشخاص عن نشاط تأمين الأضرار .

بشكل ظاهري وبلغته الأرقام يظهر جليا التطور الحاصل في قطاع التأمينات في الجزائر في جوانب مختلفة فلقد تطور رقم الأعمال من 15.6 مليار دج⁶ سنة 1996 إلى 128,7 مليار دج⁷ سنة 2015، كما يبلغ عدد المؤسسات العاملة في السوق الجزائرية 24 مؤسسة تتوزع ملكيتها بين عمومية، مختلطة وخاصة مقابل 4 مؤسسات وطنية عمومية قبل سنة 1996.

إشكالية الدراسة:

ومن خلال البحث حول الموضوع ستحاول الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات الجذرية التي عرفها منذ 1995 ؟

وفي سياق الإحاطة بالموضوع أكثر ينبغي التطرق لمجموعة من الأسئلة الفرعية، ذات الصلة والتي من شأنها إثراء الدراسة وجعلها سهلة الاستيعاب، كما يلي:

- ما هي المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من التأمين والنمو الاقتصادي؟
- ما هو واقع ومكانة قطاع التأمين في الاقتصاد؟
- هل أدت إصلاحات قطاع التأمين في الجزائر إلى تعزيز دوره الاقتصاد الوطني؟
- ما هي القنوات التي من شأن نشاط التأمين التأثير من خلالها على النمو الاقتصادي؟

⁶عواطف مطرف ، تحرير قطاع التأمين في الجزائر عرض للمسار ووقوف عند النتائج ، مجلة الاكاديمية العربية بالدانمارك ، ع 14، 2013، ص325.

⁷تقرير الثلاثي الأخير لسنة 2015 للمجلس الوطني للتأمينات ،

http://www.cna.dz/content/download/30871/208329/version/1/file/NC_2015_T4.p

فرضيات الدراسة:

و حتى يتسنى لنا الإجابة على هذه الإشكالية تم إدراج الفرضيتان التاليتان:

- 1- يساهم قطاع التأمينات بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في الجزائر.
- 2- لعبت الإصلاحات التي مست قطاع التأمين في الجزائر دورا إيجابيا في تعزيز دوره في النمو الاقتصادي.

وتهدف الدراسة إلى تحقيق مايلي:

- التعريف بكل من التأمين والنمو الاقتصادي ومختلف النظريات المفسرة لهذا الأخير.
- تلخيص مختلف الدراسات النظرية والتطبيقية الكمية التي تناولت العلاقة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي عموما.
- الوقوف على أهم محطات الإصلاح التي مست قطاع التأمين في الجزائر.
- إختبار احتمال وجود تأثير محتمل وذو دلالة إحصائية لنشاط التأمين على النمو الاقتصادي، في الجزائر.
- محاولة معرفة أثر الإصلاحات التي مست نشاط التأمين في النمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

ومردّ الاهتمام بالبحث في هذا الموضوع نابع من أهمية قطاع التأمينات في الاقتصاد الوطني والتي لا تنحصر في توزيع وتحويل مخاطر التي يتعرض لها الأفراد وممتلكاتهم وحسب، بل تتعدى ذلك إلى المساهمة في تعبئة الادخار لتمويل الاستثمارات وعنصرا مهما في الميزان التجاري للدول وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

بخصوص الإطار الزمني والمكاني لهاته الدراسة فهي تتعلق بحالة الجزائر خلال الفترة ما بين 1996 و2018 ووقع اختيار سنة 1996 بالتحديد لأنها السنة التي عرف فيها قطاع التأمين فعليا تحولا جذريا وكليا بموجب القانون 07-95 المؤرخ في 25 جانفي والذي حرر السوق الجزائرية وفتحها للخواص والأجانب بعدما كان محتكرا من طرف الدولة، وبالرغم من ذلك ستتضمن البيانات المستخدمة في الدراسة

القياسية في الفصل الثالث معطيات منذ 1980 وهذا لضرورة يقتضيها تقدير النماذج حيث يشترط استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع ARDL مثلا، حجم مشاهدات لا يقل عن 30، ومن ناحية أخرى يتيح هذا العدد الإضافي من المشاهدات فرصة لمقارنة أداء سوق التأمين في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي بين فترتين مختلفتين تمثلان فترتي ما قبل وما بعد التحرير.

منهجية الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والمشار إليها أعلاه سيتم الاستعانة بالمناهج التالية:

المنهج الوصفي: الذي من شأنه المساعدة على بناء فكرة جيدة حول المفاهيم الأساسية لكل من التأمين والنمو الاقتصادي انطلاقا من الكتب والدراسات المحكمة والمنشورة.

المنهج التاريخي: والذي يعد ملائما لعرض التطور التاريخي لقطاع التأمين الجزائري.

المنهج التحليلي: يلبي مطلب التعمق في الدراسة الوقوف على واقع تطور كل من نشاط التأمين والنمو الاقتصادي مما يقتضي استخدام بالتركيز على البيانات والأرقام المتوفرة حول أداء قطاع التأمين والنمو الاقتصادي.

المنهج الإحصائي: يعد ملائما لإنجاز الفصل التطبيقي الذي يتناول بشكل أساسي أدوات الاقتصاد القياسي لاختبار وجود ومعنوية العلاقة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي.

محاور الدراسة:

في سبيل السعي لإنجاز ما تمت الإشارة إليه آنفا من أهداف وباستخدام مختلف المناهج تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول وفيما يلي تفصيل مختصر لكل منها:

الفصل الأول:

معنون بـ "الإطار النظري للتأمين والنمو الاقتصادي" حيث خصص لتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من نشاط التأمين والنمو الاقتصادي بشكل عام بما في ذلك التعريف والأنواع والنظريات المفسرة والعلاقة النظرية بين التأمين والنمو الاقتصادي حيث تضمن الفصل مبحثين منفصلين

مخصصين لعنصري التأمين والنمو الاقتصادي إضافة إلى مبحث ثالث يجمعهما معا ويضع العلاقة بينهما.

الفصل الثاني:

جاء تحت عنوان " واقع ومكانة قطاع التأمين في الإقتصاد " وتضمن أيضا ثلاثة مباحث خصص المبحث الاول منها لواقع نشاط التأمين ومكانته الاقتصادية بشكل عام عالميا وقاريا وعربيا في حين خصص المبحث الثاني لسرد مفصل لإصلاحات قطاع التأمين في الجزائر لا سيما من ناحية القوانين والهيئات الاشرافية المكلفة وكذلك هيكل السوق سوق التأمين الجزائري واستقراء مختلف مؤشرات الأدائية ومساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني ومن ثم مساهمته في النمو الاقتصادي أما المبحث الثالث فخصص لعرض موجز للدراسات السابقة التي تناولت موضوعا مشابها.

الفصل الثالث:

حمل عنوان " الدراسة التطبيقية للعلاقة بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي " وجاء هذا الفصل ليختبر إحصائيا فرضية تأثير نشاط التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر بعد الإصلاحات التي عرفها منذ 1996 وقبل الشروع في ذلك تم التطرق في المبحث الأول لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالجانب النظري للدراسة القياسية ثم يأتي المبحث الثاني ليستخدم التحليل باستخدام نماذج VAR ويليها المبحث الثالث ليستخدم نماذج ARDL في التحليل.

الفصل الأول: الإطار
النظري للتأمين والنمو
الاقتصادي

تمهيد

مع انفتاح المجتمعات على بعضها واستكشاف القارة الأمريكية وازدهار التجارة البرية والبحرية بين القارات تبلورت شيئاً فشيئاً فكرة التفكير في المستقبل لتفادي وقوع الأخطار أو للتقليل من حدتها حفاظاً على تلك الأموال من الاندثار وهو ما أدى في النهاية لظهور عمليات التأمين بثتى صورته والذي أصبح نشاطاً تجارياً قائماً بذاته وازدادت أهميته بمرور الزمن حتى صار من قنوات التأثير على النمو الاقتصادي إلى جانب باقي المؤسسات المالي، ضمن الأنظمة المالية للدول.

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل المفاهيم الأساسية للتأمين من وجهتي النظر القانونية والفنية وكذا التدرج التاريخي لتبلور فكرة التأمين عبر الزمن إضافة إلى عقد التأمين وأنواعه، مبادئه وخصائصه ومختلف أسس تصنيفه مروراً بالدور الذي يؤديه التأمين إجتماعياً واقتصادياً على مستوى الفرد والمجتمع وعلى الصعيدين الوطني والدولي مثل توفير الطمأنينة للأفراد، دفع التعويضات للمتضررين وتوفير مناصب العمل في القطاع التأميني وتشجيع وتسهيل التجارة البينية البحرية منها والبرية والمساهمة في استمرار نشاط المؤسسات بعد تعرضها للحوادث العشوائية ويليها التطرق لمفهوم إعادة التأمين الذي تقوم به شركات التأمين من أجل التقليل من خطر وقوع الأخطار التي قامت ببيع عقود التأمين ضدها وذلك لدى شركات مختصة في إعادة شراء عقود التأمين تسمى شركات إعادة التأمين.

إن الحديث عن التأمين ودوره اقتصادياً واجتماعياً يثير في ذهن القارئ الفضول عن مدى مساهمته في الدخل الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وهل هناك من طريقة لقياس ذلك وما هي المؤشرات المعتمدة في، وعليه فالحديث عن الدخل الإجمالي أو الفردي يقود إلى الحاجة لمعرفة النمو الاقتصادي ومختلف المفاهيم المتعلقة به والتطور التاريخي لنظرياته وهو ما يتضمنه المبحث الثاني من هذا الفصل ليأتي بعد ذلك المبحث الثالث متضمناً أوجه العلاقة المحتملة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التأمين وإعادة التأمين.

يعتبر التأمين أداة لتمكين الفرد من تفتيت المخاطر المحتملة في المستقبل عن طريق الإشتراك في دفع مبلغ مالي زهيد نسبيا مساهما بذلك مع مجموعة من الأفراد المعرضين لنفس المخاطر، ويعد بذلك التأمين صورة من صور التضامن والتكافل الإجتماعي إلى جانب آثاره الاقتصادية حيث يعتبر أداة لتعبئة فوائض أموال الأفراد من جهة وعرضها على طالبي الأموال من جهة ثانية فهو بذلك أداة من أدوات الوساطة المالية.

ويتناول هذا المبحث مفهوم التأمين في نظر فقهاء القانون وفي نظر ممارسي مهنة التأمين وأنواع تقسيمات التأمين بالاعتماد على عدة معايير مثل معيار تسيير شركة التأمين للأموال ومعيار الغرض من إنشاء شركة التأمين ومعيار الخطر المؤمن ضده إضافة إلى عقد التأمين وخصائصه والخطر وأنواع الأخطار والشروط والمبادئ الواجب توفرها في الخطر حتى يكون مقبولا من الناحية التأمينية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

لقد وردت تعاريف عدة بشأن التأمين وجزت العادة بإدراج التعريف من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية معا لضبط الجانب المفاهيمي لموضوع الدراسة وفيما يلي تفصيل لذلك.

1-1 مفهوم التأمين لغة:1

التأمين لغة من الأمن، وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف وأصل الاشتقاق اللغوي هو أمن أمنا أو أماناً وأمنةً أي اطمأن ولم يخف، وبيت آمن يعني بيت ذو أمن ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم على لسان إبراهيم عليه السلام قوله تعالى: " وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ " الآية 35 من سورة إبراهيم.

فالتأمين لغة هو اعطاء الأمن تماما كالتعليم الذي هو إعطاء العلم وإذا كان المراد بالأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف فإن التأمين في اللغة هو "إعطاء وتوفير الطمأنينة للنفس وإزالة الخوف".²

1-2 مفهوم التأمين اصطلاحاً:

تتعدد تعريفات التأمين بشكل يعكس مدى أهميته وهي تختلف باختلاف وجهات نظر الباحثين ومجالات تخصصهم وفيما بعض التعريفات: عرّفه الاستاذ مصطفى الزرقا في كتابه "نظام التأمين" بأنه

¹أنظر:- إبراهيم، مصطفى ورفاقه. المعجم الوسيط. المكتبة الإسلامية. تركيا. معجم اللغة العربية. ص28.

- ابن منظور. لسان العرب. دار لسان العرب. بيروت. باب النون، فصل الهمزة. ص13-21.

"نظام تعاقدى يقوم على أساس المعاوضة، غايته التعاون على ترميم أضرار المخاطر الطارئة بواسطة هيئات منظمة تزاوّل عقوده بصورة فنية قائمة على أسس وقواعد إحصائية".¹

وجاء تعريفه في المجموعة البريطانية بأنه "وسيلة اجتماعية يشترك فيها جمع كبير من الناس بنظام مساهمة عادل يتحقق فيه تخفيف أو إزالة آثار المخاطر أو الأضرار الاقتصادية الشائعة بين أفرادهم"²

وجدير بالذكر إدراج تعريف الأستاذ عبد الرزاق السنهوري بأن التأمين "تعاون منظم تنظيمياً دقيقاً بين كثير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد حتى إذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع في مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يلافون بها أضراراً جسمية تلحق بمن نزل به الخطر منهم".³

وهناك تعريف آخر للتأمين بأنه "نظام لإدارة الخطر يهدف إلى تخفيف الحالة المعنوية الغير مواتية التي تلازم المستأمن عند اتخاذ القرار بتقليل عدم التأكد من نتائجه، وذلك من خلال نقل عبئ الخطر إلى المؤمن الذي يتعهد بتحمّله في إطار القواعد الفنية والقانونية"⁴

ويمكن تعريف التأمين اقتصادياً بأنه "أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المعرضة لنفس الخطر كالسيارة والمنزل والمستودع وغيرها لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب الى ذلك الخطر"⁵

¹الزرقا، مصطفى.(1984).نظامالتأمين:حقيقته والرأي الشرعي فيه.ط1.مؤسسة الرسالة، ص19.

²الزرقا، مصطفى، نفس المرجع،ص111.

³السنهوري، عبد الرزاق،(2011). الوسيط في شرح القانون المدني. المجلد 07. ص1080.

⁴توفيق البلقيني.جمال واصف.(2004). مبادئ إدارة الخطر والتأمين. دار الكتب الأكاديمية.مصر.ص112.

⁵علي،ناصر.(2014).التأمين التكافلي.ط1. مركز الخبرات المهنية للإدارة.القاهرة. ص25.

ومن تعاريف فقهاء القانون في الغرب نجد مايلي: **تعريف وليام وهائيز «Wiliam and Heins»**¹:

التأمين طريقة يتم بها تجميع الأخطار التي يتعرض لها مجموعة من الأشخاص أو المنشآت عن طريق تحصيل الاشتراكات التي تعد رأس مال تدفع منه التعويضات ومن ثم يعمل على تخفيض الخطر وعدم التأكد".

تعريف هيمار «Hemard»: التأمين عملية يحصل بمقتضاها أحد الاطراف وهو المؤمن له نظير دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف المؤمن، تعهد يدفع بمقتضاه هذا الأخير أداء معيناً عند تحقق خطر معين وذلك بأن تأخذ على عاتقها مهمة تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء.²

من خلال التمعن في التعاريف السابقة، يبدو أن تعريف «Hemard» تناول التأمين من جوانبه الفنية والقانونية معاً. وهو بذلك يعد من أحسن التعاريف المقدمة بخصوص التأمين إذ جاءت التعاريف السابقة مقتصرة على جوانب معينة دون أخرى، إما تقنية فنية أو قانونية تبعاً لاختلاف أهداف الباحثين من الدراسة ومجالات تخصصهم. ومن خلال التمعن أكثر في التعاريف السابقة يمكن محاولة صياغة تعريف شامل انطلاقاً من المميزات المنطق عليها والمذكورة في التعاريف السابقة كمايلي:

التأمين نظام اجتماعي تعاقدية غايته التعاون على تخفيف المخاطر والخسائر المحتملة في المستقبل، تتولى مهمة الإشراف عليه وممارسته هيئات متخصصة، تقوم بتجميع مساهمات عدد كبير من المؤمن لهم بشكل يتناسب مع حجم مخاطرتهم وذلك بالاستعانة بطرق إحصائية لتحديد قيمة المخاطر والأقساط والمبلغ المستحق في التعويض.

1-3 ظهور التأمين تاريخياً:

يواجه الإنسان خلال حياته أنواعاً مختلفة من المخاطر منها ما هو ناجم عن الطبيعة ومنها ما هو من صنع البشر ذاتهم، وقد يكون وقوع هذه الأخطار حتمياً لكن الإنسان يجهل وقته مثل الوفاة كما يكون وقوعها محتملاً لكن بدرجات متفاوتة لذلك ومن خلال التطرق للجانب التاريخي للتأمين ينبغي التمييز بين

¹ علي، ناصر. المرجع نفسه، ص22.

² معراج، هوارى، بوعوز، جهاد،، مجدل، أحمد. (2013). تسويق خدمات التأمين. ط1. كنوز المعرفة. الأردن، ص96..

فكرتين مختلفتين، الأولى تنامي فكره التعاون بين الناس لتفادي المخاطر في المستقبل والثانية ظهور فكرة التأمين التجاري لأول مرة بالصورة التي هو عليها حالياً بموجب عقد بين طرفين.

1-3-1 تبلور أفكار التعاون بين مجموعة الأفراد قديماً:

لقد وردت أمثلة عديدة تكشف ميول الإنسان منذ القدم إلى السعي للتعاون والتكافل من أجل التخفيف من حدة الأضرار التي تقع لفرد معين من المجتمع ومن أمثلة ذلك:

التعاون الذي ساد بين السومريين في حالة تعرض البضائع التجارية للتلف خلال نقلها ضمن القوافل، كما توجد آثار للتعاون المتبادل ضمن قانون حمو رابي منقوشة على الحجارة حيث ترجع لفترة تقدر بـ 18 قرن قبل الميلاد، إضافة إلى وجود جمعيات في المجتمعات اليونانية القديمة تتكفل بتقديم مساعدات مالية في حالات خاصة في حالة الوفاة.¹

إضافة إلى ذلك ورد في كتب التاريخ أن الفراعنة في مصر قاموا بممارسات مماثلة بتكوينهم جمعيات تتولى مهمة اتمام مراسيم دفن الموتى عوضاً عن الأسرة مقابل دفع اشتراك سنوي يدفعه العضو أثناء حياته.²

وانتشر في أوروبا خلال القرن الثاني عشر القرض البحري الذي عُرف بارتفاع مبالغ فيه في سعر الفائدة حيث يفترض التاجر المال للقيام برحلة تجارية عبر البحر فإذا هلك لم يكن عليه تعويض المال المقترض أما إذا عاد سالماً فيسترد المقرض ماله كاملاً إضافة إلى فائدة قد تصل إلى نصف ماريحه التاجر الذي قام بالرحلة. وأمام استفحال الوضع وتمادي المقرضين في رفع معدل الفائدة أصدر البابا غريغوار IX "Grégoire IX" سنة 1234 قراراً بمنع هذا النوع من القروض وتحريمها، وفي ظل الازدهار الذي عرفته التجارة خاصة البحرية منها، كان لابد من إيجاد طريقة ترضي الكنيسة وتضمن

¹COUILBAULT, F. (2007). ELIASHBERG Constant. LATRASSE Michel. «Les grands principes del'assurance» (08^{ème} éd.). édition L'ARGUS. Paris. p.15.

²الهانس، مختار وحمودة، إبراهيم. (2000). مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية. الإسكندرية. ص57.

حصول المقرضين على التعويض، لذلك شرعت البنوك ومجموعات التجار الكبار بقبول تقديم ضمانات على احتمال هلاك السفينة أو حمولتها مقابل حصولها على مبالغ معينة محددة مسبقاً.¹

1-3-2 ظهور عقد التأمين:

لم تظهر التأمينات بالأنواع التي نعرفها اليوم جملة واحدة وإنما جاءت بالتدريج وفقاً لحاجة المتعاملين عبر التاريخ حيث ظهر التأمين البحري أولاً ثم تلتها الأنواع الأخرى كالتأمين على الحياة والتأمين على المسؤولية والممتلكات.

- **التأمين البحري:** يعد أقدم أنواع التأمين ظهوراً، حيث ازدهرت التجارة البحرية خلال القرن 13 بالنظر لكون التجارة البحرية أكثر عرضة للهلاك.

وأول تطبيق لعقود التأمين البحري يعود لسنة 1347 حيث تم إبرام عقد تأمين في مدينة جنوة الإيطالية من أجل تأمين حمولة سفينة تسمى سانتا كلارا "Santa-clara"، والتي كانت متوجهة إلى مدينة "مايوركا" الإسبانية. ويقر الباحثون بأن أول وثيقة قانونية تنظم جوانب عقد التأمين صدرت بمدينة "فلورنسا" الإيطالية عام 1329 وبمرور الوقت انتشرت فكرة تنظيم التأمين إلى أن صدرت قوانين برشلونة بإسبانيا عام 1425 والتي تقضي بجواز التأمين على السفن الأجنبية التي تشحن برشلونة في حدود نصف قيمتها، أما السفن الوطنية فيكون التأمين عليها في حدود 75% من قيمتها إضافة إلى تنظيمها شكل العقد وشروط صحته وقواعد ممارسة مهنة الوساطة في التأمين.²

- **التأمين البري:** ظهرت عقود التأمين البري متأخرة نسبياً بعد ظهور الفكرة في التأمين البحري وانتشارها جيداً حيث أدى نشوب الحريق الشهير في لندن عام 1666 إلى التفكير في تأسيس مكاتب خاصة لتأمين المساكن ضد خطر الحريق ومن أبرز هذه المكاتب The Fire Office سنة 1680.³

¹Couibault ,F.ELIASHBERG C.,op.cite,p.15-16.

²معراج، جديدي.(2007).محاضرات في قانون التأمين الجزائري.ط2.ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.ص10-11.

³تناصر،محمد.(1998).إدارة أعمال التأمين. ط1.مجذلاوي للنشر.عمّان.ص20.

خلال القرن 18 وكنتيجة لظهور الثورة الصناعية وازدهار النشاط الصناعي ظهرت أنواع جديدة من الأخطار ومعها خدمات تأمين جديدة فتم إحداث التأمين من حوادث المرور إضافة إلى ظهور التأمين الإجتماعي نظرا لانتشار الحركات العمالية المطالبة بتحسين شؤون العمال.¹

اما بخصوص التأمين على الحياة فإن أول صورة له كانت التأمين على حياة الربان والملاحين خلال مدة الرحلة البحرية التي قد تمت لسنة او أقل وأول وثيقة للتأمين على الحياة صدرت في انجلترا عام 1583 حيث قام شخص يدعى وليم جيبوتي بالتأمين على حياته لمدة عام بملغ قدره 32 جنيهه، انجليزي مقابل دفع مبلغ 400 جنيهه انجليزي لعائلته في حالة الوفاة وبالفعل توفي قبل مضي 12 شهراً ودُفع مبلغ التأمين لأسرته وشيئاً فشيئاً تطورت الفكرة وأصبحت عقود التأمين على الحياة تبنى على أساس جداول الحياة لحساب القسط.²

2- تعريف وخصائص ومكونات عقد التأمين:

2-1 تعريف عقد التأمين:

لقد تم التطرق لتعريف عقد التأمين بطرق تختلف باختلاف طبيعة التعريف فنجد التعريف القانوني لعقد التأمين والتعريف الاقتصادي وتعريف خاص بالممارسين لمهنة التأمين والمختصين في ذلك وينتج هذا الاختلاف في التعريف عن الاختلاف في الظروف المحيطة، والأهداف وكذا طبيعة عملية التأمين.

لقد ورد تعريف عقد التأمين في التشريع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني والمادة 2 من الأمر 95-07 المؤرخ في 25/01/1995 حيث نص على أن عقد التأمين هو "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً أو مرتباً أو عوضاً مالياً آخرًا في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"

ولقد ورد التعريف القانوني بنفس الصيغة السابقة في القانون المدني المصري في المادة 747.

ورد كذلك تعريف عقد التأمين حسب المشرع في ولاية كاليفورنيا كما يلي:

¹ معراج، هواري، بوعزوز، جهاد، مجدل، أحمد. مرجع سابق. ص 96.

² علي، ناصر. مرجع سابق. ص 21.

"هو عقد بمقتضاه يتعهد شخص بتعويض آخر عن خسارة أو تلف أو مسؤولية تنشأ عن حادث عارض أو غير معروف مقدماً"¹

2-2 المبادئ القانونية لعقد التأمين:

يخضع أي عقد قانوني لمجموعة من الشروط بشكل عام وهي الرضى، المحل والسبب وكل ذلك مفصل في المواد من 59-98 من القانون المدني الجزائري، إضافة إلى ذلك ورد تعريف العقد بشكل عام في المادة 54 من نفس القانون كما يلي "العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص نحو شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء".

وعقد التأمين على غرار جميع العقود يخضع بدوره للشروط المذكورة سابقاً غير أنه ينفرد بمجموعة من المبادئ القانونية الأخرى، وتنقسم مجموعة المبادئ القانونية المميزة لعقد التأمين عن غيره من العقود القانونية إلى مجموعتين حيث تضم المجموعة الأولى مبادئ قانونية تخضع لها جميع أنواع عقود التأمين بينما تضم المجموعة الثانية جملة من المبادئ التي تخضع لها عقود التأمين على الممتلكات والمسؤولية فقط.

2-2-1 المجموعة الأولى:

أ- مبدأ منتهى حسن النية Principle of Utmost Good Faith:

ينص هذا المبدأ على إفصاح كل من المؤمن والمؤمن له على كل التفاصيل، حيث يجب على المؤمن له الإلتزام بما يلي:

- الإفصاح عن جميع الحقائق الجوهرية المتعلقة بالخطر الذي يريد التأمين ضده بصدق وأمانة وبصورة صحيحة.
- إنقضاء وقوع الحادث المؤمن ضده والحد ما أمكن من آثاره وتفاقمه بعد وقوعه.
- إخطار المؤمن (شركة التأمين) بما يطرأ أثناء سريان العقد من ظروف وأحوال تؤدي إلى زيادة الخطر.

¹ سامي، حاتم. (1996). التأمين الدولي. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. ص.52.

من جهة أخرى وانطلاقاً من مبدأ منتهى حسن النية يجب على المؤمن (شركة التأمين) الإلتزام بتوضيح جميع جوانب العقد وشروطه بما في ذلك الحقائق الجوهرية التي من شأنها التأثير على قرار المؤمن له من حيث قبوله أو رفضه للتأمين والقسط الواجب دفعه ونوع وثيقة التأمين محل العقد. حيث يحمل ظهر وثيقة التأمين كافة شروط العقد من حيث مدة سريانه وتاريخ انتهائه ومبلغ التأمين والقسط الواجب دفعه¹.

ب - مبدأ المصلحة التأمينية:

يقضي هذا المبدأ بأن صحة عقد التأمين مرهونة بأن يكون للمؤمن له (المستفيد) مصلحة أو منفعة مادية من بقاء الشيء المؤمن عليه بعيداً عن الخطر أو أن تسبب خسارة هذا الشيء خسارة مادية له.

هناك بعض الشروط الواجب توفرها في هذه المصلحة وهي²:

- أن تكون المصلحة مادية وليست معنوية : بمعنى أن تحقق الخطر يسبب خسارة مادية مالية قابلة للقياس، إذ لا يمكن التأمين على صديق لا تربطك به أي صلة قرابة أو شراكة.
- مشروعية المصلحة : بمعنى أن تكون المصلحة المادية غير مخالفة للنظام العام، فلا يحق لتاجر المخدرات أن يؤمن مستودعة ضد الحريق أو السرقة.

يهدف هذا المبدأ إلى إبعاد عقد التأمين عن الشبهة، فمثلاً :

إذا كان من الجائز التأمين على شخص ليس لك به علاقة، يسهل عليك قتله للتعجيل بحصولك على التأمين. وبالتالي يصبح عقد التأمين مدعاة للفساد في المجتمع.

تتعدد مصادر المصلحة التأمينية إذ يمكن أن تكون متعلقة بالقانون، أو العقد أو قد تكون متعلقة بسبب طبيعي وهي مؤسحة كمايلي³ :

أ- القانون : لأنه هو الذي يقر الحقوق والالتزامات كالحقوق العينية التبعية مثل الرهن الحيازي والحقوق الشخصية مثل الديون غير الموثقة بأموال عينية والمسؤولية المدنية.

¹توفيق البلقيني.جمال واصف.مرجع سابق. ص.139.

². المرجع نفسه. ص.143

³ناصر، محمد. مرجع سابق. ص.35.

ب- العقد : حيث يضمن العقد وجود المصلحة كحق المستأجر في التأمين على منفعة الشيء المستأجر وحق الدائن في التأمين على دينه.

ج- السبب الطبيعي: وهو الذي يظهر في حال التأمين على الأشخاص مثل حق الشخص في التأمين على حياته أو على أولاده وزوجته، وتكفي هنا رابطة الدم لتحقيق مبدأ المصلحة التأمينية. يختلف شرط وقت توفر المبدأ المصلحة التأمينية حسب نوع عقد التأمين حيث:

في عقود التأمين على الممتلكات والمسؤولية يشترط توفر المصلحة أو توقع توفرها عند إبرام العقد ويشترط كذلك توفرها عند حدوث أو تحقيق الخسارة، فمثلاً يمكن لشخص التأمين على منزل معين ضد خطر الحريق وهو لا يملكه وقت إبرام العقد لكنه يتوقع أن يملك هذا المنزل نتيجة إرث في الأجل القريب العاجل لكن لا يحق له المطالبة بالتعويض عند تحقق الخطر إلا إذا أثبت فعلاً أنه يملكه¹.

و في عقود التأمين على الممتلكات، إذا كان العقد صحيحاً لتوفر المصلحة التأمينية أثناء إبرام العقد فإن زوالها ينشأ عنه انقضاء التأمين بقوة القانون ابتداء من توقيت زوال المصلحة. فإذا أمن المستأجر مثلاً على مسؤولية ضد حريق العقار المستأجر فإن فسخه لعقد الإيجار يؤدي إلى انتفاء عقد التأمين بسبب انتفاء المصلحة التأمينية².

أما فيما يتعلق بالتأمين على الحياة فيشترط توفر المصلحة التأمينية عند التعاقد فقط. إذا كانت مصلحة مادية نتيجة علاقة دم أو صلة قرابة تحدها شركة التأمين، و يشترط توفر المصلحة التأمينية في وقت التعاقد وعند تحقق الخطر عندما يتعلق الأمر بأفراد تربطهم علاقة لوجود شركة بينهم أو مشروع معين مثلاً إذ تنتفي المصلحة ويسقط الحق في المطالبة بالتعويض بانتفاء وجود المصلحة التأمينية³.

تناول المشرع الجزائري موضوع المصلحة التأمينية في المادة 621 من القانون المدني بشكل عام حيث نص على ما يلي "يكون محلاً للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من دون وقوع خطر معين"، كما أكدت ذلك المادة 29 من القانون 95-07 المؤرخ في 25/01/1995 والمتعلق بالتأمين على المصلحة التأمينية حيث نصت على أنه "يمكن لكل شخص مصلحة مباشرة أو غير مباشرة

¹توفيق البلقيني.جمال واصف،مرجع سابق، ص143.

²ناصر،محمد. مرجع سابق.ص36.

³توفيق البلقيني.جمال واصف.مرجع سابق. ص144.

في حفظ مال أو عدم وقوع خطر أن يؤمنه" وتأكيداً لما أُشير إليه سابقاً من إلزامية مشروعية موضوع عقد التأمين أكدت المادة 97 من القانون المدني على بطلان العقد إذا كان لسبب غير مشروع أو مخالف للنظام العام.

ج- مبدأ السبب القريب أو المباشر :

يقتضى هذا المبدأ بأن قيام مسؤولية المؤمن بالتعويض عن الخسائر لصالح المؤمن له مرهون بكون السبب المؤدي الى الخسارة مباشراً أو غير مباشر. بمعنى آخر، يكون المؤمن ملزماً بالتعويض إذا كان السبب مباشراً ومغطىً بموجب وثيقة التأمين. ويسقط التزام التعويض إذا كان السبب ليس مباشراً وإنما جاء كحدث ثانوي لسبب رئيسي آخر.

للتوضيح أكثر نأخذ المثال التالي.

في حالة التأمين ضد خطر الحريق تلتزم شركة التأمين بالتعويض للمؤمن له (المستفيد) اذا كانت الخسائر ناجمة عن اندلاع حريق تسبب فيه شخص معين، بينما سقط هذا الالتزام في حالة نشو الحريق نتيجة زلزال مثلاً ففي الحالة الأولى يعتبر الحريق سبباً مباشراً بينما يعتبر الحريق في الحالة الثانية حدثاً ثانوياً ناجم عن الحدث الرئيسي (الزلزال)¹.

ولعل التركيز على مدى كون السبب مباشراً أو غير مباشر في حدوث الخسارة التي توجب التعويض يمكن اعتباره مبرراً للتعدد في أنواع المنتجات التأمينية فنجد على ضوء المثال السابق التأمين ضد خطر الزلازل والتأمين ضد خطر الحرائق كل على حدة.

2-2-2 المجموعة الثانية:

تضم هذه المجموعة المبادئ القانونية لعقود التأمين على الممتلكات وعقود التأمين على المسؤولية دون غيرها من عقود التأمين كما يلي :

¹ناصر ،محمد.مرجع سابق. ص38-39.

أ- مبدأ التعويض:

ينطبق هذا المبدأ على صنف التأمينات العامة، لذلك تسمى أيضا بعقود التعويض، ويقضي هذا المبدأ بأنه عند حدوث خسارة تغطيها وثائق التأمين فإنه لا يجوز أن يزيد مبلغ التعويض المستحق عن قيمة الخسارة بأي حال من الأحوال، حتى لا يكون التأمين مصدر ربح للمؤمن له وبالتالي قد يعتمد تحقيق الخطر المؤمن منه والإثراء على حساب شركة التأمين لذلك يهدف هذا المبدأ إلى وضع المؤمن له في نفس الحالة التي كان عليها قبل تحقق الخطر دون زيادة أو فائدة.

وينطبق مبدأ التعويض على عقود تأمينات الممتلكات والمسؤولية فقط وذلك لسهولة تقدير قيم الأشياء المعرضة للخطر وبالتالي تقدير الخسائر الناتجة عنها، أما عقود التأمين على الحياة فيصعب قياس القيمة الحقيقية لحياة الانسان وينتج عادة عن تحقق الخطر المؤمن منه خسارة كلية ولذلك تعتبر وثائق التأمين على الحياة وثائق محددة القيمة حيث تلتزم شركة التأمين بدفع مبلغ متفق عليه مقدما وهو مبلغ التأمين عندما يتحقق الخطر المؤمن منه. أما في وثائق تأمينات الممتلكات والمسؤولية فإن مبلغ التأمين المحدد مقدما في الوثيقة يمثل الحد الأقصى لالتزام شركة التأمين، وما تلتزم شركة التأمين بسداده عند تحقق الخطر المؤمن ضده هو مبلغ التعويض ولذلك يطلق على وثائق تأمين الممتلكات والمسؤولية اسم وثائق التعويض¹.

ويتم تقدير التعويض وفقا للضوابط التالية²:

- ان مبلغ التأمين يمثل الحد الأقصى للتعويض حيث لا تلتزم شركات التأمين في حالة الخسارة الكلية إلا بمبلغ التأمين، وإذا تعددت الحوادث يتم عندئذ تخفيض مبلغ التأمين في كل مرة بمقدار ما تؤديه شركة التأمين للمؤمن له من تعويض.
- ليس للمؤمن له الحق في الحصول على تعويض كامل للخسارة إذا كانت قيمة الخسارة تفوق قيمة مبلغ التأمين.

¹ اتوفيق، البلقيني . واصف جمال.مرجع سابق. ص 145-146.

² ناصر ،محمد. مرجع سابق .ص.40.

- إذا كان مبلغ التأمين اقل من قيمة الشيء موضوع التأمين، فإن التأمين وقتئذ يعتبر دون الكفاية وبالتالي لا تلزم شركة التأمين بتعويض الخسارة الا في حدود نسبة مبلغ التأمين الى قيمة الشيء موضوع التأمين وهو ما يعرف بقاعدة النسبية في تحديد قيمة التعويض والتي تتم وفق العلاقة التالية :

مبلغ التأمين لدى الشركة

$$\text{قيمة التعويض} = \text{قيمة الخسارة الفعلية} \times \frac{\text{مبلغ التأمين لدى الشركة}}{\text{قيمة الشيء موضوع التأمين وقت حدوث الخطر}}$$

قيمة الشيء موضوع التأمين وقت حدوث الخطر

ب- مبدأ الحلول¹: Principale of Subrogation

يقصد بمبدأ الحلول أن يحل المؤمن (شركة التأمين) محل المؤمن له (المستفيد) بالرجوع على محدث الضرر ومطالبته بمبلغ التعويض عن الضرر بمعنى آخر إذا حدث الخطر المؤمن ضده بسبب آخر تسبب بالحاق الخسارة بالمؤمن له فيقضي هذا المبدأ بقيام المؤمن أو شركة التأمين بأداء التعويض تأسيساً على ما التزم به في عقد التأمين ثم يحل محل المؤمن له في الرجوع على أولئك الذين تسببوا بالحاق الخسارة واقتضاء ما يستحق من تعويض والاحتفاظ به لنفسه طالما كان في حدود ما أداه للمؤمن له. وفي حالة كون الخسارة أكبر من مبلغ التأمين فإن شركة التأمين تدفع للمؤمن له مبلغ التأمين وتحل محله في الرجوع على المتسبب في الضرر بكامل التعويض المستحق للمؤمن له بكامل قيمه الخسارة على أن يكون الفرق الزائد من حق هذا الأخير.

ج - مبدأ المشاركة: Principal of contribution

يقصد بهذا المبدأ مشاركة المؤمنين في تسديد تعويض الخسارة لصالح المؤمن له الذي أمّن على الشيء نفسه ضد نفس الخطر عند مؤمنين مختلفين.

بمعنى آخر في حالة قيام شخص ما بالتأمين على شيء كموضوع للتأمين لدى أكثر من مؤمن في نفس الوقت عن حسن نية فإن المؤمنين (شركات التأمين) جمعياً يشتركون في دفع التعويض المستحق إذا

¹ناصر ،محمد.المرجع نفسه.ص 42

لحقت الخسارة بالمؤمن له ويكون نصيب كل منهم يساوي نسبة مبلغ التأمين لدى كافة المؤمنين، على أن لا يلتزم كل مؤمن بأكثر مما في حصته المحددة حتى ولو لم يقدّم غيره من المؤمنين بالوفاء بالتزاماتهم.¹

2-3 خصائص ومكونات عقد التأمين:

2-3-1 خصائص عقد التأمين:

يتسم عقد التأمين كغيره من العقود القانونية بجملة من الخصائص منها ما هو مشترك وسائد في جميع العقود ومنها ما يختص به عقد التأمين منفرداً، وفيما يلي شرح مفصل لهذه الخصائص :

عقد ملزم: أي هو العقد الذي ينشأ عنه التزام من كلا الطرفين إذ يلتزم المؤمن بتقديم التعويض في حالة تحقق الخطر من جهة كما يلتزم المؤمن له (المستفيد) بدفع قسط أو مجموعة أقساط في فترة معينة من جهة ثانية.

وعليه ينشأ عن عقد التأمين التزام متبادل بين طرفيه حسب ما جاء في نص المادة 619 من القانون المدني الجزائري، غير أن البعض قد ينتقد الطبيعة الإلزامية لعقد التأمين بحجة أن المؤمن لا يدفع التعويض إلا في حالة تحقق الخطر. لكن ذلك لا ينفى على العقد صفة الإلزامية لأن التزام المؤمن يكمن في تعهده بتغطية المخاطر وهو ما تؤكد المادة 55 من القانون المدني الجزائري التي نصت على أنه "يكون العقد ملزماً للطرفين من تبادل المتعاقدين التزام بعضها البعض".

عقد رضائي:²

العقد الرضائي هو الذي يكفي لانعقاده تراضي طرفين، أي يكون فيه إيجاب وقبول.

إن طبيعة عقود التأمين معقدة ومعظمها طويل الأجل وبعضها يتعدى أثره إلى الغير. لذلك فإن عقد التأمين يجب أن يكون مثبتاً، ووثيقة التأمين هي الوسيلة لإثبات هذا العقد وتشترط القوانين في معظم دول العالم شكلاً خاصاً لعقد التأمين كأن يكون موثقاً وموقعاً من قبل الطرفين (المؤمن والمؤمن له)، كما أن عقود التأمين يتم تعليقها مالم يدفع القسط إذ لا يكفي مجرد التوقيع.

¹ناصر، محمد. المرجع نفسه. ص 44.

²معراج، جديدي. مرجع سابق، ص 35.

عقد معاوضة :

يقصد بكون عقد التأمين من عقود المعاوضة حصول كل من طرفي العقد على مقابل لما يدفعه بحيث يحصل المؤمن على القسط بينما يحصل المؤمن له على مبلغ التأمين (التعويض) في حالة تحقق الخطر.

في عقد المعاوضة يحصل كل طرف فائدة أو مصلحة فقائدة المؤمن له تكمن في ما يوفره العقد من أمان الخطر، أما فائدة المؤمن فهي تتمثل فيما يتحصل عليه من أقساط فهو إذن يختلف عن غيره من العقود الأخرى التي لا يأخذ فيها أحد الأطراف أي مقابل كعقد التبرع والهبة والعارية والوكالة بدون عوض وغيرها من العقود الأخرى¹.

عقد زمني²:

يكتسي عقد التأمين صفة العقود المستمرة نظراً للأهمية الجوهرية التي يلعبها الزمن فيه، حيث يتم إبرام العقد لمدة معينة وفسخ العقد لا يتم بأثر رجعي ولا يتم استرجاع ما تبقى من الأقساط إلا ما يخص الفترة الغير مستنفدة، حيث يلتزم المؤمن بالتعويض على الخسائر خلال فترة زمنية محددة وفي المقابل يجب على المؤمن له أن يدفع القسط أو الأقساط التأمينية في مواعيدها المحددة.

عقد إذعان:

عقد الإذعان هو ذلك العقد الذي يقبل فيه أحد الأطراف بالشروط التي يعرضها عليه الآخر دون إمكانية مناقشتها خلافا لعقود المساومة الى تتاح فيها الفرصة للطرفين وعلى قدم المساواة لمناقشة جميع الشروط التي سيتضمنها العقد.

تحرص التشريعات في جميع الدول بشكل عام على حماية جمهور المؤمن لهم من أي تعسف يمكن أن يلحق بهم نتيجة استخدام شركات التأمين لعقود جاهزة ومعدة سلفاً. بحيث يحفظ حق المؤمن له من أي تعسف يمكن للمؤمن أن يمارسه نتيجة استخدامه لنموذج عقد التأمين الذي سيقوم بتسويقه، فحرصت التشريعات على جعل الكلفة متوازنة بين المؤمن والمؤمن له وذلك بجعل النصوص التي تنظم عقود

¹ معراج جديدي المرجع نفسه ص 37.

² عبد الحميد، ناصر مرجع سابق ص 31.

التأمين تتضمن حماية المؤمن له، ولا يجوز مخالفتها إلا أن يكون في ذلك مصلحة المؤمن له وإذا اتفق على مخالفتها لمصلحة المؤمن فإن هذا الاتفاق يكون باطلاً.¹

إن كلمة إذعان توحى بوجود طرفين أحد هما أقوى من الآخر حيث يضع الطرف الأقوى شروطه وهو شركات التأمين، في حين لا يسع طالب التأمين إلا القبول بتلك الشروط حيث يجد نفسه مجبراً على المفاضلة بين مجموعة العروض التي تقدمها شركات التأمين وفي النهاية يذعن لأحدها ويوقع على وثيقة التأمين التي تتضمن مجموعة الشروط التي تتناسبه.

2-3-2 مكونات عقد التأمين :

تتكون عقود التأمين كافة من ثلاثة عناصر أساسية وهي كالاتي : الخطر، القسط، ومبلغ التأمين وفيما يلي سنتناول بشيء من التفصيل كل عنصر.

2-3-2-1 الخطر في التأمين :

يقصد بالخطر في عقد التأمين "الحادث الاحتمالي المستقبلي بمعنى أن يكون احتمالاً دون ارتباطه بإرادة أحد المتعاقدين"² ويؤكد هذا التعريف ما ورد عن الباحث الاقتصادي knights حيث قال بأن "الخطر هو حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها"³. وعرفه كذلك الدكتور حسام محمود لطفي بأنه "الحادث المشعر المحتمل الوقوع لا يتوقف وقوعه على خطر إرادة احد المتعاقدين"⁴

إن سماع كلمة خطر يعطي انطباعاً أولياً في الذهن عن حدوث مكروه للإنسان، غير أن هذا المعنى الشائع قد لا يعني نفس الشيء عند المختصين في التأمين، إذ يمكن أن يقصد بالخطر في التأمين إما حدوث خسارة أو عدم حدوثها، فمثلاً في التأمين على الحياة يمكن للمؤمن أن يؤمن على نفسه أو لصالح غيره ضد خطر الموت كما يمكنه أن يؤمن على نفسه بعد بلوغه سناً معينة، ففي الحالة الأولى يكون الخطر وفاته بينما في الحالة الثانية يكون الخطر في التأمين إمكانية بقاءه حياً إلى سن معينة.

¹ أحمد. ملحم(2002).التأمين الإسلامي.ط1. دار الإعلام، الأردن. ص23

² أحمد . ملحم.المرجع نفسه. ص33.

³ معراج جديدي،مرجع سابق ص44.

⁴ معراج جديدي، المرجع نفسه.ص44.

إن من بين أهم الخصائص التي تميز عقد التأمين كما أشرنا سابقاً هو كونه عقداً إحتمالياً وهي خاصية لا تنتم بها باقي العقود القانونية، حيث أجمعت التعاريف عن كونه حادثة محتملة الوقوع وينجم عنها خسارة مادية عند وقوعها أو تحصل منفعة مادية من عدم وقوعها. والحديث عن الخسارة المادية والمنفعة يقودنا إلى الرجوع إلى مفهوم المصلحة التأمينية الذي يعد كذلك من المبادئ القانون الأساسية التي يقوم عليها عقد التأمين.

ينفرد الخطر التأميني بخصائص معينة وهي¹:

- حدوث هذا الأخطار يعرض الإنسان لخسائر مادية.
- الخطر التأميني ذو طبيعة إحتتمالية غير مستحيلة ووقوعها من عدمه غير مؤكد
- تكون الاخطار التأمينية مفاجئة وعرضية.
- تكون مستقبلية أي لا يصح التأمين ضد خطر قد وقع فعلاً.

وحتى يكون الخطر قابلاً للتأمين لابد من توفر الشروط الثلاث الآتية²:

- أن يكون الخطر غير محقق الوقوع، أي قد يقع أو لا يقع، أو أن يكون الخطر محققاً ولكن مضافاً لأجل غير محقق مثل التعويض في حالة الوفاة.
- أن لا يكون الخطر مرتبطاً بمحض إرادة أحد الطرفين.
- أن يكون الخطر مشروعاً وغير مخالف للنظام العام

أنواع الأخطار التأمينية :

تنقسم الأخطار التأمينية إلى ثلاثة أنواع حيث يوافق هذا التقسيم التقسيم الشائع لأنواع التأمينات حيث نجد³:

1- الأخطار المادية: ويقصد بها كافة الأخطار التي تسبب للإنسان خسائر مادية في ممتلكاته

كالحريق والسرقة والضياع أو فقدان أو الغرق أو المرض وهي بدورها تنقسم إلى قسمين :

¹ناصر، محمد. مرجع سابق. ص 18.

²علي، ناصر مرجع سابق، ص 31.

³عز الدين، فلاح. (2008). التأمين: مبادئه وأنواعه. دار أسامة. الأردن. ص 17.

1-1 أخطار مادية طبيعية: وهي تنتج عن حوادث الطبيعة ولا علاقة للإنسان بها وهي تصيب مجموعة كبيرة جداً من السكان عند حدوثها مثل أخطار الزلازل، العواصف، الفيضانات والبراكين إضافة إلى أخطار الدولة كالحروب والأزمات الاقتصادية.

1-2 أخطار مادية ذاتية: وهي التي تتجم عن الإنسان ذاته نتيجة للإهمال وعدم الاهتمام كأخطار الحريق والسرقة والحوادث.

2- الأخطار الإنسانية أو الشخصية: وهي الأخطار التي تخص الإنسان ذاته وتصيبه بصفة مباشرة في حياته أو صحته أو سلامة أعضاء جسمه كالأمراض والوفاة والعاهات الناجمة عن الحوادث.

3- أخطار المسؤولية المدنية :

وهي مجموعة الأخطار التي تصيب الغير في ممتلكاتهم أو أشخاصهم بصفة مباشرة من جراء عمل إنسان معين ويكون هذا الأخير مسؤولاً عنها أمام القانون كأخطار حوادث السيارات أو أخطار بعض المهن كالأطباء والمهندسين والصيادلة ويترتب عنهم من أضرار وأخطار قد تصيب الغير.

من تعريف أنواع الأخطار التأمينية يمكن ملاحظة التوافق بين هذا التقسيم وتقسيم أنواع التأمين الذي أشرنا إليه سابقاً بحيث تندرج الأخطار المادية وأخطار المسؤولية المدنية تحت نوع التأمينات العامة، بينما تندرج الأخطار الإنسانية تحت غطاء التأمين على الحياة.

وبالرجوع إلى التشريع الجزائري فقد نصت المادة 621 من القانون المدني على ما يلي: "يكون محلاً للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة للشخص من عدم تحقيق الخطر" وجاء نص المادة 29 من قانون التأمين يؤكد ذلك حيث نصت على ما يلي: "يمكن لكل شخص له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في حفظ مال أو في عدم وقوع خطر أن يؤمّنه"

2-2-3-2 قسط التأمين :

يتميز عقد التأمين بأنه عقد ملزم للجانبين أي ملزم للمؤمن والمستأمن (طالب التأمين). والقسط هو جانب التزام المستأمن.

تعريف قسط التأمين :

بشكل عام، القسط هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له لصالح شركة التأمين على دفعات أو دفعة واحدة في فترة معينة أو في تاريخ محدد.

وعرفه الدكتور عبد الرزاق السنهوري في كتابه "الوسيط في شرح القانون المدني" بأنه "المقابل المالي الذي يدفعه المؤمن له لتغطية الخطر المؤمن منه " إضافة إلى ذلك عرفه محمد حسام محمود لطفي بأنه " المبلغ الذي يسدده المؤمن له إلى المؤمن مقابل تحمله تبعية الخطر المؤمن منه بمقتضى عقد التأمين".¹

ويرتبط قسط التأمين ارتباطاً وثيقاً بالخطر، حيث يؤخذ هذا الأخير بعين الاعتبار عند حساب القسط فكلما زاد الخطر المؤمن ضده كلما فرضت مؤسسة التأمين قسطاً تأمينياً أعلى على طالب التأمين وهو ما يعرف بمبدأ نسبية القسط إلى الخطر"

يذهب المشرع الجزائري على غرار باقي تشريعات التأمين الأخرى إلى تقدير القسط على أساس قاعدة النسبية المذكورة سابقاً ولتجسيد هذه القاعدة في التقدير ينبغي مراعاة أمرين، وهما درجة احتمال وقوع الخطر المؤمن منه والثاني خاص بدرجة جسامته الضرر الذي يتسبب فيه هذا الخطر عند تحققه، وبالنظر إلى المؤمن له تعتبر مسألة الوفاء بقسط التأمين من أهم الالتزامات التي يرتبها عقد التأمين على عاتق المؤمن له وفي حالة الإخلال بها يتعرض إلى جزاءات مختلفة، وفي هذا الشأن أوجب المشرع الجزائري على المؤمن له الوفاء بالقسط خلال 15 يوماً على الأكثر من تاريخ الاستحقاق وفي حالة عدم الدفع يجب على المؤمن إعدار المؤمن له برسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالاستلام يمهلها فيها مدة 30 يوماً وبعدها يمكنه وقف الضمان تلقائياً ودون حاجة إلى إشعار جديد.²

تحديد قيمة القسط التأميني:

تختلف طرق تحديد قيمة القسط التأمين باختلاف نوع التأمين حيث يتم تسعير قيمة القسط في التأمين على الحياة بطريقة تختلف على طريقة التسعير في التأمينات العامة وسوق تناول الطرق لكل نوع بشيء من التفصيل.

¹محمد حسام محمود لطفي، 1990، الأحكام العامة لعقد التأمين: دراسة مقارنة بين القانون المدني المصري والفرنسي، مصر.

²معراج جديدي، مرجع سابق ص 50.

2-1 تحديد قيمة قسط التأمينات على الممتلكات والمسؤولية¹:

إعتمادا على الأسس الرياضية والإحصائية يتم حساب الأسعار (أقساط التأمين) على مرحلتين حيث يتم في المرحلة الأولى حساب السعر الصافي أما في المرحلة الثانية فيتم حساب السعر التجاري.

حساب السعر الصافي :

يتم حساب السعر الصافي على أساس الخبرة الماضية للأخطار المختلفة من حيث عدد الحالات المحققة فعلا من الخسائر والمقدار المادي لكل خسارة بافتراض أن تلك الخبرة ستعيد نفسها، أي ستظل ثابتة في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار معامل تعديل مناسب لمواجهة التغيرات المتوقعة عن المحققة فعلا، ويحسب القسط الصافي وفقا للعلاقة التالية :

$$\frac{\text{عدد حالات الخسائر}}{\text{عدد حالات المؤمن لهم}} \times \text{القسط الصافي} = \text{متوسط تعويض الحادث الواحد} \times x$$

حساب السعر التجاري : بعد حساب القسط التجاري تضاف المصاريف الإدارية المختلفة التي تتفهما شركة التأمين من أجل إدارة العملية التأمينية وكذلك هامش الربح الذي تسعى الشركة للحصول عليه وبذلك تحصل على القسط التجاري للتأمين.

2-2 تحديد قيمة قسط التأمينات على الحياة :

لحساب قسط أو دفعة التأمين في هذا النوع من التأمينات لابد من توفر معلومات بخصوص نوع الوثيقة وبياناتها والخطر المؤمن ضده وعمر المؤمن عليه وجدول الوفاة ومعدل الفائدة الفني، ومن أجل إعطاء فكرة واضحة ومختصرة حول كيفية حساب القسط في التأمين على الحياة يمكن الإعتماد على المثال التالي:²

¹توفيق، البلقيني. و واصف جمال.مرجع سابق،ص334.

²Zajenweber Daniel.(2006).*Économie et gestion de l'assurance*.Economica, Paris.p:68.

يعد التأمين لحالة الوفاة أبسط أنواع التأمين على الحياة حيث يدفع طالب التأمين مبلغ معين لشركة التأمين وهذه الأخيرة تتعهد بدفع مبلغ معين، يحدده طالب التأمين مسبقاً، لصالح المستفيد في حالة الوفاة خلال مدة العقد.

فإذا أراد شخص معين يبلغ من العمر 40 سنة التأمين لصالح ابنه في حالة وفاته وذلك بحصول ابنه على مبلغ 100000 أورو تقوم شركة التأمين بحساب قسط التأمين كما يلي :

جدول الوفيات لسن 1980-1990 يشير إلى أنه من أصل 100000 شخص مولودين أحياء هناك 94746 شخص بقوا على قيد الحياة في سن 40 و 94476 شخص فقط منهم بلغوا سن 41.

احتمال الوفاة في هذه الحالة يحسب كما يلي : $94476 - 94746 = 270$ شخص

$$\text{احتمال الوفاة} = 94746/270$$

$$= 0.00285$$

القسط الصافي = المبلغ المراد دفعه لصالح المستفيد \times احتمال الوفاة

$$= 0.00285 \times 100000$$

$$= 285 \text{ أورو.}$$

من خلال المثال الموضح أعلاه يمكن استنتاج أن مبلغ القسط الصافي يتأثر بتغير معدل الوفيات ومن المعلوم بأن جدول الوفيات للنساء يختلف عنه في الرجال وبالتالي يختلف مبلغ القسط بين الجنسين كما أنه من الطبيعي أن يتغير معدل الوفيات كلما تقدمت شريحة العمر فمعدل الوفاة في سنوات الستينات أعلى بكثير من معدل الوفاة خلال سنوات الثلاثينات والأربعينات.

وقد يحدث أن تتدخل الهيئات الحكومية المكلفة بالإشراف والرقابة على نشاط التأمين بفرضها سعراً إجبارياً عادة ما يكون محسوباً على أساس متوسط أسعار شركات التأمين المختلفة وتسمى هذه الأسعار بأسعار التعريفية.

2-3-2-3 مبلغ التأمين :

يقصد بمبلغ التأمين المبلغ الذي يتعهد المؤمن بدفعه إلى المؤمن له أو إلى المستفيد في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده. ويعد مبلغ التأمين التزاماً في ذمة المؤمن، علماً بأن مبلغ التأمين يؤثر في طريقة تحديد قسط التأمين ففي تأمين الأشخاص يكون مبلغ التأمين محددًا بالاتفاق بين المؤمن والمؤمن له. ويُدفع التأمين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه ولا علاقة لمبلغ التأمين بقيمة الضرر الذي يلحق بالمؤمن له مثل تأمين معاشات التقاعد أو التعليم وما إلى ذلك، أما في التأمينات العامة وتأمين الإصابات فيكون مبلغ التأمين مرتبطاً بموضوع التأمين أو الأشياء المراد حمايتها، وعند حدوث الخطر يخضع مبلغ التأمين لمبدأ التعويض.¹

وبالنظر إلى أهمية مبلغ التأمين في العقد باعتباره محل التزام المؤمن في مقابل حصوله على قسط أو أقساط التأمين من قبل المؤمن له فإنه من المهم أيضاً النص على قيمة مبلغ التأمين صراحة على وثيقة التأمين ولقد نصت المادة 623 من القانون المدني الجزائري على أنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يزيد مقدار التعويض على المبلغ المنفق عليه وذلك مهما كانت جسامته الضرر كبيرة"

وكما أشرنا سابقاً، هناك علاقة طردية بين جسامته الضرر ومبلغ التأمين غير أن هذه العلاقة لا تطبق إلا في عقود التأمين على الممتلكات والأشخاص إلا أن المستفيد يأخذ المبلغ كاملاً بمجرد وقوع حادث الوفاة في التأمين على الحياة وهذا ما تؤكدته المادة 60 من قانون التأمين حيث نصت على أن "التأمين على الأشخاص اتفاقية احتياط بين المؤمن له والمؤمن، ويلتزم المؤمن بموجبها بأن يدفع للمكاتب أو المستفيد مبلغاً محددًا، رأس مال كان أو ريعاً في حالة تحقق الحادث أو عند حلول الأجل المنصوص عليه في العقد"²

وقد يكون مبلغ التأمين تارة دينا احتمالياً، وتارة دينا مضافاً إلى أجل غير معين، فإن كان الخطر المؤمن منه غير محقق الوقوع كان مبلغ التأمين دينا احتمالياً أما إذا كان هذا الخطر محقق الوقوع في المستقبل لكن وقت وقوعه غير معروف كان مبلغ التأمين دينا في ذمة المؤمن مضافاً إلى أجل غير معين " ففي التأمين على الحياة يكون الخطر المؤمن منه هو الموت وهو أمر محقق الوقوع ولكن لا

¹ بلاند، ديفيد و يوسف، العجمي. (1998). التأمين : الأسواق والممارسة . معهد الدراسات المصرفية ، البحرين .ص 03-

يُعرف وقت وقوعه فيكون مبلغ التأمين دينا في ذمة المؤمن مضافا إلى أجل غير معين وفي التأمين من الأضرار سواء كان تأمينا على الممتلكات كالتأمين من الحريق أو كان تأمينا من المسؤولية يكون الخطر المؤمن منه هو وقوع الحريق مثلا، أو قيام المسؤولية امرأ غير محقق الوقوع فيكون مبلغ التأمين دينا احتماليا في ذمة المؤمن¹.

وبخصوص تقدير قيمة مبلغ التأمين على ضوء المشرع الجزائري فقد نصت المادة 30 من قانون التأمين الجزائري على أن التقدير يكون وفقا لشروط عقد التأمين أو وفق مبدأ تناسب التعويض مع الضرر.

لقد أورد المشرع الجزائري معايير تعتمد على جداول ونقاط مرجعية لها يتم على أساسها تقدير التعويض وذلك بمقتضى الأمر رقم 74-15 المؤرخ في 30/01/1974 والخاص بالزامية التأمين على السيارات ونظام التعويض عن الأضرار حيث تم إدراج أربع حالات لتقدير التعويض وهي كالآتي:²

أ- **حالة العجز الكلي المؤقت:** وفيه يأخذ المصاب من جراء حادث المرور مبلغا من التعويض يحسب على أساس دخله الشهري إذا كان عاملا، أو على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون.

ب- **حالة العجز الجزئي الدائم:** وفيه يتم تقدير التعويض على أساس العجز الجزئي الذي تحدد نسبته من قبل طبيب مختص وعلى أساس الدخل السنوي للمصاب إذا كان عاملا، إذا لم يكن عاملا فيحدد على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون وهذا الدخل السنوي حدد له المشرع نقاط استدلالية تضرب في نسبة العجز وبذلك تتحصل على المبلغ المستحق للمتضرر.

ج- **حالة وفاة الضحية الراشد:** في هذه الحالة يتم تقدير التعويض وفق طريقة التقدير في حالة العجز الجزئي الدائم ويختلف عنه في كون المشرع حدد معامل لكل واحد من ذوي الحقوق، وهذا المعامل يضرب في النقاط الاستدلالية المقابلة للدخل السنوي للضحية من أجل الحصول على التعويض المستحق لكل واحد.

¹ عبد الرزاق، السنهوري، (2011). الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة، المجلد 7، ص114.

² الأمر رقم 74/15، المؤرخ في 30 جانفي 1974 و المتعلق بالزامية التأمين على السيارات و بنظام التعويض عن

الاضرار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، صادرة في 15 فيفري 1974.

د- حالة وفاة الضحية القاصر:

وفيه يتم تحديد التعويض المستحق لأبوي الضحية على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون وفي هذا الحالة يفرق المشرع الجزائري بين الضحية التي يبلغ عمرها اقل من 6 سنوات والضحية التي يفوق عمرها 6 سنوات ويقل عن 19 سنة فالحالة الأولى تقتضي التعويض على أساس 24 شهر للأجر الوطني الأدنى المضمون بينما في الحالة الثانية يقدر على أساس 36 شهرا للأجر الوطني الأدنى المضمون وهناك أيضا تعويضات إضافية للضحايا المشار إليهم تمنح لهم في شكل جزافي جراء الأضرار الجسمانية والآلام والجمالية ومقابل الأدوية والاستشفاء.

3- أنواع التأمين.

لقد تعددت التقسيمات الواردة بشأن أنواع التأمين بتعدد مجالات تخصص الباحثين والمعايير المعتمدة في التقسيم، ويبدو من الصعب إيجاد طريقة تلم بكل الأنواع جملة واحدة لذلك سنخرج على أنواع التأمين بشكل عام وفقا لعدة معايير ثم نكتفي بالتفصيل في أنواع التأمين المقسمة على الأساس التقني والقانوني فقط .

3-1 التقسيم وفقا لطريقة التنظيم والغرض من عملية التأمين : ينقسم التأمين وفقا لهذه الطريقة لثلاثة أنواع حيث نجد التأمين الحكومي (الإجتماعي)، التأمين التعاوني والتأمين التجاري.

3-1-1 التأمين الحكومي: وهو التأمين الذي تقوم به الحكومة لمنفعة أفراد المجتمع ومن أهم فروعها برامج التقاعد وبرامج الضمان الإجتماعي.¹ وتهدف التأمينات الاجتماعية إلى حماية الطبقة العاملة في المجتمع من انخفاض الدخل أو انقطاعه نتيجة أخطار طبيعية كالمرض والشيخوخة والعجز والوفاة أو نتيجة أخطار مهنية كإصابات العمل والأمراض المهنية أو الأخطار الاقتصادية مثل البطالة، لذلك هناك شروط يجب توفرها ليكون النظام التأميني إجتماعيا وهي:²

- أن يكون التأمين لصالح الأفراد العاملين (الفئة المنتجة).
- أن يتكفل النظام بالعامل وذويه أثناء حياته وبعد وفاته.
- أن يكون الاشتراك إجباريا على كل الأفراد.

¹ عز الدين، فلاح، مرجع سابق. ص 48.

² توفيق، البلقيني، جمال، واصف، مرجع سابق. ص 609.

- أن لا يتحمل المستفيدون وحدهم عبئ الاشتراكات.
- أن يتم تسيير هذا النوع من التأمين من طرف الحكومة أو إحدى مؤسساتها العامة.¹

3-1-2 التأمين التعاوني (اللاربحي):

ويقوم على أساس تعاوني بحت ومن ثم لا يكون الغرض منه تحقيق الربح ولكن توفير التغطية التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة منهم حيث يكون كل واحد منهم مؤمّن ومؤمّن في نفس الوقت ويساهم بدوره بجزء من المبلغ الذي يحصل عليه في حالة تعرضه للخسارة وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين هيئات التأمين التبادلي والتعاونيات وصناديق التأمين الخاصة.²

3-1-3 التأمين التجاري (الربحي):

يكون فيه الربح هو الغرض الأساسي للشركة لممارسة النشاط التأميني إذ يكون لها رأسمال واسهم قد تتداول في الأسواق، ويعود الربح على أصحاب الأسهم ورأس المال فيها، كما يحصل المؤمن له على تعويض عن الضرر الذي لحق به أو بممتلكاته بصرف النظر عن الوضعية المالية للشركة.

3-2 تقسيم التأمين على أساس طريقة التسيير:

يقوم هذا التقسيم على معيار مبني على طريقة عمل مؤسسة التأمين، فهناك شركات تأمين تجمع الأقساط وتدخرها لفائدة المؤمنين، في حين هناك شركات تأمين تقوم فقط بتجميع الأقساط وإعادة توزيعها على المؤمنين الذين تحققت خسائرهم فعلا وعلى هذا الأساس هناك طريقتين يمكن لشركات التأمين ان تعتمدها في إدارتها للأموال بشكل يسمح لها بالبقاء مستعدة لمواجهة طلبات الزبائن الذين تحققت خسائرهم متبعة في ذلك أحد الطريقتين، إما التسيير عن طريق إعادة التوزيع أو التسيير عن طريق الرسملة لذلك يمكن تسمية هذا المعيار في التقسيم بالتقسيم على أساس نظام التسيير حيث نجد:³

¹ عز الدين، فلاح، مرجع سابق، ص 49.

² أنظر:

- ناصر، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- عمران، كريمة. (2014). التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ط.01. دارأسامة. عمان. ص 31.

³ Couibault ,F.ELIASHBERG C.,op.cite.p :63.

أ- التأمين المسير بنظام إعادة التوزيع :

وهي الطريقة المشار إليها في جل تعاريف التأمين حيث يقوم المؤمن بإعادة تقسيم مجموع الأقساط على المؤمنين الذين تحققت خسائرهم ويتم حساب ذلك سنويا ويندرج تحت هذا النوع من التأمين التأمين ضد الحريق والتأمين على السيارات، وبعبارة أخرى يضم جميع أنواع التأمين التجاري ما عدا التأمين على الحياة، وتجدر الإشارة إلى أن احتمال وقوع هذه الحوادث المؤمن ضدها ثابت أو يميل إلى الثبات بفارق طفيف في التغير من سنة لأخرى.

ب-التأمين المسير بنظام الرسالة : وتتميز هذه الأنواع من التصنيف عن غيرها بكونها تُكتتب على المدى الطويل بغرض الإدخار من جهة كما أن الخطر فيها غير ثابت ويتغير خلال مدة العقد مثل احتمال وفاة الشخص أو بقاءه حيا. ومن أجل أن يكون المؤمن على استعداد لدفع التعويض عليه أن يضع جزءاً من الأقساط المحصلة جانبا ويستثمر الباقي بفوائد مركبة.

وعادة تستعمل شركات التأمين على الأشخاص معدل فائدة معين يتم على أساسه حساب القسط الواجب الدفع وعليه يجب على الشركة استثمار الأموال المتراكمة لديها في صورة إحتياطات بمعدل فائدة لا يقل عن معدل الفائدة المحتسب على أساسه قسط التأمين، أما بالنسبة للتأمينات على الممتلكات والمسؤولية فبالنظر لكونها قصيرة الأجل ولا تتعدى فترة عقودها السنة عادة، فتستثمر أموالها في إستثمارات قصيرة الأجل وشديدة السيولة ومضمونة خاصة أدونات الخزينة والأسهم.¹

3-3 التقسيم القانوني (العملي) لأنواع التأمين :²

يعد هذا التقسيم أكثر التقسيمات شيوعا وانتشارا لسهولة التمييز بين فرعيه حيث يضم التأمين على الممتلكات والمسؤولية ويسمى بالانجليزية Non Life Insurance والتأمين على الحياة (الأشخاص) وهو ما يدعى بالانجليزية Life Insurance .

أ- التأمين على الممتلكات والمسؤولية Non Life Insurance :³ يضمن التعويض عن الأضرار التي تلحق بالإنسان من ناحية ممتلكاته المباشرة إضافة إلى ضمان دفع التعويض

¹ عمران ،كريمة.مرجع سابق ،ص51-52.

² المرجع نفسه.ص64

³Stéphane,Marquetty.(2012).L'activité d'assurance .Economica.Paris.p :10.

المرتتب عن قيام مسؤوليته اتجاه الغير جراء الاضرار التي يكون سببا في وقوعها وفيما يلي توضيح ذلك أكثر¹:

أ- **1 التأمين على الممتلكات:** يتم فيه إبرام عقد التأمين بين المؤمن له والشركة من أجل الحصول على التعويض في حالة تعرض بيته أو سيارته أو بضاعته لخطر الحريق والدمار أو الضياع أو السرقة مقابل دفعه قسط أو أقساط التأمين المتفق عليها ولا يسترد من ذلك شيئا في حالة عدم تحقق الخطر المحدد في العقد.

أ- **2 التأمين على المسؤولية المدنية :** ومثال ذلك تأمين صاحب السيارة على مسؤوليته تجاه الغير عن ما تحدثه سيارته من أذى للغير أو لأموالهم حيث تقوم الشركة بدفع مبلغ مالي معين وفق معايير معمول بها إلى الطرف المتضرر بشكل يتناسب مع حجم الضرر، يضاف إلى ذلك أيضا تأمين مسؤولية الأطباء والجراحين مما قد يتعرضون له من مطالبات مالية نتيجة مخاطر الخطأ في مزولة المهنة حيث يغطي هذا النوع من التأمين مسؤولية التقصير التي يتعرض لها الطبيب جراء الإصابات التي تحدث للآخرين والذي لا يكون للمؤمن مسؤولية فيه.

ب- **التأمين على الحياة (الأشخاص) Life Insurance:** يهدف هذا النوع إلى ضمان التأمين ضد الخسارة التي تمس الإنسان بحد ذاته سواء تعلق الأمر بحياته أو وفاته أو بضرر جسدي يصيبه، لذلك يندرج تحت هذا النوع كل من التأمين على الحياة والتأمين على الأضرار الجسدية والتأمين على البطالة.

ب- **1 التأمين على الحياة:** يغطي هذا النوع من التأمين ضد خطر الوفاة المبكر أو البقاء حيا بعد سن معينة، الأمر الذي يسبب انخفاض الدخل أو انقطاعه بشكل مفاجئ وبالتالي تضمن شركة التأمين بموجب عقد التأمين على الحياة دفع مبلغ مالي دفعة واحدة أو ايرادا دوريا للمستفيد.

ويتخذ التأمين على الحياة بشكل عام الصور التالية²:

¹ ملحم، أحمد. مرجع سابق. ص 39

² أنظر: - معراج جديدي. مرجع سابق. ص 99-101.

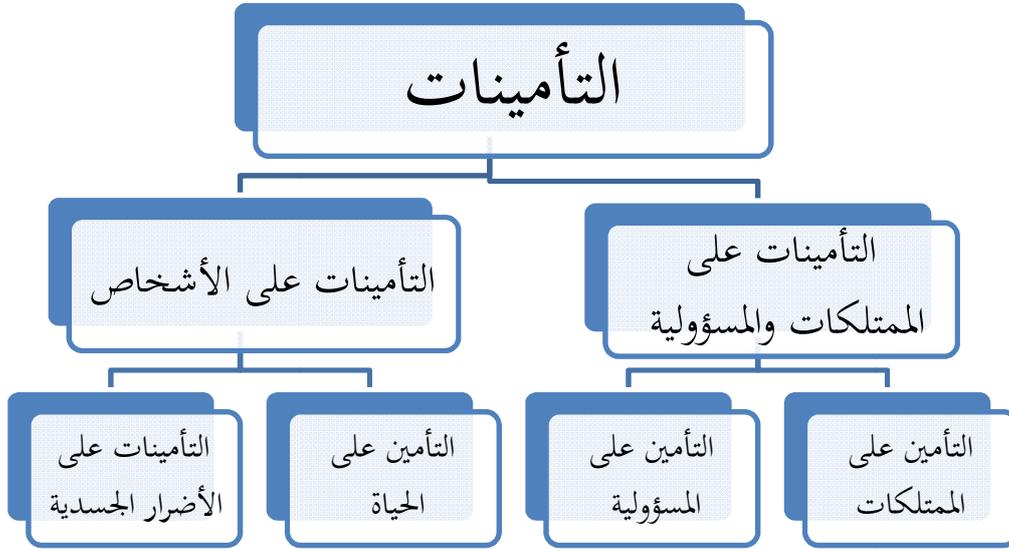
- توفيق ، البلقيني ، واصف جمال، مرجع سابق، ص 419.

- التأمين لحالة الوفاة : تلتزم شركة التأمين بأن تدفع للمستفيد مبلغا معيناً دفعة واحدة أو دورياً في حالة وفاة مكنتب التأمين مقابل دفع هذا الأخير قسطاً أو أقساطاً معينة تحدد بموجب عقد التأمين وهو بدوره ينقسم الى قسمين، أما الاول فهو التأمين على الحياة العمري، حيث يبرم لمدى الحياة ويكون عادة بين الزوجين أو بين الأب وأفراد عائلته حتى يوفر لهم دخلاً مضموناً في حالة وفاته، بينما يسمى الثاني التأمين على الحياة المؤقت حيث يبرم العقد لمدة معينة وعادة ما يستفيد منه الأفراد الذين يعملون في مهن أكثر خطورة نسبياً مثل الطيارين وعمال المفاعلات النووية ومصانع المتفجرات والألعاب النارية وغيرها هؤلاء عادة يكتبون عقود التأمين على الحياة بشكل مؤقت يغطي فترة عملهم.
 - التأمين لحالة الحياة: وفيه يتم إبرام عقد التأمين الذي تلتزم بموجبه شركة التأمين بدفع مبلغ معين أو إيرادات دورياً لمكنتب التأمين في حالة بلوغه سناً معينة وبقائه حياً بعدها مقابل دفع هذا الأخير لأقساط محددة في العقد.
 - التأمين المختلط: عرفه الأستاذ عبد الرزاق السنهوري بأنه "عقد يلتزم بموجبه المؤمن (شركة التأمين) بأن يدفع مبلغ التأمين راسمالاً أو إيرادات مرتباً إلى المستفيد إذا مات المؤمن على حياته خلال مدة معينة أو إلى المؤمن على حياته نفسه إذا بقي حياً عند إنقضاء هذه المدة المعينة". يبدو هذا التعريف شاملاً لكلا الصورتين السابقتين بضمانه تعويضاً في حالتي الوفاة أو البقاء حياً.
- ب-2 التأمين على الأضرار الجسدية : يندرج تحتها التأمين ضد المرض أو الحوادث، إضافة إلى عقود التأمينات التكميلية المتعلقة بالجانب الصحي.

ويوضح الشكل رقم (1-1) الموالى باختصار التقسيم القانوني لأنواع التأمين كما يلي:¹

¹Couibault ,F.ELIASHBERG C.,.op.cite,p :65

الشكل رقم (1-1): التقسيم القانوني لأنواع التأمين.



Source: COUILBAULT, F. (2007). ELIASHBERG Constant. LATRASSE Michel. «Les grands principes del'assurance» (08^{ème} éd.).édition L'ARGUS. Paris. p.65.

المطلب الثاني: عملية التأمين.

1- العناصر والأطراف المتدخلة في عملية التأمين¹:

- 1-1 المؤمن: هو المؤسسة (الشخصية المعنوية) التي تعرض الخدمات التأمينية وتضمن دفع التعويض في حالة تحقق الخطر، وينبغي التمييز بينها وبين الوسطاء الذين يقتصر دورهم على بيع الوثائق فقط مثل السماسرة والفروع والبنوك.
- 2-1 المؤمن عليه: يسمى أيضا المستأمن وهو الشخص أو الشيء الذي يقع عليه الخطر المحتمل محل عقد التأمين.
- 3-1 المكتتب: هو الشخص الذي يوقع عقد التأمين مع المؤمن فقد يكون شخصا طبيعيا كما قد يكون شخصا معنويا مثل حالة تامين الشركات على عمالها بشكل جماعي.
- 4-1 المستفيد: هو الشخص الذي اكتتب التأمين لصالحه حيث يتلقى التعويض عند تحقق الخطر المؤمن ضده.
- 5-1 وثيقة التأمين: هي الوثيقة التي تثبت وجود عقد التأمين كتابيا.

¹أنظر:-ناصر،محمد،مرجع سابق،ص60.

- فلاح. عز الدين، مرجع سابق،ص15.

- StéphaneMarquetty,op.cite,p: 04.

6-1 **القسط**: وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له لصالح المؤمن (شركة التأمين)، وقد يدفع دفعة واحدة كما يمكن أن يكون على دفعات.

مبلغ التأمين: هو المبلغ الذي يتلقاه المستفيد بعد تحقق الخطر المؤمن ضده، وقد يكون مكتتب التأمين هو نفسه المستفيد كما قد يكون مبلغ التأمين من نصيب الشخص الذي اكتتب التأمين لصالحه وهو ما يحدث في حالة التأمين على الوفاة حيث يعين المكتتب الشخص أو الأشخاص الذين يستفيدون من المبلغ بعد الوفاة.

2- مراحل إجراء عملية التأمين¹:

تتضمن عملية التأمين مجموعة من المراحل المتسلسلة تضمن إبرام عقد التأمين وسريانه قانونيا وهي كما يلي:

2-1 **تقديم طلب التأمين**: يقوم بتقديمه الشخص الراغب في التأمين ويكون ذلك عن طريق ملئ استمارة طلب التأمين والتي هي عبارة عن نموذج معد من قبل شركة التأمين تتضمن كافة البيانات المطلوبة من قبله، لتعطي صورة واضحة إلى حد ما عن الخطر المطلوب تغطيته واحتمالات وقوعه، وذلك من أجل مساعدة شركة التأمين في القبول أو الرفض وإعلام مقدم الطلب بقرار الموافقة أو الرفض، وفي سياق التعرف الجيد على الخطر المراد التأمين ضده هناك طرق مختلفة للقيام بذلك، فقد تستعمل بعض شركات التأمين كشوفا معدة مسبقا لوصف الممتلكات أو الشخص موضوع التأمين كما تستعمل أيضا استبيانات تتضمن أسئلة مفصلة حول الخطر حيث نجد على سبيل المثال استبيان طبي لوصف الحالة الصحية للشخص المراد التأمين على حياته، في حين تلجأ بعض شركات التأمين إلى إجراء مقابلة شفوية مباشرة مع الشخص الذي يطلب التأمين للحصول على الإجابات مباشرة.

2-2 **إصدار إشعار التغطية المؤقت**: وهو عبارة عن مذكرة تغطية مؤقتة تحررها شركة التأمين لإبلاغ طالب التأمين بموافقتها على التغطية ويتم إصدار هذا الإشعار نظرا لأن إصدار وثيقة التأمين يتطلب فترة زمنية معتبرة، لكن لا يعتبر هذا الإشعار ملزما لشركة التأمين ما لم يصدر عقد التأمين النهائي.

¹أنظر: -ناصر، محمد، مرجع سابق، ص61-63.

- André. Martin.(2014).Techniques d'assurances,DUNOD.Paris.p:49-54.

3-2 إصدار وثيقة التأمين : بعد موافقة طالب التأمين على شروط شركة التأمين وقبول الشركة بقبول التغطية عن الخطر، يتم تحرير وثيقة التأمين وتوقيعها ومن ثم تسليمها للمؤمن له بعد تسديد هذا الأخير لقسط التأمين المتفق عليه.

4-2 المطالبة بالتعويض والإخطار بوقوع الحادث: في حالة التأمين عن الحياة أو المسؤولية، يقوم المؤمن له أو المستفيد بإخطار شركة التأمين بوقوع الحادث وذلك حتى يتسنى لها الاستعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه حدوث الخطر المؤمن ضده، أما في حالة تأمينات الممتلكات فيتضمن الإخطار بيانا بالممتلكات المسروقة أو المحروقة وكافة البيانات والمستندات التي تؤيد صحة وقوع الحادث، ويسقط الحق في المطالبة بالتعويض في حالة عد الإخطار في الآجال المحددة لإخلاله بشروط العقد من جهة وبسبب إضاعة الفرصة على شركة التأمين في الرجوع على مسبب الضرر من جهة ثانية.

5-2 المخالصة: في هذه المرحلة تتم مقارنة كشوف الخبرة لدى شركة التأمين بالمعلومات الواردة من قبل المؤمن لمعرفة ما إذا كانت ملزمة بالتعويض وهل يكون التعويض جزئياً أم كلياً، وفي حالة ثبوت التعويض يتم دفع المبلغ المستحق ويثبت ذلك بموجب وصل يبرئ ذمة شركة التأمين اتجاه المؤمن

3 سوق التأمين :

يعرف السوق بأنه مكان التقاء العارضين مع المشترين، ويصدق ذات الكلام على سوق التأمين الذي بدوره يتكون من:¹

أ- المؤمنون (باعة التأمين): عادة ما يتشكل هؤلاء من شركات التأمين سواء كانت تبادلية أم مشتركة أو شركات مساهمة أو صناديق التأمين الخاصة أو الحكومة كمقدم لخدمات التأمين الاجتماعي، وتمثل شركات التأمين ووكالاتها القناة المباشرة لتوزيع منتجاتها في السوق إذ يتم اختيار مواقعها بعناية.

ب- وسطاء التأمين : يعتبر وسطاء التأمين القناة غير المباشرة لتوزيع المنتجات التأمينية ويندرج تحتها ما يلي:

أنظر : - معراج، هوارى، بوعزوز، جهاد، مجدل، أحمد. مرجع سابق. ص 214-217

-علي، ناصر ، مرجع سابق، ص 53.

- **السماسرة** : هو عبارة عن شخص طبيعي أو معنوي يعمل كتاجر ويسجل في السجل التجاري، وهو وسيط للزبون إذ يتوجب عليه إرشاده عن طريق تقديم النصائح عن احتياجاته التأمينية وأفضل أنواع التغطيات ثم البحث عن أفضل أسعار الشركات، لذلك فيمكنه التعامل مع شركات تأمين مختلفة وهو مسؤول عن عقود الزبائن الذين اكتتبوا التأمين عن طريقه ويتقاضى عمولة من الأقساط المسددة لشركة التأمين.
- **الوكلاء**: ويكون شخصا طبيعيا فقط يتم اعتماده من طرف مؤسسة تأمين بناء على عقد التنصيب الذي بموجبه يصبح في علاقة مباشرة مع الزبون لصالح المؤسسة الموكلة، ويتقاضى أجره وفقا لاتفاق بينه وبين الشركة.
- **التوزيع عبر شبكات البنوك**: وهو ما يعرف بالتأمين البنكي (Bancassurance) حيث يعتمد على استغلال شبابيك وكالات البنوك لتوزيع وتسويق المنتجات التأمينية وذلك نظرا للتقارب في خصوصيات المهنتين.
- **المشتررون**: وهم عامة الأفراد والشركات والمصانع والمحلات التجارية وغيرها من طالبي المنتجات التأمينية.

إضافة إلى ما سبق هناك عناصر ذات أهمية بالغة في سوق التأمين لا سيما فيما يتعلق بتحديد مبالغ التأمين والأقساط ويقصد بذلك الخبراء الإكتواريين والمهندسين ومستشاري التأمين وشركات فحص ومعاينة الأخطار قبل التأمين والخسائر بعد وقوعها.

المطلب الثالث: إعادة التأمين

1- تعريف إعادة التأمين وظهورها تاريخيا:

1-1 مفهوم إعادة التأمين:

هي قيام شركة التأمين بالتنازل عن جزء من عملياتها التأمينية التي تزيد عن طاقتها إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى والتي تقبل هذا التأمين مقابل مشاركتها بنسبة معينة من الأقساط التي تحصل عليها شركة التأمين المتنازل عن جزء من عملياتها، على أن تبقى هذه الأخيرة وحدها المسؤولة أمام المؤمن لهم عن الوفاء بالتزاماتها اتجاههم بموجب العقد المبرم بين الطرفين.¹

¹ جعفر، عبد الإله. (2007). النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين. دار المناهج، عمان، ص 312.

وبتعبير آخر¹: هي قيام مؤسسة التأمين بعد تحصلها على الخطر بالتنازل عليه جزئياً أو كلياً لصالح مؤسسة أو عدة مؤسسات تأمين أخرى، تسمى الأولى والتي قامت بالعملية الأصلية بالمؤمن المباشر بينما تسمى الثانية مؤسسة إعادة التأمين أو الهيئات الضامنة ويسمى المبلغ الذي تم التنازل عنه بالفائض الزائد عن حد الاحتفاظ أو قسط إعادة التأمين.

ويمكن القول بأن حجم المؤسسات والمخاطر يتجاوز قدرة مؤسسات التأمين المباشرة أحياناً، غير أن قبولها التأمين ضد هذه المخاطر يدر مداخيل معتبرة، لدرجة تجعل شركة التأمين تقبل المخاطر في البداية ثم تقوم بدورها بالتأمين على نفس المخاطر لدى شركة إعادة التأمين وتحتفظ بالمخاطر المؤمنة بالقدر الذي تستطيع التكفل به ودفع التعويض عند تحقق الخسائر.

وينبغي التنويه إلى أنه يجب التمييز بين إعادة التأمين كنشاط تأمين قائم بذاته وبين التأمين المشترك حيث أن هذا الأخير يقتضي التأمين المتزامن لعدة شركات تأمين لخطر واحد بحيث تتضمن وثيقة التأمين توقعات كل شركات التأمين المشاركة ويسمى عقد التأمين في هذه الحالة عقد التأمين المشترك وتكون كل شركة تأمين ملتزمة وفقاً للقسط الذي تحصل عليه وعادة ما يُلجأ لهذا النوع من التأمين في تغطية الأخطار الجسيمة (الصناعية، البحرية والجوية)².

وعلى ضوء ما سبق يستخلص بأن التأمين المشترك طريقة أخرى لتفتيت الخطر، غير أنه في حالة إعادة التأمين تكون العلاقة بين المؤمن الأصلي المباشر وبين المؤمن له فقط، في حين تكون الشركات الموقعة على عقد التأمين المشترك مسؤولة على نصيبها من المخاطر وبشكل مباشر أمام المؤمن له.

2-1 ظهور إعادة التأمين تاريخياً :

بدأت فكرة إعادة التأمين في القرن الرابع عشر مصاحبة للتأمين التجاري الذي ظهر في القرن نفسه وأول وثيقة لإعادة التأمين يرجع عهدها إلى عام 1380 ولكنها لم تكن قائمة وقتئذ على أسس صحيحة بل كانت أقرب ما تكون إلى الرهان، وقد منعت إعادة التأمين إنجلترا في سنة 1746 واستمر المنع حتى عام 1846، ولم تبدأ إعادة التأمين بداية حقيقية إلا في بداية القرن التاسع عشر بعد أن انتشر

¹معراج هواري، مرجع سابق، ص 111.

²Yvonne Lambert-faivre, droit des assurances, Ed :Dalloz, pp :44-48.

التأمين انتشارا واسعا، ولم تكن هناك في بادئ الأمر شركات متخصصة في إعادة التأمين بل كانت شركات التأمين تنشئ فروعاً لها لإعادة التأمين، وأول شركة مستقلة في إعادة التأمين كانت شركة " كولونيا لإعادة التأمين " والتي أنشئت عام 1853 ثم " الشركة السويسرية لإعادة التأمين " والتي أنشئت عام 1863 وهكذا شيئاً فشيئاً انتشرت إعادة التأمين عبر العالم.¹

2-العناصر والأطراف المتدخلة في عملية إعادة التأمين²:

تتطلب عملية إعادة التأمين توفر مجموعة من العناصر والأطراف باعتبارها عقد تأمين شأنها في ذلك شأن عقود التأمين غير أن العقد يبرم بين شركة التأمين وشركة إعادة التأمين ولا دخل للمؤمن له الأصلي في العملية لذلك تتضمن عملية إعادة التأمين العناصر والأطراف التالية :

- أ- المؤمن المباشر: وهو المؤمن الأصلي والذي يقوم بالتنازل عن حصة من عملية التأمين لمعيد أو معيدي التأمين بهدف نقل جزء من الخطر لهذه الأخيرة.
- ب- معيد التأمين: هي الهيئة التي تقبل إعادة التأمين وقد تكون هيئة مهمتها الأساسية إعادة التأمين أو تمارس هذا النشاط إلى جانب أعمالها التأمينية الأخرى.
- ت- المبلغ المحفوظ به: هو الفرق بين مبلغ التأمين في عقد التأمين الأصلي والمبلغ المعاد تأمينه لدى هيئة إعادة التأمين، بعبارة أخرى هو الجزء من مبلغ التأمين الذي تستطيع شركة التأمين الأصلي أن تتكفل به لوحدها.
- ث- عمولة إعادة التأمين: هي بمثابة تعويض تحصل عليه شركة التأمين المباشر مقابل النفقات التي تحملتها لإبرام عقد التأمين الأصلي.
- ج- عقد إعادة التأمين: هو الوثيقة المكتوبة التي تثبت العلاقة بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين.

3- سوق إعادة التأمين³:

أنظر :

- عمران، كريمة. مرجع سابق. ص 68.

- أحمد، ملحم. مرجع سابق. ص 113.

² عمران، كريمة. مرجع سابق. ص 69-70.

³ علي، ناصر. مرجع سابق، ص 55-56

يتكون سوق إعادة التأمين من مشتريين وبائعين ووسطاء شأنه في ذلك شأن سوق التأمين، غير أنه في حالة إعادة التأمين يحل المؤمن المباشر محل المشتري باعتباره طالبا لإعادة التأمين على جزء من المخاطر التي قبل التأمين عليها والتي تفوق قدرته على التغطية، ويمكن توضيح مكونات سوق إعادة التأمين كما يلي :

- أ- **المشترون:** يقوم بعملية شراء خدمات إعادة التأمين كل من شركات التأمين المباشر، أو معيدو التأمين الذين يعيدوا التأمين ثانياً لدى شركات إعادة تأمين أخرى وذلك بنقل جزء من المخاطر التي أعادوا التأمين عليها إلى شركات إعادة التأمين أخرى، وتسمى هذه العملية بإعادة الإعادة.
- ب- **البائعون:** هي شركات متخصصة في إعادة التأمين حيث تتعامل مع شركات التأمين المباشر أو شركات الإعادة الأخرى.
- ت- **وسطاء إعادة التأمين:** يلعب الوسطاء دوراً بالغ الأهمية في أسواق إعادة التأمين العالمية، حيث إن اسناد عمليات التأمين بالنظر لدورهم في التنسيق وتحريك الطاقة الإستيعابية اللازمة لتغطية الأخطار الكبيرة وللمساعدة في إبرام إتفاقيات إعادة التأمين.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعد موضوع النمو الاقتصادي موضوعا بالغ الأهمية لدى الباحثين في الإقتصادو لقد شغل فكر الاقتصاديين منذ القدم أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو حيث كان التساؤل يتمحور أساسا حول أسباب النمو الاقتصادي الذي يسبب الرخاء والازدهار للناس في العالم.

ولقد ساهمت الثورة الصناعية في أوروبا على زيادة ومضاعفة الانتاج بشكل كبير مما ساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان وتحقيق الرفاهية ومن أمثلة ذلك مساهمة قطاع صناعة الأدوية في تحسين الظروف الصحية للسكان وانخفاض نسبة الوفيات خلال القرن 19 وفي المقابل ما تزال الدول في المناطق الفقيرة تعاني نفس مشاكل أوروبا قبل القرن 19 بسبب ضعف الإنتاج وبالتالي ضعف الدخل.

وترجع بواد الإهتمام القوة الاقتصادية للدولة إلى أفكار التجاربيين في القرن 16 و 17 والطبيعيين في القرن 18 حيث اعتبروا الزراعة التجارة والمعادن النفيسة اساس القوة الاقتصادية ومصدر لزيادة دخل الافراد وتحقيق الرفاهية وأهملوا دور القطاع الصناعي في ذلك، لكن مع ظهور الثورة الصناعية برزت أهميته واسال ذلك الكثير من الحبر حيث اعتبر آدم سميث قطاع الصناعة قطاعا منتجا شأنه شأن قطاع الزراعة بعد نشره لكتابه الشهير "ثروة الأمم" واتفق آدم سميث في عدة نقاط مع رواد النظرية الكلاسيكية للنمو مثل ديفيد ريكاردو ومالتوس حيث اعتبروا رأس المال والعمل والموارد الطبيعية والتقدم الفني للعمال نتيجة اكتساب الخبرة عناصر أساسية لزيادة الدخل الكلي وتحقيق معدل نمو أعلى.

تعرضت النظرية الكلاسيكية للنمو لعدة انتقادات أهمها تقسيم المجتمع إلى طبقتي العمال والطبقة الرأسمالية وحصرهما للإدخار في الطبقة الرأسمالية فقط إضافة إلى اعتبار النمو في عدد السكان من معيقات النمو الاقتصادي.

جاءت النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي على أنقاض النظرية الكلاسيكية في محاولة لتفسير ظاهرة النمو من ناحية أسباب وجود تفاوت بين الدول الغنية والفقيرة مع الإبقاء على فكرة تناقص الغلة والتي ترجع جذورها للنظرية الكلاسيكية وتظهر في النموذج النيوكلاسيكي من خلال الانتاجية الحدية المتناقصة لعوامل الإنتاج وتوصلت النظرية النيوكلاسيكية إلى أن من أسباب التفاوت اهتلاك راس المال والنمو السكاني ومعدلات الإدخار التي تعتبر المصدر الأساسي للإستثمار إضافة إلى عنصر التقدم

التكنولوجي الذي اعتبره متغيرا يتحدد خارجيا ومفهوم التقارب الذي يعني ميل الإقتصادات باتجاه الحالة التوازنية وبالتالي تميل لتحقيق معدلات نمو متشابهة.

اثبت الواقع العملي في بعض الدول عدم صحة مفهوم التقارب بحكم أن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة تتزايد باستمرار ما عدا بعض الحالات الاستثنائية مثل بعض دول شرق آسيا على غرار سنغافورة وتايوان ولهذه الأسباب وأخرى جاءت نظرية النمو الداخلي والتي تسمى كذلك بنظريات النمو الحديثة لتبسط نموذج سولو وتدخل عليه بعض التعديلات من بينها رفض فرضية تناقص الانتاجية الحدية والتأكيد على أهمية التقدم التكنولوجي والسياسات الحكومية ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية.

1- مفهوم النمو الاقتصادي :

جاء تعريف النمو الاقتصادي بصيغ متعددة ومختلفة نوجز بعضها كما يلي:

يقصد بالنمو الاقتصادي "تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير داخليا أو خارجيا"¹ بعبارة أخرى " هو توسع قدرة الدولة على توفير السلع التي يرغب فيها سكانها"²

ويعرف كذلك بأنه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"³

هذه التعاريف تناولت النمو الاقتصادي بشكل عام بدون تفصيل واتفقت كلها على مفهوم الزيادة في كمية السلع والخدمات داخل حيز معين، وخلافا لذلك هناك تعاريف أخرى ركزت على مفهوم الزيادة في الدخل، نذكر منها مايلي:

¹ هوشيار، معروف. (2005). تحليل الإقتصاد الكلي. دار الصفاء للنشر والتوزيع. الأردن. ص.347.

² بيترسون، والاس. (1968). الدخل والعمالة والنمو الإقتصادي. مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر.

بيروت. ص.315.

³ Arrons, Jean. (1999). Les théories de la croissance. édition du seuil. paris. p :9.

"النمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"¹

كما ينصرف مفهوم النمو في علم الاقتصاد الى أنه " الزيادة في القدرات الإنتاجية للمجتمع والتي تنعكس في زيادة الدخل القومي، وهذه الزيادة تتم بطريقة عشوائية وعفوية"²، أو هو " الزيادة في الدخل القومي أو نمو الناتج المحلي لدولة حيث يكون إجمالي الناتج المحلي أساسيا لتحسين مستوى المعيشة للأفراد"³

وهناك بعض الملاحظات بخصوص الزيادة في الدخل الداخلي ونصيب الفرد من الدخل الحقيقي حيث:⁴

- 1- يجب أن تقترن الزيادة في الناتج الداخلي للبلد بالزيادة في الدخل الحقيقي للفرد، بعبارة أخرى يكون معدل الزيادة في الناتج الداخلي أكبر من معدل نمو السكان حتى يتحسن نصيب الفرد.
- 2- يجب ان تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية ويتم ذلك بعزل أثر التضخم.
- 3- أن لا تكون الزيادة لحظية عابرة، بل يجب أن تكون على المدى الطويل ولا تختفي بمجرد غياب أسبابها.

وعلى ضوء هذه التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحقيقية والمستمرة في نصيب الفرد من الدخل نتيجة زيادة الانتاج من السلع والخدمات في اقتصاد معين.

2- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية⁵:

¹ أشواق، بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي. دار الراية. الأردن. 2013، ص 63.

² عبد الله، الصعدي، (2007) مبادئ علم الاقتصاد، كلية الحقوق - جامعة عين شمس - القاهرة. ص 280.

³ أوجست، سوانينبيرج. (2008). الاقتصاد الكلي بوضوح. ترجمة العامري، خالد، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، ص 187.

⁴ محمد، عجمية وناصف، إيمان. (2000). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. قسم الاقتصاد كلية التجارة بجامعة الاسكندرية. مصر. ص 51-54.

⁵ أنظر :

- فايز ابراهيم الحبيب. (1985). نظريات التنمية والنمو الاقتصادي. ط1. عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك

سعود، ص ح.

- أشواق، بن قدور . المرجع نفسه، ص 65-67.

يهتم النمو الاقتصادي بالطرق التي تكفل الزيادة في معدل الناتج القومي الداخلي لبلد معين بينما تذهب التنمية الاقتصادية لأبعد من ذلك حيث تهتم بالجوانب الكفيلة بإحداث تغييرات هيكلية بنيوية مصاحبة للنمو الاقتصادي فهي تهتم بالجوانب الإجتماعية مثل العدالة الإجتماعية، القضاء على الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد، والجدول التالي يتضمن أهم الفروق الجوهرية بين النمو والتنمية الاقتصادية:

الجدول رقم (1-1) : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يقتضي مفهومه الزيادة الثابتة نسبياً والمستمرّة في جانب واحد من جوانب الحياة.	يقتضي مفهومه الزيادة السريعة المتراكمة والتي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحوّل التدريجي وبطريقة بطيئة.	التنمية تحتاج إلى دفعة قويّة لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدّم.
يغلب على النمو التغيّر الكمي.	يغلب على التنمية التغيّر الكيفي.
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.	التنمية تطلق على البلاد والمجتمعات وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخّل الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

المصدر: صليحة مقاوسي، هند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر، 2009-2010، ص 04.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي وطرق حسابه:

4- قياس النمو الاقتصادي:

يقاس النمو الاقتصادي بمؤشرين كليين اساسيين ألا وهما الناتج الداخلي الخام GDP والناتج الوطني الخام GNP، حيث يأخذ GDP في الحسبان مجموع قيم ما تم إنتاجه من السلع والخدمات داخل

اقتصاد معين لفترة معينة بغض النظر عن جنسية المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في هذا الإقتصاد، بينما يهتم الناتج الوطني الخام GNP بمجموع ما ينتجه الأعوان الاقتصاديين الذين يحملون جنسية هذا البلد في الداخل والخارج، غير أن الدراسات السابقة لموضوع النمو الاقتصادي أجمعت على استعمال الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDP كمؤشر للقياس حيث يستعمل كقياس للنشاط الاقتصادي، كما يسمح بمقارنة نمو إقتصاد الدول مع بعضها.

5- طرق حساب النمو الاقتصادي :

تحظى مسألة تقدير معدل النمو الاقتصادي باهتمام كبير لدى الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، نظرا لأهميتها في تقييم مدى النجاح في الوصول إلى الأهداف المنشودة من خلال السياسات المسطرة مسبقا وكذلك أهميتها في إعداد السياسات مستقبلا، ويعد الناتج الداخلي الخام (GDP) مؤشر محوري في كل ذلك، ولعل تعدد طرق حسابه من شأنه المساعدة على التأكد من صحة النتيجة المتوصل إليها باعتماد طرق مختلفة في الحساب، حيث يمكن حسابه إما بطريقة الدخل، طريقة الإنفاق أو طريقة القيمة المضافة، وفيما يلي تفصيل لكل منها ¹:

2-1 طريقة الدخل: يتم وفقا لهذه الطريقة جمع كل الدخول الناتجة عن عملية تشكيل المنتج نتيجة مزج عناصر الإنتاج الاربع المتكونة من الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم. ويتكون الدخل من عوائد هذه العناصر مثل عوائد إيجار الأرض (R)، الأجر (W)، الفائدة (r) والربح (π) وتتم صياغتها كما يلي :

$$Y=R+W+r+\pi$$

حيث :

• Y: يمثل GDP المحسوب بطريقة الدخل.

- أنظر: 1

- صالح، تومي (2013) مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي. ط3 . دار أسامة، الجزائر. ص31-34.
- الحجار، بسام و رزق، عبد الله (2010). الإقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، ص 18-23.
- عبد الرزاق، بني هاني، (2014) مبادئ الإقتصاد الكلي. ط3. دار وائل للنشر، الأردن. ص220.

- **عوائد إيجار الأرض (R):** ويشمل ريع الأرض والثروات الموجودة فيها سواء كانت زراعية أو معدنية وغيرها إضافة إلى مداخيل إيجار العقارات والمنازل وغيرها.
 - **الأجور (W):** وتشمل الأجور والمرتبات والمعاشات التي يحصل عليها الأفراد نظير قيامهم بعمل ما وكذلك دخل قطاع الأعمال الحرة كدخول المحامين والأطباء وأصحاب المهن الحرة ما عدا التحويلات الإجتماعية التي تدفعها الدولة لصالح الأفراد بدون مقابل.
 - **الفائدة (r):** وتضم جميع ما يدفع من أجل خدمة القروض المخصصة للإستثمار وكذا الفوائد على المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال الخاصة على رأس المال النقدي مثل فوائد سندات صادرة عن شركات منتجة.
 - **الربح (π):** وتشمل أرباح مؤسسات القطاع الإنتاجي بما فيهم المدراء والمنظمين، ويتم حساب ذلك قبل توزيع أرباح الأسهم وقبل خصم الضرائب وقبل خصم الجزء المعاد استثماره.
- 2-2 طريقة الإنفاق:** تجمع في هذه الطريقة المبالغ التي أنفقت على السلع والخدمات من قبل القطاعين العام والخاص، إضافة إلى مجموع ما ينفق على السلع الإنتاجية كالمعدات والمصانع والموجودات الثابتة كالعمارات والطرق والجسور والمخزون من السلع الجاهزة ونصف المصنعة والمواد الأولية ثم إضافة رصيد الميزان التجاري (عجز أو فائض) وطرح صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج. بعبارة أخرى يمكن القول بأن هذه الطريقة تنظر إلى الدخل الكلي على أنه مكون من مجموع ما ينفقه المستهلكون والمستثمرون والحكومة وصافي نشاط الميزان التجاري وبذلك نحصل على الصيغة التالية :

$$GDE=GDP=C+I+G+(X-M).$$

حيث:

- **GDE:** هو الإنفاق الداخلي الخام أو Gross Domestic Expenditure
- **GDP:** هو الناتج الداخلي الخام أو Gross Domestic Product
- **C:** هو الإستهلاك الكلي.
- **I:** هو الأستثمار الكلي.
- **G:** هو الإنفاق الحكومي.
- **X:** الصادرات.

• M:الواردات.

2-3 طريقة القيمة المضافة: يحسب الناتج الداخلي الخام بهذه الطريقة بحساب مجموع ما يضاف إلى كل سلعة خلال مراحل إنتاجها إلى غاية وصولها إلى الشكل النهائي، حيث تحسب القيمة المضافة للسلعة عن طريق طرح قيمة المستلزمات والسلع الوسيطة من القيمة النهائية للمنتج، وبتجميع القيم المضافة لسائر المنتجات من السلع والخدمات نحصل على الناتج الداخلي الخام، لذلك نحصل على الصيغة التالية :

$$GDP = \sum_{i=1}^n VA_i$$

حيث :

• GDP: هو الناتج الداخلي الخام أو Gross Domestic Product

• VA: القيمة المضافة.

• n: عدد المنتجات.

المطلب الثالث : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

1- النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادية :

حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام الباحثين على غرار آدم سميث ودايفيد ريكاردو ومالتوس حيث تزامنت ابحاثهم ببداية ظهور ثمار الثورة الصناعية، بدليل اهتمامهم أكثر بالقطاع الصناعي. وعلى العموم يركز التحليل الاقتصادي على أهمية تراكم رأس المال والتقدم التقني في زيادة الناتج وبالتالي معدل النمو كما ينظر التحليل الكلاسيكي إلى الزيادة في عدد السكان كعائق أمام النمو وتقسيم العمل بهدف زيادة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة التقدم التقني وبالتالي الاستمرار في النمو وسنتناول بالتفصيل موضوع النمو الاقتصادي من منظور كل واحد من رواد النظرية الكلاسيكية في النمو.

وبشكل عام بنيت النظرية الكلاسيكية على الفرضيات التالية:¹

¹Eltis, W. (2016). The Classical Theory of Economic Growth. Springer, p : XVIII (18).

أ- تعمل الاقتصاديات بأكثر كفاءة في ظل الأسواق التنافسية أين يعود قرار الإستثمار والإنتاج للمنظمين (رجال الأعمال) وحدهم بحيث يكون رجل الأعمال واثقا من حصوله على حقه القانوني الذي يضمن ملكيته للثروة التي يحصل عليها.

ب- ينمو عدد السكان بشكل لا متناهي تلبية للطلب على العمال في حدود أجر حقيقي يضمن مستوى معيشي لإبقاء الأفراد على قيد الحياة.

ت- تنتم بعض النشاطات الاقتصادية بالإنتاجية ولديها قابلية لتحقيق الفائض في الإنتاج، وفي المقابل هناك قطاعات إقتصادية غير منتجة، لا سيما المسيرة من طرف الدولة، حيث تعتمد على فوائض القطاعات المنتجة في المحافظة على البقاء.

ث- النمو الاقتصادي يعتمد على مدى إعادة استثمار الفوائض الناتجة عن القطاعات المنتجة، وفي حالة حصول الفئة غير الرأسمالية على هذه الفوائض ينخفض معدل الإستثمار ويتجه معدل نمو الناتج القومي نحو الإنخفاض ويصل الإقتصاد إلى حالة ركود.

ج- تتجه أسعار السوق في ظل المنافسة للتقارب في المدى الطويل مع تكلفة الإنتاج التي تعتبر أساس تحديد قيمة المنتجات.

- أفكار آدم سميث (1723-1790) في النمو الاقتصادي:

ركز آدم سميث على دور القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي وكذا دور طبقة الصناع منتقدا بذلك الفكرة التي سادت عند الطبيعيين والتي تفيد بأن القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد وأن لأفراد الذين لا يعملون في الزراعة غير منتجين حيث اعتبر طبقة الصناع كاساس للنمو الاقتصادي¹.

ويمكن مصدر النمو الاقتصادي حسب آدم سميث من ناحية في العلاقة بين تقسيم العمل الذي يعتبر وسيلة التقدم التقني وبين توسع الاسواق وبذلك يتحول الأداء التقني الجيد إلى زيادة في الثروة، حيث ترتبط الزيادة في الانتاج بضرورة ايجاد اسواق جديدة لامتصاص الكمية الاضافية من المنتجات لتجنب الكساد لذلك اقترح آدم سميث وعلى غرار كل الكلاسيكيون التجارة الخارجية كبديل عن الأسواق المحلية في تصريف المنتجات لضمان استمرار النمو، بل إن سميث ذهب إلى ابعد من ذلك واقترح الرفع التدريجي

¹ فايز ابراهيم الحبيب. مرجع سابق. ص 17.

للسوم الجمركية وتحسين ظروف التنقل وتطوير وسائل المواصلات بين الاسواق الخارجية لتشجيع التبادلات التجارية الدولية.¹

من ناحية أخرى، أكد آدم سميث على عامل أساسي آخر في النمو الاقتصادي لا يقل أهمية عما سبق، وهو تراكم رأس المال الذي مصدره الادخار من ارباح الطبقة الرأسمالية دون الطبقات الأخرى، حيث أن معدل الاستثمار يتحدد بمعدل الادخار والمبالغ المدخرة تستثمر بشكل كلي. ويشترك الكلاسيكيين في أن قرار الاستثمار هو قرار واحد أي أن الطبقة الرأسمالية هي الوحيدة التي تدخر وتتخذ القرار بالاستثمار، أما طبقة العمال فتتفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة حصولها على أجر يوفر لها الحاجات الضرورية فقط كما أضاف آدم سميث بأن لبيئة المجتمع أثر في دفع عملية النمو حيث نوه إلى أهمية حرية التجارة الداخلية والخارجية وحرية اختيار العمال لوظائفهم، ويضيف آدم سميث بأن النمو الاقتصادي في المجتمع لا يدوم طويلا بسبب محدودية الموارد الطبيعية من جهة وببطء معد التقدم الفني الذي يعتمد على تراكم رأس المال حيث تنخفض أرباح الرأسماليين بسبب ارتفاع الأجور فتبدأ عملية النمو الاقتصادي بالتراجع حتى تبلغ حالة السكون التي يكون فيها المجتمع في حالة توازن ثم تبدأ عملية النمو مرة أخرى.²

على ضوء ما سبق يمكن القول بأن أهم الأفكار التي جاء بها آدم سميث بخصوص النمو الاقتصادي هي :

- تراكم رأس المال عنصر أساسي لاستمرار عملية النمو.
- تقسيم العمل والتخصص ضروري لتحسين الاداء الفني وبالتالي زيادة الإنتاجية ويساهم ذلك بشكل أساسي في زيادة النمو الاقتصادي.
- يعتبر القطاع الصناعي منتج شأنه شأن القطاع الزراعي وكلاهما يساهم في زياد الناتج الداخلي.
- يعتبر إيداع الطبقة الرأسمالية دون الطبقة العاملة مصدر تراكم رأس المال.

¹Jean –lu,KGaffard(2011).la croissance économique.ArmandColin,Paris . p :12.

² أنظر:

-فايز ابراهيم الحبيب مرجع سابق،ص20

- Lowe, A. (1954). The classical theory of economic growth. Social Research, 127-158,P:134-136

- تقسيم العمل والتخصص ضروري لتحسين الأداء الفني وبالتالي زيادة الإنتاجية ويساهم ذلك بشكل أساسي في زيادة النمو الاقتصادي.
- التوسع في الاسواق (الداخلية والخارجية) ضروري لامتناس الزيادة في الإنتاج لضمان استمرار النمو الاقتصادي.
- تعتري عملية النمو الاقتصادي حالات متكررة من السكون والركود بسبب تغلب النمو السكاني على معدل التقدم الفني مما يسمح بسريران قانون تنقص الغلة.
- أفكار دايفيد ريكاردو في النمو الاقتصادي (1772-1823):

لقد تأثر دايفيد ريكاردو بأفكار آدم سميث لا سيما فيما يتعلق بالدور المحوري الذي يلعبه تراكم رأس المال في عملية النمو الاقتصادي غير أنه أعطى تفسيراً مغايراً بخصوص تعثر عملية النمو وأسباب ذلك حيث جاء بمفهوم قانون تناقص الغلة وزيادة عدد السكان كعاملين أساسيين في عملية النمو الاقتصادي.

ويُعرف قانون تناقص الغلة بأنه "الإنخفاض في الانتاجية الحدية نتيجة إدراج كمية إضافية من أحد عناصر الإنتاج (رأس المال، العمل، الأرض، التنظيم) في العملية الانتاجية مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة"، وترجع جذور فكرة تناقص الغلة إلى الفيزيو قراطي الفرنسي Anne Robert Jacques Turgot في القرن 18 حيث قال "لا يمكن تصور أن مضاعفة النفقات في القطاع الفلاحي من شأنه مضاعفة الانتاج" أي بمفهوم المخالفة ليس بالضرورة أن تؤدي الزيادة في التكاليف إلى الزيادة في الانتاج. ويعد ريكاردو David Ricardo من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع سنة 1815 إلى جانب كل من Robert Thomas Malthus و Edward West حيث كان ذلك في إطار تحقيق أُجري ضمن لجان برلمانية بشأن ارتفاع أسعار القمح.²

أهم افكار ديفيد ريكاردو³:

- 1 الفيزيو قراطية (Physiocrats) : تسمى كذلك المذهب الطبيعي، وهو مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، وذهب أصحابه إلى القول بحرية الصناعة والتجارة وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها.
- ²Brue, S. L. (1993). Retrospectives: The law of diminishing returns. The Journal of Economic Perspectives, 7(3), 185-192, p.186.

³ أنظر:

- فايز ابراهيم الحبيب. مرجع سابق. ص 24-29.

قسم دايفيد ريكاردو الدخل القومي إلى ثلاثة أقسام وفقا لتقسيم طبقات المجتمع آنذاك حيث وزعه على:

- الربح : وهو ما يتقاضاه ملاك الأراضي لقاء إيجار أراضيهم.
- الأجور : وهو ما يتقاضاه العمال.
- الأرباح : وهو ما يحصل عليه الرأسماليون بعد دفع الأجور والربح.

وبذلك نحصل على : الدخل القومي = الربح + الأجور + الأرباح.

يتم حسب ريكاردو إنفاق كل من الربح والأجر على الإستهلاك كليا بينما يتم تحويل الفائض من استهلاك الطبقة الرأسمالية إلى ادخار وهو المصدر الأساسي الوحيد لتراكم رأس المال واستمرار تزايد الأرباح يعني مزيدا من الإستثمار ومن ثم المزيد من النمو الاقتصادي لكن ذلك لن يدوم طويلا لأنه بمرور الوقت يتحول الدخل لصالح طبقة ملاك الأراضي مفسرا ذلك بأنه في البداية يكون عدد السكان قليلا بالنسبة للموارد المتوافرة في المجتمع وينتج عن ذلك ارتفاع في الأجور وزيادة في معدل تراكم رؤوس الأموال، يدفع تراكم رأس المال إلى زيادة الإنتاج فيرتفع الطلب على العمال ومن ثم ترتفع الأجور ويزداد عدد السكان، وبارتفاع عدد السكان في مكان محدود يلجأ المجتمع لاستغلال الراضي الأقل جودة لتلبية الزيادة في الطلب على الموارد الغذائية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه الأخيرة إضافة إلى ربح الأراضي فيبدأ جزء من الدخل يتحول تدريجيا من الأرباح لصالح الملاك إلى أن تتعدم الأرباح فيصبح :

الدخل القومي = الأجور + الربح.

وانطلاقا من فكرة أن الأرباح هي المصدر الوحيد لتراكم رأس المال فإن انعدام الأرباح يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وانخفاض الطلب على العمال وتساء الأحوال بسبب الضغط المتزايد عن الموارد المحدودة وبالتالي يصاب الإقتصاد بحالة ركود.

إضافة إلى ذلك يرى ريكاردو وجوب وجود حكومة قوية ذات سياسة فعالة تحارب التخلف الثقافي وتؤسس الاستقرار السياسي داخل المجتمع إضافة إلى العمل على زيادة تراكم رأس المال بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان كما نوه إلى أهمية حرية التجارة الخارجية لما لها من دور في تصريف الفائض من الإنتاج وبالتالي زياد أرباح الرأسماليين.

- أفكار روبرت مالتوس (1766-1834) في النمو الاقتصادي:¹

رغم النظرة التشاؤمية لأفكار مالتوس إلا أنه كان سابقا بتقديم بعض التحليلات والأفكار التي ما تزال موضع النقاش في العصر الحديث ومن أهم الأمثلة على ذلك تطرقه إلى موضوع الطلب الفعال ورفضه لقانون ساي الذي يقول بأن كل عرض يخلق الطلب المناسب له، حيث اتفق مع سابقه في النظرية الكلاسيكية عن أهمية تراكم رأس المال وبأن الإدخار هو مصدره الوحيد غير أنه لا ينبغي التماهي في الإدخار لدرجة تقلل من الطلب الفعال مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار مما يعرق عملية النمو ويؤدي إلى حالة الركود الاقتصادي.

وفي نفس سياق نظريته المتشائمة يرى مالتوس بأن معدل نمو عدد السكان لا يمكن التغلب عليه عن طريق التقدم الفني مفسرا ذلك بأن الطلب على العمال يعتمد على تراكم رأس المال وزيادة عدد السكان بنسبة كبيرة عن الموارد المتاحة للمجتمع يعزز من تناقص الغلة ويتجه المجتمع نحو حالة الركود.

ومن اسهاماته الأساسية كذلك تأكيده على أهمية التداخل بين القطاعات الإنتاجية بالنسبة للاقتصاد الوطني حيث من المفيد أن تكون السلعة النهائية لقطاع تمثل مدخلات قطاع آخر وهو بذلك يسبق غيره إلى أهمية النمو المتوازن لتحقيق النمو الاقتصادي.

تقييم النظرية الكلاسيكية :

لقد جاء رواد النظرية الكلاسيكية بأفكار معتبرة بشأن النمو الاقتصادي وعوامله الأساسية ومعيقاته، بل إنهم قدموا توقعات لما سيؤول إليه الوضع الاقتصادي في المستقبل بناء على تحليلاتهم وفيما يلي عرض لتلك الأفكار والنتائج بالنقاش والتفصيل:

- يعترف الكلاسيك بدور التقدم الفني في زيادة الإنتاجية غير أنهم حصرو ذلك في القطاع الصناعي دون الزراعي كما أنهم أقررو بأن النمو السكاني دائما يتغلب على التقدم الفني ووفقا لقانون تناقص الغلة يؤدي حسبهم بالإقتصاد إلى حالة من الركود، لكن الواقع في الوقت الحالي يثبت بأن تطبيق التقنيات الحديثة والتخصص في العمل يزيد الإنتاجية بشكل يفوق النمو السكاني بكثير.

- ¹ فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص

ولقد أكدت ذلك دراسة أجريت عام 1991 على مجموعة من دول إفريقيا بما في ذلك الجزائر حيث خلصت إلى وجود أثر إيجابي للتقدم الفني على زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي¹.

• يعتقد الكلاسيك بأن المصدر الوحيد للإدخار هو الطبقة الرأسمالية حيث يعاد استثمار الجزء الفائض من أرباحهم وبالتالي الزيادة في النمو الاقتصادي، غير أنه أصبح في وقتنا الحاضر للطبقة المتوسطة دور كبير في الإدخار.

وينبع هذا الاعتقاد من تقسيم المجتمع في النظرية الكلاسيكية إلى طبقتين وهما طبقة العمال والطبقة الرأسمالية إنطلاقاً مما كان سائداً في أوروبا آنذاك، لكن بنية المجتمع تغيرت وظهرت الطبقة المتوسطة وأصبحت من أهم الطبقات المساهمة في عملية تراكم رأس المال من خلال الإدخار وبالتالي دعم عجلة النمو الاقتصادي.

النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي :

تعتبر النظرية النيوكلاسيكية المرجع الأساسي لاقتصاد النمو، ويكمن سر نجاحها في بساطتها حيث اقتصر الاقتصادي الأمريكي Solow في تحليله وتفسيره للنمو الاقتصادي على معادلتين أساسيتين، المعادلة الأولى هي عبارة عن دالة كوب-دوقلاس Cobb-Douglas للفرد أما المعادلة الثانية فتبين كيف يرتبط تراكم رأس المال الإدخار ومعدل إهلاك رأس المال ومعدل نمو السكان.

استعمل سولو دالة Cobb-Douglas التي تأخذ الشكل الرياضي التالي²:

$$Y=f(L,K)=L^{\alpha} K^{\beta} \dots\dots\dots(1)$$

حيث:

Y: الإنتاج الكلي (القيمة الحقيقية لجميع السلع المنتجة خلال السنة).

L: العمالة، وتقاس بعدد ساعات العمل.

K: مخزون رأس المال.

¹Nkamleu, G. B. (2004). Productivity growth, technical progress and efficiency change in African agriculture. African Development Review, 16(1), 203–222, p:219.

²عبد الرزاق، بني هاني، مرجع سابق، ص.225.

α : مرونة الإنتاج لعنصر العمالة حيث $0 < \alpha < 1$.

β : مرونة الإنتاج لعنصر رأس المال حيث $0 < \beta < 1$.

إن الزيادة الحاصلة في الإنتاج نتيجة الزيادة في حجم العمالة ورأس المال تسمى بالعائد على الحجم (Return to scale)، وقد يكون العائد على الحجم متزايدا أو ثابتا أو متناقصا حيث :

- إذا كان العائد على الحجم متزايدا فإن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة بنسبة أكبر منها في كمية الإنتاج وترتفع الإيرادات بنسبة أكثر من نسبة ارتفاع التكاليف.
- إذا كان العائد على الحجم ثابتا فإن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة بنفس النسبة في أكبر منها في الإنتاج وترتفع الإيرادات بنفس نسبة ارتفاع التكاليف.
- إذا كان العائد على الحجم متناقصا فإن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة بنسبة أقل منها في كمية الإنتاج وترتفع الإيرادات بنسبة أقل من نسبة ارتفاع التكاليف.

وتتسم دالة Cobb-Douglas للإنتاج في العلاقة (1) بثبات العائد على الحجم وبالتالي الزيادة في العمالة أو رأس المال بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة بنفس النسبة في حجم الإنتاج وهذا يعني أن التغيير في أحد عناصر الإنتاج يتم إحلاله بالعنصر الآخر في دالة الإنتاج لأن $\beta + \alpha = 1$.

عرض نموذج سولو :

حاول سولو من خلال المقال الذي نشره سنة 1956 بعنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" معرفة سبب وجود دول غنية جدا وأخرى غنية جدا وذلك بعرض نموذج الذي اعتُبر آنذاك تحولا كبيرا في نظرية النمو الاقتصادي بعد الانتقادات التي لقيها نموذج هارود ودومار.

واعتمد سولو في صياغته للنموذج في البداية على الفرضيات التالية¹:

1- الإنتاج دالة لعنصري العمالة L ورأس المال K

2- $\beta + \alpha = 1$ أي أن دالة الإنتاج تتسم بثبات العائد على الحجم والتغيرات الحاصلة في عوامل الإنتاج تتم بإحلال أحدهما مكان الآخر.

1- Aghion, Philippe., & Peter ,Howiti.(2010).L économie de la croissance. Paris: Economica .p:20-24.

3- قيمة المعلمتين α و β أقل من 1 أي أن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى والإنتاجية الحدية لكل من العمل ورأس المال متناقصة ودائما موجبة، ويمكن إثبات ذلك من خلال دراسة اتجاه تغير المشتقة الجزئية الأولى لعنصري الإنتاج وكمثال على ذلك تتم دراسة اتجاه التغير بالنسبة لعنصر العمل كما يلي:

$$\beta = 1 - \alpha \quad \text{لأن} \quad \alpha = 1 - \beta \quad \text{وتأخذ المشتقة الجزئية الأولى لعنصر العمل } F'_L$$

$$F'_L(L, K) = \alpha L^{\alpha-1} K^{1-\alpha}$$

و تأخذ المشتقة الجزئية الأولى للمشتقة الجزئية الأولى لدالة الإنتاج F''_{LL} الشكل الآتي:

$$F''_{LL}(L, K) = \alpha(\alpha - 1) L^{\alpha-2} K^{1-\alpha}$$

ومنه يمكن القول بأن (F'_L) متناقصة كما تمت الإشارة سابقا، لأن إشارة مشتقتها الأولى (F''_{LL}) سالبة، ومنه يمكن القول بأن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل متناقصة في المدى القصير.

4- يرتبط عنصر العمل بمعدل نمو السكان والذي ينمو بدوره بمعدل ثابت (n) سنويا.

5- الاقتصاد ينتج منتج واحد.

6- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة في جميع أسواقه

أشار سولو في البداية إلى أنه وفقا لقانون ثبات العائد على الحجم يكون متوسط إنتاج الفرد $y = Y/L$ مرتبطا بمتوسط مخزون رأس المال للفرد $k = K/L$. وبالتالي تصبح دالة الإنتاج كما يلي :

$$Y/L = f(K, L)/L = f(K/L, 1)$$

$$y = f(k) \dots \dots \dots (2)$$

تشير العبارة (2) إلى كل عامل ينتج عن طريق استعمال حصته من مخزون رأس المال أي متوسط إنتاج العامل هو دالة في نسبة رأس المال إلى عدد العمال (K/L) وفيما يلي الشكل النهائي المكثف لدالة الإنتاج للفرد :

$$Y/L = (L^\alpha K^{1-\alpha}) / L = L^{\alpha-1} \cdot K^{1-\alpha}$$

$$= (K^{1-\alpha} / L^{1-\alpha})$$

$$= (K^\beta / L^\beta) = (K/L)^\beta \quad \text{نحصل على: } \alpha + \beta = 1 \quad \text{ولأن}$$

$$y = k^\beta \dots \dots \dots (3)$$

المعادلة (3) هي إحدى المعادلتين الأساسيتين التين تمت الإشارة إليهما في البداية ،

إفترض سولو كذلك بأن الفرد يدخر جزءا ثابتا من إنتاجه ثم يستثمره في المرة المقبلة وبذلك يتساوى معدل الإدخار (sy) مع الإستثمار (I)، وبناء على فرضية إهلاك رأس المال بمعدل ثابت (δ) ونمو السكان بمعدل (n)، فإن متوسط تغير مخزون رأس المال الفردي للعامل (k') يتحدد تبعا لتلك العناصر الثلاث وفقا للمعادلة التالية:

$$k' = sy - (n + \delta)k \dots \dots \dots (4)$$

تشير العلاقة إلى أن نموذج سولو في هذه الصيغة يعبر عن النمو الاقتصادي في المدى القصير أي في حالة كون مخزون رأس المال الفردي أقل من قيمته التوازنية بحيث يتجه الإقتصاد نحو نقطة التوازن k^* وعليه تتوقف عملية النمو ببلوغ هذه النقطة التوازنية حيث:

$$k^* = sy / (n + \delta) \dots \dots \dots (5)$$

وتفيد العلاقة (5) بأن الدول التي يتمتع أفرادها بمعدلات إيداع عالية تنزع لأن تكون غنية بينما الدول التي تتميز بمعدلات نمو سكانية كبيرة أو معدل اندثار كبير لرأس المال تميل لأن تكون فقيرة بسبب ذلك.

و من خلال العلاقتين (3)(4) توصل سولو إلى¹:

- 1- وجود أثر إيجابي لزيادة معدل الإدخار لأنه يزيد من معدل الإستثمار مما يؤدي لزيادة معدل الإنتاج وبالتالي تحقيق معدل نمو أعلى.
- 2- الزيادة في معدل نمو السكان تؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي لأنها تزيد من عرض العمل مما من شأنه تخفيض متوسط نصيب العامل من رأس المال وبالتالي تتخفيض معدلات الإنتاج وينخفض معها معدل نمو الناتج.

إن الاستمرار في نمو الناتج الداخلي للفرد في الدول المتقدمة في المدى الطويل منذ الثورة الصناعية يتناقض ومفهوم الإنتاجية الحدية المتناقصة لعوامل الإنتاج لذلك اقترح سولو متغير مفسر إضافي A وهو يعبر عن إنتاجية مدخلات عوامل الإنتاج ويعمل على تعويض الأثر السلبي لعائدات الحجم المتناقصة، ويعني ذلك بأن معدل نمو L لم يعد يقتصر على النسبة n فقط بل يخضع لتأثير

¹Aghion, Philippe., & Peter ,Howiti, op.cite, p :20-24.

معدل التقدم التكنولوجي أيضا، لأن عنصر العمل يصبح أكثر فعالية إذا اقترن بعامل التقدم التكنولوجي وبذلك تصبح دالة الإنتاج في نموذج سولو كما يلي:

$$Y=F(K,L,t)= A L^{\alpha} K^{\beta}$$

حيث A: إنتاجية عوامل الإنتاج المتعددة (multifactor productivity).

وترمز t إلى عنصر الزمن غير أن هذا الأخير لا يدخل في مباشرة في الدالة.

و بناء على ذلك اشار سولو إلى أن الزيادة في Y تكون في الحالات التالية¹:

- الزيادة في عنصر العمل L غير أن ذلك يقتضي إنخفاض في متوسط إنتاج العامل الواحد (Y/L) وفقا لقانون تناقص الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.
- الزيادة في فيمخزون رأس المال K غير أن ذلك يؤدي إلى الزيادة في كل من الإنتاج Y ومتوسط إنتاج العامل الواحد (Y/L).
- الزيادة في الإنتاجية المتعددة لعوامل الإنتاج A وفي هذه الحالة تكون الزيادة إما في الإنتاج Y أو في متوسط إنتاج العامل الواحد (Y/L).

ومن أجل التركيز حول ما يحدث للنسبة (Y/L) قام سولو بإعادة صياغة دالة الإنتاج لـ Cobb-Douglas في الشكل الموالي :

$$Y/L = (A L^{\alpha} K^{\beta}) / L = A L^{\alpha-1} K^{\beta} \\ = A (K^{1-\alpha} / L^{1-\alpha})$$

$$Y/L = A (K/L)^{\beta} \dots \dots \dots (1)$$

فإن: $\beta + \alpha = 1$ ولأن

العبرة (1) كمايلي : تصبح k بـ (K/L) والنسبة y بـ (Y/L) إذا تمت تسمية النسبة

$$y = Ak^{\beta} \dots \dots \dots (2)$$

إن العبرة (2)، هي العبرة الأساسية في نموذج سولو وتسمى بالشكل المكثف لدالة الإنتاج (The Intensive form) حيث تشير إلى أن متوسط إنتاج العامل الواحد هو دالة في نسبة رأس المال إلى

¹ عبد الرزاق، بني هاني ،مرجع سابق.ص.226-227.

حجم العمالة وبناء على ذلك يمكن اختبار كيفية عمل النموذج عندما يكون تراكم رأس المال هو المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي.

بفرضية أن تراكم رأس المال هو المصدر الوحيد للنمو أضاف سولو أيضا ما يلي :

- يدخر المجتمع جزءا ثابتا من الإنتاج يرمز بالرمز s .
- يصل الاقتصاد إلى حالة التوازن عندما يكون تراكم رأس المال هو المصدر الوحيد للنمو وبالضبط عندما تتساوى قيمة الإيداع مع قيمة إهلاك رأس المال.

و بذلك يصبح شرط التوازن $s = k$

من أجل التوضيح أكثر من الأحسن استعمال مثال حسابي لتوضيح العمليات الحسابية كما يلي ¹:

- يدخر المجتمع ربع ما ينتجه أي $s=0,25$

- $\beta=0.5$ و $A=100$

- يهتك رأس المال بنسبة 100% خلال عشر سنوات مثلا.

وبذلك تكون دالة الإنتاج للعامل الواحد كما يلي : (3) $y = 100 k^{0.5}$

إذا بدا النشاط الاقتصادي ب $k=100$ دولار على سبيل المثال فنحوض في الدالة (3) ونحصل على $y = 1000$ يدخر العامل منها 0,25% أي ما مقداره 250 دولار ويستعمله كرأس المال للفترة المقبلة وبذلك ينتقل رأس المال k من 100 دولار إلى 250 دولار.

الإنتاج في المرة المقبلة يصبح $y = 100 (250)^{0.5}$ أي $y=1581$ وبنفس الطريقة يصبح رأس المال للمرة المقبلة $k=0,25 \times 1581$ أي $k=395.25$ وبنفس الطريقة السابقة نحصل على y للفترة الموالية كما يلي :

$y = 100 (395.25)^{0.5}$ أي $y=1988$

¹The Solow per capita production function, Retrieved from <http://www.pitt.edu/~mgahagan/Solow.htm> on 19/08/2017 at 00:40.

من المثال السابق يمكن ملاحظة استمرار الزيادة الإنتاج المتوسط لالكن مقدار التغير فيه يتناقص بسبب تناقص الإنتاجية الحدية حيث انتقل التغير في الفترة الأولى بمقدار 581 دولار ثم انتقل في الفترة الثانية ب 407 دولار فقط.

$$0,25y=k$$

$$s = k \text{ وبالعودة لشرط التوازن}$$

$$0.25 (100 k 0.5) = k \text{ وبالتعويض في دالة الانتاج}$$

$$K=625 \$ y = 100 (625)^{0.5}$$

$$Y=2500 \$$$

ويمكن تفسير ذلك إقتصاديا بأن معدل الإدخار التوازني $s=0,25$ أي 625 دولار يكفي لإبقاء الإقتصاد في حالة توازن ويكفي كذلك لتوفير 625 دولار كمخزون رأس مال للفترة المقبلة بمتوسط انتاج قدره 2500 دولار.

أهم النتائج والانتقادات الموجهة لنموذج سولو¹:

- إن أهم النتائج المستخلصة من نموذج سولو بأخذ الفرضيات بعين الاعتبار، هي كون النمو الاقتصادي قويا في البداية ثم ينخفض تدريجيا بفعل تناقص العائد على الحجم وهو بذلك يتجه نحو حالة التوازن.
- التقارب: يشير هذا المفهوم إلى ميل جميع الدول إلى التشابه في نسبة (K/L) بحيث كلما كان مستوى الناتج المحلي في البداية أقل (بعيد عن الحالة المستقرة) كلما كان معدل النمو المتوقع أعلى، لكن هناك حالتين من التقارب :
- 1- التقارب المطلق Absolute Convergence: يشير هذا المفهوم إلى أن هناك دول تتشابه في معدلات النمو السكانية والتطور التكنولوجي وفي الميل الإدخاري وتختلف فقط

أنظر:

- Aghion,Philippe.,PeterHowiti.(2010).op.cit.p:26-34
- أشواق، بن قدور . (2013).مرجع سابق.ص 89-90.
- احمد الكواز.(2008).نموذج سولو .محاضرة ضمن برنامج تدريب بالمعهد العربي للتخطيط. الكويت.
(http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2008/20_C34-3.pdf)
- تاريخ التحميل 2017/08/19 على الساعة 00:51.

في نسبة كثافة رأس المال أي نسبة رأس المال إلى العمل (K/L)، وهي بذلك تتقارب باتجاه حالات توازنية مختلفة وتنزع الأقاليم الفقيرة لنمو فردي أسرع منه في الأقاليم الغنية.

2- التقارب المشروط Conditional Convergence: أي أن تحقيق الدول لنفس النسبة (Y/L) أي GDP للفرد في المدى الطويل مشروط بتشابهها في الخصائص الاقتصادية الهيكلية وكلما كان GDP للفرد بعيدا عن متوسط معدل النمو للفرد في المدى طويل، كلما كان معدل النمو الناتج للفرد أسرع، بعبارة أخرى التقارب المشروط يقتضي ان تتشابه الدول في مستوى التقدم التكنولوجي وفي المحددات الأساسية لتراكم رأس المال على غرار معدل نمو السكان، معدل إهلاك رأس المال ونسبة الإيداع وبالتالي تتجه الدول إلى التقارب نحو بعضها باتجاه نفس الحالة التوازنية.

توصلت كذلك النظرية النيو كلاسيكية إلى أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل أو بعبارة أخرى الناتج الداخلي الخام للفرد يتحدد تبعا للتقدم التقني الذي يتحدد خارجيا وبدون هذا الأخير ينمو الإقتصاد في فترات مختلفة بسبب تراكم رأس المال لكن ذلك النمو سرعان ما ينخفض بسبب تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال والتقدم التقني هو الضامن الوحيد لاستمرار وديمومة توجه الإقتصاد نحو حالة التوازن اين يكون معدل النمو مرتبط بمعد التقدم التقني (التكنولوجي).

ولعل اهم الإنتقادات التي تعرض لها نموذج سولو تبنيه لفكرة تناقص معدل النمو في المدى لطويل بفعل تناقص الإنتاجية الحدية للفرد وهي فكرة مستوحاة من فكر الكلاسيكيين إضافة إلى اعتباره التقدم الفني متغير خارجي يتحدد خارج النموذج ولم يعط تفسيراً واضحاً لمصدر وكيفية نمو المعامل A أو عامل التقدم التقني الذي يمثل إنتاجية عوامل الإنتاج المتعددة، كما اقتصر على عنصرى الإيداع والنمو السكاني كقوتين محركتين للنمو الاقتصادي لكنه لم يقدم تفسيراً اقتصادياً للتفاوت المتزايد بين الدول الغنية والفقيرة .

وبإسقاط نموذج سولو على الواقع نجد أن هناك حالات بعض الدول التي بدأت بتراكم رأس المال وبمعدلات نمو قوية وسجلت معدلات نمو متنا قصة تدريجياً مثل حالة اليابان التي سجلت معدلات نمو مرتفعة سنوات 1950 و 1960 في حين سجلت معدلات نمو أقل في نهاية القرن 20 وبداية القرن 21.

و بالحديث عن مفهوم التقارب هناك بعض الدول التي أظهرت الاتجاه إلى التقارب في المستوى المعيشي وفي معدل النمو للفرد على غرار الصين ودول النمرور الآسيوية مثل سنغافورة وتايوان وهونغ كونج وكوريا الجنوبية التي حققت معدلات من الناتج الداخلي الخام للفرد يقترب من المعدلات المحققة في الدول الصناعية حيث وفقا لنموذج سولو ستلحق بركب الدول المتقدمة عند وصول كل منهم لحالة التوازن.

غير أن ذلك لا يعني عدم وجود أمثلة لدول حققت تطور في معدلات النمو بشكل يختلف عن ما توقعه نموذج سولو ومن أمثلة ذلك معدلات النمو في و.م.أ التي كانت منخفضة في القرن 19 وتحسنت باستمرار خلال القرن 20 إضافة إلى ذلك لا يخفى على الجميع أن التفاوت بين الدول المتقدمة (الغنية) والمتخلفة (الفيرة) في تزايد مستمر باستثناء بعض الدول مثل كوريا، تايوان وسنغافورة.

خلال سنوات منتصف الثمانينات وفي ظل الإنتقادات الموجهة لنموذج سولو وتضارب النتائج والاستنتاجات حول أسباب وجود دول غنية وفقيرة وبمرور الوقت لم يعد تفسير سولو مقبولا كإجابة على ذلك وعليه بدأ الاقتصاديون آنذاك يشككون في النظرية النيوكلاسيكية وفي قدرتها على تقديم تفسير لذلك وبالتالي ظهرت نظريات النمو الحديثة أو ما يعرف بنظريات النمو الداخلي.

النظريات الحديثة للنمو (نظريات النمو الداخلي):

جاءت نماذج النمو الداخلي بناء على ما تمت الإشارة إليه سابقا من الانتقادات الموجهة لنموذج سولو النيوكلاسيكي لاسيما ما تعلق منه باعتبار عامل التقدم التقني عنصر خارجي دون توضيح كيفية نموه وتطوره إضافة إلى فرضية تناقص معدل النمو في المدى الطويل نتيجة لتناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل.

ويتضمن التقدم التكنولوجي توليد أفكار جديدة تتميز بعدم تنافسيتها لأن إستهلاك شخص معين للتكنولوجيا لا يؤثر على المقدار المتاح منها لشخص آخر وتعتبر النظرية النيوكلاسيكية أرضية خصبة للنظريات الحديثة للنمو حيث تم توسيعه ليشمل انتشار التكنولوجيا (Romer) رأس المال البشري (Lucas) كذا سياسات الحكومة (Barro)

نموذج AK: ¹

كحالة خاصة من نموذج سولو يفترض نموذج AK بالاعتماد على دالة Cobb-Douglas ($Y = L^\alpha K^\beta$) بأن $\beta=1$ وبذلك تصبح دالة الإنتاج $Y = L^\alpha K$ ويعني ذلك أن هذا النموذج يفترض عدم تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال وبافتراض أن عدد السكان ثابت يتم تعويض القيمة L^α بالرمز A لأنه قيمة ثابتة وتصبح دالة الإنتاج الخطية في نموذج AK كما يلي :

$$Y = A K^\beta = A K \dots \dots \dots (1)$$

حيث A معامل ثابت، Y حجم الإنتاج أما K فتمثل رأس المال الموسع الذي يضم رأس المال العيني المكون من الآلات والمعدات ورأس المال البشري.

إن العلاقة (1) تفيد بأن معدل نمو الدخل يساوي معدل نمو رأس المال ويرتبط ذلك بسلوك الإدخار وكل سياسة إقتصادية تنجح في تعبئة الإدخار من شأنها التأثير في النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وسميت هذه النماذج بنماذج النمو الداخلي لان النمو في المدى الطويل فيها يرتبط بعنصر الإدخار بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتتم صياغة معادلة تراكم رأس المال كما تمت الإشارة إليه في نموذج سولو سابقا كما يلي مع الاحتفاظ بفرضية ثبات عدد السكان كما يلي:

$$K' = sY - \delta K \dots \dots \dots (2)$$

حيث تمثل (sY) معدل الإدخار في حين تشير (δK) إلى معدل اهتلاك (إندثار) رأس المال.

من العلاقتين 1 و 2 يمكن استخراج ما يلي :

$$K'/K = Y'/Y = sA - \delta \dots \dots \dots (3)$$

$$K'/K = s(Y/K) - \delta \dots \dots \dots (4)$$

أنظر :

-Dévoluy, M. (1998) Théories macroéconomiques: fondements et controverses, Paris: Armand Colin, 2ème édition.p204.
-Jacques, Jean –François, & Antoine Rebeyrol. (2001). Croissance et fluctuations. Paris: Dunod. p238-239

من العلاقتين 3 و4 نستنتج بأن معدل نمو الناتج يساوي معدل نمو رأس المال ومعدل نمو الناتج هو دالة في معدل الادخار الذي يحول بدوره إلى استثمار وأي سياسة اقتصادية تشجع الاستثمار تؤدي إلى زيادة مستمرة في معدل النمو الاقتصادي.

وعموماً يتنبأ نموذج AK بأن معدل النمو في المدى الطويل لبلد ما يرتبط بعوامل اقتصادية مثل الادخار والتخصيص الفعال للموارد وعوامل أخرى مثل الابتكار والإبداع.

إسهامات بارزة في النظرية الحديثة للنمو¹ :

إسهامات لوكاس Lucas في النظرية الحديثة للنمو:

يهتم نموذج Lucas برأس المال البشري (h) حيث يفترض بأن الإقتصاد مكون من قطاعين أحدهما يهتم بتكوين رأس المال البشري والآخر يهتم بإنتاج السلع حيث أورد دالة الإنتاج لـ Cobb Douglas كما يلي:

$$Y = k^\alpha (hL)^{1-\alpha}$$

حيث تمثل y الدخل الفردي، k رأس المال الفردي و h رأس المال البشري الفردي.

ويمكن ملاحظة التشابه بين صيغة دالة الإنتاج لـ Cobb Douglas في نموذج لوكاس وبين نفس الدالة في نموذج سولو بحيث يمكن استبدال العنصر h أي رأس المال البشري الفردي بالمعامل A الذي يرمز للتقدم التقني عند سولو لكن لوكاس قدم تفسيراً مغايراً لما جاء به سولو حيث اعتبره عنصر متغير وكلما حظي الأفراد بفترة تكوين أو تعليم أكثر كلما زاد رأس المال البشري ومنه تنتج زيادة معدل النمو على عكس سولو الذي اعتبره ثابتاً، وبذلك يفسر لوكاس بأن الفرق بين الدول الفقيرة والغنية يكمن في حجم الفترة المخصصة للتعليم والتكوين فيها.

أنظر :

- Guellec, D. (1992). Croissance endogène: les principaux mécanismes. *Économie & prévision*, 106(5), 41-50
- Artus, P. (1993). Croissance endogène: revue des modèles et tentatives de synthèse. *Revue économique*, 189-227.
- Amable, B. (1999). Un survol des théories de la croissance endogène. *Université Paris X et CEPREMAP, Paris*.

إسهامات Romer في النظرية الحديثة للنمو :

تطرق Romer سنة 1990 لمفهوم المعرفة التكنولوجية كعنصر غير مادي في عملية النمو واعتبرها سلعة غير تنافسية لأن استهلاكها أو استخدامها من طرف عون اقتصادي في وقت معين لا يؤثر على المقدار المتاح منها للآخرين، و اعتبر $r=+$ التقدم التكنولوجي عنصر خارجي يتأثر بحجم النفقات المخصصة للبحث والتطوير بهدف زيادة الربح واشترط العمل في سوق المنافسة الاحتكارية بفرض قوانين حقوق الملكية الفكرية على الأفراد لأن الأفكار والإكتشافات الجديدة حسبه كفيلة بصنع الفارق في الناتج ومن ثم صنع الفارق في النمو وأورد دالة الإنتاج التالية :

$$Y = K^{\alpha}(ALY)^{1-\alpha}$$

حيث :

- A تمثل الرصيد من الأفكار .
- K تمثل رصيد رأس المال .
- L تمثل عنصر العمل .

المبحث الثالث: علاقة التأمين بالنمو الاقتصادي:

تتمحور الدراسة حول الأثر المحتمل للتأمين على النمو الاقتصادي وبعد التطرق للمفاهيم الأساسية لكل منهما في ما سبق يأتي هذا المبحث ليركز على علاقة كل منهما بالآخر من الناحية النظرية حيث يتناول الأدوار المختلفة لنشاط التأمين في الإقتصاد إضافة إلى تسليط الضوء على مؤسسات التأمين باعتبارها جزءا من النظام المالي لأي بلد.

المطلب الأول : أدوار التأمين:

يعتبر التأمين جزءا من الحياة الاقتصادية للأفراد حيث تتكفل شركة التأمين بتسيير العملية التضامنية بينهم بتجميعها أقساط الأفراد المؤمنين واستثمارها أو توزيعها وفقا لشروط العقد ولذلك تقتضي هذه العلاقة بأن تكون شركة التأمين في خدمة الزبائن قبل وأثناء وبعد إبرام العقد حيث يتم تصميم وعرض منتجات تأمينية تستجيب لأذواق الزبائن المحتملين ثم يتم إبرام العقد في آجال محددة وملائمة لظروف الزبون وبعد كل ذلك على الشركة دفع التعويض المتفق عليه إذا تحقق الخطر المؤمن ضده، لذلك يمكن القول بأن هناك تبادل المنافع بين الطرفين وكأن شركة التأمين تبيع الأمان للأفراد وتتعهد بتعويض جزء من خسائرهم المحتملة مقابل الأقساط التي يدفعونها لذلك وعلى ضوء ما سبق سنتطرق إلى الدور الذي يلعبه التأمين إجتماعيا وإقتصاديا على المستويين الكلي والجزئي.

1- الدور الإجتماعي للتأمين :

- يؤدي التأمين وظيفة نفسية تتمثل أساسا في إزالة الخوف وعدم التأكد حيال المستقبل، الأمر الذي يشجع الفراد على المبادرة والابداع وصرف النظر عن المخاطر المحتملة¹.
- يمتد الدور الإجتماعي للتأمين بعيدا حيث أصبحت مؤسسات التأمين تهتم بالتوعية والمساعدة فلم يعد دورها يقتصر على تقديم التعويضات المادية عند حدوث الخسائر فقط ،بل تعداه إلى تأدية خدمات من شأنها تسهيل حياة المؤمن لهم من خلال استثمارها في مراكز مكافحة الحرائق وكذلك إشراكها في سن القوانين المنظمة للمرور لتقليل حوادث النقل والمرور إضافة إلى إنشاء مراكز للعلاج بالموازاة مع كل هذا فقد تم التحكم في التكاليف مما أدى إلى تخفيض أقساط التأمين².

¹François Ewald, JeanHerné. (1998).encyclopedie de l'assurance. Economica, Paris. P:08.

²Ecol national d'assurance (1998),manuel international de l'assurance. economica ,Paris,P:11.

ومن الأمثلة الحية على ذلك إنشاء (CNPP)المركز الوطني للوقاية والحماية بفرنسا سنة 1955 بمبادرة من مصادر،وهي جمعية أنشئت لخدمة الصالح العام مهمتها التوعية وتحسيس الأفراد المؤسسات بالمخاطر الزراعية ومخاطر الكوارث الطبيعية.¹ وبذلك يساعد التأمين على تنمية الشعور بالمسؤولية وتقليل الحوادث ويتضح ذلك من خلال دراسة أسباب تحقيق الأخطار، وإصدار التعليمات والتوصيات باتباع انجع الوسائل للتقليل من هذه الأخطار وأسباب وعدم دفع التعويض في حالة مساهمة المؤمن له في إحداث الخسائر²، ولعل سعي مؤسسات التأمين في جانب التوعية والتحسيس بالتقليل من المخاطر نابع من مصلحتها في تقليل وقوع الخسائر وبالتالي التقليل من المطالبات بالتعويض من طرف المتضررين.

2- الدور الاقتصادي للتأمين :

هناك أنواع من التأمين على الحياة تسمح لطالب التأمين بالحصول على مجموع ما ادخره خلال فترة حياته وأرباحها عند بلوغه سنا معيناً وهو على قيد الحياة أو عند بلوغ ابنائه إلى سن التعليم الجامعي أو الزواج. ويعد هذا النوع من التأمين وسيلة فعالة في تكوين رؤوس أموال ضخمة، وعلى المدى الطويل، لشركات التأمين نظراً للفارق الزمني الكبير بين تاريخ تحصيل الأقساط وتاريخ دفع التعويضات والمدخرات في نهاية فترة العقد.³ وبذلك يعد التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال وزيادة الإدخار وتمويل المشاريع الاقتصادية من خلال تجميع الأقساط وتحويلها للإستثمار بتمويل المشاريع مما يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام كما يوضحه الشكل رقم (1-2) الموالى :

- للتأمين أثر بالغ في زيادة الإنتاج، ويتضح ذلك من خلال تغطيته لمعظم الأخطار والتي من شأنها التحفيز على الإستثمار والعمل، فهو يساهم في الحفاظ على القوى الإنتاجية البشرية منها والمالية بالحد من الخسائر أو بتجنب وقوعها، كما يحافظ على رأس المال عن طريق وظيفته التعويضية ونظراً للأمان الذي يوفره التأمين فإنه يؤدي بالقائمين على الوحدات الاقتصادية إلى التفرغ لرسم السياسات الإنتاجية بكل هدوء مما يساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية.⁴

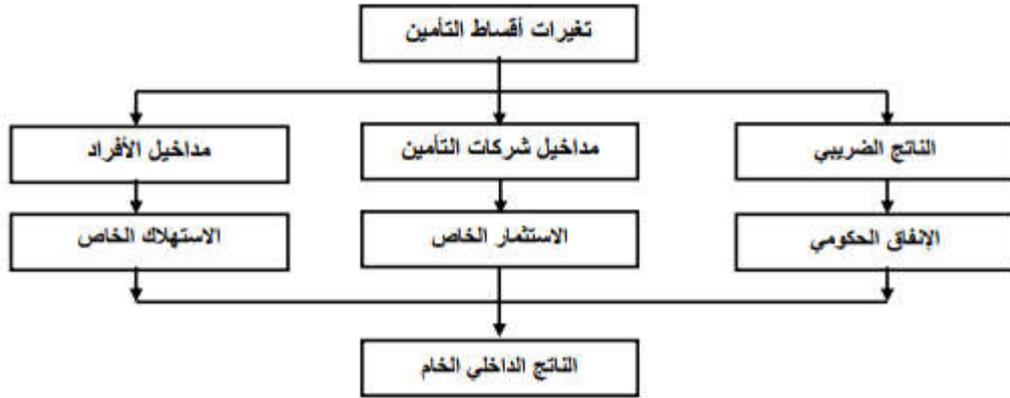
¹CouilbaultFrançois,op.cite,p :45.

²محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص58.

³ناصر عبد الحميد، التأمين التكافلي، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، 2014، ص30.

⁴معراج، هواري، بوعزوز، جهاد،، مجدل، أحمد، مرجع سابق ص116

الجدول رقم (1-2): قنوات تأثير نشاط التأمين على GDP



المصدر: فهيم فياض عرفات (2012) إدارة التأمين والمخاطر، دار البداية للنشر، الأردن، ص.35

- التأمين كذلك عامل من عوامل الإلتئمان وضممان الإستثمارات ويتجلى ذلك من خلال توفير الضمانات للمقرضين وجعلهم في أمان على أموالهم كما تسهل للمدين عملية الإقتراض فالتأمينات وسيلة تساعد على تحقيق الإلتئمان لكي يحصل كل طرف على حقه كاملاً، أما بالنسبة للدولة فإن التأمين يساعدها في الحصول على ما تحتاجه من قروض وأموال بإصدارها لسندات بغرض توظيفها في المشاريع.¹ ونجد مثلاً في فرنسا أن 20% من إحتياجات الدولة من القروض توفرها شركات التأمين في حين بلغت نفس النسبة 13% في بريطانيا.²

ويبرز ذلك أيضاً من خلال الدور الفعال الذي لعبه التأمين في تشجيع التجارة عبر البحر بالرغم المخاطر الكبيرة التي تعترض هذا النوع من التجارة، بل إن البعض من الباحثين أقرو بأن أول تطبيق فعلي للممارسة التأمينية نتج عن التجارة البحرية، وبالعودة إلى الحديث عن دور التأمين في عملية منح القروض فإن الحصول على القروض يتطلب رهن مال معين سواء كان سيارة أو عقاراً أو بضاعة، وهذا المال معرض لمخاطر شتى لذلك يطلب المقرض من المقترض التأمين على هذه الممتلكات خوفاً من هلاكها وضياع حقه خلال مدة الإقتراض وبذلك يحل التأمين محل المال المرهون.

يظهر كذلك دور التأمين في زيادة الإنتاج من خلال التعليمات والإجراءات الوقائية التي تفرضها مؤسسات التأمين على طالبي التأمين قبل وأثناء سريان العقد، ومن أمثلة ذلك فرض إجراءات وقائية على الفلاحين المؤمنين من أجل أن يكون التعويض مستحقاً، الأمر الذي يساهم في المحافظة أكثر على المحاصيل وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي.

¹ رمضان أبو السعود، التأمينات الشخصية والعينية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990، ص 16-18

²²Ecol national d'assurance, op.cite, p :12.

- يساهم التأمين في تنمية المبادلات التجارية الدولية بأنواعها، إذ يرجع له الفضل في تضاعف حجم المعاملات التجارية الدولية بالنظر لما يقدمه من ضمانات للمستوردين والمصدرين على حد سواء وخير دليل على ذلك إشتراط وجود وثيقة تأمين البضائع ضمن الوثائق المستعملة في القرض المستندي.
 - التأمين وسيلة من وسائل محاربة التضخم فمن جهة يساهم في إمتصاص المدخرات الصغيرة لدى الأفراد والموجه عادة لاقتناء سلع إستهلاكية، ومن جهة ثانية تستثمر شركات التأمين الأموال المتراكمة في مشاريع إنتاجية مما يزيد في كمية الإنتاج ويساهم في تقليص الفارق بين العرض والطلب.¹
 - يساهم قطاع التأمين في التخفيف من حدة البطالة حيث أن الإنتشار الواسع لفروع شركات التأمين يقتضي تجنيد عد كبير من العمال والخبراء والمهندسين،² إضافة إلى ذلك فدفع التعويض لأصحاب المؤسسات والمشاريع عن الخسائر جراء الحرائق والسرقة والحوادث المختلفة يساعد في تدعيم المركز المالي لها مما يساهم في تعزيز قدرة المؤسسة على البقاء وبالتالي الإبقاء على عمالها.
- وقد بلغ عدد العمال في قطاع التأمين في فرنسا 207800 موظف سنة 1997 وانتقل الى 240000 موظف سنة 2006 بنسبة تقدر ب 1% من القوى العاملة النشطة في فرنسا آنذاك.³
- قد تتطلب عمليات إعادة التأمين اللجوء إلى شركات كيرة أجنبية لاعادة التأمين وعليه فدخل أموال الأقساط أو أموال التعويض في حالة تحقق المخاطر يؤثر على ميزان المدفوعات للدولة باعتبار التأمين جزءا من حساب رأس المال فيه.⁴
 - الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن مجموع السلع النهائية والخدمات المنتجة في اقتصاد معين خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة وقطاع التأمين يعد بدوره من الخدمات المنتجة ويحقق قيمة مضافة تساهم الناتج المحلي الإجمالي للبلد.¹

¹المرجع نفسه 117.

²ناصر، محمد، مرجع سبق ذكره ص 59.

³Rapport annuel du Fédération Française des sociétés d'assurances (FFSA). (1999), France, P :59.

⁴ إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه (1998) التأمين ورياضياته المبادئ النظرية والتطبيقات العملية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر. ص 117.

المطلب الثاني: قطاع التأمين كجزء من النظام المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

4- النظام المالي:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الذي تسعى لتحقيقه الحكومات من خلال السياسات الاقتصادية للدول في الأمر الذي يحتم عليها توفير الظروف الجيدة والملائمة لضمان أحسن السبل لانتقال فائض الأموال من أصحاب الفائض لأصحاب العجز، ولا يتم ذلك إلا بتأسيس نظام مالي يعمل بكفاءة عالية تكفل عملية تعبئة الأموال واستثمارها وتوجيهها لأصحاب العجز بشكل جيد ويأتي في المقام الأول الاهتمام بالوسطاء كالبنوك ومؤسسات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية التي تشكل جزءا من النظام المالي إضافة إلى باقي مكونات النظام المالي من حكومات وأطراف أجنبية وجوانب قانونية تنظيمية، ولقد تعددت التعاريف بشأن النظام المالي بتعدد وجهات نظر الباحثين غير أنها أجمعت على فكرة الاستخدام الأمثل للطرق الكفيلة بالتخصيص الأمثل للموارد المجمعة من أموال المدخرين إلى المستثمرين وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية المساعدة وفي مايلي بعض التعاريف:

يقصد بالنظام المالي الأسواق والأفراد، المؤسسات والقوانين والإجراءات القانونية (التنظيمية) والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأصول النقدية والمالية كأذون الخزانة والسندات والأسهم وغيرها.² و عرفه Gordon بأنه "كيان يتكوّن من مجموعة من العناصر تعمل على أداء مجموعة من الوظائف يأتي في مقدّمها نقل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز".³

إضافة إلى ذلك ورد تعريف النظام المالي بأنه عبارة عن مجموعة من وحدات ومؤسسات مالية تشكّل القطاع المالي في الاقتصاد وهي جزء أساسي مهمّ من الهيكل الاقتصادي العامّ يساعد في تسيير التّعاملات الماليّة وتمويل المشاريع والأنشطة المختلفة في هذا الاقتصاد.⁴

¹ مجدي مصطفى الزين (2012) العوامل المؤثرة في ضعف مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية على سوق التأمينات السوداني للفترة، 1998-2010 أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان ص6.

² محمّد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق الماليّة، دار التّعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 96.

³ Gordon, R. (1999). Macroeconomics, Eighth Edition. Addison-Wesley.p 440

⁴ دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية و النقدية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمّان، الأردن، 2009، ص25.

يلاحظ من خلال التعاريف السابقة الإجماع على عنصرى المؤسسات المالية ودورها في تمويل الاقتصاد بنقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز ضمن مجموعة من الظروف التنظيمية الخاصة بكل بلد.

1-1 وظائف النظام المالي:

• المقاصة وتسوية المدفوعات Clearing and Settling Payments:

وفقا لهاته الوظيفة يعمل النظام المالي على توفير أساليب المقاصة وتسوية المدفوعات بين الأعوان الاقتصاديين من أجل تسهيل عملية تبادل السلع، الخدمات والأصول وتتعدد الوسائل والآليات لتحقيق ذلك بتعدد الإجراءات والمؤسسات المنوط بها تأدية وظيفة المقاصة وتسوية عمليات الدفع حيث تندرج في مجملها ضمن ما يسمى بنظام الدفع (payments system) إذتؤدي البنوك دورها ضمن هاته الوظيفة عن طريق إجراء التحويلات البنكية والتحقق من الحسابات ووبطاقات الدفع وكذلك بطاقات الإئتمان بشكل يجعل من السهل التأكد من قدرة العون الاقتصادي على الدفع مقابل ما يريد الحصول عليه وبسرعة¹.

وباعتبار المعاملات الاقتصادية الحديثة أصبحت تقتضي السرعة في حركة الأموال والسلع داخل وخارج الدول فإن التكنولوجيا تلعب دورا هاما في تأمين السرعة والكفاءة في سير عمليات الدفع والتسوية بين المتعاملين الاقتصاديين إضافة إلى الجانب القانوني والتنظيمي الذي تضطلع به الحكومات، فإذا كانت القوانين والهيئات التي تشرف على نظم الدفع لا تعمل بكفاءة سيميل الأعوان الاقتصاديون، على سبيل المثال، للتعامل نقدا مما يحتم عليهم الإبقاء على جزء معطل من الأموال في الخزينة بشكل دائم².

• تجميع الموارد وتقسيم حصص الملكية Pooling Resources and Subdividing

: Shares

في ظل البيئة الاقتصادية المعاصرة تقدر، في بعض الأحيان، القيمة اللازمة للاستثمار في بعض المشاريع بمبالغ كبيرة لا قبل لفرد أو مجموعة محددة من الأفراد بها لذلك يتيح النظام المالي من خلال السوق المالي والوسطاء الماليين الفرصة للأفراد والعائلات للمشاركة بشراء أسهم بحسب مقدرتهم كمساهمة

¹Merton, R. C., & Bodie, Z. (1995). A conceptual frame work for analyzing the financial system. *The global financial system: A functional perspective*, 3-31.p.07

²Haque, N. U. (1997). Financial market reform in Pakistan. *The Pakistan Development Review*, 839-854.p.847

جزئية في تجسيد مشروع كبير جدا، وتفيد كذلك هذه الآليات أصحاب المشاريع في توسيع وزيادة رأس المال بطرح أسهم أو سندات في السوق المالي على سبيل المثال.¹

• نقل الموارد عبر الزمان والمكان Transferring Resources Across Time and Space:

تتطوي هاته الفكرة بالأساس على إجراءات تحرك الموارد من نقطة زمنية إلى أخرى فعلى سبيل المثال يتم الحصول على قرض من طالب فيالجامعة في الوقت الحالي من أجل إتمام الدراسة وغياب هذا النوع من القروض يؤدي بالعديد من الأفراد إلى التخلي عن الدراسة بسبب نقص الموارد اللازمة لذلك²

يتيح النظام المالي وسائل وسبل نقل وتحويل الموارد الاقتصادية عبر الزمن ومن منطقة جغرافية لأخرى وبين مختلف القطاعات في نفس المنطقة من خلال عدة جوانب أولها التخصيص الكفو لدورة حياة لاستهلاك قطاع العائلات لا سيما ما يخص قرارات الادخار والاستثمار إضافة إلى تخصيص رأس المال المادي واستثماره في المشاريع ذات الإنتاجية العالية دون غيرها، ويلعب السوق المالي في ذلك دورا أساسيا بفصل مالكي المؤسسة وإبعادهم عن عملية التسيير حيث يكتفي حاملو الأسهم والسندات بالترقب بينما تسند عمليات تسيير وإدارة المشاريع لخبراء ومختصين كما يلعب الوسطاء الماليون كذلك دورا أساسيا في تجسيد هاته الوظيفة حيث تعمل البنوك ومؤسسات الادخار على تمويل المشاريع العينية ومشاريع السكن بينما تساهم مؤسسات التأمين وصناديق التقاعد في تمويل الاستثمارات العينية ودفع منح المعاشات والتقاعد والتعويضات عن الخسائر إضافة إلى الصناديق التعاضدية التي تستثمر في كل القطاعات.

• إدارة الخطر Managing Risk:³

يعمل النظام المالي الجيد ضمن وظيفة إدارة المخاطر، بتتويعها وتأمينها وبتشجيع الوقاية منها قبل وقوعها، علياتاحة سبل التقليل من عدم اليقين (uncertainty) وتسيير المخاطر المحتملة وذلك عن طريق تسهيل عملية التخصيص الفعال للمخاطر التي ينبغي تحملها لا سيما عن طريق طرح الأوراق المالية وكذلك من خلال الوسطاء الماليين الخواص والعموميين بما في ذلك أنظمة التأمين الاجتماعيوفوق

¹Merton, R. C., &Bodie, Z. (1995), Op.cit, p. 08.

²Bodie, Z., and Merton, R. (2011). Finance 3ème édition. paris: édition PEARSON. p 30

³Merton, R. C., &Bodie, Z. (1995), Op.cit, p. 09

كل هذا يعمل النظام المالي على تجميع وتفتيت المخاطر من خلال تسهيل الأمر على قطاع العائلات لتحمل جزء من المخاطر من جهة ومن جهة أخرى يعمل على الفصل بين مجموعة المستثمرين الذين يقدمون رأس المال العامل الحقيقي، مثل العنصر البشري والتجهيزات، وبين المستثمرين الذين يقدمون رأس المال المخاطر حيث يتحملون المخاطر المالية لتلك الاستثمارات.

ويعتبر نشاط قطاع التأمين المثل التقليدي الكلاسيكي في عملية الوساطة المالية من خلال شركات التأمين بعرضها لخدمات الحماية من المخاطر وبيعها لبواليص (وثائق) التأمين ضد خطر انخفاض قيمة العنصر البشري (العجز أو الوفاة) وكذلك عقود التأمين على المخاطر المحتملة على الممتلكات (التلف أو السرقة مثلاً) أو خدمات التأمين ضد خسائر الاستثمار في الأوراق المالية مثل عقد التأمين ضد تعثر القروض لحاملي السندات (bond-default insurance) في حالة عدم تمكن مصدر السندات من السداد عند أجل الاستحقاق.

• معالجة مشاكل سوء الاختيار والمخاطر المغنوية **Dealing with Incentive Problems**:

تنظر النظرية المالية الحديثة إلى الشركات على أنها عبارة عن مجموعة من الروابط بين أطراف مختلفة أين يقترض أصحاب المشاريع الأموال من عارضيتها من جهة ويوكلون مهمة التسيير لفئة أخرى من المسيرين، هذه العلاقات المتعددة والمعقدة من العقود يتم تحديدها في ظل ما توفره الحكومة من قوانين وتنظيمات إذ تعمل الأسواق المالية على تعزيز فعالية عملية التعاقد في بيئة تتميز بتضارب الحوافز والمصالح بين المتعاقدين بما يضمن عملية التخصيص الفعال¹.

يقدم النظام المالي خدمة للاقتصاد من خلال التقليل قدر الإمكان من مشكل عدم تماثل المعلومات بين المتعاقدين، ويحدث هذا المشكل عندما تتوفر معلومات معين عند أحد طرفي العقد ولا تتوفر لدى الطرف الآخر أو عندما يكون أحد الأطراف مجرد وكيل لآخر مما يطرح مشكل العلاقات التعاقدية بين المسيرين وأصحاب رأس المال، وتنتج المشاكل التعاقدية في هذا الشأن في الغالب عن الخطر المعنوي، عدم تماثل المعلومات أو الاختيار العكسي.

¹Haque, N. U. (1997), Op.cit, p.847.

• توفير المعلومات **Information Providing**:

يوفر النظام المالي معلومات عن الأسعار تساعد في تنسيق اتخاذ القرارات اللامركزية في مختل قطاعات الاقتصاد إذ تضطلع الأسواق المالية بشكل أساسي بدور تمكين الأفراد والشركات من تداول الأصول المالية كما إن هناك وظيفة كامنة إضافية وهي توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، وفي هذا السياق تعد أسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية من المعلومات المستخدمة من قبل الأفراد أو وكلائهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتوفير والاستهلاك واختيار التخصيصات المناسبة لمحافظهم الاستثمارية وهذه الأسعار نفسها تمثل عنصرا بالغ الأهمية لمسيرى الشركات في اختيارهم للمشاريع الاستثمارية وطرق التمويل¹.

ولقد اتفق Levine مع هذه الوظائف واعتبر وظيفة تسهيل تخصيص الموارد، عبر الزمن والمكان في بيئة تتسم بعدم اليقين، والتي أشار إليها Merton & Bodie، من الوظائف الأساسية في سبيل التخفيف من تكاليف التعاملات الاقتصادية بين الأعوان الاقتصاديين وأشار إلى أنها تنقسم حسب رأيه إلى خمسة وظائف كمايلي²:

- تسهيل عمليات البيع، الشراء، التجميع، التنويع للمخاطر والوقاية منها.
- تخصيص الموارد.
- التحكم في المسيرين والرقابة على المؤسسات والمشاريع.
- تعبئة الإيداع.
- تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات.

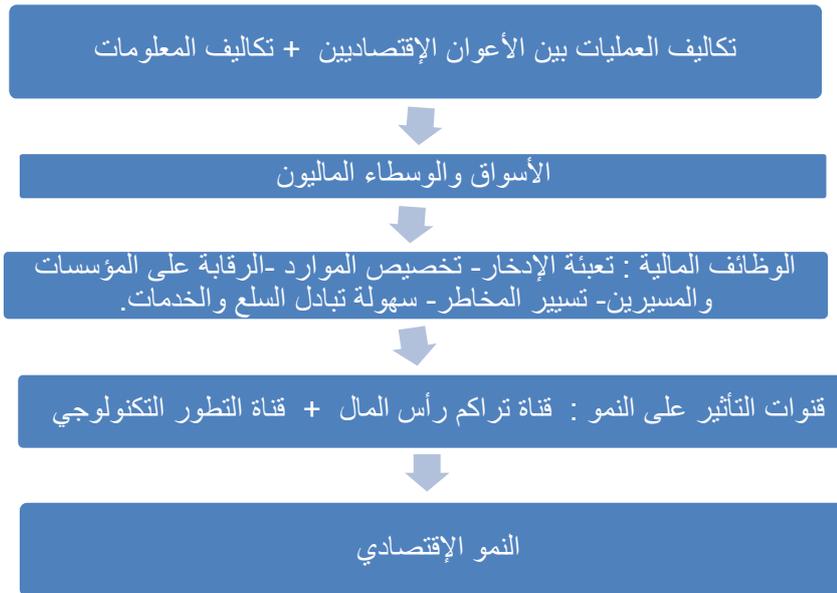
كما أضاف أن هاته الوظائف الخمس للنظام المالي من شأنها التأثير على النمو الاقتصادي من خلال قناتين مختلفتين أحدهما تراكم رأس المال والثانية الإبداع والتطور التكنولوجي حيث ركز كل من Romer 1986، Lucas 1988 وRebelo 1991 على قناة تراكم رأس المال في هذه النماذج باعتبار أن الوظائف التي يؤديها النظام المالي تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على معدل تكوين رأس المال بحيث يؤثر النظام المالي على تراكم رأس المال إما عن طريق تغيير معدل الادخار أو عن طريق

¹Merton, R. C., &Bodie, Z. (1995), Op.cit, p.10

²LEVINE, R. (1997). Financial Development and EconomicGrowth:Views and Agenda. *Journal of EconomicLiterature*, 35, 688-726.

إعادة توزيع المدخرات بين مختلف الخيارات والطرق المنتجة لرأس المال أما بخصوص قناة التطور التكنولوجي فتنبنى هذا الإتجاه مجموعة من الاقتصاديين مثل Romer في 1990، Grossman و Helpman في 1991 وكل من Aghion و Howitt في 1992 والشكل رقم (1-3) الموالي يوضح باختصار العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والنظام المالي من خلال وظائف هذا الأخير كما يلي:

الشكل رقم (1-3) : العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والنظام المالي

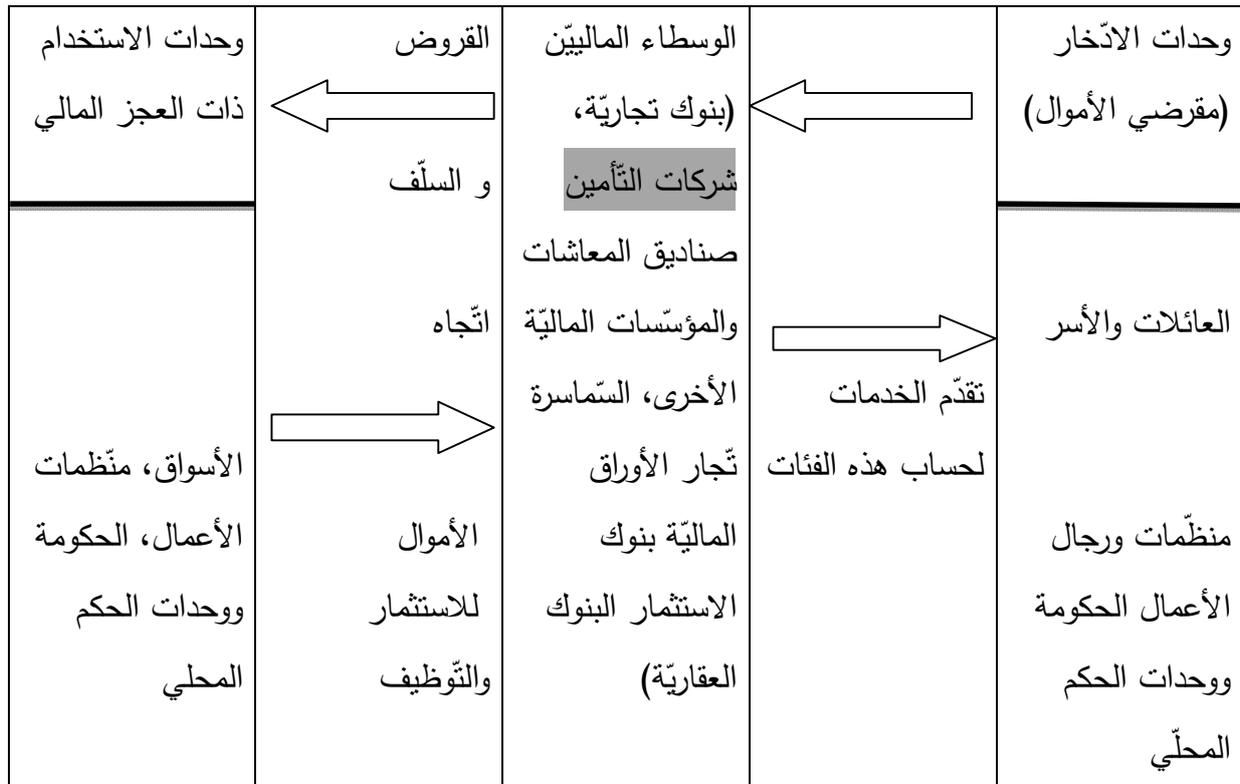


Source : LEVINE, R. (1997). Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda. *Journal of Economic Literature*, 35, 688-726.P691

ولقد تطرق الدكتور عبد الغفار حنفي لهذا أيضا، وفي نفس السياق وقام بحصر وظائف النظام المالي ومكوناته الرئيسية والعلاقة بينها وكيفية تفاعل بعضها مع بعض حيث اتفق مع بعض النقاط المشار إليها سابقا وأضاف بعض التفاصيل المغايرة قليلا وبذلك حصر وظائف النظام المالي في أربعة وظائف وهي تعبئة الادخار، منح الائتمان، تسوية المدفوعات وخلق النقود كما هو موضح في الشكل رقم (1-4) الذي يوضح دور الوسطاء في الربط بين وحدات الفائض في الأموال ووحدات العجز كمايلي¹:

¹ عبد الغفار حنفي. 2007. إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ، ص 20.

الشكل رقم (1-4): دور الوسطاء في الربط بين وحدات الفائض ووحدات العجز داخل النظام المالي



المصدر: عبد الغفار حنفي، 2007. إدارة المصارف (السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 20.

2-1 هيكّل النظام المالي¹:

يتكون النظام المالي لأي بلد، بشكل أساسي، من الوسطاء الماليين، الأسواق المالية والأدوات المالية ويندرج تحت كل عنصر مجموعة من العناصر الفرعية كالآتي:

1- الوسطاء الماليون: يلعب الوسطاء الماليون دوراً أساسياً في النظام المالي من خلال التعاقد مع المقرضين (Lenders) من جهة والمقترضين (Borrowers) من جهة أخرى، هذه الازدواجية في التعامل مع الأطراف تمكن الوسطاء من خياطة وتصميم نماذج تمويل واستثمار تتماشى مع مقاس كل من المقرضين والمقترضين، ومن أهم الوسطاء الماليين مايلي:

1-1 البنوك التجارية: تعمل على تجميع المدخرات على شكل ودائع ثم إقراضها من جديد لأصحاب المشاريع والمؤسسات.

¹Khan, M. Y. (2013). *Indian financial system*. Tata McGraw-Hill Education. p.7-

- 2-1 **المؤسسات المالية غير المصرفية:**
- 3-1 تقدم خدمات مختلفة، مالية وغير مالية، ومن أمثلة ذلك بنوك الاستثمار التي تقدم خدماتها للشركات مثل خدمات اكتتاب الديون، القضايا المتعلقة بالأسهم وتداول الأوراق المالية، الاستثمار، الخدمات الاستشارية، الصفقات، وغيرها.
- 4-1 **الصناديق التعاونية:** وهي عبارة عن مؤسسات تجمع الأموال من العديد من المستثمرين الذين ينشطون في نفس النشاط عادة وتستثمر تلك الأموال في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والديون قصيرة الأجل ويقتسم المشتركون الأرباح والخسائر الناجمة عن النشاط بالتناسب مع حجم المساهمات المقدمة من كل مستثمر.
- 5-1 **مؤسسات التأمين:** وهي مؤسسات تعمل على استثمار الأموال المتراكمة والناجمة عن مجموع الأقساط التأمينية (Insurance premiums) التي يدفعها طالبي التأمين (Policyholders) وفي المقابل تتعهد بدفع مبلغ معين لهم، أو للمستفيدين بموجب العقد، وذلك إما بعد تحقق خطر محتمل معين أو عند بلوغ سن معين، وهي تختلف عن الصناديق التعاونية في كون الهدف الأساسي من إنشاء هذه الأخيرة هو الاستثمار في حين أن الهدف الأساسي لشركات التأمين هو الحماية ضد المخاطر المحتملة في المستقبل، وتعتبر شركات التأمين عبر العالم الأولى في شركات الادخار وأصبحت تحتل مكانا أساسيا في ميزانية العائلات، بل وأصبحت تتنافس حتى خدمات البنوك، بالنظر لقدرتها على تجميع مدخرات عدد كبير جدا من المشتركين الصغار وتوفيرها لمزايا مزدوجة تتمثل في الأساس في الادخار والحماية خاصة للعائلات.
- 2- **الأسواق المالية:** تعتبر الأسواق المالية بدورها رقما صعبا في معادلة النظام المالي باعتبارها المكان الذي يتم فيه استثمار المجموعة في شكل مدخرات، ولا تعتبر مصدرا للأموال بحد ذاتها بل يقتصر دورها على تسهيل عملية التقاء المدخرين بالمستثمرين فقط سواء كانوا أفراد أو مؤسسات وهي تضم قسمين أساسيين وهما السوق النقدي وسوق رأس المال.
- 1-2 **السوق النقدي:** وهو سوق يتم فيه التعامل بالأصول النقدية قصيرة الأجل عادة تكون أقل من سنة حيث تلجأ إليه مؤسسات العجز من أجل الرفع من سيولتها لمواجهة عسر السيولة المؤقت الذي تمر به وبالمقابل يعد وسيلة لتوظيف الفائض المؤقت الذي يتوفر لدى المؤسسات ذات الفائض.

2-2 سوق رأس المال: هو سوق الديون طويلة الأجل وهو موجه بشكل أساسي لتمويل الاستثمارات الثابتة يتعامل فيه بشكل أساسي كل من الصناديق التعاونية، شركات التأمين، شركات الاستثمار الأجنبية وكذا الأفراد والمؤسسات المحلية وينقسم بدوره إلى سوق أولية وسوق ثانوية حيث يتم إصدار وتداول الأوراق المالية الصادرة حديثاً في السوق الأولية في حين يتم تداول الأوراق المالية الموجودة مسبقاً في السوق الثانوية ببيعها وشراؤها بين المستثمرين دون أن تكون الشركة المصدرة طرفاً في هذه العمليات ويتم التداول بسعر يختلف عن سعر الإصدار السابق.

3- الأدوات المالية:

تعد العنصر الثالث ضمن العناصر الرئيسية في النظام المالي وهي تعبر عن ديون ناجمة عن تدفق أصول مؤسسة اقتصادية أخرى بحيث تمثل دليلاً على ملكية جزء من مشروع أو سلعة معينة وعادة ما تكون على شكل سندات أو أسهم وتحل محل النقود وتعد مخزناً للقيمة كذلك، ويعتمد تطور النظام المالي على مدى تنوع الأدوات المالية فيه بشكل يلبي الحاجات المختلفة لمختلف المستثمرين لتسهيل التعاملات الاقتصادية بين الوحدات والأعوان الاقتصاديين.

5- قطاع التأمين والاستقرار المالي¹:

قد تؤدي العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية، خاصة التي تعتمد على ثقة الدائنين فيها، إلى اضطرابات في النظام المالي برمته، هذه الاضطرابات قد تكون ناجمة إما عن الصدمات الاقتصادية الكبرى على المستوى الاقتصادي الكلي أو عن صدمات قطاعية على المستوى الجزئي، على غرار قطاع البنوك أو التأمينات، أو عن عدم القدرة على السداد في مؤسسة مالية معينة ينتقل لباقي أجزاء النظام المالي ككل، مما يعكس الترابط المال بين المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك قد يؤدي فشل مؤسسة مالية واحدة إلى ضعف قدرة المقترضين على سداد ديونهم ومنه إلى المؤسسات المالية الأخرى، وهنا تجدر الإشارة مجدداً إلى أن عدم توفر المعلومات الكافية حول سلامة المؤسسات المالية المختلفة من شأنه أن يؤدي إلى فقدان الدائنين (أصحاب الفائض) الثقة في النظام المالي ككل بسبب فشل مؤسسة واحدة فقط، ويمكن القول بأن ما تمت الإشارة إليه بشأن الأزمات المالية عموماً يمكن تطبيقه على شركات التأمين باعتبارها جزء لا يتجزأ من أي نظام مالي باستثناء أن احتمال تحقق خطر الإفلاس قد يكون أقل بالنسبة

¹Das, M. U. S., Podpiera, R., & Davies, N. (2003). *Insurance and issues in financial soundness* (No. 3-138). International Monetary Fund. p14-16

لقطاع التأمين مقارنة بالقطاع المصرفي، ففي القطاع المصرفي يمكن للمودعين سحب ودائعهم كاملة بأقل خسائر أو قد يلجؤون إلى قبول فائدة أقل أو التخلي عن فائدة مستقبلية أعلى، لكن دائماً يبقى احتمال أن يسحبوا أموالهم بسرعة قائماً عندما يعتقدون أن البنك في طريقه للإفلاس، على النقيض من ذلك، فإن إلغاء عقود التأمين يتطلب من حاملي وثائق التأمين تكبد خسائر نتيجة لخصم تكاليف الإلغاء أو زيادة تكاليف استبدال الوثيقة بسبب التغييرات في التأمين، بالإضافة إلى ذلك، عادة ما يستغرق إلغاء منتجات التأمين واسترجاع المبالغ وقتاً أطول مما يستغرقه عند رغبة الزبون في استرجاع مبالغ الودائع المصرفية، وبشكل عام فإن حاملي وثائق التأمين سوف يفكرون ملياً قبل أن يسارعوا إلى سحب أموالهم من شركات التأمين عكس ما يحدث عندما يتعلق الأمر بمؤسسة مصرفية.

وبالحديث بشكل أكثر دقة عن نشاط التأمين بفرعيه، أي فرع التأمين على الممتلكات والمسؤولية وفرع التأمين على الحياة، فيمكن القول أن هناك اختلافات جوهرية بينهما من ناحية المخاطر التي يتم التأمين ضدها مما يجعل تعثر شركة تأمين على المؤسسات والمسؤولية يؤدي لتوقف بعض الخدمات لزيائن هذه المؤسسة لدى مؤسسة مالية أخرى بسبب فقدان الحماية التأمينية لا سيما في حالة سيطرة شركة التأمين على السوق، فقد يتسبب ذلك في اضطراب كبير ومكلف في النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك يبقى اثر التأمين محدوداً نسبياً على استقرار النظام المالي.

إن ما تمت الإشارة إليه بشأن علاقة التأمين على الممتلكات والمسؤولية بالنظام المالي لا يعني ان فرع التأمين على الحياة في منأى عن التأثير السلبي في النظام المالي، فهي في الواقع تسببت في أضرار لا يستهان بها كما هو الحال في اليابان وكوريا أين مارست شركات التأمين على الحياة نشاطاً مشابهاً للنشاط الاستثماري المصرفي أو كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وجمايكا أين قامت ببيع منتجات مشابهة للودائع (deposit-like products)، وعليه يمكن القول أن الاتجاهات الحديثة في الميل نحو التقارب والتكامل بين البنوك ومؤسسات التأمين أدى إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر التي تهدد قطاع التأمين. وبشكل عام يمكن تلخيص أهم الأشكال التي تؤدي بالنشاط التأميني للتسبب في اضطراب النظام المالي كما يلي:

أ- محاكاة شركات التأمين للبنوك بممارسة أنشطة مشابهة (banking-type activities) في طرفي الميزانية أي مصادر الأموال واستعمالاتها مما يؤدي لتعرضها لمخاطر محتملة مشابهة مثل عدم تناسب أو توافق آجال الاستحقاق (maturity mismatch) والمشاكل المرتبطة به كما في القطاع المصرفي.

ب- العلاقة بين شركات التأمين والبنوك تنتشر بشكل متزايد وأي فشل لشركة التأمين قد يضعف الثقة في أحد البنوك ذات الصلة ويؤدي إلى انتقال العدوى إلى النظام المصرفي، إضافة إلى ذلك تتحمل صناعة التأمين المزيد من مخاطر الائتمان وبالتالي فإن فشلها قد يؤثر بشكل مباشر على جودة الأصول المصرفية.

ت- تلعب شركات إعادة التأمين دورًا مهمًا في امتصاص التقلبات في نتائج الاكتتاب وخسائر تعرض المؤمنين للكوارث الطبيعية الكبيرة جدا وعليه فأى فشل لشركات إعادة التأمين الكبيرة سينتقل سريعًا لشركات التأمين، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تعطيل النظام المصرفي والأسواق المالية بشكل كبير.

6- علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي:

يلعب قطاع التأمين دورًا مهمًا في اقتصاد أي دولة ما إلى جانب باقي المؤسسات المالية التي تعمل بشكل متكامل ضمن النظام المالي بهدف تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة وبعد تناول النظام المالي بشيء من التفصيل والتركيز على دور قطاع التأمين كجزء منه إضافة إلى دور قطاع التأمين على استقرار النظام المالي ومدى إمكانية انتقال عدوى تعثر شركات التأمين للقطاع المصرفي ومن ثم اضطراب النظام المالي ككل الذي يعتبر بدوره أساس تحقيق النمو الاقتصادي الذي تصبو إليه الحكومات وفي ظل النقاش حول علاقة تطور النظام المالي بالنمو الاقتصادي تنقسم آراء الباحثين إلى ثلاثة آراء أساسية وهي :

3-1 التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي (Supply Leading)

يتبنى هذا الطرح فكرة ان النمو الاقتصادي يتحقق كنتيجة للتطور المالي أي أن عناصر النظام المالي المتمثلة أساسًا في المؤسسات المالية والوسطاء الماليين تلعب الدور الأساسي المتمثل في تحويل الموارد من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز بما يضمن التخصيص الأمثل للموارد ويزيد من حجم الخدمات المالية المقدمة ويشجع على زيادة الإستثمار بالنظر لحجم الأموال المتراكمة لذلك يتأثر النمو الاقتصادي بشكل إيجابي.

و يعتبر شومبيتر **Schumpeter** من الأوائل الذين أشاروا، سنة 1911، إلى الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي خاصة في ثلاثينيات القرن العشرين، عندما أشار في كتابه المعنون بـ"نظرية التنمية الاقتصادية" أي "**The theory of economic development**"، إلى دور الوسطاء

الماليين وإدارة المخاطر والتطور التكنولوجي الناجم عن تطور النظام المالي في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام بشكل إيجابي¹.

وتبنى Goldsmith² سنة 1969 نفس الفكرة بتأكيد على دور الوساطة في تجميع الموارد والرفع من حجم الاستثمارات وإنتاجيتها. ثم جاء كل من كينغ ولوفين³ King and Levine سنة 1993 ليؤكد ما توصل إليه شومبيتر سابقا سنة 1911 بشأن دور الوسطاء الماليين في تحفيز النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي إضافة إلى ذلك توصل Rajan and Zingales⁴ سنة 1998 إلى نتيجة مشابهة بالتوصل إلى أن القطاعات الصناعية في الدول ذات الأنظمة المالية المتقدمة نسبيًا تنمو بشكل أسرع مقارنة بالقطاعات الصناعية المقترنة بأنظمة مالية أقل تطورا في دول أخرى، وإضافة إلى ذلك توصلت دراسات تطبيقية إلى نتائج مماثلة باستخدام عينات من الدول النامية مثل دراسة كل من: Jung⁵ سنة 1986، Murinde and Eng⁶ سنة 1994، Ahmed and Ansari سنة 1998 ودراسة Fase and Abma⁷ سنة 2003.

3-2 النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي (Demand Following)

جاءت فرضية تبعية العرض بعكس ما تقول به فرضية القيادة من جانب العرض وذلك بتبنيها فكرة أن عرض الخدمات المالية يحدث كنتيجة للنمو الاقتصادي أي أن النمو الاقتصادي يأتي أولا ويؤدي إلى تطور في النظام المالي كشكل من أشكال التكيف مع الطلب الزائد على الخدمات المالية بسبب التوسع

¹ إبراهيم بن صالح، علي شريف عبد الوهاب وردة، (2008)، خدمات الوساطة المالية والمصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية، كلية الاقتصاد والإدارة جامعة القصيم، السعودية، العدد 01، ص 03.

² Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (Eds.). (2004). *Financial structure and economic growth: A cross-country comparison of banks, markets, and development*. MIT press. P.4.

³ King, R. G., & Levine, R. (1993). Finance and growth: Schumpeter might be right. *The quarterly journal of economics*, 108(3), 717-737.

⁴ Bojanic, A. N. (2012). The impact of financial development and trade on the economic growth of Bolivia. *Journal of Applied Economics*, 15(1), 51-70. P.52

⁵ Jung, W. S. (1986). Financial development and economic growth: international evidence. *Economic Development and cultural change*, 34(2), 333-346.

⁶ Murinde, V., & Eng, F. S. (1994). Financial development and economic growth in Singapore: demand-following or supply-leading?. *Applied Financial Economics*, 4(6), 391-404.

⁷ Fase, M. M., & Abma, R. C. N. (2003). Financial environment and economic growth in selected Asian countries. *Journal of Asian Economics*, 14(1), 11-21.

الاقتصادي، ويعد Robinson¹ أشهر من تبنى فرضية تبعية عرض الخدمات المالية للنمو الاقتصادي أي **Demand Following** وذلك سنة 1952، ثم جاءت بعد ذلك دراسات عدة تؤكد هذا الطرح على سبيل المثال لا الحصر كما يلي :

Ireland² سنة 1994، Demetriades And Hussein³ سنة 1996، Panopoulou⁴ سنة 2009.

3-3 هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي:

بخلاف الفرضيتين السابقتين بشأن علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأي منهما يسبب الآخر أشار Patrick سنة 1966 و Hussein Demetriade & سنة 1996 إلى أن الاقتصاد يمكن أن يعمل وفقا لكلتا الفرضيتين تبعا للمرحلة التي يمر بها، ففي البداية تسود فرضية القيادة من جانب العرض أي يكون النمو الاقتصادي نتيجة لتطور النظام المالي ويصاحب ذلك زيادة في القطاع الحقيقي ثم يتغير الوضع بحيث يصبح تطور النظام المالي نتيجة للنمو الاقتصادي، وتوصل إلى نفس النتيجة عد من الدراسات نذكر من بينها⁶ Ahmed and Ansari سنة 1998،⁷ Rashid سنة 2008 ودراسة Cheng⁸ سنة 2012.

حيث تساعد الوساطة المالية على نقل الموارد من القطاعات ذات النمو البطيء للقطاعات الاقتصادية سريعة النمو إضافة إلى أن الحاجة إلى الوساطة المالية تعتمد أيضا على التباين في معدلات النمو بين القطاعات المختلفة للاقتصاد وبالتالي يلعب النظام المالي الجيد دورا حاسما للدفع بعجلة النمو

¹Robinson, J. (1952). The Generalization of the General Theory In: ROBINSON, J. (ed.): The Rate of Interest, and Other Essays p. 68

²Ireland, P. N. (1994). Money and Growth: An Alternative Approach. *American Economic Review*, Vol. 84, No. 1, pp. 47-65

³Demetriades, P. O., & Hussein, K. A. (1996). Does financial development cause economic growth? Time-series evidence from 16 countries. *Journal of development Economics*, 51(2), 387-411.

⁴Panopoulou, E. (2009). Financial Variables and Euro Area Growth: A Non-parametric Causality Analysis. *Economic Modelling*, Vol. 26, No. 6, pp. 1414-1419

⁵Demetriades & Hussein. o.p.cit.

⁶Ahmed, S. M. and Ansari, M. I. (1998). Financial Sector Development and Economic Growth: The South-Asian Experience. *Journal of Asian Economics*, Vol. 9, No. 3, pp. 503-517

⁷Rashid, A. (2008). Macroeconomic Variables and Stock Market Performance: Testing for Dynamic Linkages with a Known Structural Break. *Savings and Development*, Vol. 32, No. 1, pp. 77-102

⁸Cheng, S. (2012). Substitution or complementary effects between banking and stock markets markets :Evidence from financial openness in Taiwan. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 2012, Vol. 22, No. 3, pp. 508-520

بتأثيره على القطاع الحقيقي للأمام كمرحلة أولى أما في المرحلة الثانية وبعد نجاح القطاع الحقيقي في زيادة الدخل القومي تزيد حاجة المستثمرين للطلب على أموال المدخرين رغبة في توسيع النشاط، بعبارة أخرى كلما كان نمو الدخل القومي الحقيقي أسرع، كلما زاد الطلب على المؤسسات المالية للحصول على أموال خارجية، وبالتالي حتمية التطور المالي، لأن المؤسسات في معظم الحالات ستكون أقل قدرة على التمويل التوسع من مصادرها الداخلية وفي هذه الحالة يكون حافز تحويل الأموال باتجاه القطاعات السريعة النمو باعثة على نمو وتطور النظام المالي.¹

المطلب الثالث: النشاط المصرفي وعلاقته بالتأمين.

في ظل تعاظم دور العولمة المالية وزيادة الضرورة للانفتاح والتحرير المالي تواجه المؤسسات المالية منافسة شديدة داخلية وخارجية، ولعل البنوك من المؤسسات المالية التي تعاني من ذات المشكل في ظل التطور السريع للخدمات المالية التي أصبحت تشكل في، بعض الأحيان، بديلا عن الخدمات البنكية لبعض المتعاملين الاقتصاديين لا سيما تلك المقدمة من طرف شركات التأمين التي يكون لزيائنها غالبا علاقة مباشرة بالبنوك، وبالرغم من تباين الوظيفة الأساسية للبنوك وشركات التأمين إلا أنهما تلعبان دورا أساسيا ومهما في الوساطة المالية الأمر الذي أدى بالبنوك إلى التفكير في تقديم خدمات التأمين أيضا بالاستفادة من خبرة شركات التأمين في توزيع المنتجات التأمينية إضافة للنشاط المصرفي. ويعتبر دخول بنوك أجنبية للسوق المحلية والمرونة الكبيرة بين المنتجات المالية من أهم الأسباب المؤثرة على هيكل السوق البنكي وتنافسيته.²

هاته المنافسة يمكن أن تكون من خلال العناصر التالية:³

عناصر كمية: مثل السعر، فوائد الأصول أو الخصوم، العمولات وأسعار العمليات (الدفع، السحب، الاطلاع على الرصيد) وكذلك مداخل أتعاب الاستشارات ومصاريف السمسرة، مصاريف الكراء للصناديق، سرعة العمليات ومجموعات المنتجات وكذا أقساط عمليات الهندسة المالية.

¹Patrick, H. T. (1966). Financial development and economic growth in underdeveloped countries. *Economic development and Cultural change*, 14(2), 174-189.pp.174-177

- حسين حساني، (2010) التحالفات الإستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين الجزائرية أي نموذج للشراكة ومادورها في تحسين الأداء الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، الجزائر.

³Bienaymé, Alain, and Christian Babusiaux. "Principes de concurrence." (1998) p2.

عناصر غير كمية: وتشمل شروط حماية العملاء، التأقلم مع حاجيات العميل، الكفاءة، البحث والابداع، درجة الثقة والدقة في المعلومات والاستشارات المطلوبة، الدعم في فترات العسر، الشفافية اتجاه ذوي الحقوق والسرية التي تتعامل بها المؤسسة وشرط الاستقبال.

بنك التأمين BANCASSURANCE: هو مصطلح فرنسي الأصل ويعبر عن مفهوم حديث نسبيا ويسمى كذلك التأمين المصرفي إذ يستخدم للإشارة إلى البنوك التي تمارس نشاط التأمين إضافة إلى نشاطها الرئيسي ولقد عرف Alan Leache كما يلي:

«مشاركة ومساهمة البنوك وصناديق الإدخار في عملية في صناعة وتسويق وتوزيع منتجات التأمين¹» يشير هذا التعريف إلى أن نشاط بنك التأمين يقتضي قيام البنوك وصناديق الإدخار بإصدار وتوزيع خدمات ومنتجات تأمينية إلى جانب نشاطها الرئيسي الذي أنشئت من أجله منذ البداية باستخدام شبكات التوزيع الخاصة بها.

كما تم تعريفه كذلك بأنه "توفير منتجات التأمين والمصارف من خلال قنوات توزيع مشتركة تجمع بين عملاء المصارف وعملاء شركة التأمين، والمصرف هنا لا يقوم بإنتاج أو إدارة خدمات التأمين وإنما يقوم ببيعها وتسويقها.²

ولعل العامل المحفز لنشاط بنك التأمين هو الحاجة المشتركة للبنوك وشركات التأمين لتحسين هيكلها وكفاءة قنوات توزيعها، فإذا كانت البنوك تبحث عن زيادة مداخيلها، باستخدام سياستها التسويقية المعتمدة، فإن مؤسسات التأمين تهدف لتنويع إمكانات التوزيع التقليدي لديها، دون الحاجة لاستثمار رأسمالي كبير بإنشاء وكالات وفروع ووسطاء، وبالتالي وصول المنتجات والخدمات المقدمة إلى أكبر عدد من العملاء المحتملين.³

1- نماذج الشراكة بين البنوك ومؤسسات التأمين في إطار التأمين المصرفي:

عرف نشاط بنك التأمين (التأمين المصرفي) تطورا في الطريقة التي يرتبط بها نشاط البنوك بشركات التأمين مما أسفر عنه تباين في نماذج هذا النوع من الشراكة تبعا ل:⁴ الإطار القانوني، شروط السوق،

¹LEACH Alan, Bancassurance in Practice, Munich Re Group, Munich, 2001, p2

²CHEVALIER Marjorie. Analyse de la situation de la bancassurance dans le monde. Scor vie. Octobre 2005, p9.

³CONSTANTINESCU, Dan. The Influence of Bancassurance System on the Quality of the Insurance Services. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 2012, vol. 2, no 10, p. 465.

⁴ Ibid.

مستوى تطور المؤسسات المصرفية والتأمينية الراغبة في الشراكة، درجة تطور العمليات الدولية وعوامل أخرى مما أدى إلى ظهور نماذج التأمين المصرفي مثل اتفاقية ثنائية تهدف إلى توزيع بواليص (وثائق) التأمين، مقابل أجر، عبر شبكة البنوك وكذلك نموذج شراكة من النوع الاستراتيجي مع زوال أو نقل الملكية أو العلامة التجارية.

في ظل تقييد القوانين للنشاط المصرفي بالسماح بتوزيع المنتجات التأمينية فقط دون إنتاجها يجب على البنك الاختيار بين أحد النماذج التالية:¹

أ- اتفاقية التوزيع البسيطة:

تستعمل عادة كتمهيد للمرور لنموذج شراكة أكثر تطوراً لما يتيح من فرص لتكوين الموظفين وتفادي تكلفة الاستثمار الأولى هي اتفاقية تجارية محضة أين يعتبر البنك حينئذ مجرد وكيل يقتصر دوره على توزيع منتجات التأمين ومتابعة عقود التأمين عوضاً عن شركة التأمين وبذلك يحقق البنك مردودية عالية في التوزيع بحصوله على عمولات ثابتة لقاء أسهامه في تحقيق أرباح لشركات التأمين وفي نفس الوقت يمكن شركات التأمين من الوصول إلى عدد كبير من العملاء الذين يتسمون بقدرتهم العالية على السداد وبربحيتهم. ومما يعاب على هذا النوع من الشراكة تقييد البنك بالبيع والتوزيع دون إمكانية تطوير المنتجات التأمينية.

ب- التحالف الاستراتيجي عن طريق مشاريع مشتركة:

ويتم ذلك بإنشاء شركات تأمين يتقاسم فيه البنك وشركات التأمين الأسهم كما يمكن أن يقتصر دور شركة التأمين على التوجيه والاستشارة عند التأسيس على أن يسير الفرع الجديد من طرف البنك ويصبح مالكا له بالكامل في المستقبل وتعتبر هذه الصيغة من أنجح النماذج بالنظر لما تقدمه شركات التأمين من خبرة في مجال إدارة الأخطار إضافة إلى إمكانية استخدام البنك لقائمة عملائه وشبكته التوزيعية مما يمكن من تفادي العوائق المتعلقة بثقافة واستراتيجية عمل المؤسسة للتكيف مع البيئة المتواجدة فيها.

ت- إنشاء شركة جديدة :

في هذا النموذج يتم إنشاء شركة تأمين أو مؤسسة مصرفية جديدة فإما أن يقوم البنك بإنشاء شركة تأمين تابعة له بأمواله كنوع من الاستثمار بهدف ممارسة النشاطين البنكي والتأميني باستقلالية بحيث يتم

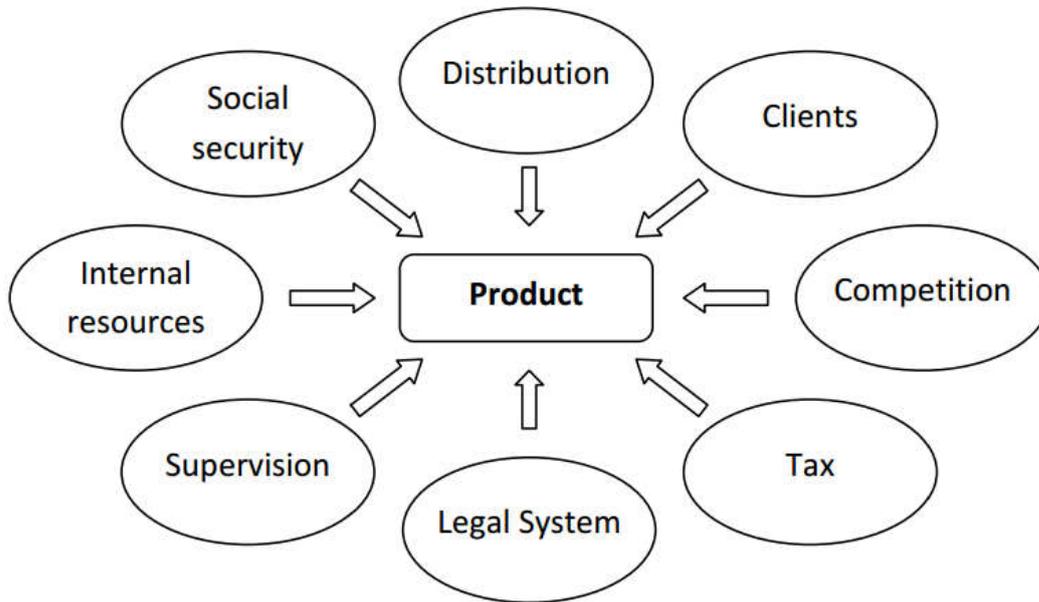
¹Bennadj Tahar, les enjeux de la bancassurance et les perspective de son développement en Algérie, mémoire de fin d'étude en vue de l'obtention du diplôme supérieure des études bancaires, école supérieure de banque, Algérie 2003,p.25

توزيع المنتجات داخل البنوك من شبائيك تأمين خاصة وإما تقوم مؤسسات التأمين باستحداث مؤسسة مصرفية تابعة لها وهو أمر في غاية الصعوبة بسبب تكاليف تكوين الموظفين ونظرا لأن الحد الأدنى المطلوب لإنشاء بنك جديد يكون مرتفعا نسبيا مقارنة بذلك المطلوب لتأسيس شركة تأمين ويضاف إلى ذلك تعتبر مسألة تأسيس البنوك أكثر تعقيدا من حيث القيام بالإجراءات اللازمة وتحقيق شروط متطلبات ذلك مقارنة بعملية تأسيس شركة تأمين. ويتميز هذا النوع من التأمين المصرفي بإمكانية تطوير وابتكار منتجات تتماشى مع احتياجات العملاء سواء لدى شركات التأمين أو البنوك التابعة لها، و يوضح الجدول الموالي.

2- العوامل المؤثرة في منتجات التأمين المصرفي:

باعتبار نشاط التأمين البنكي يتم في بيئة أين تتواجد البنوك ومؤسسات التأمين أيضا فيمكن أن تتأثر منتجات هذا النوع من الخدمات المالية بمايلي: نموذج التوزيع أو الشراكة، العملاء بمافي ذلك طلب السوق، المنافسة، النظام الضريبي، الإطار القانوني، نظام الرقابة، الموارد الداخلية للشركاء ومزيج خدمات التأمينات الاجتماعية والشكل رقم (1-5) يوضح ذلك باختصار كمايلي:

الشكل رقم (1-5) : العوامل المؤثرة في منتجات نشاط التأمين المصرفي



Source :CONSTANTINESCU, Dan. The Influence of Bancassurance System on the Quality of the Insurance Services. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 2012, vol. 2, no 10, p. 468.

مزايا التأمين المصرفي¹:

يوفر التأمين المصرفي مزيجا من المزايا للبنوك وشركات التأمين وأخرى للعملاء فبالنسبة لشركات التأمين فتوفر على نفسها عناء إنشاء وكالات جديدة والتعاقد مع وسطاء جدد إضافة الى تمكنها من استغلال قاعدة المعطيات البنكية بسهولة، أما البنوك فتستفيد من خلال توسع الحصة السوقية بالنظر لعرضها لخدمات مكتملة وتعزز ثقة العملاء بالتعامل بأريحية إضافة إلى حصولها على مداخيل إضافية من مصدر أكثر استقرارا ويختلف عن دخل فوائد القروض، من جهة أخرى تتيح صيرفة التأمين مزايا أخرى للعملاء بدءا بسهولة وصولهم لخدمات التأمين والخدمات المصرفية في نفس المكان إضافة إلى احتمال تمكينهم من دفع مصاريف تأمين تنافسية قد تكون أقل مما هي عليه في شبكات التوزيع العادية وكذا استفادتهم من تخفيضات على الخدمات البنكية بهدف تشجيعهم على الاستمرار في استهلاك الخدمات.

¹ عادل زقير. 2017. دور صيرفة التأمين في تطوير وإنعاش سوق التأمينات: حالة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. العدد 10. 146-160. ص 150-152.

خاتمة الفصل

تناولت الدراسة من خلال هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بعنصري التأمين والنمو الاقتصادي حيث تم الإطلاع على عدة تعاريف للتأمين والتي من خلالها تم استخلاص تعريف التأمين بأنه نظام اجتماعي تعاقدى غايته التعاون على تخفيف المخاطر والخسائر المحتملة في المستقبل، تتولى مهمة الإشراف عليه وممارسته هيئات متخصصة، تقوم بتجميع مساهمات عدد كبير من المؤمن لهم بشكل يتناسب مع حجم مخاطرتهم وذلك بالاستعانة بطرق إحصائية لتحديد قيمة المخاطر والأقساط والمبلغ المستحق في التعويض في حالة تحقق الخطر، يضاف إلى ذلك التقسيمات المختلفة لنشاط التأمين والتي من أهمها تقسيم التأمين إلى فرع التأمين على الأشخاص (الحياة) وفرع التأمين على الأضرار والذي يضم تأمين أضرار الممتلكات وتأمين المسؤولية.

و بما أن الدراسة تتعلق بعلاقة نشاط التأمين بالنمو كان من الضروري المرور ولو باختصار على تعريف النمو والمرور بمختلف نظرياته بدءا بالنظرية الكلاسيكية مرورا بالنظرية النيوكلاسيكية وانتهاء بالنظريات الحديثة للنمو، ثم بعد ذلك تم التطرق لمؤسسات التأمين ودورها في الوساطة المالية في الاقتصاد ضمن النظام المالي بجمعها أموال أصحاب الفائض ومنحها لأصحاب العجز على شكل تعويضات وقروض وغيرها من أوجه الاستثمار من سندات حكومية وغيرها مما يعطي فكرة إجمالية عن القنوات المحتملة التي يؤثر بها نشاط التأمين في النمو الاقتصادي إضافة على آخر أشكال التطورات الحاصلة في مجال التعاون في بين مؤسسات التأمين والبنوك ضمن ما يطلق عليه التأمين البنكي أو صيرفة التأمين.

يأتي هذا الفصل إجمالا ضمن إطار التوطئة النظرية لعنصري التأمين والنمو الاقتصادي محل الدراسة بما يتضمنه من مفاهيم وأفكار أساسية مما يسمح باستيعاب التفاصيل الدقيقة لكل منهما والتي سيتم التطرق إليها في الفصل الثاني الذي يتضمن الواقع الذي يعرفه نشاط التأمين ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) على الصعيد العالمي والقاري والمحلي الوطني.

الفصل الثاني: واقع
ومكانة قطاع التأمين
في الإقتصاد

تمهيد:

تسعى الحكومات والدول إلى تحقيق التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها بشكل يضمن للأفراد متطلبات العيش الكريم من صحة وتعليم وأمن وبنى تحتية متينة حيث أن التنمية تعد عملية تغيير اجتماعي بطريقة منظمة يقوم بها الإنسان أو الدول للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل وبما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وفي سبيل ذلك تنتهج الدول مقاربات فمن الدول ما يعتمد على قطاع الصناعة كرافد أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ورائه باقي أبعاد التنمية بينما ومنها ما يعتمد على الزراعة ومنها ما يعتمد على الاستثمار في الأسواق المالية او قطاع الخدمات كما هناك دول تعتمد على مداخل الثروات الطبيعية الخام ويلعب الموقع الجغرافي وتنوعه والثروات الطبيعية المتاحة لكل بلد دورا أساسيا في تحديد التوجه المنوط بكل دولة انتهاجه في سبيل تحقيق التنمية وأثبتت التجارب عبر العالم أن الإعتماد على استثمارات حقيقية كالصناعة والزراعة من أمثن وأصوب الطرق كما هو الشأن في الدول المتقدمة مثل أمريكا الشمالية وغرب أوروبا حيث لا ينكر عاقل الدور الذي لعبته الثورة الصناعية في هاته الدول والتي مكنتها من تصدر المراتب المتقدمة عالميا في شتى المجالات في حين تعتبر التجارب التي تعتمد على الخدمات والأسواق المالية محل نقاش حول مدى النجاح لا سيما من ناحية قدرة اقتصادات هاته الدول على تحمل الصدمات المختلفة مثل الحروب وانخفاض أسعار المواد الخام في الأسواق وكذلك الأزمات المالية التي تعصف بالأسواق من حين لآخر، لذلك اهتمت العديد من الدراسات بموضوع النمو الاقتصادي وسبل الدفع بعجلته كحل سحري لتحقيق باقي أبعاد التنمية التي تربط ارتباطا وثيقا بمستوى الدخل القومي الذي يعتبر أساس الدخل الفردي ولا يمكن تصور الزيادة في الدخل الفردي أو القومي لبلد معين من دون المرور على الإستثمار والإدخار مما يجعل التفكير في مسألة توفير التمويل وتوجيهه والجو الملائم للإستثمار أمرا حتميا وهذا بدوره يقود للتفكير في سبل ربط أصحاب الفائض المالي بأصحاب العجز الذين يرغبون في الإستثمار والتمويل من مصادر خارجية إن دعت الحاجة.

ويلعب النظام المالي في أي دولة دورا أساسيا في عملية توفير التمويل والمعلومات الكافية عن كل طرف، وكما هو معلوم فإن النظام المالي يعد مجموعة من وحدات ومؤسسات مالية تشكل القطاع المالي في الاقتصاد بما في ذلك الأسواق والأفراد، المؤسسات والقوانين والإجراءات القانونية (التنظيمية) والتقنيات التي يتم من خلالها تداول الأصول النقدية والمالية وهي جزء أساسي مهم من الهيكل الاقتصادي العام

يساعد في تسيير التّعاملات الماليّة وتمويل المشاريع والأنشطة المختلفة في هذا الاقتصاد، وبشكل أدق فإن من المؤسسات الفاعلة ضمن النظام المالي المؤسسات المالية المصرفية البنكية وغير المصرفية كمؤسّسات التّأمين وصناديق الاستثمار إضافة إلى الأسواق المالية ومؤسّسات الخدمات المالية مثل وسطاء بيع الأسهم ومؤسّسات الائتمان.

وبناء على ما سبق فإن هذا الفصل جاء ليركز على جزئية المؤسسات المالية غير المصرفية ضمن النظام المالي لجميع الدول عبر العالم وبالأخص مؤسسات التأمين وذلك بهدف تسليط الضوء أكثر على ما تم التوصل إليه حول مدى أهمية قطاع التأمين في تحقيق وتحفيز عملية النمو وعلاقته الناتج الداخلي الخام حيث سيتم التطرق لمكانة نشاط التأمين في الدول المتقدمة والدول النامية وخصائصه البنوية فيهما.

إضافة إلى ذلك سيتم تناول نشاط التأمين من حيث توزيعه جغرافيا وإقليميا عبر القارات وذلك بتمحيص تطور ثلاث مؤشرات دأبت الدراسات السابقة على استخدامها لدراسة تطور نشاط التأمين أولها حجم الأقساط التامينية المكتتبه وثانيا مؤشر معدل الاختراق الذي يقيس نسبة حجم الأقساط على الناتج الداخلي الخام ثم يأتي المؤشر الثالث المسمى معدل الكثافة والذي يحسب بقياس حجم الأقساط المكتتبه على عدد السكان.

ولعل من الأهداف المتوخاة من وراء التفاصيل الواردة في هذا الفصل الوقوف على مدى مساهمة نشاط التأمين في النمو الاقتصادي المعبر عنه بـGDP وكذلك الوقوف على واقع نشاط التأمين والمقارنة بين ما هو عليه في الدول المتقدمة والدول النامية لا سيما من حيث أنواع عقود التأمين الأكثر إقبالا عليها والتي يعزى إليها التطور الحاصل في نشاط التأمين بشكل أساسي وفوق كل هذا سيتم التطرق إلى تفاصيل الإصلاحات التي عرفها قطاع التأمين في الجزائر وأثرها على هيكل السوق الجزائري للتأمين وكذا كيفية توظيف الأموال التي تجمعها شركات التأمين في الجزائر في استثمارات طويلة وقصيرة الأجل بهدف تمويل الإقتصاد الوطني من جهة وبهدف تدعيم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أمام حملة الوثائق التامينية بشكل يسمح باستنتاج بعض الخصائص والحقائق حول نشاط التأمين في الجزائر مما يعكس الأثر الذي أحدثته الإصلاحات التي تم إقرارها من طرف الدولة بدءا بتحرير القطاع أمام الخواص والأجانب وختاما بفصل نشاط تأمين الأضرار عن نشاط تأمين الأضرار.

ويأتي المبحث الثالث من هذا الفصل ليضيف نوعاً من الدراسة المعمقة لموضوع التأمين وعلاقته بالنمو الاقتصادي بتقديم ملخصات عن أهم النقاط المدروسة والمتوصل إليها لمجموعة من الدراسات السابقة والتي تناولت بالخاص الدراسات القياسية.

المبحث الأول: واقع قطاع التأمين عالميا، إفريقيا وعربيا.

من باب المرور من العام إلى الخاص خصص هذا المبحث للوقوف باختصار على واقع نشاط التأمين بشكل إجمالي وبالتدرج من المستوى العالمي إلى المستوى القاري إفريقيا ثم إقليميا مما يتيح المقارنة بين مؤشرات تطور نشاط التأمين ضمن نفس النطاق ومع باقي دول العالم اجمالا حيث سيتم مناقشة مؤشر حجم الأقساط، مؤشر معدل الاختراق ومؤشر معدل الكثافة وكل هذا بالموازاة مع تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام في كل جزء.

المطلب الأول: واقع قطاع التأمين في العالم ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

عرف سوق التأمين العالمي تطورا معتبرا خلال الفترة من 1980-2018 حيث انتقل حجم الأقساط الإجمالية المكتتبه من 501488 مليون دولار أمريكي سنة 1980 إلى 2157016 مليون دولار أمريكي سنة 1995 ثم تطور تدريجيا ليبلغ 4732188 مليون دولار سنة 2016 أي بفارق 2575172 مليون دولار خلال 20 سنة منذ 1995 وهو ما يعادل ضعف ما كان عليه وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره 5.33% خلال هذه الفترة وهو بذلك ينمو بمعدل أسرع من معدل النمو العالمي خلال نفس الفترة وبمتوسط قدره بـ 2.8% ويظهر الجدول رقم 01 تطور كل من معدل نمو كل من GDP الحقيقي وحجم أقساط التأمين على المستوى العالمي للفترة 1980-2018.¹

يظهر الشكل (1-2) أدناه التمثيل البياني لمعدلي نمو GDP وأقساط التأمين على المستوى العالمي بناء على بيانات الجدول رقم (1-2) ومن خلال استقرائه يمكن ملاحظة أن معدل نمو GDP العالمي كان دائما موجبا منذ 1980 ما عدا سنة 2008 التي سجل بها العالم معدل نمو سالب بسبب الأزمة المالية العالمية آنذاك وبالموازاة مع ذلك وطوال فترة 39 سنة المدروسة صاحب تسجيل معدلات النمو الموجبة في GDP زيادة موجبة في حجم الأقساط التأمينية المكتتبه غير أن إرتفاع معدل نمو الأقساط لم يصاحبه زيادة في معدل نمو GDP يوحي بأن النمو الإقتصادي لا يؤثر في نشاط التأمين وهو ما يمكن ملاحظته من خلال معدل النمو المسجل سنة 1986 والمقدر بـ 3.2% نازلا من 3.6% لسنة 1985 والذي وافقه انتقال معدل نمو أقساط التأمين المكتتبه من 11% سنة 1985 إلى 16% سنة 1986 وتكرر الأمر بعد ذلك في سنوات 1993، 1996، 2002، وسنة 2015.

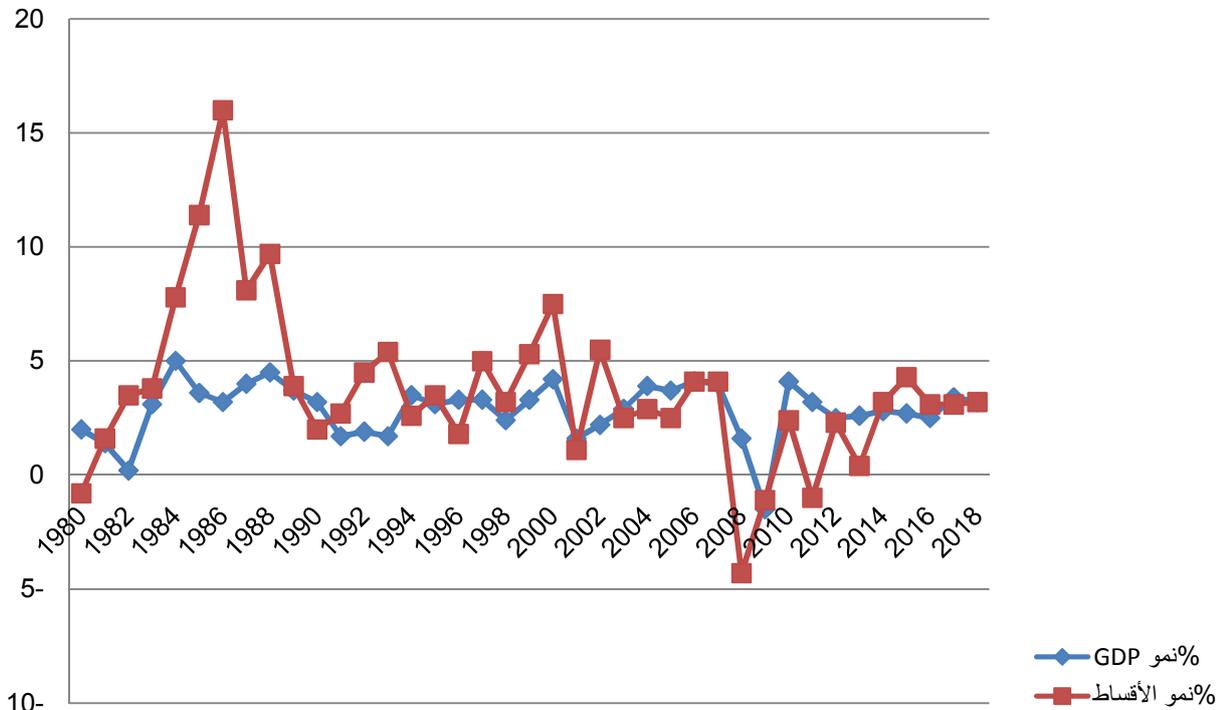
¹التقارير السنوية لمجلة سيجما و المتعلقة بسوق التأمين العالمي للفترة من 2000-2016 و الموقع الإلكتروني (<http://www.sigma-explorer.com>)

الجدول رقم (1-2): تطور معدل نمو كل من GDP الحقيقي وحجم أقساط التأمين على المستوى العالمي للفترة 1995-2016.

1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات
3.2	3.7	4.5	4	3.2	3.6	5	3.1	0.2	1.4	2	GDP %
2	3.9	9.7	8.1	16	11.4	7.8	3.8	3.5	1.6	-0.8	% الأقساط
2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	السنوات
1,6	4,2	3,3	2,4	3,3	3,3	3,1	3,5	1,7	1,9	1,7	GDP %
1,1	7,5	5,3	3,2	5	1,8	3,5	2,6	5,4	4,5	2,7	% الأقساط
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات
2,5	3,2	4,1	1,5-	1,6	4	4,1	3,7	3,9	2,9	2,2	GDP %
2,3	1-	2,4	1,1-	4,3-	4,1	4,1	2,5	2,9	2,5	5,5	% الأقساط
											السنوات
											GDP %
											% الأقساط

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية وبيانات الموقع (<http://www.sigma-explorer.com>) التابع لمجلة سيجما الصادرة عن الشركة السويسرية لإعادة التأمين.

الشكل رقم (1-2) : تطور معدلات نمو GDP وأقساط التأمين عالميا



المصدر : من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (1-2)

من خلال التمعن في تطور حجم الأقساط المكتتبه عبر العالم خلال هذه الفترة يظهر جليا المنحى التصاعدي في حجم الأقساط من سنة لأخرى باستثناء حجم الأقساط المكتتبه سنة 2008 والتي سجلت انخفاضا بـ 4.3% وذلك لأول مرة منذ 1980 وبعد سنوات من الزيادة الإيجابية المستمرة حيث كان المتضرر الأكبر فرع التأمينات على الحياة بانخفاض نسبته 3.5% ويليه فرع التأمينات على غير الحياة بنسبة انخفاض قدرت بـ 0.8%، ثم حجم الأقساط المكتتبه سنة 2009 بانخفاض قدره 1.1% ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتدهور الأسواق المالية¹.

وأشارت مجلة سيجما في العدد الثالث سنة 2018 إلى علاقة التأمين بفرعيه بالنمو الإقتصادي طوال فترة خمسين سنة المنصرمة أين أشارت إلى أن معدل النمو الإقتصادي العالمي يعد من العوامل الرئيسية المؤثرة في نشاط التأمين حيث ان نمو الأقساط في فرع التأمين على الممتلكات والمسؤولية في الأسواق المتقدمة اتسم بمجاراته لمعدلات النمو العالمية قبل سنوات التسعينات من القرن العشرين وابتداء من 1990 أصبح معدل نمو الأقساط العالمي للتأمين على الممتلكات والمسؤولية يفوق معدلات النمو الإقتصادي العالمية معبر عنها بـ GDP ويرجع ذلك إلى أن أسواق التأمين في التسعينات لم تكن قد وصلت لدرجة التشبع أي الذروة، إضافة إلى أن دخل الطبقة الوسطى في العالم عرف نموا كبيرا مما حفز الطلب على خدمات التأمين على الممتلكات والمسؤولية في أمريكا وأروبا أساسا ومن جهة أخرى كان أداء نشاط التأمين في الأسواق النامية الذي تحوز الصين على حصة الأسد منه في تحسن مستمر بسبب الدعم الذي حظي به من طرف السياسات الحكومية من أجل تدعيمه لاسيما فرع التأمين على الممتلكات والمسؤولية ولوحظ ذلك بشكل خاص بعد الضعف الكبير في الأداء الذي عانى منه نشاط التأمين على الحياة بعد الأزمة العالمية سنة 2008 بسبب الوضع الاقتصادي المتأزم وتناقص الدخل وانخفاض معدلات الفائدة التي تعد الحافز الأول للأفراد لاكتتاب عقود تأمين على الحياة عموما.²

وفي سنة 2011 واجهت صناعة التأمين في العالم ظروفًا اقتصادية صعبة مسجلة نمو سلبيا بنسبة 1% بسبب ارتفاع خسائر الكوارث الطبيعية وانخفاض معدلات الفائدة غير أن ذلك لم يؤثر على

¹ أنظر :

- العدد 2 مجلة سيجما الصادر في 2010/06/28 (http://media.swissre.com/documents/sigma2_2010_en.pdf)

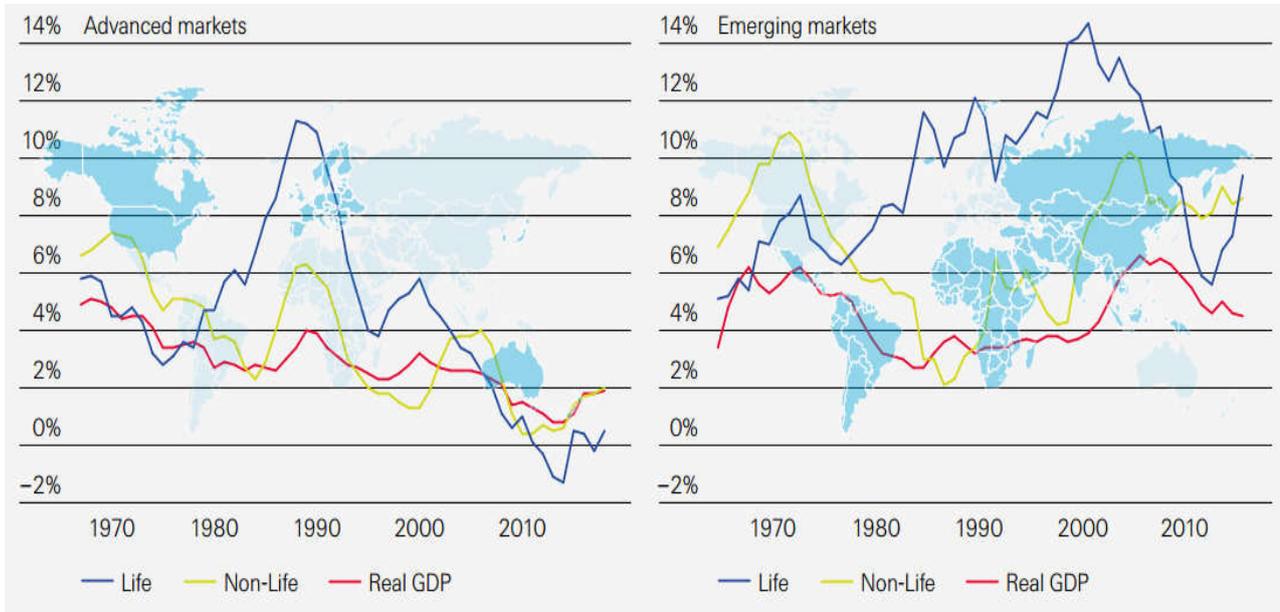
- العدد 3 مجلة سيجما الصادر في 2009/06/03 (http://media.swissre.com/documents/sigma3_2009_en.pdf)

² العدد 2 مجلة سيجما الصادر في 2018/05/28 (https://www.swissre.com/dam/jcr:a160725c-d746-4140-961b-ea0d206e9574/sigma3_2018_en.pdf)

قوة رأس مال شركات التأمين لأن انهيار أسعار الفائدة زاد من قيمة أصولها دون الزيادة في قيمة المطالبات بالتعويض، ومن ناحية أخرى انخفض GDP الحقيقي العالمي سنة 2011 إلى 3.2 % مقارنة ب 4.1 سنة 2010 حيث أخذ الإقتصاد يضعف تدريجيا خلال السداسي الثاني من 2011 مما أثر سلبيا على الطلب على التغطية التأمينية وأدى كذلك إلى تطبيق سياسات نقدية كفيلة بإبقاء معدلات الفائدة منخفضة¹.

ويظهر الشكل رقم (2-2) الموالى معدل تطور الأقساط التأمينية مقارنة بمعدل النمو في الأسواق المتقدمة وعلى رأسها أمريكا وأوروبا وفي الأسواق النامية يتصدرها الصين وقارة آسيا عموما كما يلي :

الشكل رقم (2-2) : تطور الأقساط التأمينية في الدول المتقدمة والنامية



المصدر: العدد 2 لمجلة سيجما الصادر في 28/05/2018 (https://www.swissre.com/dam/jcr:a160725c-d746-4140-961b-ea0d206e9574/sigma3_2018_en.pdf) ص 9

و من خلال التقارير السنوية لمجلة سيجما يلاحظ سيطرة الاسواق المتقدمة والاسواق النامية على سوق التأمين العالمي حيث أشارت المجلة في العدد الثالث الصادر في بتاريخ 05 جويلية 2017 إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر الترتيب العالمي بحصة عالمية قدرها 28.58% متبوعة باليابان بنسبة 9.96% ثم الصين ب 9.85% والمملكة المتحدة ب 6.43% من السوق العالمية في حين تحتل تايوان

¹ العدد 2 لمجلة سيجما الصادر في 27/06/2012 (http://media.swissre.com/documents/sigma_3_12_en.pdf)

المرتبة 10 بنسبة 2.14% والهند في المرتبة 13 عالميا بحصة سوق قدرها 1.68% ثم البرازيل في المرتبة 14 بحصة سوق عالمية قدرها 1.5% وذلك سنة 2016.

وإضافة إلى مؤشر أقساط التأمين المكتتبه تستخدم مؤشرات أخرى للتعبير عن نشاط التأمين مثل مؤشر معدل الإختراق الذي يتم حسابه بقسمة إجمالي الأقساط التأمينية المكتتبه على إجمالي الناتج الخام حيث يقيس هذا المؤشر نسبة مساهمة أقساط التأمين في GDP وكذلك مؤشر معدل الكثافة الذي يقيس نصيب الفرد من إجمالي الأقساط المكتتبه ويحسب بقسمة إجمالي الأقساط المكتتبه على عدد السكان.

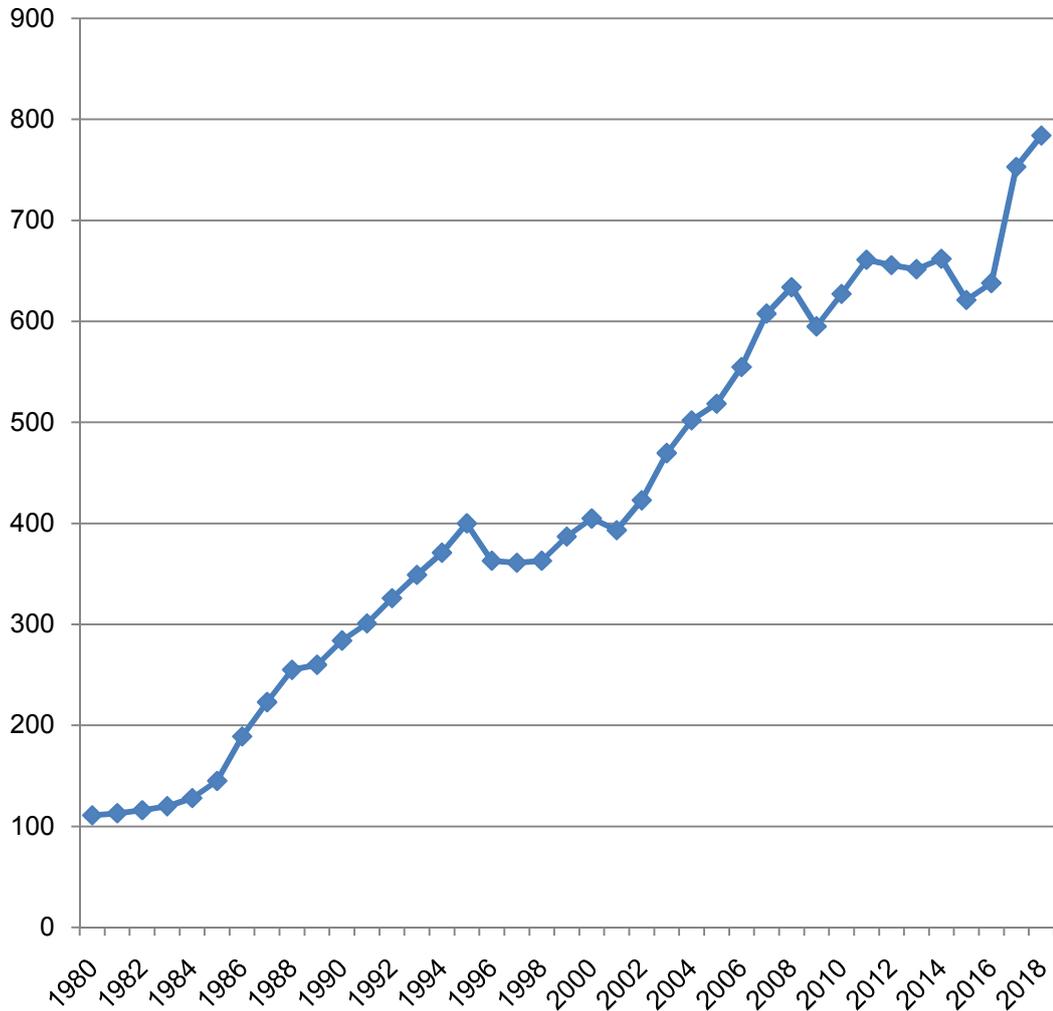
الجدول رقم (2-2): تطور معدلي الكثافة والإختراق للتأمين على المستوى العالمي

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
معدل الكثافة	111	113	116	120	128	145	189	223	255	260	284
معدل الإختراق	4.4	4.6	4.9	5	5.2	5.7	6.5	6.7	6.8	6.5	6.3
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل الكثافة	301	326	349	371	400	363	361	363	387	404.9	393.3
معدل الإختراق	6.6	7.1	7.4	7.5	6.8	6.6	6.7	6.8	7.1	7.84	7.83
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الكثافة	422.9	469.6	502	518.5	554.8	607.7	633.9	595.1	627.3	661.0	655.7
معدل الإختراق	8.14	8.06	7.99	7.52	7.52	7.49	7.07	6.98	6.89	6.60	6.50
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018					
معدل الكثافة	651.7	662.0	621.2	638	753	784					
معدل الإختراق	6.28	6.17	6.23	6.3	7	7					

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لمجلة سيجما وبيانات الموقع الإلكتروني التابع لها (<http://www.sigma-explorer.com>)

ويتضمن الجدول أعلاه تطور مؤشري معدل الكثافة ومعدل الإختراق العالميين ومن باب التذكير فإن معدل الكثافة يقيس نصيب الفرد من إجمالي الأنفاق الكلي على نشاط التأمين في بلد معين أو منطقة معينة حيث يتبين بأن معدل الكثافة عرف زيادة مطردة خلال العقود الأربعة الماضية حيث انتقل من 111 دولار أمريكي سنة 1980 إلى 404.9 دولار أمريكي خلال سنة 2000 إلى أن يبلغ 784 دولار أمريكي سنة 2018 تبيين ذلك بشكل أوضح من خلال الشكل (2-3) الموالي:

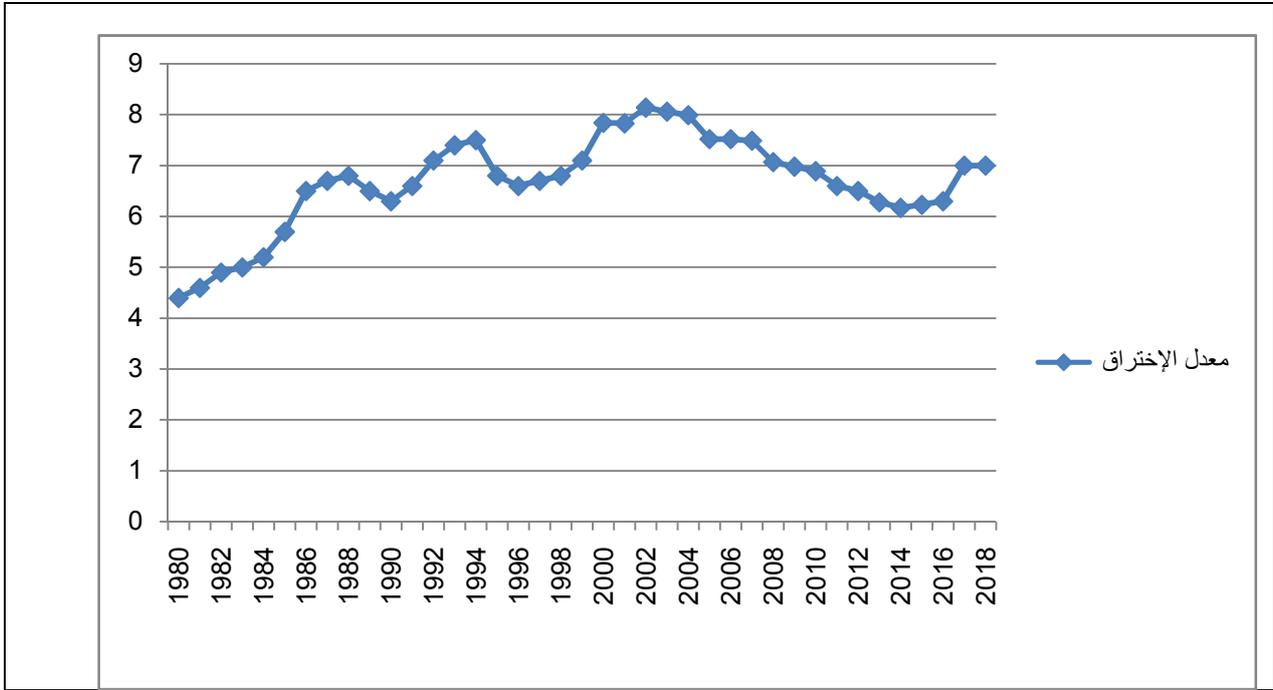
الشكل رقم (2-3) : تطور معدل كثافة التأمين عالميا.



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2)

ومن ناحية أخرى عرف معدل إختراق التأمين تذبذبا طوال الفترة المدروسة بسبب التغير المستمر في البسط والمقام بالزيادة في حجم الأقساط من جهة والتغير بالزيادة النقصان في GDP من جهة أخرى حيث سجلت أقل نسبة لمساهمة نشاط التأمين في الناتج الخام GDP سنة 1980 بقيمة 4.4 في حين تم تسجيل أكبر معدل اختراق سنة 2002 بقيمة 8.14 كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-4) : تطور معدل إختراق التأمين عالميا.



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-2)
المطلب الثاني : واقع قطاع التأمين في إفريقيا ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام¹.

يستحوذ قطاع التأمين إفريقيا على نسبة مساهمة في متواضعة مقارنة بباقي أنحاء العالم بنسبة 1.36% سنة 2017 مقابل 30.6 بأمريكا الشمالية و30.24 بأوروبا و32.52 بقارة آسيا وتعد هاته النسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالإمكانات التي تتوفر عليها هاته القارة والكفيلة بتحقيق أرقام أعمال هائلة في قطاع التأمين ويواصل سوق التأمين الإفريقي نموه في السنوات الأخيرة حيث وحسب ما ورد عن مجلة سيجما بلغ معدل نمو حجم الأقساط التأمينية 5% سنة 2018 بتحقيق مبلغ 68.383 مليار دولار أمريكي خلال نفس السنة مقابل 65.6165 مليار دولار أمريكي سنة 2017 وبهذا المبلغ تحوز على نسبة

¹ African insurance industry: Ranking 2018 of countries by turnover. (2019, October 24).

1.31% من الحصة العالمية ويبين الجدول التالي تطور تطور سوق التأمين الإفريقي بين سنتي 2017 و2018 كما يلي:

الجدول رقم (2-3) : تطور سوق التأمين في إفريقيا بين 2018/2017.

Rank		Country	Premiums		2017/2018 evolution	2018 market shares
2018	2017		2018	2017		
19	19	South Africa	48269	45770	5.46%	70.59%
51	50	Morocco	4579	3997	14.56%	6.70%
59	58	Kenya	2134	2007	6.33%	3.12%
63	62	Egypt	1579	1618	-2.41%	2.31%
71	79	Nigeria	1220	1162	4.99%	1.78%
73	69	Algeria	1189	1223	-2.78%	1.74%
79	75	Namibia	1009	960	5.10%	1.48%
83	83	Tunisia	870	856	1.64%	1.27%
86	82	Zimbabwe	735	642	14.49%	1.07%
Total			61584	58235	5.75%	90.06%
Rest of Africa			6799	6930	-1.89%	9.94%
Africa			68383	65165	4.94%	100.00%
World			5193225	4957507	4.75%	

Source: *African insurance industry: Ranking 2018 of countries by turnover*. (2019, October 24). Atlas Magazine. <https://www.atlas-mag.net/en/article/insurance-market-in-africa-ranking-2018-of-countries-by-turnover>

من خلال استقراء الجدول رقم(2-3) يتبين أن جنوب إفريقيا تحوز على أكثر من 70% من حصة السوق الإفريقية للتأمين ويلبها كل من المغرب وكينيا ب 6.7% و 3.12% على الترتيب أما من حيث الترتيب العالمي حسب حجم الأقساط المكتتبه فيظهر العمودين الأول والثاني على اليسار أن جنوب جنوب إفريقيا تحتل المرتبة التاسع عشر عالميا وهي مرتبة لا يستهان بها بخلاف باقي دول إفريقيا التي لا تزال تتدرج في مراتب متأخرة من الترتيب بين المرتبة 50 و 86 من أصل 88 دولة مرتبة عالميا

حيث بلغ معدل اختراق التأمين لسنة 2018 في جنوب إفريقيا 12.89% في المرتبة 4 عالميا بينما لا يتعدى 3.88% في المغرب و 2.37% في كينيا وهما بذلك تحتلان المرتبتين 42 و 54 عالميا وعلى الترتيب.

إن النظر لسوق التأمين الإفريقي بعين الأرقام لما تمت الإشارة إليه آنفا بشأن قطاع التأمين في إفريقيا يوحي بالضعف والتأخر الكبير الذي يعانيه هذا القطاع بالرغم من الإمكانيات المتاحة لا سيما في ظل توجه الدول الإفريقية مؤخرا لإطلاق مشاريع إستثمارية كبيرة للبنية التحتية إضافة إلى تزايد معتبر ومستمر في عدد السكان وكذا توفر التكنولوجيا الحديثة مما يعزز فرص تحقيق معدلات نمو إيجابية في المستقبل.

المطلب الثالث : واقع قطاع التأمين في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومدى مساهمته في الناتج الداخلي الخام.

قبل التطرق إلى سوق التأمين في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ينبغي التنويه إلى أن أغلب الدول المنضوية تحت هذا الاسم هي دول نامية عربية وغالبية السكان في هذا الفضاء يدينون بالدين الإسلامي إضافة إلى ذلك تتضمن هاته المجموعة من الدول عددا معتبرا من الدول النفطية كذلك مما يجعل الحديث بشكل مشترك عن موضوع التأمين فيها جديرا بأن يكون محل نقاش أخذا بعين الاعتبار القواسم المشتركة السابقة الذكر بين الدول العربية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

ولقد عرف سوق التأمين في دول MENA سنة 2017 نموا في حجم الأقساط المكتتبة بنسبة 5% بتحقيق رقم أعمال يقدر بـ 39.2 مليار دولار أمريكي كما يوضحه الجدول رقم (2-4) أعلاه وكما هو حال قطاع التأمين في الدول النامية فإن هذا النمو سببه الزيادة في أقساط فرع التأمين على الأضرار حيث بلغ 32.2 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 81.9% من مجموع الأقساط في حين 18.08% المتبقية تمثل حجم أقساط التأمين على الحياة. أما من حيث الدول التي تنصدر القائمة في هذا القطاع فنجد الإمارات العربية المتحدة في المقام الأول متبوعة ب المملكة العربية السعودية والمغرب حيث تحوز هذه الدول الثلاث على مجموع 68.6% من مجموع الأقساط التامينية المكتتبة في دول الـ MENA¹

¹ African insurance industry: Ranking 2018 of countries by turnover. (2019, October 24). Atlas Magazine. <https://www.atlas-mag.net/en/article/insurance-market-in-africa-ranking-2018-of-countries-by-turnover>

الجدول رقم (2-4) : تطور سوق التأمين في دول الـMENA خلال سنتي 2016/2017.

	2017	2016	Market shares 2017	Evolution 2016/2017
United Arab Emirates	13 519	11 949	34.41%	13.16%
Saudi Arabia	9 717	9 828	24.74%	-1.13%
Morocco	3 718	3 561	9.46%	4.41%
Qatar	3 435 **	2 935	8.74%	17.03%
Lebanon	1 635	1 571	4.16%	4.00%
Egypt	1 587	2 125	4.04%	-25.32%
Algeria	1 216	1 197	3.09%	1.50%
Oman	1 214	1 071	3.09%	13.35%
Jordan	854	821	2.17%	4.02%
Kuwait	821	797	2.09%	3.01%
Tunisia	813	857	2.07%	-5.02%
Bahrain	762	724	1.94%	5.23%
Total market	39 291	37 436	100%	4.96%

Source: African insurance industry: Ranking 2018 of countries by turnover. (2019, October 24). Atlas Magazine. <https://www.atlasmag.net/en/article/insurance-market-in-africa-ranking-2018-of-countries-by-turnover>.

وبالرغم من الأرقام المحققة والمشار إليها أعلاه بشأن سوق التأمين في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلا أن البنك الدولي أشار في تقرير له سنة 2011¹ إلى أن سوق التأمين في دول MENA ما يزال متأخرا وأرجع ذلك لأسباب عدة منها :

- غياب التأمين الإلزامي في بعض الدول مثل التأمين ضد المخاطر التشغيلية والتأمين الصحي.
- سيطرة مؤسسات التأمين التابعة للدولة على أسواق التأمين المحلية.
- ضعف الجانب القانوني التنظيمي والإشرافي لا سيما الحد الأدنى لرأس المال، منح الاعتماد والنسبة القصوى للمساهمين الأجانب في شركات التأمين إضافة إلى القيود المفروضة على الفروع الأجنبية الناشطة محليا.

¹ lester Rodney.(2011), The Insurance Sector in the Middle East and North Africa , World BankS Policy Research Working Paper <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/3374/WPS5608.pdf;jsessionid=6BDE4C3CAFF0E0E95DDA481DE1806315?sequence=1>

- سيطرة المتعاملين العموميين على نسبة كبيرة من النشاط ومنافسة القطاع الخاص.
- نقص التأهيل.
- عوامل ثقافية ودينية لا سيما الجانب الديني حيث أن الدول ذات الأغلبية المسلمة لم تتجح في إحداث سياسات لتشجيع الإقبال على خدمات التأمين لعزوف الأفراد بسبب عدم تطابق عقود التأمين مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- ومن الحلول التي اقترحتها البنك الدولي لتطوير قطع التأمين في دول MENA مايلي :
- تشجيع التأمين البنكي عن طريق إشتراط تأمين السلع المقتناة عن طريق القروض الإستهلاكية للأفراد لا سيما وأن البنوك في دول MENA تحظى بثقة وقبول الأفراد أكثر من المؤسسات المالية الأخرى.
- تشجيع القروض العقارية ومن ورائها زيادة نشاط تأمين العقارات.
- منح مساحة أكبر للخواص النشطين في مجال التأمين وتشجيع المنافسة.

الجدول رقم (2-5) : تطور معدل اختراق التأمين في دول الـ MENA خلال سنتي 2019/2018.

الترتيب العالمي		معدل الإختراق		الدول
2019	2018	2019	2018	
41	42	3.89	3.88	المغرب
43	45	3.13	2.92	الإمارات
44	44	2.85	2.95	لبنان
49	63	2.66	2.01	إيران
60	61	2.15	2.14	تونس
63	66	1.95	1.83	البحرين
65	62	1.89	2.06	الأردن
71	75	1.45	1.33	تركيا
73	72	1.32	1.47	عمان
74	77	1.27	1.21	السعودية
78	80	0.98	1.00	الكويت
80	82	0.74	0.68	الجزائر
82	88	0.72	-	قطر
84	83	0.63	0.63	مصر

المصدر من إعداد الباحث بالإعتماد على تقرير مجلة سيجما لسنة 2020 (No 4/2020)

(<https://www.swissre.com/dam/jcr:d50acbcd-ce5c-4ee9-bc60-a3c1e55f8762/sigma-4-2020-en.pdf>)

ويفيد الجدول رقم (2-5) السابق بخصوص معدل الاحتراق على المستوى العربي الذي يبين نسبة حجم الأقساط إلى الناتج الداخلي الخام، فنجد انه وخلال سنتي 2018 و2019 حافظت المغرب على الصدارة بتحقيق معدلي 3.88% و3.89% على الترتيب وتتبعها الإمارات العربية المتحدة ب 2.92% و3.13% كما يلاحظ تحسن طفيف ومتذبذب في الترتيب العالمي من حيث معدل الاحتراق في جميع الدول خلال هاتين السنتين ما عدا دولتي عمان والأردن اللتين عرفتا تراجعاً في الترتيب العالمي على أساس معدل الاحتراق سنة 2019 مقارنة ب 2018.

تناول هذا المبحث بشكل عام مؤشرات تطور نشاط التأمين على مختلف الأصعدة عالمياً وقارياً وإقليمياً حيث تبين أن هناك تباين كبير في مدى مساهمة نشاط التأمين في الناتج الداخلي الخام بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث سيطر فرع التأمين على الأشخاص على حصة الأسد من مجموع رقم الأعمال في الدول المتقدمة ولم يقف الأمر عند هذا فقط فقلقت الإحصائية وجود تفاوت حتى بين الدول النامية ذاتها

المبحث الثاني: إصلاحات وواقع قطاع التأمين في الجزائر.

عرف قطاع التأمين الجزائري منذ الاستقلال عدة إصلاحات تختلف باختلاف الوضع السياسي والتوجه الاقتصادي العام للدولة ومتطلبات التنمية الاقتصادية وحاجة السوق المحلي من التأمين وكذا المنافسة داخليا وخارجيا، كل هاته العوامل كانت سببا لإنشاء أو غلق مؤسسات تأمين في الجزائر منذ الاستقلال وبما أن هاته الإصلاحات تبدأ دائما بإصدار قرار أو قانون حكومي وتنتهي بالآثار المترتبة عنه في سوق التأمين الوطني بزيادة أو نقصان عدد أو جنسية أو نوعية مؤسسات التأمين سيتناول هذا المبحث هاته الإصلاحات وأثرها بالترتيب الزمني من ناحية الجانب القانوني التنظيمي ومن ناحية تطور الهيئات المكلفة بالرقابة والإشراف إضافة إلى إنعكاس ذلك على مكونات السوق الجزائري للتأمين بعد كل إصدار لقرار أو قانون.

تعود جذور نشاط التأمين في الجزائر تاريخيا للحقبة العثمانية حيث أثبتت بعض الوثائق التاريخية وجود عقود تأمين بحري بحكم أن الجزائر كانت تشتهر بأسطولها ونشاطها الملاحي البحري آنذاك على مستوى البحر الأبيض المتوسط.¹

بعد سقوط الدولة العثمانية وقدم الإستعمار الفرنسي أصبحت الجزائر جزءا من فرنسا بزعمهم واعتبر نشاط التأمين امتدادا طبيعيا لما هو عليه في فرنسا وفي أوروبا عموما إذ كانت تنشط في السوق الجزائرية حوالي 270 شركة من شركات تأمين أوروبية وفرنسية على الخصوص ووفقا للقانون الفرنسي الساري المفعول آنذاك لا سيما قانون 13 جويلية 1930 والمنظم لعقد التأمين.²

وتعد سنة 1861 السنة التي عرفت تأسيس أول شركة تأمين في الجزائر على شكل تعاونية للتأمين ضد الحريق ثم يأتي من بعد ذلك تأسيس الصندوق المركزي لإعادة التأمين في المجال الفلاحي سنة 1907 حيث كان يغطي بخدماته الجزائر وتونس والمغرب ثم تلا ذلك تأسيس تعاونية مركزية لإعادة التأمين الفلاحي سنة 1933.³

¹ Boualam TAFIANI: Les assurances en Algérie –Etude pour une meilleure contribution a la stratégie de développement-, OPU et ENAP, Algérie, 1987, P 24

² كمال رزبوق، محمد لمين مراكشي، (2012)، خصوصية قطاع التأمين و أهميته لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير -تجارب الدول -، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، ص08.

³ Bouaziz CHEIKH(2013) L'histoire de l'assurance en Algérie، Revue Assurances et gestion des risques، vol 81(3-4)، Université de Laval، Canada، P 285،286.

وابتداء من سنوات الثلاثينات من القرن العشرين سعت فرنسا لتنظيم سوق التأمين أكثر في الجزائر بالموازاة مع تزايد عدد الشركات الناشطة أين ظهرت الحاجة لإعطاء التأمين البري أهمية إضافية وتنظيمية إلى جانب التأمين البحري الذي عرف تنظيما جيدا وحظي باهتمام أكبر سابقا ومن أهم القوانين والمراسيم التي صدرت بشأن ذلك ما يلي:¹

- قانون 13 جويلية 1938 الذي نظم عقود التأمين البري.
 - المرسوم الصادر في 30 ديسمبر 1938 المعدل والمتمم لقانون 13 جويلية 1938، وبموجبه حدد المشرع الفرنسي طرق إنشاء شركات التأمين التبادلي والتجاري.
 - مرسوم 10 أوت 1941 والذي ينظم عمل مؤسسات التأمين.
 - المرسوم الصادر في 10 أوت 1943 المتعلق بالتأمين الاجتماعي.
 - المرسوم الصادر في 04 نوفمبر 1949 المتعلق بالتأمين على النقل العمومي للبضائع والمسافرين.
 - قانون 27 أوت 1958 الذي بموجبه أصبح التأمين على المسؤولية المدنية إلزاميا لمالكي السيارات.
- المطلب الأول : إصلاحات قطاع التأمين في الجزائر**

1- إصلاحات قطاع التأمين في الجزائر من الجانب التنظيمي والقانوني

شهد قطاع التأمين تطورات عدة منذ الاستقلال بدءا بمرحلة ما قبل تأمين القطاع التي تميزت بالرقابة الشديدة على الشركات لمنع تهريب الأموال نحو الخارج ثم تأمين القطاع سنة 1966 في ظل الاقتصاد الموجه أين احتفظت الجزائر بالتشريعات الفرنسية في مجال التأمين إلى غاية 1975 وهي سنة إلغاء العمل بتلك القوانين، وفي سنة 1980 صدر أول قانون تأمين جزائري بموجب القانون رقم 80-07 المؤرخ في 09 أوت 1980 حيث جاء تماشيا مع التوجه الاشتراكي وكرس دور الدولة في مجال التأمين، وبعد ذلك وفي 1995 صدر القانون 95/07 الذي أنهى احتكار الدولة وفتح المجال للخواص محليا ويليه القانون 06/04 الذي سمح للأجانب بدخول السوق الجزائري للتأمين وبإمكانية استغلال شبكات البنوك لتوزيع خدمات التأمين.

¹ جديدي معراج (2007) النظام القانوني للتأمين في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية الجديدة، أطروحة دكتوراه في القانون غير منشورة،
جامعة الجزائر، الجزائر، ص 17-18

القانون 197/63 والقانون 201/63 :

تميزت هاته المرحلة من مراحل نشاط التأمين في الجزائر بخدمة الأغراض التأمينية للمستعمرين دون الجزائريين الذين عانوا من التهرب وعدم حصولهم على التعويضات عن الخسائر واستمر استغلال الجانب الفرنسي للفراغ ونقص الخبرة لدى الجزائريين في مجال التأمينات غداة الاستقلال حيث تم إصدار أمر في 31 ديسمبر 1962 والذي استمر بموجبه تطبيق القوانين الفرنسية السابقة ما عدا ما عارض منها جانب السيادة الوطنية أين واصلت فرنسا نهجها واغتتت الفرصة من خلال إعادة التأمين بفروعها بفرنسا كوسيلة لتهريب الأموال، لكن سرعان ما تداركت السلطات الجزائرية الأمر وتدخلت عن طريق إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR وذلك بموجب القانون 197/63 حيث يسمح لهذا الصندوق بممارسة جميع أنواع التأمين ويلزم الشركات المزولة لنشاط التأمين في الجزائر بالتنازل عن 10% من إجمالي الأقساط المكتتبة لصالحه وصاحب هذا القانون القانون 201/63 والذي يقضي بالزامية تقديم مؤسسات التأمين ل ضمانات مسبقة وطلب الاعتماد لدى وزارة المالية لتمكينها من مزولة نشاط التأمين في الجزائر، وبسبب ما شكله هذين القانونين في سنة 1963 من ضغط وقيود على شركات التأمين الفرنسية والأجنبية في الجزائر الأمر قررت التوقف عن النشاط والخروج من السوق الجزائري للتأمين ما عدا 17 شركة¹

ترك هذ الخروج لشركات التأمين من السوق الجزائرية فراغا كبيرا ما استدعى الحكومة لملا هذا الفراغ بإقرارها إنشاء الشركة الوطنية للتأمين SAA وهي شركة مختلطة جزائرية ومصرية في ديسمبر 1963 بموجب قرار صادر عن وزير المالية في 15 أكتوبر 1963 وتبعه بعد ذلك إنشاء مجموعة من شركات تأمين أخرى على غرار الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين STAR في جانفي 1964، الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين CAAR في أفريل 1964، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA وأخيرا التعاونية الجزائرية لعمال قطاع التعليم والثقافة MAATEC في ديسمبر 1964.²

الأمر رقم 127/66: صدر هذا الأمر في 17 ماي 1966 وبموجبه تم احتكار الدولة لجميع عمليات التأمين في الجزائر حيث جاء ذلك ضمن التوجه نحو النظام الاشتراكي الذي تبنته الجزائر في تلك الفترة.

¹ كمال رزيق (2001) شركات التأمين الخاصة في الجزائر، الملتقى الوطني حول تقييم نشاط التأمين الخاصة في الجزائر، جامعة قلمة، الجزائر، ص 03

² جديدي معراج (2004)، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 4، ص 8

الأمر رقم 129/66 : صدر هذا الأمر في تاريخ 27 ماي 1966 حيث تم بموجبه تأمين قطاع التأمين وبناءا عليه تنتقل جميع شركات التأمين الأجنبية العاملة في الجزائر بأموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة، وبذلك تم تأمين نسبة 39% من المساهمة المصرية في الشركة الوطنية للتأمين SAA.

الأمر رقم 15/74 : صدر في 30 جانفي 1974 وجاء بالزامية التأمين على السيارات وبنظام التعويض عن الاضرار وعليه وابتداءا من هذا التاريخ سيترتب على عدم الامتثال لإلزامية السيارات عقوبات جزائية، حيث نصت المادة 190 من الأمر 07/95 المؤرخ في 25 يناير 1995 المعدل والمتمم 2 بالقانون 04/06 المؤرخ في 20/02/2006 والمتضمن قانون التأمينات: "على أن كل شخص خاضع لإلزامية التأمين المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر 15/74 المؤرخ في 30/01/1974 والمذكور أعلاه يعاقب بالحبس من ثمانية أيام إلى ثلاثة أشهر وبغرامة مالية من 500 دج إلى 4000 دج، أو بإحداهما فقط إن لم يمتثل لهذه الإلزامية، وتحصل هذه الغرامة كما هو الحال في مجال الضرائب المباشرة وتدفع لحساب الخزينة العامة."

بعد عشر سنوات أي في سنة 1976 قررت الدولة عن طريق وزير المالية أن تعيد هيكلة سوق التأمين وركزت في ذلك على إلغاء المنافسة وتخصيص كل شركة من شركات التأمين الوطنية بنوع معين من التأمينات أين اختصت الشركة الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين CAAR في تأمين الأخطار الصناعية وأخطار النقل وانفردت الشركة الوطنية للتأمين SAA في تأمين السيارات وتأمين الخواص وكذا تأمين الأشخاص.

القانون 07/80 : صدر هذا القانون في تاريخ 09 أوت 1980 ويعد أول قانون تأمين جزائري بعد التوقف عن العمل بالقانون الفرنسي حيث جاء تماشيا مع التوجه الاشتراكي وكرس دور الدولة في مجال الرقابة وأقر عدد من التأمينات الإجبارية من خلال إلزام الهيئات العقارية وأصحاب المهن الحرة العمومية بالاكنتاب في التأمينات ضد الحريق وأضرار المياه.

قررت بعد ذلك الدولة تطبيق إصلاحات هيكلية تنظيمية على المؤسسات العمومية الاقتصادية وبناءا عليه صدر القانون رقم 88/01 المؤرخ في 01 جانفي 1988 والذي فتح باب المنافسة فيما بينها بهدف التحسين من مرد وديتها، وباعتبار مؤسسات التأمين مؤسسة عمومية اقتصادية كان من الواجب إلغاء مبدأ التخصص الذي تم إقراره في مجال التأمين كأهم إجراء لتشجيع المنافسة.

القانون 07/95 المؤرخ في 25/01/1995¹

يعتبر هذا القانون نقطة تحول جوهريّة في إصلاحات قطاع التأمين الجزائري حيث سمح بتحرير نشاط التأمين والسماح للخوادم والأجانب بالاستثمار فيه، جاء هذا القانون في ظل مخطط التعديل الهيكلي الذي باشرته الجزائر في سنوات التسعينات في محاولة للمرور من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وهو ما فتح المجال للمنافسة وتحسين رقم أعمال القطاع وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني، وبشكل عام تضمنت الأهداف المتوخاة من إصدار هذا القانون ما يلي²:

- ترقية وتطوير سوق التأمينات.
- زيادة وتوجيه الادخار وتنمية التراكم.
- حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين وترقية مستوى الخدمات المقدمة في مجال التأمينات.

ومن ثمار هذا القانون أن تم منح الاعتماد لسبع مؤسسات تأمين خاصة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات العمومية الجزائرية كما تم السماح للوكلاء العاميين والسماسة بالتوزيع للمنتجات التأمينية وعليه يمكن القول بأن قطاع التأمين في الجزائر عرف منذ سنة 1995 إصلاحات جذرية ضمن مخطط التعديل الهيكلي الذي باشرته الجزائر خلال التسعينات من القرن الماضي ويبرز ذلك من نوعية وعدد القوانين التي مست الناحية القانونية التنظيمية، الناحية الرقابية والإشرافية وهيكل السوق.

الأمر 06-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996: يتعلق بتأمينات القرض الموجه للتصدير بما في ذلك انشاء شركة تأمين تضمن العمليات الموجهة للتصدير وتحويل الصادرات.

القرار 001 المؤرخ في 07-01-2002: حدد هذا القرار نسب توظيف أموال شركات التأمين حيث قسمت إلى القيم الحكومية بـ 50% والباقي يوزع على باقي الأصناف حسب مصلحة ورغبة مؤسسات التأمين وفي حدود 20% بالنسبة للمساهمة في رأسمال الشركات غير المسجلة في البورصة.

¹ القانون 07/95 المؤرخ في 25/01/1995، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، صادرة في 13 مارس 1995.

² عبد الرزاق بن خروف، (2002)، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة جريد، الجزائر.

الأمر 12/03 الصادر في 26 أوت 2003 : أقر هذا الأمر بإلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية حيث وحسب المادة الأولى من هذا الأمر أصبح من الواجب على مالكي العقارات المبنية في الجزائر وكذلك كل من يقوم بنشاط صناعي و/أو تجاري سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين أن يكتتبوا عقود تأمين طبيعية في المستقبل ضد الأضرار المحتملة للكوارث.¹

القانون 04/06 المؤرخ في 20/02/2006:²

جاء هذا القانون معدلا ومتمما للقانون 07/95 حيث لم تكن عملية التحرير التي جاء بها هذا الأخير كافية لتحقيق الأهداف المرجوة، ولعل من أهم ما جاء به هذا القانون هو السماح لشركات التأمين الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها بالجزائر في خطوة لفتح المجال أمام المنافسة الأجنبية وهذا ما نصت عليه المادة 24 من القانون 04/06 كما يلي: "المادة 204 مكرر 2 : يخضع فتح فروع لشركات التأمين الأجنبية بالجزائر إلى الحصول المسبق على رخصة يمنحها الوزير المكلف بالمالية مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل." إضافة إلى ذلك جاء هذا القانون بالتأمين البنكي الذي يسمح للبنوك بعقد شراكات مع شركات التأمين لبيع المنتجات التأمينية.

ومن ناحية أخرى أعطى هذا القانون مهلة خمس سنوات، أي في حدود 2011، للمؤسسات العاملة في سوق التأمين الجزائري، والتي تمارس نشاط مختلطا بين التأمين على الأشخاص والتأمين على الأضرار، للفصل بين النشاطين وتأسيس فروع خاصة بالتأمين على الأشخاص وهذا ما نصت عليه المادة 24 من القانون 04/06 بقولها "يجب على المؤسسات التي تمارس نشاط التأمين/أو إعادة التأمين أن تمتثل إلى أحكام هذه المادة لاسيما عن طريق إنشاء فروع متخصصة وذلك في أجل خمس (5) سنوات ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية."

و بشكل عام تضمن القانون 04/06 النقاط الأساسية التالية:¹

¹ الأمر رقم 12/03 المتعلق بالتأمين على الكوارث الطبيعية، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52. صادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

² القانون رقم 04/06 المتعلق بالتأمينات، المؤرخ في 20 فبراير 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52. صادرة بتاريخ 12 مارس 2006، ص 3.

- تحفيز النشاط: بتطوير وتنويع المنتجات التأمينية والعمل على تلبية حاجيات الزبائن بتكييف المنتجات لتلائمهم وتضمن حماية أكبر للمؤمنين.
- تدعيم الأمن المالي لشركات التأمين: من خلال تعزيز ملاءتها المالية والعمل على تقييم جيد للأخطار لتقوية الوضعية المالية لشركات التأمين.
- إصلاح الجهاز الرقابي على التأمينات: من خلال إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على وتأسيس الهيئة المركزية للمخاطر لضمان الرقابة المستمرة للأخطار محل التأمين وتأسيس صندوق ضمان المؤمن لهم لحماية حقوقهم في حالة التعثر.
- تحسين حوكمة شركات التأمين: من خلال إبراهيم عقود الأداء للمسيرين، ووضع آليات قانونية من تضمن التسيير الفعال لمجالس إدارة شركات التأمين.
- مرسوم تنفيذي رقم 07-153 مؤرخ في 22 ماي 2007²: بموجبه تم تأكيد إمكانية استغلال شبكات البنوك لتوزيع منتجات التأمين كما حدد هذا المرسوم كفاءات وشروط توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وما شابهها وشبكات التوزيع الأخرى حيث نصت المادة 2 من ذات المرسوم على ما يلي: "يمكن شركات التأمين المعتمدة تقديم عمليات تأمين بعمليات التأمين بواسطة بنوك أو مؤسسات مالية أو هيئات مشابهة على أساس اتفاقية أو عدة اتفاقيات توزيع".
- المادة 203 مكرر: أنشئت هاته الأخيرة بموجب المادة 103 من قانون المالية 2020 حيث نصت على السماح بإجراء معاملات التأمين التكافلي الذي يتسم في الأساس باتفاق عقوده ومعاملاته مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

من خلال التمعن في مضمون القانون 07/95 والقانون 04/06 والقوانين والمراسيم التنفيذية الموالية يمكن القول بأن الجزائر قامت بتحرير القطاع تدريجا حيث قامت بفتح المنافسة داخليا بموجب

¹ طارق قندوز، إبراهيم بلحيمر (2015)، أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة: 2009 - 1990 تحليل الأثر من منظور مؤشري الكثافة والاختراق، بحث اقتصادية عربية. العدد 69.

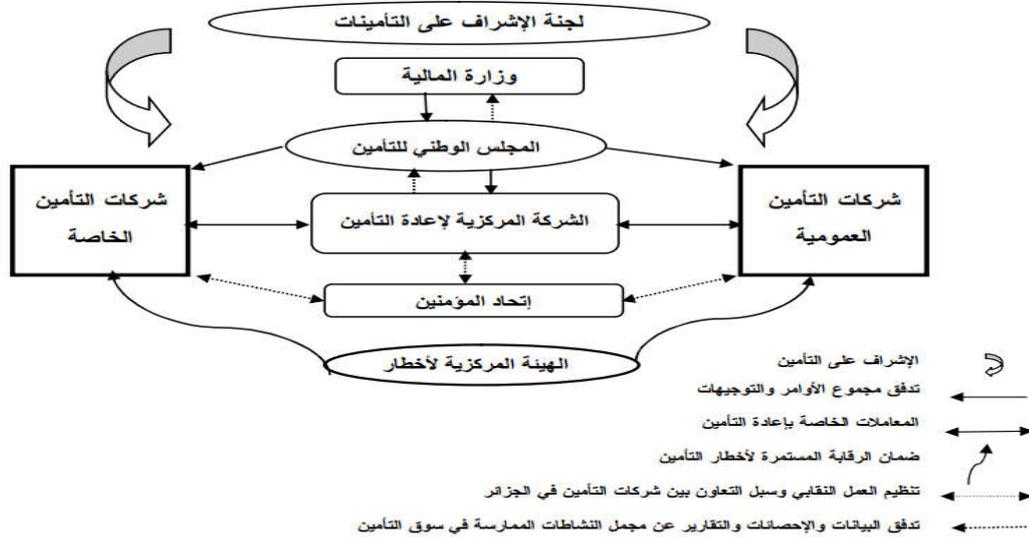
² المرسوم تنفيذي رقم 07-153 مؤرخ في 22 ماي 2007، المتعلق بكيفية توزيع المنتجات التأمينية عبر البنوك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15. صادرة بتاريخ 23 ماي 2007.

القانون 07/95 وبعد بداية ظهور ثمار الإصلاحات جاء القانون 04/06 ليحرر القطاع كليا أمام المنافسة محليا ودوليا.

2- إصلاحات قطاع التأمين في الجزائر من الجانب الرقابي والإشرافي

بحكم أن نشاط التأمين يتضمن متعاملين خواص وعموميين لا يخلو ذلك من وقوع تضارب في المصالح نتيجة المنافسة ومن أجل ضمان السير الحسن لعمليات اكتتاب عقود التأمين وحماية طالبي ومكثبي هاته العقود من أفراد ومؤسسات وكذلك ضمان سيادة الدولة كان من الضروري إنشاء مجموعة من الهيئات الحكومية العمومية والهيئات المهنية الخاصة والتي تتفاعل فيما بينها بحيث لكل منها هدف وغرض معين فمثلا ينصب اهتمام الهيئات الحكومية على التنظيم والرقابة وحماية المؤمنين في حين ينصب دور الجمعيات والهيئات المهنية في الأساس على الدفاع عن مصالحهم وضبط أخلاقيات النشاط وتطوير المنتجات التأمينية المقدمة. وبصفة مختصرة يمكن تلخيص الجهات والأطراف العاملة في قطاع التأمين في الجزائر وكيفية سير عملية الرقابة والإشراف كمايلي:¹

الشكل رقم (2-5) : أطراف قطاع التأمين في الجزائر.



المصدر: عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، 18-19 أبريل، 2010.

¹ المصدر: عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، 18-19 أبريل، 2010، ص.

وبشكل عام يضم قطاع التأمين في الجزائر المؤسسات والهيئات التالية:¹

- **وزارة المالية:** تقوم بتقديم الترخيص لفتح شركات التأمين و/أو إعادة التأمين التي لا يمكنها ممارسة نشاطاتها إلا بعد موافقة الوزير، وبها مديرية للتأمينات.
 - **مديرية التأمينات**
- هي سلطة مراقبة أنشئت من طرف وزارة المالية، تعنى بمتابعة قطاع التأمين وتنفيذ عملية الرقابة التي تديرها لجنة الإشراف، وهي تتشكل من:

- نيابة المديرية للتنظيم.
- نيابة المديرية للتحليل والدراسات.
- نيابة المديرية للرقابة.

و من مهامها القيام بـ:

- إعداد النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي التي لها علاقة بالتأمين وإعادة التأمين وتطبيقها بما في ذلك دراسة واقتراح التدابير الضرورية للتغطية المناسبة في مجال تأمين الممتلكات الوطنية سواء اقتصادية أو اجتماعية.
- فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين.
- مساعدة الإدارات الأخرى والمساهمة في دراسة وإعداد مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية.

دراسة ملفات طلبات الاعتماد لشركات وتعاونيات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين.

- **الهيئة المركزية للمخاطر:** تدرج هاته الأخيرة تحت مديرية التأمينات بوزارة المالية، تضطلع بمهمة ضمان الرقابة المستمرة للأخطار محل التأمين من خلال البيانات التي تجمعها من شركات التأمين حول العقود المكتتب فيها.
- **المجلس الوطني للتأمينات CNA :**

¹أنظر :

- عمر حوتية ، عبد الرحمان حوتية ، (2011) واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول:الاقتصاد الإسلامي ، الواقع .. ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر.
- كمال رزيق،محمد لمين مراكشي،نفس المرجع السابق.

أنشئ بموجب المادة 274 من القانون 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 وهو جهاز استشاري تابع لوزارة المالية يعنى بوضعية نشاط التأمين وإعادة التأمين وتنظيمه وتطويره كما يقوم بمراقبة تطبيق القوانين من قبل شركات التأمين والنظر في تطويرها وهو يتكون من ممثلي الأطراف الفاعلة في النشاط التأميني، ويضم أربع لجان وهي : اللجنة المانحة للاعتمادات، لجنة التسعير، لجنة تنظيم وتطوير السوق واللجنة القانونية.

وحسب المادة 61 من القانون رقم 06-04 (المعدلة للمادة 276 من الأمر رقم 95-07)، تكون المجلس الوطني للتأمينات من :

ممثلي الدولة، ممثلي المؤمنين والوسطاء، ممثلي المؤمن لهم، ممثلي مستخدمي القطاع وأخيرا ممثلي الخبراء في التأمين والاكتواريين.

- لجنة الإشراف على التأمينات:

أنشئت بموجب المادة 26 من القانون 04/06 التي عدلت المادة 209 من القانون 07/95 المؤرخ في 1995/01/25، وتكلف هذه اللجنة بما يلي:¹

- حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين، بالسهر على شرعية عمليات التأمين والتأكد من بقاء المؤمنين باستمرار على استعداد للوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم .
- السهر على احترام شركات ووسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية والتنظيمية.
- ترقية وتطهير عمليات سوق التأمينات، قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- التحقق من المعلومات حول مصادر الأموال المستخدمة في زيادة رأسمال شركات التأمين وإعادة التأمين.
- اقتراح تعديل للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 113/08، المتعلق بمهام لجنة الإشراف على التأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 20، صادرة بتاريخ 13 أفريل 2008.

- صندوق ضمان المؤمن لهم¹:

جاء في العدد 15 للجريدة الرسمية المؤرخة في 12 مارس 2006 أن هذا الصندوق أنشئ لدى الوزارة المكلفة بالمالية، بغرض التحمل الكلي أو الجزئي للمستحقات بالنسبة للمؤمنين والمستفيدين من عقود التأمين في حالة إعسار شركات التأمين وعرفت المادة 32 من قانون 06-04 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006، والمعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات، الصندوق كما يأتي:

"يؤسس لدى الوزارة المكلفة بالمالية صندوق يسمى - صندوق ضمان المؤمن لهم- يكلف بتحمل، في حالة عجز شركات التأمين، كل أو جزء من الديون تجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين. تتشكل موارد الصندوق من اشتراك سنوي لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة، على أن لا يتعدى مبلغه واحد بالمئة من الأقساط الصادرة، صافية من الإلغاءات. يحدد القانون الأساسي وكيفيات سير الصندوق عن طريق التنظيم".

ويعتبر بمثابة صمام الأمان في حالة العجز عن أداء التعويض لأصحاب الحق بعد تحقق المخاطر وهو بذلك يشبه إلى حد بعيد صندوق ضمان القروض في حالة البنوك ويتحمل عجز شركات التأمين سواء كل أو جزء من الديون تجاه المستأمنين أو المستفيدين من عقود التأمين، ويتم تعبئة موارده من الاشتراك السنوي الذي تؤديه شركات التأمين و/أو إعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية المعتمدة

- مكتب متخصص بالتعريف في مجال التأمينات:

تأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-257 المؤرخ في 11/08/2009. مهمته الأساسية إعداد مشاريع التعريفات ودراسة وتحيين تعريفات التأمينات المعمول به.

- الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين UAR :

يتمتع بصفة الجمعية المهنية ويضم في عضويته شركات التأمين فقط ويُعنى بالدرجة الأولى بالحرص على احترام أخلاقيات ممارسة مهنة التأمين وتمثيل شركات التأمين أمام الحكومة، كما يهدف إلى

¹المرجع نفسه.

الإسهام في تطوير النشاطات والخدمات التي تقدمها شركات التأمين وإعادة التأمين، من خلال متابعة مستجدات الصناعة التأمينية على المستوى الوطني والدولي وتقنياتها الحديثة¹.

3- إصلاحات قطاع التأمين في الجزائر من جانب هيكل السوق

يتناول هذا الجزء من البحث تطور مؤسسات التأمين العاملة في السوق الجزائرية تبعا للقوانين الصادرة منذ الاستقلال بشكل يظهر تحول سوق التأمين وارتفاع عدد شركات التأمين ونوعية المنتجات التي تقدمها من خلال الإطلاع على قرارات اعتماد شركات التأمين في الجزائر وتفاصيل المنتجات التي تقدمها وتعرضها ضمن مواقعها الإلكترونية يتبين أن هناك ثلاثة أنواع من نشاط التأمين حيث تشمل على:

- التأمين المباشر على الأضرار والأشخاص الذي تمارسه مؤسسات التأمين العامة والخاصة بما في ذلك التعاضديات.

- إعادة التأمين الذي تمارسه بشكل أساسي الشركة المركزية لإعادة التأمين

- التأمين الموجه لأغراض خاصة مثل ضمان الصادرات والقروض العقارية وهي موجهة للتكفل بمسألة التأمين في نشاطات محددة مثل التصدير والاستثمارات في المجالات لعقارية.

ولعل من أهم التغييرات الجذرية في التي حصلت في هيكل سوق التأمين الجزائري في الإصلاحات هي دخول شركات وفروع شركات تأمين أجنبية واستحداث التأمين المصرفي الذي يسمح بتوزيع المنتجات لتأمينية عبر البنوك دون نسيان قرار فضل نشاط تأمين الأشخاص عن نشاط تأمين الأضرار الأمر الذي حتم على المتعاملين تأسيس فروع مستقلة خاصة بنشاط التأمين على الأشخاص وفوق كل هذا تم السماح للوكلاء العاميين والوسطاء بمباشرة عمليات توزيع المنتجات التأمينية مجددا بعد تحرير السوق غير أن هذا الجزء من البحث سيركز على انعكاس صدر القوانين والنصوص التنظيمية على عدد ونوع الخدمات التأمينية المقدمة في السوق الجزائري للتأمين

والجدول رقم (6-2) الموالي يبين أثر الإصلاحات القانونية والتنظيمية لقطاع التأمين والمشار إليها سابقا على تطور عدد وجنسية شركات التأمين الوطنية والدولية في السوق الجزائرية بما في ذلك شركات مختصة في التأمين على الحياة وأخرى مختصة في التأمين على الممتلكات والمسؤولية كما يلي:

¹ عمر حوتية ، عبد الرحمان حوتية ، نفس المرجع السابق ،ص.15

الجدول رقم (2-6): تطور شركات التأمين في السوق الجزائرية موازاة مع الإصلاحات القانونية.

الرقم	الفترة	إسم الشركة	تاريخ الإنشاء	نوع شركة التأمين
01	قبل 1995	الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين CAAR	08/06/1963	تأمين الأضرار
02		الشركة الجزائرية للتأمين SAA	12/12/1963	تأمين الأضرار
03		التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC	10/12/1964	تأمين الأضرار
04		الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	02/12/1972	تأمين الأضرار
05		الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR	01/10/1973	تأمين الأضرار
06		الشركة الجزائرية لتأمين النقل CAAT	30/04/1985	تأمين الأضرار
01	فترة ما بعد الأمر 07-05-1995 إلى غاية 2006	الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX	10/01/1996	تأمين الأضرار
02		شركة ضمان القرض العقاري SGCI	05/11/1997	تأمين الأضرار
03		الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR	15/02/1997	تأمين الأضرار
04		شركة TRUST ALGERIA	18/11/1997	تأمين الأضرار
05		الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات CASH	04/10/1999	تأمين الأضرار
07		الجزائرية للتأمين (2a)	06/05/1997	تأمين الأضرار
08		شركة سلامة للتأمين Salama Assurance	13/04/1999	تأمين الأضرار
09		العامة للتأمينات المتوسطة GAM	10/09/2002	تأمين الأضرار
10		ALLIANCE ASSURANCE	30/07/2005	تأمين الأضرار
01		فترة ما بعد القانون 06/04	CARDIF EL-DJAZAIR	11/10/2006
02	CAARAMMA Assurance		09/03/2011	تأمين الأشخاص
03	TALA		17/04/2011	تأمين الأشخاص
04	Amana Assurance		11/03/2011	تأمين الأشخاص
05	Mcir vie		11/08/2011	تأمين الأشخاص
06	AXA Dommage		03/10/2011	تأمين الأضرار
07	AXA vie		02/11/2011	تأمين الأشخاص
08	Le Mutualist		05/01/2012	تأمين الأشخاص
09	Algerienne vie		22/02/2015	تأمين الأشخاص

- المصدر : من إعداد الباحث بناء على الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني للتأمينات

(<http://www.cna.dz/Acteurs>)

ومن أجل إظهار أثر تنفيذ مضمون القوانين التي أقرت إصلاح قطاع التأمين تاريخيا وبالترتيب الزمني يتناول هذا الجزء التطور التاريخي لمكونات السوق التأميني في الجزائر كمايلي:¹

أولا : فترة ما قبل 1995

تميزت باحتكار الدولة لنشاط التأمين ونقص المنافسة والتخصص في نوع منتجات التأمين المقدمة حيث اقتصر سوق التأمين في الجزائر على 4 شركات وهي:

الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين CAAR:

كان إسمها الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين تم إنشاؤها بتاريخ 08 جوان 1963 بموجب الأمر 197/63 وتعد بذلك أول مؤسسة عمومية للتأمين في عهد الجزائر المستقلة بعد رفض شركات التأمين الأجنبية آنذاك والفرنسية خصوصا الإستمرار في النشاط في السوق الجزائري في ظل السيادة الوطنية.²

اقتصر عملها في البداية على إعادة التأمين حيث ألزمت جميع الشركات الأخر بوضع 10% من محفظتها لديها وفي سنة 1964 حصلت على الترخيص بممارسة جميع عمليات التأمين وبعد قرار الدولة باحتكار نشاط التأمين بموجب الأمر 127/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 أصبح اسمها الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين ومارست عمليات التأمين وإعادة التأمين لغاية سنة 1975 أين تنازلت عن أنشطة تأمين النقل للشركة الجزائرية لتأمين النقل ثم وبموجب قرار التخصص تخصصت في تأمين الأخطار الصناعية والحوادث والمسؤولية المدنية، وعلى غرار جميع المؤسسات العمومية الاقتصادية ومع بداية الإصلاحات الاقتصادية التي أقرها المالية لسنة 1988 تم تحويل الشكل القانوني للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين لتصبح شركة ذات أسهم SPA وبموجب القانون 04/06 الذي أعطى مهلة 5 سنوات لتأسيس فروع مستقلة لشركات التأمين على الأشخاص تم إنشاء فرعها CAARAMA براس مال قدره مليار دينار جزائري وتم الإعتماد بتاريخ 09 مارس 2011³

¹مصعب بالي(2018). مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري:دراسة قياسية باستخدام ARDL للفترة 2016/1980. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، ص103-109.

²شاكر القرويني.(2000)، محاضرات في اقتصاد البنوك ط، 1، إديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص69.

³ Historique la caar. Retrieved November 14, 2020, from <https://caar.dz/historique-la-caar/>

الشركة الجزائرية للتأمين SAA:1

تأسست في 12 ديسمبر 1963 بشراكة مختلطة جزائرية-مصرية بموجب قرار صادر عن وزير المالية في 15 أكتوبر 1963 بعد ذلك وفي إطار احتكار الدولة لنشاط التأمين بعد الأمر 127/66 1966 تم تأميمها في 27 ماي 1966 بموجب الأمر 129 /66 وفي سنة وضمن قرار التخصص الذي أقرته الدولة 1976 تخصصت في تأمين السيارات، الأشخاص والأخطار البسيطة وبعد إلغاء التخصص وسعت الشركة محفظتها لتضم جميع الفروع الأخرى لتأمينات الأضرار ليتم بعد ذلك تحويلها في فيفري 1989 إلى شركة عمومية ذات أسهم لتوسع من نشاطها مجددا سنة 1990 ولتغطي المخاطر الصناعية والنقل والتأمين الفلاحي وتأمين الأشخاص.

بعد القرار 07/95 تم فتح السوق التأميني الجزائري أمام الخواص والأجانب وتعزز نشاطها برجوع نشاط الوكلاء العاميين والوسطاء واستحداث التأمين البنكي اين عقدت شراكات مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك التنمية المحلية BDL والبنك الوطني الجزائري BNA لتوزيع منتجاتها واسست فرعها المستقل والخاص بالتأمين على الأشخاص سنة 2010. بلغ رأسمالها سنة 2011 مبلغ 20مليار دينار جزائري ليصبح 30 مليار دينار جزائري سنة 2017.

التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة MAATEC:2

في إطار سعي الدولة المستقلة حديثا لملا الفراغ منح الاعتماد لهذه التعاضدية في 29ديسمبر 1964بمقتضى القانون الصادر في سنة 1963المتضمن إلزامية مراقبة جميع الشركات الوطنية والأجنبية من طرف وزارة المالية، وفي سنة 1992 منح الترخيص لهذه التعاضدية ببيع منتجات التأمين على السيارات والتأمين الشامل للسكن.

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA:3

¹ Historique la caar. Retrieved November 14, 2020, from <https://la.saa.dz/fr/about>

² KPMG, Guide des Assurances en Algérie Edition 2015, Alger, Algérie, 2015, p 23

³ La Caisse Nationale de Mutualité Agricole . Retrieved November 15, 2020, from <https://www.cnma.dz/nous-connaître-2/>.

أنشئ بتاريخ 2 ديسمبر 1972 المؤرخة في 02 ديسمبر 1972 بهدف حماية الممتلكات والأشخاص و، هو صندوق تعاضدي مخصص للاستثمار الزراعي، يقوم بجميع عمليات تأمين الأضرار وإعادة التأمين وهو مؤسسة تهدف إلى تحقيق نشاط التأمينات، أو التعويض على أساس روح التضامن وهذا دون تحقيق فوائد على حساب العملاء. وقد تم إنشاء هذا الصندوق عن طريق اتحاد ثلاثة صناديق وهي : الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونيات الفلاحية CCRMA ، الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي CCMSA وصندوق التعاون الفلاحي للمعاشات CMAR ، ومن بين وظائف هذا الصندوق ما يلي :

- دعم تأمين القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أهم القطاعات التي تحظى بدعم الدولة، ويقوم بالتأمين الاجتماعي والتأمين على الأملاك.
 - تسيير الصناديق العمومية لتدعيم الفلاحة، وذلك بإنشاء وتسيير صندوق ضمان الكوارث الفلاحية، هذا الصندوق يقوم بالتعويض على الأضرار المادية اللاحقة بالمستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث.
- بالإضافة إلى ما سبق أصبح بإمكان هذ الصندوق منح القروض، بعد أن رخص له البنك المركزي بذلك طبقا للمرسوم 97-95 المؤرخ بتاريخ 01 أفريل، 1995.

الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR¹:

تأسست بموجب الأمر 73-54 المؤرخ في 01 أكتوبر 1973 وانطلقت في نشاطها في ذات السنة أين أوكلت إليها جميع العمليات الجزائرية الخاصة بإعادة التأمين بحكم سياسة التخصص التي كانت تنتهجها الدولة حينئذ، و بعد الإصلاحات الاقتصادية أصبحت شركة ذات أسهم ورأسمال عمومي 40 مليون دج والذي أصبح 22 مليار دج في 2019، تقوم حاليا وبشكل أساسي بجميع عمليات إعادة التأمين البحري والنقل وطنيا ودوليا، كما تدير البرنامج الوطني لإدارة الكوارث الطبيعية وبحكم أنها تعيد التأمين في جميع الفروع فتربطها علاقة مع جميع شركات التأمين العاملة في الجزائر.

¹ COMPAGNIE CENTRALE DE RÉASSURANCE .Retrieved November 15, 2020, from <https://www.ccr.dz/fr/dirigeants-et-staff/presentation-ccr>

الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT: 1

أنشئت الشركة الجزائرية للتأمينات بتاريخ 30 أبريل 1985 طبقا للمرسوم 82/85 للتأمين ضد أخطار النقل البحري والجوي والبري والتي كانت تغطيها الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين CAAR وبدأت نشاطها الفعلي في 01 جانفي 1986 في ظل احتكار الدولة لنشاط التأمين وبعد إلغاء التخصص وتحويل الشركة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية في أكتوبر 1989 أصبح اسمها الشركة الجزائرية للتأمينات وسمح لها بممارسة جميع أنواع التأمين وفي 2011 أسست فرعها المسمى TALA للتأمين على الأشخاص امتثالا للقانون 04/06 الذي منحها مهلة خمسة سنوات لغاية 2011 لفصل نشاط التأمين على الأشخاص وحده وتم ذلك بشراكة مع الصندوق الوطني للاستثمار والبنك الخارجي الجزائري.

ثانيا : فترة ما بين 1995 – 2006

بعد صدور قانون 07/ 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والذي سمح بتحرير سوق التأمين وفتحه أمكان الخواص والأجانب عرف سوق التأمين الجزائري طفرة في عدد وملكية شركات التأمين وتجلى ذلك تدريجيا إلى غاية صدور القانون 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006 كما يلي:

شركة تأمين المحروقات CASH: 2

بعد التأسيس سنة 1996 تم منح الاعتماد لهاته الشركة على شكل شركة عمومية ذات أسهم SPA في 18 جويلية 1999 وبدأت فعليا نشاطها في سنة 2000 بممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، تم إنشاؤها بشراكة بين وزارة الطاقة بنسبة 82% ووزارة المالية بنسبة 18% وتشارك فيها حاليا عدة شركات عمومية اقتصادية تابعة للوزارتين ممثلة في كل من شركة سونطراك SONATRACH بنسبة 64%، نفطال NAFTAL بنسبة 18%، CAAR بنسبة 12% وCCR بنسبة 6% تخصصت في بيع منتجات تأمينية متعلقة بمخاطر النفط والطاقة عموما ثم وسعت من نشاطها لاحقا لتغطي مخاطر المشاريع الصناعية والبناء والنقل وتأمين الأضرار على الممتلكات.

الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX: 1

¹ Compagnie Algérienne Des Assurances. Retrieved November 15, 2020, from. <https://www.caat.dz/index.php/pre-sentation/de%CC%81couvrez-la-caat.html>

² cash-assurances. Retrieved November 18, 2020, from. <https://www.cash-assurances.dz/presentation>.

تأسست في 10/01/1996 بموجب الأمر 06/96، مهمتها تشجيع وترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وضمان المبيعات بالقرض لحساب الأعوان الاقتصاديين، وهي شركة أسهم برأسمال قدره 2 مليار دينار جزائري يتقاسمه بالتساوي كل من :

الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الشركة الوطنية للتأمين، الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، القرض الشعبي الجزائري CPA ، البنك الوطني الجزائري BNA، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA والبنك الجزائري الخارجي BEA.

الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR:²

تأسست في 05 أوت 1998 وتعد آنذاك مثالا حيا وتجسيدا عمليا لما عرفه قطاع التأمين الجزائري من إصلاحات جذرية بعد 1995 وفي ظل القانون 07/95 والذي تم بموجبه تحرير قطاع التأمين إذ أنشئت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين برأس مال ملك للخوادم كليا، أين سمح لها بمزاولة نشاط التأمين بكل فروع أنواعه المختلفة، إضافة إلى عمليات إعادة التأمين، إضافة إلى ضمان الكافلات وضمان قروض البيع وهذا للاستجابة للزيائن وتلبية لحاجات المؤسسات الجزائرية بعد الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر وتتصدر CIAR الترتيب كأول شركة خاصة منذ 2005 من حيث الأداء حيث حققت رقم أعمال يقدر بـ 10 مليار دج سنة 2019.

شركة ضمان القرض العقاري SGCI:³

تم إنشاؤها في 05 نوفمبر 1997 برأسمال اجتماعي تشارك فيه كل من الخزينة العمومية بحصة الأغلبية بنسبة 40.35% وبنوك وشركات تأمين عمومية أخرى تتقاسم 59% المتبقية وتم اعتمادها بتاريخ 18 ماي 1999 ومهمتها الأساسية لتقديم الضمانات للبنوك حتى تتمكن من منح قروض عقارية

¹ COMPAGNIE ALGERIENNE D'ASSURANCE ET DE GARANTIE DES EXPORTATIONS. Retrieved November 14, 2020, from <http://www.cagex.dz/index.php?page=12>

2 . Compagnie Internationale d'Assurance et de Réassurance Retrieved November 16, 2020, from <https://www.laciar.com/pr%C3%A9sentation>

³ Société de Garantie de Crédit Immobilier .Retrieved November 16, 2020, from <http://www.sgci.dz/>

وهي بذلك تهدف إلى تغطية العجز الجزئي أو الكلي بالنسبة للمقترض، وتساهم في تأسيس ضمانات كافية للبنك تجعله يمنح القروض بسهولة ويقلص الخطر إلى أقل درجاته، ويبلغ رأسمالها 2 مليار دج.

ترست الجزائر Trust Algeria¹:

تم إنشاؤها سنة 1997 بشراكة جزائرية أجنبية تجسيدا لمضمون القانون 07/95 الذي يسمح للخواص والأجانب بممارسة النشاط التأميني في الجزائر وحصلت على الاعتماد بتاريخ 18 نوفمبر 1997 على شكل شركة أسهم بحيث ساهم فيها كل من: شركة ترست البحرينية للتأمين وإعادة التأمين TRUST INTERNATIONAL بـ60% والشركة المركزية لإعادة التأمين الجزائرية CCR بـ17,5% والشركة الجزائرية للتأمين SAA بـ17,5% والشركة القطرية العامة للتأمين TRUST INTERNATIONAL بـ05% ولم تبدأ فعليا في النشاط حتى سنة 1998 حيث أتيح لها أن تمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين وفي سنة 2007 تحولت تنازلت الـ CCR والـ SAA عن حصتيهما في رأسمال وأصبحت شركة خاصة بـ77,5% ترست البحرينية للتأمين وإعادة التأمين TRUST INTERNATIONAL والشركة القطرية العامة للتأمين QATAR GENERAL INSURANCE بـ22,5% وهذا بعد تنازل كل من الشركتين الوطنيتين عن، وتتميز عموما بخدمات هاته المؤسسة بالجودة بالنظر تملكه خبرة في ميدان الأخطار التكنولوجية دوليا.

الجزائرية للتأمينات 2A²:

أنشئت بتاريخ 05 أوت 1998 من أجل ممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم يملكها الخواص بنسبة 100% قدر رأسمالها 500 مليون دينار وحصلت على الترخيص في نفس التاريخ الذي حصلت فيه CIAR على الترخيص وهما من الأوائل الخواص في ذلك، وأشارت 2A في موقعها الإلكتروني إلى سعيها منذ البداية لتقديم خدمات متميزة لزيائنها من خلال عرض باقة خدمات تستجيب لحاجياتهم، كما عملت 2A على تطوير شبكة توزيعها من خلال 149 نقطة بيع موزعة على القطر الوطني ومنضوية تحت 8 مديريات جهوية.

سلامة للتأمينات الجزائر Salama Assurances Algérie¹:

¹ Trust Algeria. Retrieved November 17, 2020, from <http://www.trust-assurances.dz/fr/>

² L'Algérienne des Assurances . Retrieved Mai 05, 2020, from <http://www.2a.dz/presentation/index.php>

حصلت على الاعتماد بتاريخ 26 مارس 2000 وكانت تسمى سابقا البركة والأمان للتأمين، بعد ذلك أصبح اسمها سلامة للتأمينات الجزائر وهي عبارة عن شركة ذات أسهم يبلغ رأس مالها 2 مليار دج ووهي كذلك فرع من فروع الشركة الدولية للتأمين المسماة الإسلامية العربية للتأمين وتهتم بتقديم جميع عمليات التأمين وتتفرد عن غيرها بتقديمها لخدمات التأمين التكافلي التي تتميز عن التأمين التقليدي بتطابقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

العامّة للتأمينات المتوسطة GAM²:

حصلت على اعتماد وزير المالية بتاريخ 08 جويلية 2001 برأسمال جزائري ملك للخوادم وبعدها تم شراؤها من طرف المجموعة الأمريكية للإستثمار سنة 2007 بسبب تعثرها ويبلغ رأسمالها أكثر من 2.7 مليار دج وهي تقدم تغطية تأمينية في مجال التأمين على الأضرار في السوق الجزائري.

أليانس للتأمين Alliance Assurances³:

هي شركة تم اعتمادها من قبل وزارة المالية على شكل شركة ذات أسهم في 5 جويلية 2005 وبدأت النشاط الفعلي سنة، 2006 اعتبرت أول شركة تأمين تقوم بالاكتتاب العام في بورصة الجزائر بالنظر لما تتيحه من الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بنشاطها وتغطي بنشاطها كل عمليات التأمين وإعادة التأمين يساعده في ذلك شبكة توزيع مكونة من 262 وكالة منتشرة على مستوى 44 ولاية في ربوع الوطن.

ثالثا : فترة ما بعد القانون 06-06

بعد صدور القانون 06-04 في 20 فيفري 2006 أجبرت شركات التأمين على فتح فروع مستقلة للتأمين على الأشخاص وبالمقابل سمح لها باستغلال شبكة البنوك لتوزيع منتجاتها البنكية عن طريق ما يسمى بالتأمين البنكي ولقد كان لتطبيق مضمون هذا القانون أثر بالغ على نوعية وعدد وجنسية شركات التأمين في السوق الجزائري كما يلي :

¹ SALAMA ASSURANCES ALGERIE. Retrieved November 17, 2020, from .
<http://www.salama-assurances.dz/?Presentation>

². GÉNÉRALE ASSURANCE MÉDITERRANÉENNE. Retrieved November 18, 2020, from.
<https://gam.dz/gam-assurances/>

³ Alliance Assurances. Retrieved November 18, 2020, from .
<https://allianceassurances.com.dz/fr/qui-sommes-nous/>

شركة كارديف دزير **Cardif Al.Djazair**:¹

هي شركة ذات أسهم SPA وفرع من فروع البنك الوطني الباريسي BNP PARISBAS تم اعتمادها في 11 أكتوبر 2006 تختص في تقديم خدمات تأمين القروض، التأمين الجماعي والفردى والتأمين ضد مخاطر السفر والتأمين على الحياة. هي تعتمد في تسويق منتجاتها على التأمين المصرفي الذي يعتمد على استغلال الشبكة المصرفية لتسويق منتجاته التأمينية في التأمين المصرفي، حيث تقوم بتسويق منتجاته وذلك على مستوى وكالات بنك BNP على المستوى الوطني.

وفي سياق تنفيذ مضمون الإصلاحات التي أقرها القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 قامت جميع الشركات التي تحصلت على الإعتماد قبل هذا القانون بفتح فروع لتأمين الأشخاص سنة 2011 تطبيقاً لمبدأ فصل نشاط تأمين الأشخاص على نشاط تأمين الأضرار حيث نصت المادة 204 من هذا القانون على منح مهلة 5 سنوات ابتداءً من 2006 كما منعت منذ ذلك التاريخ حصول نفس الشركة على الاعتماد بممارسة نوعي التأمين في فرع واحد وهذا بهدف تحسين أداء نشاط التأمين، ومجموعة شركات التأمين على الأشخاص التي تم تأسيسها في هذا الإطار هي :

- شركة التأمين على الحياة تالا TALA: وهي اختصار لـ TAAMINE LIFE ، ALGERIE تم اعتمادها كشركة أسهم في 09 مارس 2011.
- كرامة للتأمينات CAARAM: منحت الإعتماد بتاريخ 09 مارس 2011 هي فرع التأمين على الأشخاص متفرع عن الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR.
- شركة التأمين والاحتياط والصحة SAPS: حصلت على الاعتماد في 10 مارس 2011.
- شركة مصير للحياة MACIR VIE: هي شركة ذات أسهم وفرع التأمين على الأشخاص تابع للشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR تم اعتمادها في 11 أوت 2011.
- شركة أكسا للتأمين على الأضرار AXA: هي فرع التأمينات على الممتلكات والمسؤولية للشركة الفرنسية أكسا AXA للتأمين وتحصلت على الإعتماد 02 نوفمبر 2011 على شكل شركة اسهم يتقاسم رأسمالها كل من : 49% لمجموعة AXA الفرنسية 36% للصندوق الوطني للاستثمار FNI وبنك الجزائر الخارجي بنسبة 15 % طبقت هاته الشركة عند إنشائها مبدأ الفصل بين

¹ CARDIF EL DJAZAIR. Retrieved November 20, 2020, from. <https://cardifeldjazair.dz/qui-sommes-nous/presentation>

نشاط التأمين على الأضرار ونشاط التأمين على الأشخاص بإنشاء فرع لها خاص بالتأمين على الأشخاص يدعى أكسا للتأمين على الحياة AXA VIE.

- شركة أكسا للتأمين على الحياة AXA VIE: هي فرع التأمينات على الأشخاص تابع للشركة الفرنسية أكسا AXA للتأمين وتحصلت على الإعتماد 02 نوفمبر 2011 .
- شركة التأمين التعاضدي MUTUALIST: تحصلت على الاعتماد من قبل وزير المالية في 05 جانفي 2012 على شكل شركة ذات شكل تعاضدي تختص بتقديم نوع التأمينات على الأشخاص حيث انشئت بشراكة بين الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA وشركة سلامة للتأمينات.
- شركة الخليج الجزائرية لتأمين الأشخاص الجزائرية للحياة AGLIC : حصلت على الاعتماد لممارسة تأمينات الأشخاص في 22 فيفري 2015.

المطلب الثاني: واقع نشاط سوق التأمين في الجزائر ومعوقاته

1- واقع نشاط التأمين في الجزائر :

- مؤشرات نشاط التأمين في الجزائر

لقد قدر حجم أقساط التأمين المكتتبه في السوق الجزائرية بحوالي نصف مليار دولار أمريكي ابتداء من ثمانينات القرن الماضي وفي ظل احتكار الدولة لنشاط التأمين وغياب كلي للقطاع الخاص اقتسمت الشركات الوطنية السوق الجزائري للتأمين وتمكنت من إحراز تقدم متواضع لتبلغ 0.63 مليار سنة 1990.

يبين الجدول رقم الموالي تطور حجم أقساط التأمين بفرعيه طوال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2019 كما يلي :

الجدول رقم (2-7) : تطور أقساط التأمين في الجزائر ما بين 1980-2019

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	إجمالي الأقساط	أقساط التأمين على الحياة	أقساط التأمين على الأضرار
1980	0.46	0.04	0.42
1981	0.49	0.06	0.43
1982	0.57	0.07	0.5
1990	0.63	0.01	0.62
1991	0.35	0.01	0.34
1992	0.34	0.01	0.33
1996	0.27	0.01	0.26
1997	0.28	0.02	0.26
1998	0.28	0.02	0.26
1999	0.25	0.01	0.24
2006	0.63	0.04	0.59
2007	0.78	0.05	0.73
2008	1.05	0.08	0.97
2009	1.07	0.08	0.99
2016	1.2	0.11	1.09
2017	1.22	0.12	1.1
2018	1.19	0.11	1.08
2019	1.25	0.12	1.13

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لمجلة سيجما وبيانات الموقع الإلكتروني التابع

لها <http://www.sigma-explorer.com>

لكن بعد تراجع أسعار النفط وانخفاض مداخيله التي تعتبر المحرك الأساسي لعجلة التنمية والمصدر الأول لدخل الأفراد في ظل تبني النظام الإشتراكي سجل سوق التأمين تراجعاً أبلغ 0.33 و 0.27 مليار دولار أمريكي سنتي 1992 و 1996 على الترتيب منخفضاً بذلك لثلث المليار بعدما بلغ ثلثي مليار دولار أمريكي سنة 1990 ولعل مما زاد الأمر سوءاً إقرار الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ضمن مساعي تبني النظام الرأسمالي والتوجه نحو اقتصاد السوق مما أدى لارتفاع معدلات التضخم

البطالة بسبب الخوصصة وتسريح العمال وانخفاض الإنتاج كذلك مما أثر بدوره على الاقتصاد الوطني ككل و الناتج الداخلي الخام بشكل خاص والذي بلغ 89.7 مليار دولار أمريكي سنة 1994 وبمعدل نمو سلبي يقدر ب 0.9% خلال نفس السنة و لقد عرف بعد ذلك نشاط التأمين تطورا ملحوظا خلال الفترة 1996-2019 حيث انتقل تدريجيا من 0.27 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.25 مليار دولار سنة 2019 أي تضاعف بحوالي 04 مرات تقريبا بمعدل نمو متوسط سنوي قدره 12.1% وهو بذلك ينمو اسرع من معدل نمو GDP الحقيقي خلال نفس الفترة والمقدر ب3.56%.¹

و لعل هذا التطور المحقق في رقم أعمال سوق التأمين الجزائري من ثمار الإصلاحات التي مست هذا القطاع خاصة بعد القانون 95-07 والذي يعد نقلة نوعية في مسار تحرير قطاع التأمين وفتحه للنشاط أمام الخواص والأجانب إضافة إلى تشجيع التأمين على الأشخاص.

من خلال الشكل رقم (2-6) يمكن ملاحظة النسبة المتواضعة التي يساهم بها فرع التأمين على الأشخاص من مجموع أقساط التأمين المكتتبه والجزائر ليست استثناء إذ أن هذا هو الحال بالنسبة لتركيبية نشاط التأمين في السواد الأعظم من الدول النامية أين تحوز أقساط التأمين على الأضرار حصة الأسد من مجموع نشاط التأمين حيث عرف التأمين على الأشخاص أدنى مستوياته خلال الفترة ما بين نهاية الثمانينات إلى غاية بداية الالفية الثانية وهي الفترة التي تزامنت مع تردي الأوضاع الأمنية والإقتصادية لا سيما انخفاض أسعار البترول وفترة تبنى الجزائر لإصلاحات التعديل الهيكلية خلال فترة ما يعرف بالعشرية السوداء

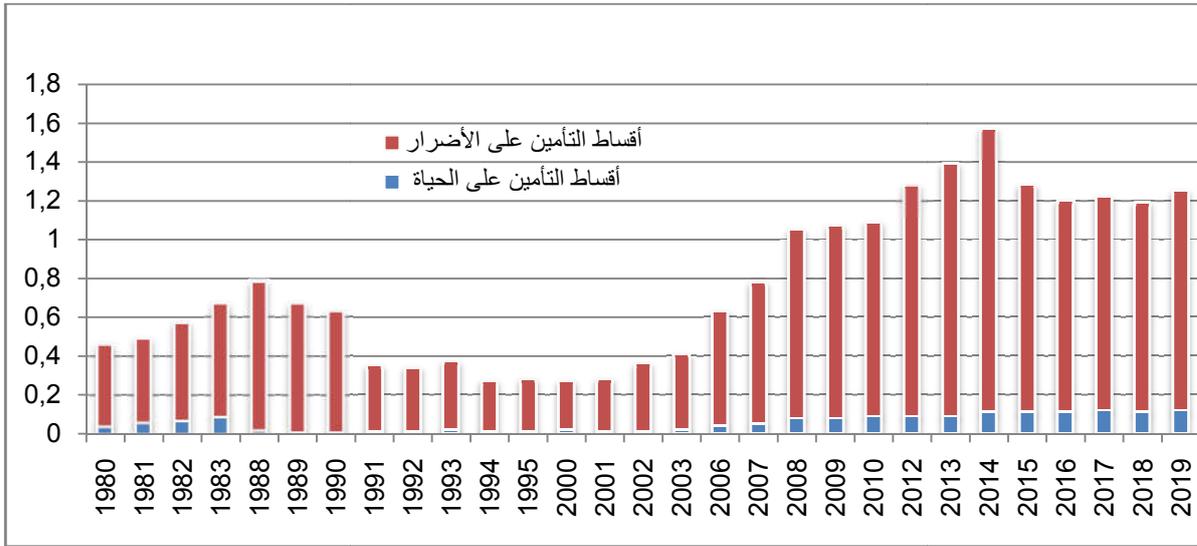
وابتداء من سنة 2006 عرف نشاط تأمين الأشخاص تحسنا وانتعاشا ملحوظا خاصة بعد صدور القانون 06-04 والذي كان من بين أهم ما جاء به مبدأ الفصل بين نشاط تأمين الأشخاص ونشاط تأمين الأضرار وابتداء من 2006 لم يعد ممكنا لشركات التأمين الجديدة الحصول على الإعتماد لممارسة نشاط التأمين بنوعيه ضمن شركة واحدة كما أعطى هذا القانون مهلة 5 سنوات إلى غاية سنة 2011 للشركات التي كانت متواجدة وقت صدور القانون لإنشاء فروع مستقلة لنشاط التأمين على الأشخاص بهدف التركيز أكثر على هذا الفرع وتطوير منتجات جديدة تلائم السوق الجزائرية ضمن نشاط لشركة تأمين متخصصة في ذلك وهو ما تم فعلا في سنة 2011 ولعل ذلك ما يفسر التحسن الملحوظ

¹ التقارير السنوية حول وضع نشاط التأمين عبر العالم لمجلة سيجما الصادرة عن شركة السويسرية SWISSE RE .

في حجم الأقساط المكتتبة لفرع التأمين على الأشخاص ويوحى بأن الإصلاحات التي مست القطاع التأميني منذ 2006 كان لها الأثر البالغ في زيادة رقم الأعمال وفي تحسين وتشجيع خدمات التأمين عموما وفرع التأمين على الأشخاص خصوصا.

ويبين الشكل رقم (2-6) الموالى التمثيل البياني بالأعمدة لتطور أقساط التأمين كليا وبفرعيه في الجزائر خلال الفترة 1980-2019 كمايلي :

الشكل رقم (2-6): تطور أقساط التأمين بفرعيه في الجزائر منذ 1980



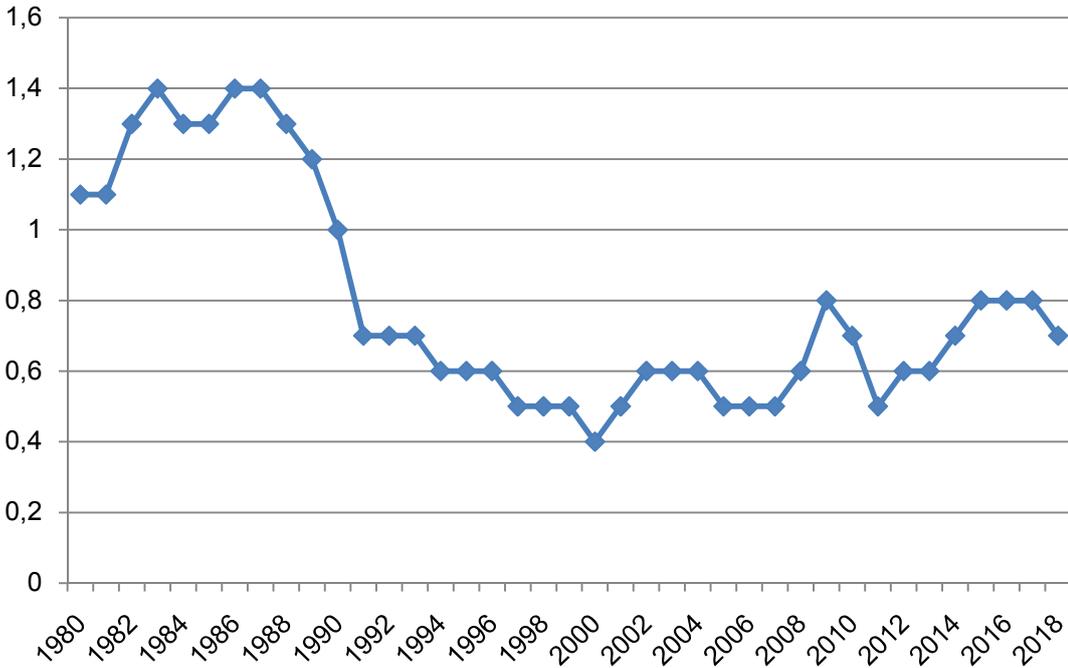
المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لمجلة سيجما وبيانات موقعها الإلكتروني

<http://www.sigma-explorer.com>

بعد التطرق لمؤشر حجم أقساط التأمين سيتم الآن تناول مؤشر معدل الاختراق الذي يحسب بقسمة حجم الأقساط التأمينية المكتتبة على حجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي وبذلك يقيس هذا المؤشر نسبة مساهمة نشاط التأمين في GDP وبالتالي مساهمته في النمو الإقتصادي ورغم هذا التغير المعتبر في تطور رقم أعمال قطاع التأمين (حجم الأقساط) في الجزائر غير أنه لم يبلغ المستوى المطلوب حيث لم يتجاوز معدل الإختراق (نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام) في أقصى قيمة له عتبة 1% في الفترة ما بعد القانون 95-07 وجاء في العدد 03 من مجلة SIGMA لسنة 2017 الصادرة عن الشركة السويسرية SWISSE RE، وهي ثاني أكبر شركة عالمية في التأمين وإعادة التأمين ووتهم بالسوق الدولي للتأمين ومعتمدة من طرف الاتحاد الدولي لشركات التأمين في لندن، أن معدل الاختراق في الجزائر بلغ نسبة 0.8% في المرتبة 83 عالميا من أصل 88 دولة عبر العالم، ويعتبر معدل الاختراق

هذا والمسجل في الجزائر بعيدا كل البعد عن المعدلات العالمية والقارية الإفريقية التي بلغت نسبة 7% في نفس السنة وإفريقيا وتعد كذلك هذه النسبة منخفضة جدا مقارنة بمثيلاتها من دول الجوار مغاربيا على غرار المغرب بنسبة 3.48% في المرتبة 43 عالميا وتونس بنسبة 1.97% في المرتبة 65 عالميا والشكل رقم (7-2) الموالي يبين تطور هاته النسبة في الجزائر كمايلي:

الشكل رقم (7-2) : تطور معدل اختراق التأمين في الجزائر ما بين 1980-2018

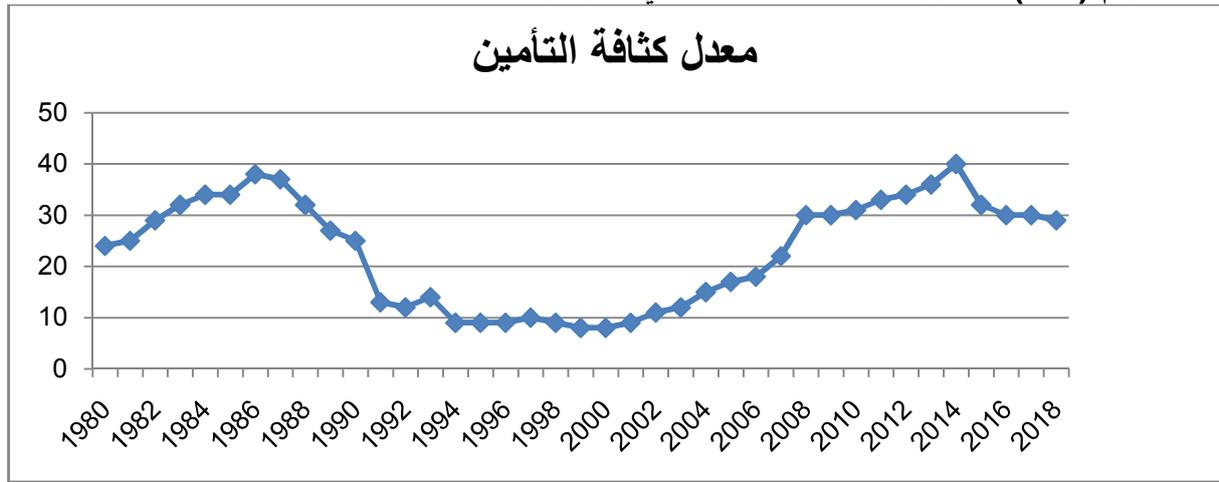


المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لمجلة سيجما وبيانات الموقع الإلكتروني التابع لها

<http://www.sigma-explorer.com>

معدل كثافة التأمين هو الآخر من المؤشرات المستخدمة لدراسة مدى تطور نشاط التأمين في بلد أو منطقة معينة ويحسب عن طريق قسمة حجم الأقساط المكتتبة على عدد السكان وهو بذلك يقيس حجم الإنفاق الفردي على خدمات التأمين أو يمكن القول أن هذا المؤشر يقيس نصيب الفرد مم حجم الإنفاق الكلي على نشاط التأمين في بلد معين ويبين الشكل الموالي تطور معدل كثافة التأمين في الجزائر مقاسا بالدولار الأمريكي منذ 1980 كمايلي :

الشكل رقم (2-8) : تطور معدل كثافة التأمين في الجزائر ما بين 1980-2018



المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لمجلة سيجما وبيانات الموقع الإلكتروني التابع

لها <http://www.sigma-explorer.com>

قبل صدور القانون 95-07 تميزت هاته الفترة باحتكار الدولة لنشاط التأمين وبلغت نسبة الكثافة قيمة 38 دولار أمريكي كأقصى قيمة سنة 1986 ثم عرف بعد ذلك انخفاضا مستمرا من سنة لأخرى إلى غاية 2001 بسبب تراجع الإقبال على خدمات التأمين من جهة والظروف الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر إلى جانب تبني إصلاحات التعديل الهيكلي في إطار الانتقال إلى النظام الرأسمالي من جهة أخرى وابتداء من 2002 عرفت نسبة الكثافة تحسنا تدريجيا مجددا لتبلغ ذروتها بقيمة 40 دولار أمريكي سنة 2014 ولقد أشارت مجلة سيجما في العدد الثالث لسنة 2017 إلى أن نسبة الكثافة (نصيب الفرد من حجم الإنفاق على خدمات التأمين) في الجزائر سنة 2016 بلغت USD30 في المرتبة 83 عالميا من أصل 88 دولة عبر العالم، وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة بدول الجوار على غرار المغرب بمبلغ USD 102.3 في المرتبة 69 عالميا وتونس بمبلغ USD 72.5 في المرتبة 73 عالميا. أما مقارنة بنصيب الفرد العالمي من حجم الإنفاق على خدمات التأمين فهو أيضا دون المستوى أو بالأحرى لا يكاد يذكر حيث قدر معد الكثافة العالمي سنة 2018 ب USD 784.

و يعد انخفاض معدل اختراق التأمين ومعدل الكثافة خلال سنوات التسعينات أمرا مقبولا بحكم تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية لا سيما بعد تدهور أسعار البترول وانخفاض الدخل الفردي وقيمة الدينار الجزائري وتسريح العمال بسبب إعادة الهيكلة مما أدى لارتفاع معدلات البطالة غير أنه وبالرغم من ارتفاع الدخل الفردي خلال الفترة ما بين 2000 إلى غاية 2016 لم يرق معدل الكثافة المسجل إلى مستوى جيد يضاهي ما هو عليه في دول الجوار قاريا وإفريقيا وأخرى ما هو عليه في الدول المتقدمة

ومما يدعو إلى الحيرة والتساؤل أيضا ما توافر في الجزائر من مقومات كفيلة بجعل قطاع التأمين رافدا من روافد التنمية ويحقق رقم اعمال يتناسب مع ذلك، ومن بين هاته المقومات ما يلي :

- حظيرة السيارات التي تحتوي حوالي 6 مليون سيارة حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

- عدد المساكن والمقدر بما يقارب 10 مليون سكن نهاية 2018.

- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بلغ عددها 1193339 بما في ذلك العمومية والخاصة وأصحاب المهن الحرة وأصحاب الحرف مما يشكل شريحة لا بأس بها من طالبي التأمين.

- ارتفاع مداخيل النفط والتوجه نحو تطوير القطاع الفلاحي والإستثمار فيه وفي المشاريع الكبرى الأخرى.

- حزمة الإصلاحات العميقة بدءا بتحرير السوق وفتحها أما الخواص والاجانب والسماح للوكلاء العامين والبنوك بعقد شراكات لتوزيع منتجات التأمين (صيرفة التأمين) وانتهاءا بفصل نشاط تأمين الأشخاص لوحده وتحفيزه.

2- تركيبة أقساط التأمين في السوق الجزائري للتأمين:

بعد تناول تطور نشاط التأمين في الجزائر بشكل عام وباستخدام بيانات وإحصائيات بالعملة الأجنبية بهدف المقارنة سيتناول هذا الجزء وباستخدام العملة المحلية تركيبة أقساط التأمين المكتتبه حسب الفروع مما يمكن من التعرف أكثر عن نوع المخاطر المؤمن ضدها والتي تسبب اكثر مساهمة وتؤثر بشكل كبير في حجم الأقساط وكذلك معرفة أي نوع من عقود التأمين الأكثر اقتناء من طرف الأعوان الاقتصاديين في الجزائر من عائلات وأفراد ومؤسسات.

من خلال القيم الواردة في الجدول رقم (2-8) أدناه والذي يبين تطور أقساط التأمين المكتتبه في السوق الجزائرية حسب نوع الخطر المؤمن ضده يتبين سيطرة فرعي التأمين على السيارات والتأمين على أضرار الممتلكات على رقم الأعمال خلال الفترة من 2005 إلى 2019 أين يحوزان مجتمعين على نسبة تفوق أو تساوي 82% من مجموع الأقساط المكتتبه في كل سنة وهو أمر تتصف به جل قطاعات التأمين في الدول النامية والتي تتميز بسيطرة التأمينات على الممتلكات والمسؤولية على باقي أنواع عقود التأمين على غرار التأمين على الأشخاص والنقل والأنشطة الفلاحية فعلى سبيل المثال حقق سوق التأمين الجزائري 46541 مليون دج سنة 2006 منها 21085 مليون دج كاملة سجلها فرع التأمين على

السيارات فقط و17644 مليون دج مسجلة تحت فرع التأمين على أضرار الممتلكات وكل هذا يعادل نسبة 83.3% ونفس الامر يتكرر في باقي السنوات الموالية يزيد أو ينقص دون أن يقل عن نسبة 82%، ففيما يتعلق بفرع التأمين على السيارات بشكل خاص فذلك أمر طبيعي أخذا بعين الإعتبار إجبارية التأمين على السيارات بموجب الأمر 15-74 المؤرخ في 30 جانفي 1974 وبشكل عام يضاف إلى ذلك مجموعة من الأسباب منها:1

رفع ومراجعة قيمة التسعيرة المطبقة على هذا النوع من التأمين من أجل جعلها قادرة على تغطية حجم المخاطر المؤمن ضدها.

العمل على بيع عقود تأمين من النوع الذي يغطي كل المخاطر والتي تتميز بارتفاع قيمتها نسبيا مقارنة بعقود تأمين أخرى نظرا لأن التعويض المعتبر الذي تمنحه أيضا في حالة تحقق الخسارة، حيث تم إلزام الأشخاص المستفيدين من قروض شراء السيارات عن طريق البنك باكتتاب هذا النوع من التأمين كشرط لمنح القرض.

إرتفاع محسوس في عدد السيارات ضمن الحظيرة الوطنية حيث انتقل من 3.2 مليون سيارة سنة 2005 إلى 5.9 مليون سيارة سنة 2016 وكذلك إلزامية التأمين ضد أخطار الحرائق والهندسة في بعض النشاطات التجارية والصناعية لاسيما إستثمارات المشاريع الكبرى للأشغال العمومية ونشاط النقل الجوي والطاقة التي تعتبر من أكبر الأطراف المعنية بالتأمين في هذا المجال.

أما نسبة 20% المتبقية من حجم الأقساط المكتتبه في السوق الجزائري للتأمين فتتقاسمه باقي الفروع مثل التأمين ضد أخطار النقل بنسب تتحصر بين 4% و 10% ثم التأمين على الأشخاص بنسب تتأرجح بين 5% و 9% وهي ضعيفة جدا مقارنة بما هي عليه في فرنسا بنسبة 80% و 60% على المستوى العالمي في حين تتدرج نسبة مساهمة كل من فرعي التأمين على الأنشطة الفلاحية والتأمين على القروض بين 1% و 2% ويرجع هذا الإنخفاض في رقم الأعمال بخصوص التأمين الفلاحي إلى عدم إقبال الفلاحين على تأمين ثروتهم الحيوانية والزراعية بسبب نقص التوعية وغياب ثقافة التأمين لديهم من جهة وعدم نجاح المؤسسات التأمينية في تسويق منتجاتهم لدى هاته الفئة من جهة أخرى في حين ترجع أسباب عدم إقبال الأفراد على اكتتاب عقود التأمين على الأشخاص (التأمين على الحياة) في

¹مصعب بالي (2018)، مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري : دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980-2016. رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة ورقلة ، ص 134.

الجزائر إلى الجانب الديني في الأساس حيث أشارت العديد من الدراسات على غرار دراسة¹ Lester Rodney إلى أن الغالبية من الدول ذات الأغلبية المسلمة لا تقبل هذا النوع من عقود التأمين بسبب الخلفية الدينية التي ووفق تعاليم الشريعة الإسلامية تعتبر التأمين على الحياة من صور القمار وعقودها من العقود الفاسدة بسبب توفر عنصر الغرر والذي يترجم في عقود التأمين إلى الطبيعة الإحتمالية لهاته العقود.

الجدول رقم (2-8) تطور أقساط التأمين المكتتبة في السوق الجزائرية حسب نوع الخطر الوحدة: مليون

د ج

السنوات	البيان	تأمين السيارات	أضرار الممتلكات	تأمين النقل	أخطار فلاحيه	تأمين الأشخاص	تأمين القرض	المجموع
2005	المبلغ	18 560	15 252	4 307	782	2 217	138	41 257
	النسبة	45	37	10.4	1.9	5.3	0.4	100%
2006	المبلغ	21 085	17 644	4 225	604	2 726	257	46541
	النسبة	45.3	38	9	1.2	5.8	0.7	100%
2007	المبلغ	24 525	19 455	5 158	517	3 542	592	53 789
	النسبة	46	36	10	1	7	1	100%
2008	المبلغ	29 530	25 946	5 752	716	5 394	546	67 884
	النسبة	44	38	8	1	8	1	100%
2009	المبلغ	35 433	28 868	6 109	762	5 789	378	77 339
	النسبة	46	37	8	1	7	0	100%
2010	المبلغ	40 329	26 708	6 045	1 051	7 533	47	81 713
	النسبة	50	33	7	1	9	0	100%
2011	المبلغ	43 958	29 215	5 679	1 047	6 761	14	86 675
	النسبة	51	34	6	1	8	0	100%
2012	المبلغ	53 118	32 559	5 262	1 398	7 290	3	99 630
	النسبة	53	33	5	1	7	0	100%
2013	المبلغ	61 073	37 030	5 749	1 758	8 381	4	113995
	النسبة	54	32	5	2	7	0	100%
2014	المبلغ	65 360	42 850	6 406	2 052	8 834	3	125505
	النسبة	52	34	5	2	7	0	100%
2015	المبلغ	66 841	42 723	5 652	2 591	10 089	3	127900
	النسبة	52	33	4	2	8	0	100%
2016	المبلغ	66 074	42 767	6 960	3 371	11 373	1 415	131960

¹ Lester Rodney.Op.Cite.

النسبة	50	32	5	3	9	1	100%
المبلغ	65 597	45 867	5 887	2 624	13 649	2 136	135760
النسبة	49	33	4,3	2	1	1,7	100%
المبلغ	69 034	46 661	5 847	2 474	12 789	2 153	138958
النسبة	49,6	33,5	4,2	1,7	9,2	1,8	100%
المبلغ	69 244	51 491	6 138	2 684	14 330	2 292	146179
النسبة	47,3	35,2	4,1	1,8	9,8	1,8	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير مديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات

أما نسبة 20% المتبقية من حجم الأقساط المكتتبة في السوق الجزائري للتأمين فتتقاسمه باقي الفروع مثل التأمين ضد أخطار النقل بنسب تتحصر بين 4% و 10% ثم التأمين على الأشخاص بنسب تتأرجح بين 5% و 9% وهي ضعيفة جدا مقارنة بما هي عليه في فرنسا بنسبة 80% و 60% على المستوى العالمي في حين تتدرج نسبة مساهمة كل من فرعي التأمين على الأنشطة الفلاحية والتأمين على القروض بين 1% و 2% ويرجع هذا الإنخفاض في رقم الأعمال بخصوص التأمين الفلاحي إلى عدم إقبال الفلاحين على تأمين ثروتهم الحيوانية والزراعية بسبب نقص التوعية وغياب ثقافة التأمين لديهم من جهة وعدم نجاح المؤسسات التأمينية في تسويق منتجاتهم لدى هاته الفئة من جهة أخرى في حين ترجع أسباب عدم إقبال الأفراد على اكتتاب عقود التأمين على الأشخاص (التأمين على الحياة) في الجزائر إلى الجانب الديني في الأساس حيث أشارت العديد من الدراسات على غرار دراسة¹ lester Rodney إلى أن الغالبية من الدول ذات الأغلبية المسلمة لا تقبل هذا النوع من عقود التأمين بسبب الخلفية الدينية التي ووفق تعاليم الشريعة الإسلامية تعتبر التأمين على الحياة من صور القمار وعقودها من العقود الفاسدة بسبب توفر عنصر الغرر والذي يترجم في عقود التأمين إلى الطبيعة الإحتمالية لهاته العقود.

¹ lester Rodney.Op.Cite.

3- معوقات النهوض بقطاع التأمين في الجزائر:

- لا شك أن هناك أسباب تقف وراء العجز المسجل في نشاط سوق التأمين الجزائري ولقد تناولت بعض الدراسات السابقة موضوعه هاته الأسباب بالتفصيل بالاعتماد على الدراسات الميدانية باستخدام الاستبيان أو بتحليل معطيات القطاع ودراساتها وتحليلها حيث أجمعت على أن هذا العجز يرجع إلى:¹
- الحافز الأساسي لاكتتاب عقود التأمين في الجزائر هو الإلزامية التي أقرتها لدولة بشأن ذلك.
 - طول الفترة التي تستغرقها ملفات طلبات التعويض لدى شركات التأمين بسبب اختلاف الوثائق المطلوبة وكثرتها مما يجعل العملية بطيئة.
 - في سوق التأمين حيث سيطرة الوكالات المباشرة على شبكة توزيع منتجات التأمين مما يسبب عدم توازن شبكة التوزيع.
 - عراقيل جبائية وتشريعية إذ يتحمل حامل طالب التأمين الرسم على القيمة المضافة TVA بنسبة 19% بينما تتحمل شركات التأمين الضريبة على أرباح الشركات IBS ناهيك عن رسوم شبه جبائية، كل هذا يشكل عبئا على المؤمن ومانح التأمين.
 - البطالة وضعف الدخل الفردي في الجزائر
 - الجانب الديني وضعف ثقافة التأمين لدى المواطنين فابرجم من أن قناة التأمين وعاء إيدار جيد إلا أن المواطن الجزائري يراها كأنها ضريبة إضافة غير ضرورية.
 - تنامي ظاهرة الاحتجاج والتخريب يعمق من مشكلة دفع التعويض على شركات التأمين ويثقل كاهلها.
 - ضعف السوق المالية في الجزائر إذ أن نشاط البورصة في الجزائر ضعيف جدا ولا يكاد يذكر.

المطلب الثالث: دور قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الجزائري.

تسعى المؤسسة الاقتصادية بشكل عام لتجسيد الهدف الأسمى والمتمثل في البقاء ولا شك أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال تدعيم مركزها المالي بشكل يجعلها قادرة على مواجهة الأوضاع المالية العسيرة لا

¹ أنظر :

- طارق قندوز، إبراهيم بلحيمر ، مرجع سابق.
- أسماء حدباوي،(2012). الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات ، دراسة السوق الجزائرية. رسالة ماجستير ، جامعة المسيلة ، ص 129-136

سيما بسبب تفاقم التزاماتها اتجاه الغير مثل تسديد أقساط القروض أو التسديد لصالح الموردين أو لصالح المؤمنين كما هو الشأن في شركات التأمين، وضمن نفس السياق تسعى شركات التأمين باعتبارها مؤسسة وإضافة لأموالها الخاصة تعمل على تجميع عدد كبير جديد من أقساط التأمين وتلتزم في نفس الوقت بدفع تعويضات عن الخسائر المحتملة لحملة وثائق التأمين أو لمن منح لهم حق الاستفادة بموجب عقد التأمين على الحياة، وعليه تعتمد شركات التأمين لتوظيف أموالها المجمعة من أجل الصول على مداخيل إضافية تساهم في تعزيز قدراتها وتحسن من ملاءمتها المالية.

وتلعب شركات التأمين دورا هاما في تمويل الإقتصاد من خلال توظيفها لفوائض الأموال بشكل مباشر على شكل ودائع لأجل، عقارات أو في البورصة وبشكل غير مباشر في شكل قيم حكومية أو عن طريق السوق النقدي غير ان ذلك يجب أن يتم ضمن ثلاثة قيود متلازمة وهي السيولة، الضمان والربحية، فالسيولة تقتضي الاحتفاظ بالأموال في شكل سائل في حسابات جارية أو في أصول قابلة للتحويل لسيولة سريعا لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل أما الضمان فمضمونه أن لا تستثمر شركات التأمين أموالها في مشاريع ذات الخطر العالي حفاظا على أموال المؤمنين والقيد الثالث والمتعلق بالربحية هو محصلة لما سبق من السيولة والضمان فمن غير المعقول استثمار الأموال في أوجه لا تعزز من المركز المالي للشركة وبالتالي لا بد من توقع العائد الإضافي والا فالأفضل الإحتفاظ بالسيولة¹

وتخضع عملية توظيف أموال شركات التأمين في الجزائر للقرار 001 المؤرخ في 07-01-2002 عدل مضمون القرار رقم 07 المؤرخ في 20 أكتوبر 1996 الذي يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و / أو إعادة التأمين حيث حصص حصة 50% بدل 65% للقيم الحكومية متمثلة في سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة والسندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها والنصف الآخر يوزع حسب مصلحة ورغبة مؤسسات التأمين وفي حدود 20% بالنسبة للمساهمة في رأسمال الشركات غير المسجلة في البورصة كما يلي :

- القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء، بما في ذلك السندات والالتزامات التي يتم إصدارها في إطار الاتفاقيات الحكومية عن شركات التأمين وكذلك السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين وإعادة التأمين والمؤسسات المالية الاقتصادية الجزائرية أو الاجنبية والمعتمدة في الجزائر،

¹ عبد الغفار حنفي، (1999) الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، ص 38-41.

- الأصول العقارية المبنية وغير المبنية المملوكة في الجزائر.
- توظيفات أخرى مثل السوق النقدية، ودائع إلى أجل لدى البنوك وأي نوع آخر من التوظيفات.

الجدول رقم (2-9) تطور توظيف أموال شركات التأمين في الجزائر
الوحدة: مليون دج

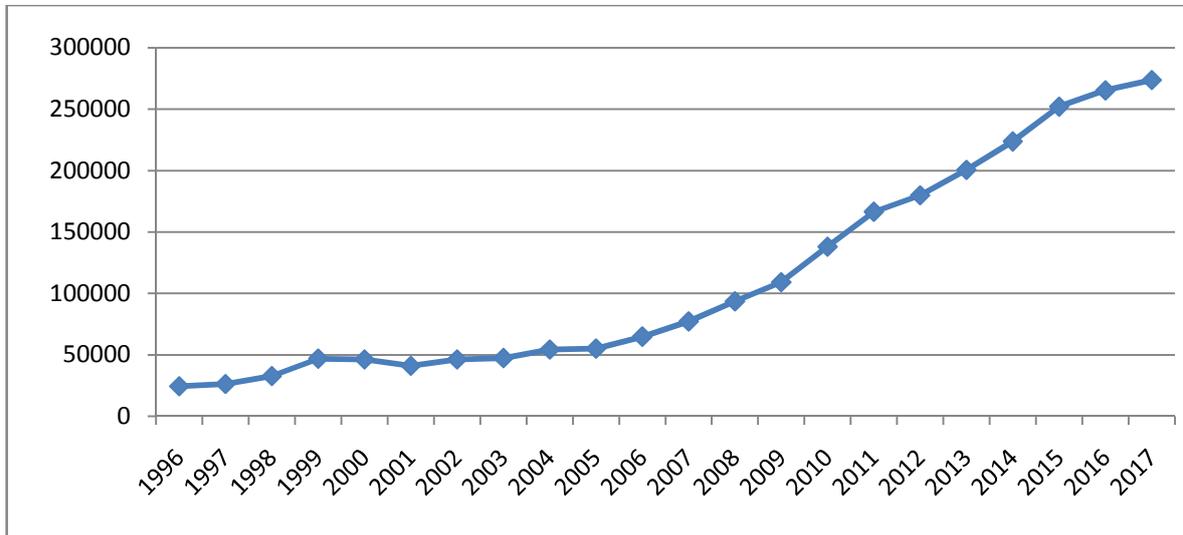
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المبالغ	24574	26347	32873	47037	46423	41127	46345	47510	54391	55263	64990
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المبالغ	77337	93661	109282	138128	166632	180032	200770	223888	252267	265450	273875

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير مديرية التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات للفترة

2018/2006

ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (2-9) أعلاه والشكل رقم أدناه يظهر جليا الاتجاه التصاعدي لحجم الأموال التي خصصتها شركات التأمين للتوظيف حيث تضاعفت بما يقارب احدى عشر مرة بين سنتي 1996 و 2017 و منتقلة من 24574 إلى 273875 مليون دج على الترتيب.

الشكل رقم (2-9): تطور توظيف أموال شركات التأمين في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الجدول رقم (2-9)

وحرصا من الدولة على أموال المؤمنين قامت بوضع القيود المذكورة آنفا والمحددة لنسب وأوجه توظيف هاته الأموال من طرف شركات التأمين حيث يظهر الجدول رقم (2-10) أدناه تقسيم نسب توظيفات أموال شركات التأمين في الجزائر لسنوات مختارة حسب الأصناف في إطار القرار 001 المؤرخ في 07-01-2002، ومن خلال هاته البيانات يتبين مدى التزام الشركات بالنصوص القانونية المنظمة

لعملية التوظيف إذ خصص نسبة تقارب أو تقل عن 65% في السنوات ما قبل 2002 للاستثمار في قيم الدولة لكن وبعد أن أصبح الحد الأدنى للنسبة المخصصة لقيم الدولة بموجب القرار 01 المؤرخ في 07-2002، 50% عوض 65% أصبحت النسب تفوق ال 50% ولا تصل 65% إضافة إلى ذلك يلاحظ حرص الشركات على الميل للاستثمار في قيم الدولة والودائع لاجل نظرا لتمتعها بصفة الضمان والربحية بشكل كبير مقارنة بباقي قنوات التوظيف المتاحة مثل العقارات والقيم المنقولة فعلى سبيل المثال بلغ حجم الاستثمار في الودائع لاجل سنتي 2016 و 2017 ضعف ما كان عليه سنة 2008 منتقلا من 23696 مليون دج إلى 46454 و 45804 مليون دج في 2016 و 2017 على التوالي مما يعكس مدى إمكانية الإعتماد على هذا النوع من المؤسسات في دعم قدرة البنوك على منح القروض بإيداع أموالها في البنك.

الجدول (2-10): نسب توظيف شركات التأمين لأموالها في الجزائر في الفترة 1999-2017

السنوات	البيان	قيم الدولة	السوق النقدي	القيم المنقولة	ودائع لأجل	أصول ثابتة	المجموع
1999	المبلغ	31515	7526	5174	2822	-	47037
	النسبة	67%	16%	11%	6%	-	100%
2000	المبلغ	24140	3250	4178	14855	-	46423
	النسبة	52%	7%	9%	32%	-	100%
2001	المبلغ	21135	331	5817	14127	-	41127
	النسبة	51%	0,8%	14%	34,2%	-	100%
2007	المبلغ	43368	200	7439	-*	11083	77337
	النسبة	56%	0%	10%	20%	14%	100%
2008	المبلغ	42719	-	3210	23696	17214	93661
	النسبة	46%	0%	11%	25%	18%	100%
2009	المبلغ	50427	12234	28898	17723	109282	218564
	النسبة	46%	0%	11%	26%	16%	46%
2010	المبلغ	59774	14206	44260	19887	138128	276255

النسبة	%43	%0	10%	32%	15%	100%
المبلغ	138959	12673	24356	46454	42918	265360
النسبة	%52	%5	%9	%18	%16	100%
المبلغ	149981	12411	22647	45804	43032	273875
النسبة	%55	%5	%8	%17	%16	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير مديرية التأمينات التابعة للمديرية العامة للخزينة بوزارة المالية.

وحيث أن نشاط التأمين في الجزائر سبق وكان محتكرا من طرف الدولة فلقد حافظت الشركات الوطنية على صدارتها في جانب توظيف أموالها أيضا حتى في إطار السوق الحر بحكم أنها تتمتع برأسمال كبير نسبيا وتملك خبرة كبيرة في التسيير وشريحة واسعة من الزبائن في السوق الجزائري للتأمين وعليه أشارت التقارير السنوية لمديرية التأمينات خلال سنتي 2016 و2017 وعلى غرار ذلك باقي السنوات السابقة إلى أن شركات SAA، CAAR و CAAT تصدرت المشهد أين استثمرت على سبيل المثال لا الحصر بمبالغ 46429، 19539 و 29783 مليون دج على الترتيب سنة 2016 وهو ما يمثل نسبة 31%، 13% و 14% من إجمالي التوظيفات على الترتيب لكل شركة أي ما مجموعه 58% من الأموال الموظفة سنة 2016 استحوذت عليه الشركات المذكورة آنفا.

وعلى العموم فإن النسب الواردة في الجدول أعلاه تترجم مدى التزام مؤسسات التأمين بمضمون القرارات المنظمة لعملية توظيف الأموال حيث تراوحت نسبة الأموال الموظفة في شكل قيم حكومية بين 46% و 56% في المرتبة الأولى في حين نلاحظ توظيف شبه معدوم في صنف السوق النقدي. ونسب تتراوح بين 20% و 32% كتوظيفات في شكل ودائع لأجل لدى البنوك مما يؤكد دور هذه المؤسسات في دعم قدرة البنوك على منح القروض إضافة إلى نسبة تتراوح بين 10% و 11% في السوق المالي الذي يكاد لا يذكر في الجزائر وعليه يمكن القول أن نشاط التأمين الجزائري يعاني من القيود المفروضة عليه من الدولة من جهة وضعف العائد من أوجه التوظيف الأخرى من جهة مثل ضعف السوق المالي الجزائري وعدم توفر فرص استثمار بديلة جيدة مثل السوق النقدي والاستثمارات العقارية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لعلاقة قطاع التأمين بالنمو.

يتناول هذا المبحث بشكل أساسي ملخصات عن الدراسات السابقة التي تناولت أثر نشاط التأمين على النمو الاقتصادي والعلاقة السببية بينهما حيث شملت الدراسات عينات من الدول النامية وأخرى متقدمة خلال فترات مختلفة حيث تم استخدام طرق الإقتصاد الكمي في ذلك مثل استخدام المعادلات الآتية والإنحدار الخطي البسيط والمتعدد وكذا تحليل نماذج أشعة الإنحدار الذاتي VAR و نماذج أشعة الإنحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع ARDL وبشكل أعمق تناولت بعض الدراسات بيانات سلاسل زمنية متكونة من سلة لمجموعة دول أي تحليل نماذج بانل في حين تناول البعض الآخر من الدراسات سلاسل زمنية فردية لدولة أو منطقة معينة.

المطلب الأول : الدراسات السابقة لعينة من الدول المتقدمة(أنظر الملحق 10)

دراسة Chien-Chiang Lee و Chi-chuan lee (2016):¹

قام الباحثان باختبار طبيعة العلاقة في المدين الطويل والقصير بين النمو الاقتصادي وتطور نشاط التأمين على عينة مجموعة السبعة G7 Countries المكونة من كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وذلك خلال الفترة ما بين 1980-2011 باستخدام نماذج بانل وبالاعتماد على بيانات مجزأة لفرعي التأمين، واستخدم مؤشر معدل كثافة التأمين للتعبير عن قطاع التأمين مقابل الناتج الداخلي الخام للفرد للتعبير عن النمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة من خلال اختبار التكامل المشترك لوجود علاقة توازنية في المدى الطويل كما اشارت نتائج التقدير لوجود علاقة سببية ذات اتجاهين في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي وتطور نشاط التأمين مع الإشارة إلى أن اثر فرع التأمين على الممتلكات والمسؤولية أكبر من أثر فرع التأمين على الحياة، وبناء على هاته النتائج أشار الباحثان إلى أنه من الجيد لصانعي القرار في دول العينة العمل على إعطاء الأولوية لإصلاح سوق التأمين من أجل تعزيز دوره في تحويل المخاطر الأمر الذي يسمح بالتخصيص الفعال لرأس المال.

¹Liu, G. C., Lee, C. C., & Lee, C. C. (2016). The nexus between insurance activity and economic growth: A bootstrap rolling window approach. *International Review of Economics & Finance*, 43, 299-319.

دراسة Hotta (2015)¹:

في دراسة مشابهة إلى حد بعيد لدراسة Poposki و Lončar، Ćurak² تناولت هذه الدراسة موضوع علاقة نشاط التأمين بالنمو الاقتصادي باستخدام بيانات كلية ومجزأة لمؤشر معدل اختراق التأمين لنفس العينة المتضمنة 10 دول منضمة حديثا للإتحاد الأوروبي والتي تمر بمرحلة انتقالية إضافة إلى الناتج الداخلي الخام كمؤشر عن النمو الاقتصادي ومؤشرات اقتصادية أخرى ذات علاقة وطيدة بالنمو حيث اختبرت الدراسة علاقة التأمين بالنمو بشكل منفرد ثم بشكل جماعي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، على غرار التجارة الخارجية ورأس المال البشري والتضخم، كمتغيرات مستقلة تؤثر في النمو الاقتصادي، هاته الدراسة أجريت على الفترة ما بين 1998-2013 باستخدام نموذج الآثار الثابتة لبانل. ومن الناحية النظرية أشارت الدراسة إلى أن نشاط التأمين من شأنه التأثير على النمو الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات وهي الإنتاجية الحدية لرأس المال، الإبتكار التكنولوجي والإدخار. توصلت هاته الدراسة قياسيا لنفس النتائج بتأكيدها وجود أثر إيجابي معنوي لنشاط التأمين الكلي وبفرعيه على النمو الاقتصادي.

دراسة Chien-Chiang Lee (2011)³:

إهتمت هاته الدراسة بمحاولة معرفة العلاقة بين تطور نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في 10 دول مختارة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD خلال الفترة ما بين 1979-2006 باستخدام نماذج بيانات بانل، واستخدم الباحث إجمالي أقساط التأمين بإدراج سلاسل زمنية لكل فرع على حدة كمؤشر للتعبير عن نشاط التأمين مقابل سلاسل زمنية للناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي.

¹Satyajit Hotta. (2015) Insurance Sector Development and Economic Growth. Conference Paper of Thirteenth AIMS International Conference on Management. ISBN978-1-943295-02-9.1-5

²Ćurak, M., Lončar, S., & Poposki, K. (2009). Insurance sector development and economic growth in transition countries. International Research Journal of Finance and Economics, 34(3), 29-41.

³Lee, C. C. (2011). Does insurance matter for growth :Empirical evidence from OECD countries. The BE Journal of Macroeconomics, 11(1).1-28

نتائج اختبار التكامل المشترك أظهرت وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين تطور نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في كل نموذج.

بعد تقدير معاملات النموذج تبين وجود أثر إيجابي معنوي لكل من نشاط للتأمين على الحياة ونشاط التأمين على الممتلكات والمسؤولية على النمو الاقتصادي غير أن أثر نشاط التأمين على الممتلكات والمسؤولية أقوى من أثر نشاط للتأمين على الحياة، أظهر بعد ذلك اختبار السببية أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين تطور نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في المدينين الطويل والقصير.

أشار الباحث بشأن هاته النتائج لا سيما العلاقة السببية إلى أنها تتفق مع ما أشار إليه Patrick سنة 1966 بقوله أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والأنشطة المالية تتغير بمرور الوقت حسب وضعية الاقتصاد ففي الفترة التي يتجه فيها الاقتصاد لتحقيق نمو موجب وثابت تساهم المؤسسات المالية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار أي Supply-leading phenomenon، ثم بعد تحقيق معدلات نمو جيدة يصبح سريان نمط العلاقة من تطور المؤسسات المالية باتجاه النمو الاقتصادي ينخفض تدريجيا لصالح العلاقة من النمو الاقتصادي نحو تطور نشاط المؤسسات المالية أي Demand-following phenomenon.

دراسة Čurak، Lončar و Poposki (2009):¹

تناولت هذه الدراسة موضوع علاقة نشاط التأمين على النمو الاقتصادي باستخدام مؤشر كلي للتأمين ومؤشراته الفرعية، المتمثلة في فرعي التأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات والمسؤولية. تضمنت عينة الدراسة 10 دول منضمة حديثا للإتحاد الأوروبي والتي تمر بمرحلة انتقالية وهي: بلغاريا، جمهورية كازاخستان، هنغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليثوانيا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا. وتم ذلك باستخدام نموذج الأثر الثابت على سلاسل زمنية سنوية لمؤشر النمو الاقتصادي، كمتغير تابع، معبر عنه بالنتائج الداخلي الخام الحقيقي للفرد والمتغيرات المستقلة التالية: معدل إختراق التأمين الكلي، معدل إختراق التأمين على الحياة، معدل إختراق التأمين على الممتلكات والمسؤولية، حجم القروض الممنوحة للخواص، إجمالي رأسمال البورصة، إجمالي رأس المال الثابت، حجم التجارة الخارجية، نسبة المتدربين في التعليم الثانوي ومعدل التضخم.

¹Čurak, M., Lončar, S., & Poposki, K. O.P.cite.

توصلت الدراسة بشكل رئيسي إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتطور نشاط التأمين الكلي وبفرعيه على النمو الإقتصادي مما يعني التأكيد على ما أشارت إليه الدراسات النظرية بقولها أن التأمين من شأنه تعبئة الإدخار وتحويل المخاطر وتسييرها بكفاءة والعمل على التخصيص الفعال لرأس المال وبالتالي المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبته عليه يستدعي الأمر توفير الظروف القانونية والتنظيمية الكفيلة بتشجيع المنافسة في سوق التأمين وتوسيعه لا سيما الدول التي تواجه صعوبة في توفير التغطية الإجتماعية.

دراسة (Adams and al (2009):¹

قام Adams سنة 2009 بتحليل العلاقة التاريخية بين النشاط المصرفي ونشاط التأمين من جهة والنمو الإقتصادي من جهة ثانية في دراسة أجريت على السويد في الفترة ما بين 1830-1998، باستعمال اختبارات السببية والتكامل (المشترك) المتزامن لدراسة الأثر المشترك لنشاط البنوك وشركات التأمين على النمو الإقتصادي في المدى الطويل. ولأجل دراسة العلاقة في المدى القصير استعمل الباحثون اختبار جرانجر للسببية على ثلاث فترات فرعية مقسمة من 1830-1888 و1889-1948 و1949-1998.

بخصوص متغيرات الدراسة تم استخدام لوغاريتم GDP الحقيقي للفرد للتعبير عن النمو الإقتصادي كمتغير تابع مقابل المتغيرات المستقلة التالية : حجم القروض الممنوحة للخواسب للتعبير عن النشاط المصرفي ومؤشر معدل كثافة التأمين المحسوب بقسمة رقم أعمال قطاع التأمين سنويا على عدد السكان. وتوصلت الدراسة إلى أن تطور النشاط البنكي سبق النمو الإقتصادي في السويد في القرن 19 وتسبب في زيادة الطلب على التأمين إضافة إلى ذلك تظهر نتائج الدراسة بأن تطور قطاع التأمين ساهم في زيادة الطلب على الخدمات البنكية لكن ذلك مرتبط فقط بفترات الرفاهية.

أما نتائج الدراسة بالنسبة للفترة المدروسة ككل فقد أشارت الدراسة إلى أن النشاط البنكي يؤثر بشكل كبير في النمو الإقتصادي والطلب على قطاع التأمين، إضافة إلى أن تطور سوق التأمين مرهون بمعدل النمو الإقتصادي أي أن النمو الإقتصادي يسبق تطور قطاع التأمين أي (Demand Following).

1Adams, M., Andersson, J., Andersson, L. F., & Lindmark, M. (2009). Commercial banking, insurance and economic growth in Sweden between 1830 and 1998. Accounting, Business & Financial History, 19(1), 21-38

دراسة (Kugler and Ofoghi (2005):¹

قام كل من Kugler and Ofoghi بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي وتطور حجم سوق التأمين باستعمال متغيرات تعبر عن مكونات سوق التأمين واعتمدا في ذلك على اختبارات جوهانسون للتكامل المتزامن. إضافة إلى ذلك أجرى الباحثان إختبار جرانجر للسببية باستعمال بيانات مجزأة لكل نوع من أنواع التأمين أي التأمينات طويلة الأجل (التأمين على الحياة) والتأمين قصير الأجل (التأمينات على الممتلكات والمسؤولية) في المملكة المتحدة (UK) وبرر الباحثان ذلك بان استعمال بيانات مجزأة، لمؤشر معين، في اختبار التكامل المتزامن من شأنه أن يقود لنتائج مغايرة لذات الإختبار عند استعمال بيانات كلية حيث أشار Granger² إلى ذلك سنة 1988 بقوله أن من الممكن وجود تكامل متزامن باستخدام بيانات كلية لمتغير معين وغياب هذا التكامل عند استخدام بيانات مجزأة لنفس المتغير لذلك تضمنت البيانات المجزأة للتأمين طويل الأجل الأقساط المكتتبة في التأمين على الحياة، منح التأمين السنوية ومنح التقاعد وتعويضات أخرى للفترة ما بين 1966-2003، بينما تضمنت البيانات المجزأة للتأمين قصير الأجل التأمين على المحركات،التأمين الصحي، التأمين ضد الحوادث، التأمين ضد المسؤولية، التأمين على الممتلكات، التأمين على الخسائر المالية،إعادة التأمين والتأمين على النقل الجوي والبحري للفترة ما بين 1997-2003. وتوصلت اختبارات التكامل المتزامن لوجود علاقة توازنية في المدى الطويل لتطور حجم سوق التأمين والنمو الإقتصادي عند مستوى معنوية 5% على الأقل لأغلب المتغيرات.

أما اختبارات السببية فأظهرت وجود علاقة سببية في المدى الطويل بين تطور حجم سوق التأمين والنمو الإقتصادي بالنسبة لـ 8 من أصل 9 من المتغيرات أي ما عدا التأمين على الخسائر المالية. كما أظهرت إختبارات السببية في المدى القصير وجود علاقة سببية من التأمين على الحياة والتأمين ضد

¹Kugler, M., &Ofoghi, R. (2005, September). Does insurance promote economic growth? Evidence from the UK. In Money Macro and Finance (MMF) Research Group Conference (Vol. 8).

²Granger, C. W. (1988). Aggregation of time series variables-a survey (No. 1). Federal Reserve Bank of Minneapolis.

الخسائر المالية والتأمين على الممتلكات والمسؤولية باتجاه النمو الإقتصادي. وتوصل الباحثان أيضا إلى أن العلاقة السببية من النمو الإقتصادي باتجاه تطور حجم سوق التأمين أقوى منه في الإتجاه المعاكس.

و لقد سبق وأن قام كل Ward and Zurbruegg سنة 2000 باختبار العلاقة بين النمو الإقتصادي والتأمين لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وأظهرت نتائج التكامل المتزامن عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين النمو وتطور حجم سوق التأمين بما في ذلك المملكة المتحدة واستعمل في ذلك إجمالي رقم أعمال قطاع التأمين كمتغير يعبر عن حجم سوق التأمين، لكن أشار كل من Kugler and Ofoghi بشأن هاته النتائج إلى أنه من غير المعقول القول بأن سوق التأمين البريطاني، الذي يعد الأوسع في أوروبا وثالث أكبر سوق تأمين في العالم، ليس له تأثير في الإقتصاد في المدى الطويل ورجح الباحثان أن هذه النتائج يصدق عليها ما أشار إليه Granger سنة 1990 بخصوص إمكانية الحصول على نتائج مختلفة في حالة استعمال بيانات كلية أو بيانات مجزأة لمتغير معين في التقدير والدراسة الكمية.

دراسة Ward و Zurbruegg (2000):¹

قام Ward و Zurbruegg بدراسة حول العلاقة الديناميكية في المديين الطويل والقصير بين النمو الإقتصادي ونمو صناعة التأمين في 09 من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الفترة ما بين 1961-1996 وتضمنت دول العينة كل من الولايات المتحدة الأمريكية (USA)، المملكة المتحدة (UK)، النمسا، أستراليا، كندا، سويسرا، فرنسا، إيطاليا واليابان.

استخدمت في الدراسة سلسلتين زمنيتين تعبران على التوالي على تطور سوق التأمين والنمو الإقتصادي، الأولى متعلقة بإجمالي أقساط التأمين والثانية متعلقة بالنتائج الداخلي الخام الحقيقي كمؤشر يعبر عن النمو الإقتصادي واعتمدت على الشكل المختصر لنموذج أشعة الإنحدار الذاتي ذو متغيرين فقط إضافة إلى اختبارات جذر الوحدة واختبارات السببية والتكامل المتزامن.

توصلت الدراسة إلى:

¹ Ward, D., R., Zurbruegg. (2000). Does Insurance Promote Economic Growth? Evidence from OECD Countries. Journal of Risk and Insurance 67(4), 489-506.

- وجود علاقة سببية معنوية من تطور سوق التأمين نحو النمو الإقتصادي في اليابان عند مستوى 10% وعلاقة سببية ذات اتجاهين في إيطاليا وكندا عند مستوى معنوية 10%.
- وجود علاقة سببية من النمو الإقتصادي باتجاه قطاع التأمين بالنسبة لفرنسا وأستراليا.
- عدم وجود علاقة سببية بين قطاع التأمين والنمو الإقتصادي في كل من سويسرا، UK، USA، والنمسا.

إختلاف وتباين النتائج من دولة لأخرى أمر متعلق بالفوارق التنظيمية وخصائص كل دولة.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة لعينة من الدول النامية (أنظر الملحق 11).

دراسة كريم جايز (2019):¹

جاءت هاته الدراسة على شكل أطروحة دكتوراه بعنوان أثر الطلب التأميني على النمو خارج المحروقات، في محاولة لاختبار العلاقة بينهما خلال الفترة ما بين 1980 و2015 حيث توصلت الدراسة النظرية إلى ضعف أداء سوق التأمين في الجزائر بشكل عام كما أشارت إلى حدوث تحول معتبر في الأداء بالرغم من ذلك.

استخدمت الدراسة القياسية نموذج VAR بمتغيرين الأول هو الناتج الداخلي الخام الحقيقي خارج المحروقات PIBHC والثاني مجموع أقساط التأمين توصلت الدراسة إلى استقرارية السلسلتين عند الفرق الاول وعدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل أي وجود تكامل مشترك كما أكد نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة طردية في المدى الطويل بين الطلب على التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة مصعب بالي (2018):²

حاول الباحث من خلال أطروحة الدكتوراه التي قدمها من خلال هاته الدراسة اختبار مدى مساهمة نشاط التأمين في النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2016 باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات الابطاء الموزع ARDL. استخدمت الدراسة GDP كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التالية:

¹كريم جايز، (2019). أثر الطلب التأميني على النمو خارج المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه. جامعة المسيلة. الجزائر

²مصعب بالي (2018). مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980-2016. أطروحة دكتوراه جامعة ورقلة. الجزائر

- أقساط التأمين على الحياة.
- إجمالي أقساطاً لتأمين على غير الحياة.
- تكوين رأس المال الثابت.
- القوة العاملة.

توصلت الدراسة إلى :

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين نمو أقساط التأمين والنمو الاقتصادي غير أن تأثير أقساط التأمين على الحياة ضعيف نسبياً مقارنة بأقساط التأمين على غير الحياة.
- وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي.
- وجود علاقة طردية بين الناتج الإجمالي والقوة العاملة

دراسة Linsen·Wang و Wenjie (2017)¹:

بناءً على نتائج العديد من الدراسات السابقة، تهدف هاته الدراسة إلى التأكد من فرضية وجود علاقة في المديين الطويل والقصير بين تطور نشاط التأمين بفرعيه والنمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1999-2015. تضمن نموذج الدراسة، وبالاعتماد على نموذج سولو لسنة 1956 المتغيرات التالية:

- الناتج الداخلي الخام الحقيقي كمتغير تابع يعبر عن حجم النمو الاقتصادي.
- الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج Total Factor Productivity كمتغير مستقل يعبر عن عنصر التقدم التكنولوجي الذي يشير بدوره لنوعية النمو الاقتصادي المحقق.
- إجمالي أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤولية،
- إجمالي أقساط التأمين على الحياة.
- مجموع الصادرات والواردات للتعبير عن الانفتاح.

توصلت الدراسة إلى مايلي:

¹ Wang, Y., Linsen, Y., & Wenjie, P. (2017). Life insurance contribution, insurance development and economic growth in China. *International Journal of Business and Economic Development (IJBED)*, 5(2).

- هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين التأمين بفرعيه وحجم الناتج الداخلي الخام.
- وجود أثر سلبي معنوي للتأمين على الحياة على النمو الاقتصادي وأثر إيجابي لفرع التأمين على الممتلكات والمسؤولية.
- هناك أثر إيجابي لفرعي التأمين على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين التأمين بفرعيه والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إضافة إلى أثر سلبي لكل منهم على النمو الاقتصادي في المدى القصير في حين يتحول أثر التأمينات على الحياة إلى أثر إيجابي في المدى الطويل مع بقاء أثر فرع بالتأمينات على الممتلكات والمسؤولية على حاله كما في الأثر قصير المدى.
- هناك علاقة سببية موجبة بين فرعي التأمين غير أن تأثير فرع التأمين على الحياة أقوى.
- هذه النتائج توحى بأهمية فرع التأمينات على الممتلكات والمسؤولية بتأثيره على فرع التأمين على الحياة بشكل إيجابي مما يؤدي أيضا إلى تحفيز نوعية وحجم النمو الاقتصادي المحقق من خلال الاستقرار الاقتصادي.

دراسة Muye وShiekh Hassan (2016):¹

قام Muye وShiekh Hassan بدراسة حول عينة مكونة من 22 دولة عضو في أسواق رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) ودول مجلس التعاون الخليجي (GCC) من أجل معرفة العلاقة بين تطور قطاع التأمين التكافلي الإسلامي وذلك باستخدام طريقة العزوم المعممة في تقدير نموذج بيانات بانل الديناميكية في الفترة ما بين 2004-2012.

واستخدمت الدراسة GDP الحقيقي للفرد كمتغير تابع إضافة إلى المتغيرات المستقلة التالية :

- التضخم معبر عنه بمؤشر أسعار المستهلك. CPI.
- سوق التأمين الإسلامي معبر عنه بمجموع أقساط التأمين التكافلي.
- الإنفاق الحكومي.
- التجارة الخارجية معبر عنها بمجموع الصادرات والواردات.

¹ Muye, I.M., A.F. S. Hassan.(2016) .Does Islamic Insurance Development Promote Economic Growth? A Panel Data Analysis. Procedia Economics and Finance, 35, 368 – 373 (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>).

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي :

- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين نشاط سوق التأمين التكافلي الإسلامي والنمو الإقتصادي.
- وجود علاقة معنوية وموجبة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي.
- وجود علاقة موجبة وغير معنوية بين التضخم والنمو الإقتصادي.
- وجود علاقة سلبية وغير معنوية بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي

دراسة Olayungbo 2016:¹

قام Olayungbo 2016 بإجراء دراسة على دولة نيجيريا لاختبار أثر كل من التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة على النمو الإقتصادي في نيجيريا في الفترة ما بين 1976-2013 واستعمل الباحث نماذج اشعة الإنحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع The Autoregressive Distributed lags (ARDL) والتي تعتمد على اختبار الحدود لدراسة التكامل المشترك بين المتغيرات استخدم الباحث في النموذج النيوكلاسيكي للنمو GDP الحقيقي للفرد كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التالية :

- إجمالي أقساط التأمين بنوعيه.
 - مخزون رأس المال معبر عنه إجمالي الإستثمارات المخصصة لاقتناء رأس المال الثابت GFCF.
 - مخزون القوة العاملة معبر عنها بالأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15-65 سنة
- توصلت الدراسة إلى مايلي:

- وجود علاقة سببية في المديين الطويل والقصير بين فرعي التأمين والنمو الإقتصادي في نيجيريا.
- دراسة العلاقة السببية في المدى الطويل أظهرت وجود أثر إيجابي ومعنوي للتأمين بنوعيه على النمو الإقتصادي، وإضافة إلى ذلك استخلص الباحث بأن فرعي قطاع التأمين يرتبطان بشكل تكاملي ولا يمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر.
- أثر إيجابي معنوي في المديين الطويل والقصير لمخزون رأس المال على النمو الإقتصادي

¹Olayungbo, D. O. (2016). Effects of Life and Non-Life Insurance on Economic Growth in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach. Global Journal of Management And Business Research

دراسة Olayungbo (2015):¹

قام D.O. Olayungbo بدراسة بهدف معرفة التفاعل الديناميكي بين الطلب على التأمين، التطور المالي والنمو الإقتصادي في جنوب إفريقيا للفترة ما بين 1970-2012 باستخدام نماذج VAR واختبار Toda-Yamamoto (T-Y) للتكامل مشترك والسببية من أجل دراسة العلاقة في المدينين القصير والطويل.

واستعمل الباحث GDP الحقيقي للفرد كمتغير تابع يعبر عن النمو الإقتصادي، أما المتغيرات المفسرة فاستخدم الباحث الكتلة النقدية M2 كنسبة من GDP للتعبير عن التطور المالي ومعدل كثافة التأمين للتعبير عن الطلب على التأمين.

أظهر نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM بأن هناك سببية ذات اتجاه واحد من التطور المالي نحو الطلب على التأمين في المدى القصير.

أما في المدى الطويل فخلصت الدراسة إلى أن هناك :

- علاقة سببية ذات اتجاه واحد من التطور المالي والنمو الإقتصادي باتجاه الطلب على التأمين
 - علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الطلب على التأمين باتجاه التطور المالي.
 - علاقة سببية ذات اتجاه واحد من كل من الطلب على التأمين والنمو الإقتصادي باتجاه التطور المالي.
 - علاقة سببية من التطور المالي والطلب على التأمين نحو النمو الإقتصادي
- وبناء على هذه النتائج أشار الباحث إلى أن الترابط والتكامل بين التطور المالي والطلب على التأمين من شأنه تدعيم النمو الإقتصادي في جنوب إفريقيا وعليه ينبغي على صانعي القرار في جنوب إفريقيا العمل على تطوير نشاط التأمين جنباً إلى جنب مع النشاط المصرفي من أجل تحقيق معدلات نمو إقتصادي إيجابية مركزاً على تعزيز التعاون والتكامل بين القطاعين في سبيل ذلك.

دراسة Taiwo AKINLO (2015):¹

¹Olayungbo, D. O. (2015). Insurance Demand, Financial Development and Economic Growth in South Africa: Evidence from Toda-Yamamoto Causality Test. *Journal of Applied Economics and Business*, 3(3), 35-54.

قام Taiwo AKINLO باختبار طبيعة العلاقة السببية بين نشاط التأمين والنمو الإقتصادي وذلك بإجراء دراسة حول 30 من دول جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى للفترة ما بين 1995-2011 باستعمال نماذج بيانات بانل في التحليل بما في ذلك اختبار (Pedroni (2004) للتكامل المشترك واختبار Hurlin (2001) and Venet للسببية لنماذج بيانات بانل غير المتجانسة.

وتوصلت الدراسة إلى مايلي:

عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين نشاط التأمين والنمو بسبب عدم وجود تكامل مشترك.

وجود علاقة سببية في الإتجاهين بين النمو الإقتصادي ونشاط التأمين في دول العين.

ويلاحظ أن الباحث أجرى اختبار العلاقة السببية بالرغم من عدم وجود تكامل مشترك مبررا ذلك بما أشار إليه (Toda and Philips (1993)² بأنه في حالة استقرار السلاسل عند الفرق الاول وعدم وجود تكامل مشترك يبقى احتمال وجود علاقة سببية قائما.

دراسة Akinlo وApanisile (2014):³

قام Akinlo وApanisile باختبار العلاقة السببية بين قطاع التأمين والنمو الإقتصادي في دراسة أجريت على 30 من دول جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى في الفترة ما بين 1986-2011 باستخدام نماذج بيانات بانل ووبواسطة التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية ونموذج الأثر الثابت وطريقة العزوم المعممة. واعتمد الباحثان على نموذج النمو الداخلي المعدل والمبني أساسا على دالة الإنتاج لكوب دوقلاس (Cobb-Dougllass Production Function) حيث استعملت هذه الطريقة في بناء

¹Akinlo, T. (2015). Causal Relation between Insurance and Economic Growth in selected Sub-Saharan Africa: A Heterogeneous Panel Causality Approach. Department of economics Adeyemi, College of Education, Ondo

²Toda, H. Y. Phillips, P. C. (1993), Vector Autoregressions and Causality, *Econometrica*, Vol. 61, No.6, pp. 1367-1393.

³Akinlo, T., &Apanisile, O. T. (2014). Relationship between insurance and economic growth in Sub-Saharan African: A panel data analysis. *Modern Economy*, 5(02), 120

النموذج من طرف العديد من الباحثين على غرار دراسة كل من ¹Eller et al و ²Fink et al و ³Webb et al.

أما المتغيرات المستخدمة في الدراسة فهي الناتج الداخلي الخام الحقيقي (real GDP) كمتغير تابع، إضافة إلى المتغيرات المستقلة التالية :

- إجمالي أقساط التأمين المكتتبة.
 - رأس المال الطبيعي (Physical Capital) معبر عنه بإجمالي رأس المال الثابت نسبة إلى GDP.
 - رأس المال البشري معبر عنه بمجموع القوة العاملة.
 - التضخم معبر عنه بلوغاريتم مؤشر الرقم القياسي للأسعار.
 - سعر الفائدة معبر عنه بمعدل الفائدة على الودائع
 - الإنفتاح الإقتصادي معبر عنه بمجموع الصادرات والواردات نسبة إلى GDP.
- تمت عملية التقدير باستخدام ثلاث طرق مختلفة وهي :

- طريقة المربعات الصغرى العادية المجمعة (Pooled OLS).
 - نموذج الأثر الثابت (Model Effect the Fixed).
 - طريقة العزوم المعممة للحظات (GMM).
- وأظهرت نتائج تقدير النماذج الديناميكية لبائل وجود أثر معنوي إيجابي للتأمين على النمو الإقتصادي، مما يعني المساهمة الإيجابية لأقساط التأمين المكتتبة في النمو الإقتصادي في دول جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى ومن الضروري العمل على بناء قطاع تأمين قوي من أجل دعم النمو في

¹Beenstock, M., Dickinson, G., &Khajuria, S. (1988). The relationship between property-liability insurance premiums and income: An international analysis. Journal of risk and Insurance, 259-272.

²Browne, M. J., Chung, J., & Frees, E. W. (2000). International property-liability insurance consumption. Journal of Risk and Insurance, 73-90.

³Webb,I., Grace, M. F., & Skipper, H. D.(2002).The Effect of Banking and Insurance on the Growth of Capital and Output.Center for Risk Management and Insurance, Working Paper 02-1, and Journal of Financial Issues ,2 (2), 1-32

المنطقة، إلى جانب ذلك أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لرأس المال البشري وأثر سلبي لكل من الإفتتاح الإقتصادي وسعر الفائدة على النمو الإقتصادي.

دراسة Cârstina و Marcu، Cristea (2015):¹

استخدمت هاته الدراسة طريقة تحليل التباين الأحادي (ANOVA) من أجل البحث في امكانية وجود علاقة بين تطور نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في رومانيا في الفترة 1997-2012 باستخدام الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد كمؤشر للنمو الاقتصادي ومؤشري معدل الكثافة ومعدل الاختراق للتعبير عن نشاط التأمين. أسفرت نتائج الدراسة عن وجود أثر معنوي لنشاط التأمين على النمو الاقتصادي بدليل وجود معاملات ارتباط قوية بين المتغيرين في جميع الحالات سواء باستخدام بيانات مجزأة أو كلية للتأمين مع الإشارة إلى أن أثر التأمين على الحياة في النمو الاقتصادي أقوى من تأثير فرع التأمين على الممتلكات والمسؤولية.

دراسة Alhassan & Fiador (2014):²

قام كل من Alhassan و Fiador سنة 2014 بإجراء دراسة على دولة غانا في محاولة لمعرفة العلاقة السببية بين معدل إختراق التأمين والنمو الإقتصادي في الفترة ما بين 1990-2010 وذلك باستعمال نموذج اشعة الإنحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع (ARDL) والتي تعتمد على اختبار الحدود لاختبار التكامل المشترك وهذه الطريقة استعملت من طرف Pesaran في 1996 و 2001.

واستعملت في الدراسة المتغيرات التالية: GDP الحقيقي للفرد، حجم التجارة الخارجية، معدل اختراق التأمين على الحياة، معدل إختراق التأمين على الممتلكات والمسؤولية، مؤشر الرقم القياسي لأسعار للمستهلك للتعبير عن التضخم، رأس المال معبر عنه بإجمالي رأس المال الثابت.

¹Cristea, M., Marcu, N., & Cârstina, S. (2014). The relationship between insurance and economic growth in Romania compared to the main results in Europe—a theoretical and empirical analysis. *Procedia Economics and Finance*, 8, 226-235.

²Alhassan, A. L., & Fiador, V. (2014). Insurance-growth nexus in Ghana: An autoregressive distributed lag bounds cointegration approach. *Review of Development Finance*, 4(2), 83-96.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية موجبة في المدى الطويل بين معدل اختراق التأمين والنمو الاقتصادي مما يعني بأن الأموال التي تعبئها مؤسسات التأمين تؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي على المدى البعيد إضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من تطور قطاع التأمين الكلي وبفرعيه من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية وهو ما يتفق مع فرضية القيادة من جانب العرض (Supply-Leading Hypothesis)

دراسة Bala و Verma (2013):¹

استخدمت هاته الدراسة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد والمقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لاختبار العلاقة بين فرع التأمين على الحياة والنمو الاقتصادي في الهند في الفترة 1990-2011 وذلك باستخدام بيانات سنوية لمؤشر استثمار فرع التأمين على الحياة وإجمالي الأقساط كمتغيرات مستقلة تعبر عن التأمين مقابل الناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي كمتغير تابع وبعد التقدير وإجراء اختبار التأكد من عدم وجود مشاكل إحصائية مثل الارتباط الذاتي، عدم التجانس والتعدد الخطي توصلت الدراسة بشكل أساسي لوجود أثر معنوي لنشاط التأمين على الحياة على النمو الاقتصادي.

دراسة Lee و Su، Hu (2013):²

استخدمت هاته الدراسة نماذج بيانات بانل لدراسة العلاقة بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في 31 مقاطعة في الصين في الفترة ما بين 1997-2011 أين تم استخدام بيانات سنوية لسلاسل زمنية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد كمؤشر يعبر عن النمو الاقتصادي ومؤشر معدل كثافة التأمين للتعبير عن تطور سوق التأمين. توصلت الدراسة لعدم وجود علاقة بين تطور سوق التأمين والنمو الاقتصادي في 21 مقاطعة من أصل 31 في حين وجد ان هناك علاقة سببية من النمو الاقتصادي باتجاه سوق التأمين في 7 مقاطعات أخرى وعلاقة سببية من تطور قطاع سوق التأمين باتجاه النمو الاقتصادي في 3 مقاطعات المتبقية.

¹ Verma, A., & Bala, R. (2013). The relationship between life insurance and economic growth: Evidence from India. *Global Journal of Management and Business Studies*, 3(4), 413-422.

² Hu, H., Su, M., & Lee, W. (2013). Insurance activity and economic growth nexus in 31 regions of China: Bootstrap panel causality test. *Romanian Journal of Economic Forecasting*, 16(3), 182.

دراسة Jain وBhatia (2013)¹:

جاءت هذه الدراسة مخالفة نوعاً ما للعديد من الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها حيث تناولت موضوع تأثير مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية على الطلب على تطور خدمات التأمين على الحياة في الهند للفترة 1991-2012 استخدام مؤشر معدل الكثافة، مؤشر معدل الاختراق ومؤشر معدل نمو أقساط التأمين على الحياة للتعبير عن التأمين على الحياة. أما المؤشرات الاقتصادية الكلية فتضمنت معدل البطالة، عدد السكان، الناتج الداخلي الخام الحقيقي والناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد، الدراسة الكمية أجريت باستخدام الانحدار البسيط وتحليل الارتباط بين مؤشرات التأمين على الحياة والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

مستوى الناتج الداخلي الخام الحقيقي يؤثر معنوياً وإيجابياً على حجم أقساط التأمين على الحياة كما أن هناك أثر سلبي معنوي للتضخم والبطالة على الطلب على التأمين على الحياة.

دراسة Ghosh وKhurshed (2013)²:

تناولت هذه الدراسة أثر الإصلاحات التي شهدتها قطاع التأمين، وبالأخص تطور نشاط التأمين على الحياة، على النمو الاقتصادي في الهند في الفترة ما بين 1991 و 2009 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR واختبار جرانجر للسببية وبالاعتماد على متغيرين فقط، الأول يعبر عن النمو الاقتصادي وهو الناتج الداخلي الخام الحقيقي والثاني هو مجموع أقساط التأمين على الحياة للتعبير عن تطور نشاط فرع التأمين على الحياة.

أظهر اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين تطور نشاط التأمين على الحياة والنمو الاقتصادي وبعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM تبين أن هناك أثر معنوي إيجابي في

¹Bhatia, B. S., & Jain, A. (2013). Relationship of macroeconomic variables and growth of insurance in India: a diagnostic study. *International Journal of Advances in Management and Economics*, 2(6), 50-54.

²Khurshed, A., & Ghosh, A. (2013). Does life insurance activity promote economic development in India: an empirical analysis. *Journal of Asia Business Studies*.

المدى الطويل لتطور فرع التأمين على الحياة على النمو الاقتصادي أما في المدى القصير فأظهر اختبار جرانجر للسببية (VECM Granger causality test)، والذي يأخذ في الحسبان في هذه الحالة استقرار السلاسل الزمنية من الدرجة 1، وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من تطور نشاط التأمين على الحياة باتجاه النمو الاقتصادي.

دراسة Richard & Victor (2013):¹

قام كل من Richard & Victor سنة 2013 بإجراء دراسة حول علاقة ممارسة نشاط التأمين بالنمو الاقتصادي في نيجيريا للفترة ما بين 1980-2011 واستعملت في الدراسة اختبارات جذر الوحدة واختبار التكامل المتزامن ونموذج متجه تصحيح الخطأ (ECM) من أجل تحديد العلاقة في المديين القصير والطويل.

واستعمل الباحثان المتغيرات المستقلة التالية :

- مجموع أقساط التأمين المكتتبة (IPC) insurance premium capital
- تطور قطاع التأمين InsuranceSectorDevelopment(ISD)
- إجمالي استثمارات قطاع التأمين Total InsuranceInvestment (TII).

المحسوب على أساس الأسعار الثابتة GDP أما بخصوص المتغير التابع فاستعمل الباحثان للدولار الأمريكي سنة 1990.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي لكل من TII - إجمالي استثمارات قطاع التأمين ومجموع أقساط التأمين المكتتبة IPC على النمو الاقتصادي في نيجيريا إضافة إلى وجود علاقة سببية في المدى الطويل بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي وبناء عليه قدم الباحثان توصيات بتحسين مناخ الأعمال وإضفاء المزيد من الشفافية على نشاط التأمين وتدعيمه بالترسانة القانونية والتنظيمية اللازمة من أجل تحسين مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.

دراسة CHau, Khin and Teng (2013):¹

¹Richard, E., & Victor, O. (2013). Anaysis of insurance practices and economic growth in Nigeria: using co-integration test and error correction model. Journal of Management and Business Studies, 2(1), 63-70

تناولت هذه الدراسة العلاقة في المدينين الطويل والقصير بين الانفاق على خدمات التأمين بالنمو الاقتصادي في ماليزيا في الفترة ما بين 1970 و2010 أين تم التعبير عن مؤشر التأمين باستخدام مؤشرات فرعي التأمين منفصلين بالإعتماد على بيانات محسوبة بالقيمة الجارية وبالعملة المحلية الماليزية لـ GDP كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التالية:

مخزون رأس المال، القوة العاملة، إجمالي أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤولية وإجمالي أقساط التأمين على الحياة.

واعتمد الباحثون على نماذج الانحدار الذاتي VAR حيث تم إجراء اختبار ديكي-فولر الموسع Dickey-Fuller Augmented واختبار فلييس-بيرون Phillip-Perron للاستقرارية، إختبارجوهانس للتكامل المشترك واختبار جرانجر للسببية. أظهرت النتائج استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول ووجود تكامل مشترك يوحي بوجود علاقة توازنية في المدى الطويل. اما بخصوص علاقة كل متغير بالنمو الاقتصادي فاسفرت النتائج عن مايلي:

- هناك أثر إيجابي للقوة العاملة وفرع التأمينات على الحياة على النمو الاقتصادي في المدى القصير.
- هناك أثر إيجابي للقوة العاملة وفرع التأمينات على الممتلكات والمسؤولية ومخزون رأس المال على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي نحو مخزون رأس المال.
- هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والقوة العاملة.
- عدم وجود علاقة سببية بين النمو الإقتصادي والتأمين بفرعيه.

¹Chau, W. H., Khin, A. A., &Teng, K. L. L. (2013). Economic development Cointegration and Malaysian life and general insurance consumption. Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 7(10), 538-546.

دراسة Rudra P. Pradhan (2013):¹

قام Rudra P. Pradhan سنة 2013 بإجراء دراسة بهدف التحقق من العلاقة بين قطاع التأمين والنمو الإقتصادي للفترة ما بين 1980-2012 على عينة من 18 دولة ذات دخل متوسط من بينها 06 دول ذات دخل متوسط منخفض نسبيا مقارنة ب 12 دولة المتبقية وهي: البرازيل، الصين، كولمبيا، الإكوادور، مصر، جواتيمالا، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، باناما، الفلبين، جنوب إفريقيا، تايلندا، تونس وتركيا.

وفي سياق البحث عن الإجابة قام الباحث باختبار العلاقة بين نشاطات التأمين، و العمق المالي (M2/GDP) والإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي باستعمال نماذج بيانات بانل واختبارات السببية. وأدرج الباحث تحت متغير نشاطات التأمين 6 متغيرات فرعية وهي :

- معدل كثافة التأمين على الحياة (LINSDD) life insured density.
 - معدل كثافة التأمينات على غير الحياة (NINSDD) Non-life insurance Density.
 - معدل الكثافة الكلي للتأمين (TINSDD) total insured density.
 - مجموع أقساط التأمين على الحياة (LINSPP) life insurance premium.
 - مجموع أقساط التأمين على غير الحياة (الأمينات العامة) (non life insurance premium).
 - مجموع أقساط التأمين الكلي (TINSPP) (total insurance premium).
- وقام الباحث بإجراء اختبار التكامل المتزامن لنماذج بيانات بانل ثم أجرى إختبارات السببية لجرانجر. وتوصلت الدراسة إلى ما يلي :

- وجود تكامل متزامن بين الإنفاق الحكومي ونشاط التأمين والنمو الإقتصادي والعمق المالي.
- اختبار جرانجر أشار إلى تأثير كل من نشاط التأمين والعمق المالي والإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في المدى البعيد.
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من العمق المالي باتجاه نشاط سوق التأمين في المدى القصير.

¹Pradhan, R. P., Bele, S., & Pandey, S. (2013). Internet-growth nexus: evidence from cross-country panel data. Applied Economics Letters, 20(16), 1511-1515

- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من نشاط سوق التأمين باتجاه الإنفاق الحكومي في المدى القصير.

- وجود علاقة سببية ذات اتجاهين نشاط سوق التأمين والنمو الإقتصادي.

دراسة Horng، Chang وWu (2012):¹

قام كل من Wu، Chang، Horng سنة 2012 بنشر دراسة اجريت على دولة تايوان في الفترة 1961-2006 في محاولة لمعرفة طبيعة علاقة الطلب على التأمين، التطور المالي والنمو الإقتصادي باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي ذو ثلاث متغيرات على غرار النمو الإقتصادي معبر عنه بالنتائج الداخلي الخام الحقيقي والتطور المالي مقاسا بنسبة الكتلة النقدية M2 إلى GDP إضافة إلى معدل كثافة قطاع التأمين مقاسا بنصيب الفرد من من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين، واستعملت في الدراسة إختبارات جذر الوحدة واختبار التكامل المتزامن من أجل تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

توصلت الدراسة إلى :

- وجود علاقة توازنية (تكامل متزامن) بين التطور المالي والطلب على التأمين والنمو الإقتصادي.
- في المدى القصير يؤدي النمو الإقتصادي إلى زيادة الطلب على خدمات التأمين ويؤدي التطور المالي إلى النمو الإقتصادي.
- النتائج المتوصل إليها سابقا تشير إلى سيادة فرضية القيادة من جانب العرض (supply Leading Hypothesis) فيما يخص العلاقة بين النمو الإقتصادي والتطور المالي من جهة وسيادة فرضية تبعية الطلب (Demand Following Hypothesis) على خدمات التأمين للنمو الإقتصادي من جهة أخرى.

دراسة Hu، Cheng وYu (2012):²

¹Horng, M. S., Chang, Y. W., & Wu, T. Y. (2012). Does insurance demand or financial development promote economic growth? Evidence from Taiwan. Applied Economics Letters, 19(2), 105-111

²Hou, H., Cheng, S. Y., & Yu, C. P. (2012). Life Insurance and Euro Zone's Economic Growth . Procedia -Social and Behavioral Sciences, 57, 126-131.

في سياق معرفة العلاقة بين المؤسسات المالية والنمو الاقتصادي في 12 دولة من دول مجموعة دول الإتحاد الأوروبي استخدمت هاته الدراسة نماذج بيانات بانل على سلاسل زمنية للفترة من 1980-2009 بالاعتماد على ثلاث متغيرات وهي التطور المالي معبر عنه بحجم القروض الممنوحة للخواص، النمو الاقتصادي معبر عنه بالنتائج الداخلي الخام الحقيقي، والتأمين على الحياة معبر عنه بمعدل اختراق التأمين على الحياة.

توصلت الدراسة أولاً إلى عدم وجود علاقة بين حجم القروض والتأمين على الحياة والنمو الاقتصادي مع الإشارة إلى احتمال تأثر النتائج بمشكلة التعدد الخطي المتعدد بدليل أن استخدام نموذج الأثر الثابت أظهر وجود علاقة إيجابية معنوية بين كل من التطور المالي والتأمين على الحياة من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

دراسة Njegomir and Stojić (2010):¹

قام كل من Njegomir and Stojić سنة 2010 بإجراء دراسة من أجل التحقق من فرضية تدعيم وتحفيز قطاع التأمين للنمو الاقتصادي ومدى التفاعل بين القطاع المصرفي وقطاع التأمين في تحقيق ذلك. وأجريت الدراسة على دول منطقة يوغسلافيا سابقا (البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، سلوفينيا وصربيا) للفترة ما بين 2004-2008 واستعملت الدراسة لوغاريتم معدل نمو GDP الحقيقي للفرد كمتغير تابع، أما المتغيرات المفسرة فهي مجموع أقساط التأمين على الحياة وعلى غير الحياة، حجم القروض في القطاع الخاص، رقم أعمال السوق المالي، الإنفاق الحكومي، رأس المال الطبيعي، حجم الصادرات من السلع والخدمات وحجم استثمارات شركات التأمين معبر عنها بمجموع الإحتياطات التقنية لشركات التأمين .

توصلت الدراسة إلى أن التأمين يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي باعتبار التأمين أداة لإدارة المخاطر وتعويض المتضررين من جهة وباعتباره مؤسسة استثمارية من جهة أخرى.

¹Njegomir, V., & Stojić, D. (2010). Does insurance promote economic growth: The evidence from ex-Yugoslavia region. Ekonomskamisaiopraksa, (1), 31-48

دراسة Foruoka وKogid ,Ching (2010):¹

تضمنت هذه الدراسة اختبار العلاقة السببية بين قطاع التأمين على الحياة والنمو الإقتصادي في دراسة أجريت على ماليزيا باستعمال بيانات سلاسل زمنية ربع سنوية في الفترة ما بين 1996-2006 وذلك بالاعتماد على نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR و بإجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) إختبارجرانجر للسببية.

استخدم في الدراسة GDP الحقيقي كمتغير يعبر عن النمو الإقتصادي من جهة وإجمالي أصول شركات التأمين على الحياة من جهة ثانية وهذا الاخير استعمل سابقا من طرف Catalan و Impavid و Musalem² كما أشارا Haiss و Sumegi³ إلى أهمية استعمال إجمالي أصول شركات التأمين كمؤشر للتعبير عن تطور قطاع التأمين في دراسة أثر قطاع التأمين في النمو الإقتصادي.

وتوصلت الدراسة لوجود علاقة سببية في المدى الطويل من قطاع التأمين على الحياة نحو النمو الإقتصادي ووجود علاقة سببية من النمو الإقتصادي نحو التأمين على الحياة في المدى القصير مما يعني أن التأمين على الحياة من شأنه لعب دور الوسيط المالي والمساهمة في تعبئة الإدخار طويل المدى لتمويل استثمارات حقيقية تدعم النمو الإقتصادي في ماليزيا.

دراسة Vadlamannati (2008):⁴

قام Vadlamannati بإجراء دراسة حول الهند لمحاولة معرفة مدى مساهمة قطاع التأمين من جهة والإصلاحات التي عرفها بمرور الوقت من جهة ثانية في تدعيم النمو الإقتصادي وذلك في الفترة ما

¹Ching, K. S., Kogid, M., &Furuoka, F. (2010). Causal relation between life insurance funds and economic growth: evidence from Malaysia. ASEAN Economic Bulletin, 27(2), 185-199.

²Catalan, M., Impavido, G., &Musalem, A. R. (2000). Contractual savings or stock market development, which leads? (Vol. 2421). World Bank Publications.

³Haiss, P., &Sümegei, K. (2008). The relationship between insurance and economic growth in Europe: a theoretical and empirical analysis. Empirica, 35(4), 405-431

⁴Vadlamannati, K. C. (2008). Do insurance sector growth and reforms affect economic development? Empirical evidence from India. Margin: The Journal of Applied Economic Research, 2(1), 43-86.

بين 1980-2006، واستخدم الباحث GDP الحقيقي للفرد كمتغير تابع يعبر عن النمو الإقتصادي إضافة إلى المتغيرات المستقلة التالية:

- معدل اختراق التأمين معبر عنه بـ (Total Insurance Sector Premiums/GDP) وهو يعبر عن تطور قطاع التأمين ككل.

- معدل اختراق التأمين على الحياة (Total Life Insurance Premiums/GDP) و هو يعبر عن دور قطاع التأمين في الإقتصاد كأداة للوساطة المالية بالنظر لطول مدة عقود التأمين على الحياة.

- معدل اختراق التأمينات العامة (Total Non-life Insurance Premiums/GDP) وهو يعبر عن دور قطاع التأمين في الإقتصاد كأداة للتعويض عن الأضرار والخسائر وكأداة للتسيير الفعال للمخاطر والوقاية منها قبل وقوعها.

- عرض النقود معبر عنه بالكتلة النقدية M2 كنسبة من GDP.

- التضخم معبر عنه بمؤشر الرقم القياسي للأسعار (Consumer Price Index).

- معدل نمو السكان.

- معدل الإدخار الوطني.

- متوسط معدلات الإقراض في كل سنة.

- متغير وهمي يعبر عن مراحل تحرير الإقتصاد الهندي. تأخذ قيمة "0" قبل سنة 1991 وقيمة "1" بعد 1991.

- متغير وهمي يعبر عن مبادرات إصلاح قطاع التأمين في الهند بحيث تأخذ قيمة "0" قبل بداية موجة الإصلاحات سنة 1991 وقيمة "1" بعد 1991.

واستعملت في الدراسة اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المتزامن باستخدام سبع نماذج قياسية مختلفة.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي :

- هناك علاقة توازنية وأثر إيجابي في المدى الطويل بين قطاع التأمين والنمو الإقتصادي.

- هناك علاقة معنوية وموجبة بين إصلاحات قطاع التأمين والنمو الإقتصادي مما يستدعي الحكومة وأصحاب القرار لمواصلة مسار تحرير نشاط التأمين في الهند من أجل الدفع بعجلة النمو.

دراسة Boon(2005)¹:

تناولت هذه الدراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي، معبر عنه بالناتج الداخلي الخام للفرد وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والمؤشرات المالية التالية: القيمة السوقية للأسهم في البورصة، حجم القروض البنكية ومجموع أقساط التأمين. هذه المؤشرات الثلاث استعملها الباحث كبديل عن الكتلة النقدية M3 أو حجم القروض المحلية حيث أشار إلى أن هذين الأخيرين من المؤشرات الكلية ولا تصلح لدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي وعليه جاءت هذه الدراسة لتستخدم بيانات جزئية لقطاعات التأمين، البنوك والبورصة لتفادي الوصول لنتائج متضاربة بسبب استخدام بيانات كلية غير مجزأة. استخدمت الدراسة اختبار جوهانسن للتكامل المشترك واختبار جرانجر للسببية وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- هناك تكامل مشترك بين جميع المتغيرات.
- هناك علاقة سببية طويلة المدى من النمو الاقتصادي باتجاه حجم القروض.
- علاقة سببية في المدى الطويل من السوق المالي ونشاط التأمين باتجاه النمو الاقتصادي.

دراسة Outrevill(1996)²:

من وجهة نظر مغايرة لما عُهد في الدراسات السابقة تناولت هذه الدراسة فرع نشاط شركات التأمين على الحياة باعتبارها مؤسسة مالية في ظل الأهمية المتزايدة لهذا النشاط خاصة في إطار سعي الدول النامية لتطوير شعبة التأمين على الحياة مع الإشارة إلى الدور السلبي الذي يلعبه احتكار الدولة لسوق التأمينات. إختبرت الدراسة التأثير المحتمل لمجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية على تطور نشاط

¹ Boon, T. K., 2005. Do commercial banks, stock market and insurance market promote economic growth? An analysis of the Singapore economy. Working paper of the School of Humanities and Social Studies, Singapore: Nanyang Technological University.

² Outreville, J. F. (1996). Life insurance markets in developing countries. Journal of Risk and Insurance, 263-278.

التأمين على الحياة حيث شملت الناتج الداخلي الخام الحقيقي، معد الفائدة، معدل التضخم معد الحياة، التطور المالي مؤشر التنمية البشرية، معدل نمو السكان

توصلت الدراسة بشكل أساسي إلى أن تطور سوق التأمين على الحياة في الدول النامية يرتبط ارتباطاً معنوياً ووثيقاً بمستوى الناتج الداخلي الخام ومستوى التطور المالي، إضافة إلى ذلك اعتبر الباحث أسواق التأمين على الحياة المحتكرة من قبل الحكومات أقل تطوراً من الأسواق ذات المنافسة وتتأثر معنوياً بمعدل التضخم واختتمت الدراسة بتوصيات للدفع بسوق التأمين على الحياة للأمام من خلا تحسين الدخل ومن خلال تحقيق معدلات نمو أعلى وتعزيز التطور المالي.

المطلب الثالث : الدراسات السابقة لعينة تضم دول متقدمة وأخرى نامية (أنظر الملحق 12).

دراسة Abu-Bakar،Mohy Ul Din وRegupathi (2017) ¹:

تناولت هذه الدراسة علاقة نشاط التأمين بالنمو الاقتصادي باستخدام نماذج بانل على مجموعة من 20 دولة تضم دول متقدمة وأخرى نامية خلال الفترة 2006-2015. استخدمت الدراسة المؤشرات الثلاث المشهورة للتأمين وهي حجم الأقساط، معدل الكثافة ومعدل الاختراق. ومثل العديد من الدراسات السابقة في ذات السياق تم إدراج مؤشرات التأمين كلية ومجزأة إلى جانب متغيرات اقتصادية كلية أخرى ذات التأثير في النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج الداخلي الخام الحقيقي. من الناحية النظرية أشارت الدراسة إلى قطاع التأمين كجزء من النظام المالي يؤدي الوظائف الأست المتمثلة في: تسهيل حرك رؤوس الأموال، التحديد الكفو للأسعار، نقل المخاطر، تسهيل العمليات التجارية والمساهمة في حل مشكل عدم تماثل المعلومات. هذه الوظائف يمكن اختصارها تحت ثلاث فروع وهي الوساطة المالية، تحويل المخاطر ودفع التعويضات.

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

¹ Din, S. M. U., Abu-Bakar, A., & Regupathi, A. (2017). Does insurance promote economic growth: A comparative study of developed and emerging/developing economies. *Cogent Economics & Finance*, 5(1), 1390029.

هناك أثر إيجابي معنوي للتأمين على الحياة على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة باستخدام مؤشر معدل الكثافة ومؤشر حجم الأقساط بينما وجد نفس التأثير في الدول النامية باستخدام مؤشر معدل الأختراق.

هناك أثر إيجابي معنوي لفرع التأمين على الممتلكات والمسؤولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية وباستخدام جميع المؤشرات في حين وجد نفس الأثر في الدول المتقدمة عند استخدام مؤشر معدل الكثافة مع الإشارة إلى أن هذا الأثر في الدول النامية أقوى منه في الدول المتقدمة.

دراسة Pradhan وآخرون (2016):¹

تناولت هاته الورقة دراسة لمحاولة معرفة علاقة قطاع التأمين بالنمو الإقتصادي في عينة مكونة من 18 دولة متقدمة ونامية مكونة من دول المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN Regional Forum) (ARF) في الفترة ما بين 1988-2012.

تضمنت عينة الدراسة الدول التالية :

- مجموعة الدول الأعضاء والدول الملاحظة في (ARF) وهي : بنغلاديش، اندونيسيا، ماليزيا، باكستان، الفلبين، سنغافورة، سيريلانكا، تايلاندا، والفيتنام.
 - مجموعة من الدول المشاركة في الحوار وهي: كندا، الصين، الهند، اليابان، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، نيوزيلندا، روسيا وجمهورية كوريا.
- واستخدم في الدراسة GDP الحقيقي للفرد كمتغير تابع لقياس النمو الإقتصادي إلى جانب المتغيرات المستقلة التالية :

- معدل إختراق التأمين الكلي ومعدل إختراق التأمين بنوعيه (التأمين على الحياة والتأمينات العامة) معبر عنها بنسبة رقم الأعمال إلى GDP.
- عمق القطاع المصرفي معبر عنه بنسبة الكتلة النقدية M2 إلى GDP.
- حجم نشاط السوق المالي معبر عنه بإجمالي قيمة التداول منسوب إلى GDP.

¹Pradhan, R. P., Arvin, B. M., Norman, N. R., Nair, M., & Hall, J. H. (2016). Insurance penetration and economic growth nexus: cross-country evidence from ASEAN. *Research in International Business and Finance*, 36, 447-458

استخدمت الدراسة إختبارات التكامل المتزامن واختبارات السببية وسبق ذلك إختباراستقرارية السلاسل الزمنية باستعمال أربع اختبارات مختلفة للإستقرارية، لتأكيد نتائج اختبار جذر الوحدة ،على غرار اختبار Breitung الذي اقترح من طرفه سنة 2002¹، إختبار Im-Pesaran-Shin (IPS test) الذي اقترحه Im ورفاقه سنة 2003 واختبار ديكي فولر الموسع الذي اقترحه Wu ومaddala سنة 1999. وأسفرت نتائج دراسة الإستقرارية عن القول بأن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة 01. وتوصلت الدراسة إلى وجود :

- تكامل متزامن، أي علاقة توازنية في المدى الطويل، بين المتغيرات الأربع.
- علاقة سببية معنوية في المدى الطويل من عمق القطاع المصرفي والسوق المالي وقطاع التأمين باتجاه النمو الإقتصادي.
- علاقة سببية ذات اتجاهين في المدى القصير بين معدل اختراق التأمين والنمو الاقتصادي.
- علاقة سببية ذات اتجاهين في المدى القصير بين معدل اختراق التأمين والإنفاق الحكومي.
- علاقة سببية ذات اتجاه واحد في المدى القصير من العمق المالي باتجاه معدل اختراق التأمين.
- علاقة سببية ذات اتجاه واحد في المدى القصير من الإنفاق الحكومي باتجاه النمو الاقتصادي.

دراسة Norman ، Arvinand،Pradhan (2015):²

قام كل من Norman و Arvin، Pradhan سنة 2015 بإجراء دراسة حول 34 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD في الفترة ما بين 1988-2012 بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين تطور قطاع التأمين والتطور المالي والنمو الإقتصادي باستعمال نموذج أشعة الإنحدار الذاتي لپانل (Panel Vector Autoregression Model).

استخدم الباحثون في الدراسة GDP الحقيقي للفرد كمتغير تابع إضافة إلى المتغيرات المستقلة التالية :

¹Breitung, J. (2001). The local power of some unit root tests for panel data. In Nonstationary panels, panel cointegration, and dynamic panels (pp. 161-177). Emerald Group Publishing Limited

²Pradhan,R.P., Arvin, M.B ., Norman. N.R.(2015).Insurance Development and the Finance-Growth Nexus: Evidence from 34 OECD Countries. Journal of Multinational Financial Management, <http://dx.doi.org/10.1016/j.mulfin.2015.02.001>

- تطور سوق التأمين معبر عنه بمعدل الإختراق ومعدل الكثافة وإجمالي أقساط التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة (التأمينات العامة).

- متغيرات تعبر عن التطور المالي ويندرج تحتها متغيرات تعبر عن تطور القطاع البنكي وأخرى تعبر عن تطور السوق المالي.

توصلت الدراسة إلى وجود تكامل متزامن بين النمو الإقتصادي وتطور سوق التأمين والتطور المالي إضافة إلى ذلك أظهرت إختبارات جرانجر للسببية بأن تطور سوق التأمين خاصة والتطور المالي عامة من مسببات النمو الإقتصادي في المدى الطويل.

دراسة Lee وChen، Lee (2013):¹

بشكل أكثر دقة وشمول، حاولت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين تطور سوق التأمين على الحياة والنمو الإقتصادي حيث شملت عينة الدراسة 60 دولة بين دول نامية وأخرى متقدمة في الفترة ما بين 1976-2005. تم استخدام GDP الحقيقي للفرد كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة التالية: الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، حجم التجارة الخارجية ونسبة الطلبة المسجلين في الطور الثانوي للتعبير عن رأس المال البشري، أما متغير تطور سوق التأمين على الحياة فتم تمثيله في النموذج باستخدام مؤشرين مختلفين الأول هو مؤشر معدل الإختراق الذي يحسب بقسمة إجمالي الأقساط المحصلة على GDP الحقيقي للفرد والمؤشر الثاني هو معدل الكثافة الذي يقيس نصيب الفرد من حجم الإنفاق على خدمات التأمين في بلد معين ويحسب بدوره بقسمة إجمالي الأقساط المكتتبة على عدد السكان.

بعد استخدام طريقة العزوم المعممة للحظات ذات المرحلتين (two-step system) (Generalized Method of Moments (GMM)) التقدير نماذج بيانات بانل توصلت الدراسة بشكل أساسي إلى وجود أثر إيجابي معنوي لتطور سوق التأمين على الحياة على النمو الإقتصادي، ومن أجل ان تكون نتائج الدراسة أكثر وضوحاً ولمعرفة أثر عوامل أخرى على الدور الإيجابي للتأمين على الحياة على النمو الإقتصادي أو مدى تأثيره على المعاملات (المعاملات) تناولت الدراسة نموذج أوسع

¹Chen, P. F., Lee, C. C., & Lee, C. F. (2012). How does the development of the life insurance market affect economic growth? Some international evidence. *Journal of International Development*, 24(7), 865-893.

يتم فيه إدخال متغيرات مختلفة تدرج ضمن خمس مجموعات رئيسية تمثل خمسة أبعاد والتي من الممكن أن تؤثر على الدور الذي يلعبه التأمين على الحياة في النمو الاقتصادي لبلد معين وهي كالآتي:

- البعد الاقتصادي : معبر عنه بنسبة الإيداع، نسبة الفائدة الحقيقية والتأمينات الاجتماعية.
- البعد المالي معبر عنه بمؤشرات التطور المالي مثل حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص ورقم أعمال البورصة.
- البعد الديمغرافي معبر عنه بنسبة المعالين أقل من 15 إلى عدد الأفراد الذين بلغوا سن العمل (young dependency ratio)، معدل الحياة المتوقع (life expectancy)
- بعد مستوى الدخل يعبر عنه باستخدام متغير وهمي للدول ذات الدخل المتوسط والدول ذات الدخل المنخفض.
- بعد المنطقة الجغرافية حيث تقسم دول العينة لدول من جنوب صحراء إفريقيا، أمريكا اللاتينية وأوروبا.

كشفت نتائج الدراسة بعد ذلك أن :

- معدل الادخار، سعر الفائدة الحقيقي والتأمينات الاجتماعية تؤثر سلبا على تطور سوق التأمين على الحياة أي هناك علاقة إحصائية بينهم وبين التأمين على الحياة وليست علاقة تكامل.
- العلاقة بين حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص والتأمين على الحياة غير معنوية أي ليس لها أثر بينما يؤثر تطور رقم أعمال البورصة سلبا على تطور سوق التأمين على الحياة.
- الأثر الإيجابي لتطور سوق التأمين في الدول ذات الدخل المنخفض أكبر منه في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- عند إدراج المتغير الوهمي للمنطقة يصبح أثر تطور سوق التأمين على الحياة سلبيا على النمو الاقتصادي في منطقة أوروبا وموجبا في كل من دول إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية.

دراسة Pradhan، Bahmani و Kiran (2014)¹:

تطرق هذه الورقة البحثية لموضوع العلاقة الديناميكية بين النشاط المصرفي، نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في 17 دولة من دول مجموعة العشرين G-20 تضم دول متقدمة وأخرى نامية خلال الفترة 1988-2012. باستخدام نماذج بانل اين تم استخدام الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد كمتغير يعبر عن النمو الاقتصادي ومؤشر معدل الكثافة، الكلي وبفرعيه، للتأمين وكذلك مؤشر حجم القروض المصرفية الممنوحة للخواص لتعبير عن النشاط المصرفي.

توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي والنشاط المصرفي يؤثران إيجابيا ومعنويا في نشاط التأمين إضافة إلى وجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية بين المتغيرات الثلاث في المدى الطويل. أظهر بعد ذلك اختبار السببية وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي والنشاط المصرفي باتجاه نشاط التأمين في المدى الطويل إضافة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين في المدى القصير بين النشاط المصرفي والنمو الاقتصادي وبين النشاط المصرفي ونشاط التأمين.

وبشكل أخص هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النمو الاقتصادي باتجاه فرع التأمين على الحياة. و عليه اقترحت الدراسة ضرورة الأخذ في الحسبان الأثر المعنوي لنشاط البنوك على نشاط التأمين لدى التدخل لاصلاح هذا الأخير.

دراسة Han، Li و Moshirian (2010)²:

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ونشاط التأمين على عينة مكونة من 73 دولة تضم خليط ممن الدول النامية والدول المتقدمة وذلك خلال الفترة ما بين 1994-2005 ووباستخدام طريقة العزوم المعممة للحظات GMM استخدم الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد كمؤشر للنمو الاقتصادي في حين تم استخدام المتغيرات المستقلة التالية: نسبة كثافة التأمين، المحسوبة بقسمة أفساط التأمين على عدد السكان، للتعبير على تطور نشاط التأمين، نسبة الطلبة المسجلين في الطورين الثانوي

¹ Pradhan, R. P., Bahmani, S., & Kiran, M. U. (2014). The dynamics of insurance sector development, banking sector development and economic growth: Evidence from G-20 countries. *Global Economics and Management Review*, 19(1-2), 16-25.

² Han, L., Li, D., Moshirian, F., & Tian, Y. (2010). Insurance development and economic growth. *The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice*, 35(2), 183-199

والجامعي للتعبير عن رأس المال البشري، الميزان التجاري، معدل التضخم وحجم الإستثمار في رأس المال الثابت للتعبير عن رأس المال الثابت.

على سبيل المقارنة قدمت الدراسة تقدير لمعاملات نموذج النمو مع وبدون إدراج مؤشر تطور نشاط التأمين أشارت النتائج التقديرية إلى أن إضافة مؤشر التأمين يحسن من القدرة التفسيرية للنموذج ككل، ذلك أن قيمة الإحصائية R^2 تصبح أكبر عند إضافة مؤشر النمو للنموذج المقدر.

إضافة إلى ذلك قامت هذه الدراسة بدراسة أثر نشاط التأمين بفرعيه بإدراجها لمؤشرات التأمين على الحياة ومؤشر التأمين على الممتلكات والمسؤولية كل على حدة عند التقدير ومن أجل أن تكون نتائج الدراسة أكثر دقة تم التقدير باستخدام عينة تضم مجموعة الدول الـ 73 ككل ثم التقدير بقسمتها على مجموعتين وهية مجموعتي الدول النامية والدول المتقدمة.

توصلت الدراسة بشكل عام لمايلي:

- هناك أثر إيجابي معنوي لنشاط التأمين والاستثمار في رأس المال الثابت على النمو الإقتصادي في جميع دول العينة.

- معاملات تأثير فرع التأمين على الممتلكات والمسؤولية على النمو الإقتصادي أكبر من معاملات تأثير فرع التأمينات على الحياة.

-يؤثر نشاط التأمين في النمو الإقتصادي في الدول النامية بشكل أقوى منه في الدول المتقدمة.

دراسة Haiss و Sumegi (2008):¹

قام كل من Haiss and Sumegi في دراسة أخرى سنة 2008 بدراسة أثر التأمين على النمو الإقتصادي على عينة مكونة من 29 دولة أوروبية مقسمة إلى مجموعتين. المجموعة الأولى (دول متقدمة) تضم النرويج، سويسرا، آيسلندا و 15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي بينما تضمنت المجموعة الثانية دولاً أقل تطوراً وهي المنظمة حديثاً للاتحاد الأوروبي EU من وسط وشرق أوروبا إضافة إلى تركيا وكرواتيا المرشحتان للانضمام لـ EU.

¹Haiss, P., & Sümegi, K. (2008). The relationship between insurance and economic growth in Europe: a theoretical and empirical analysis. *Empirica*, 35(4), 405-431.

استعمل الباحثان نماذج بيانات بانل (بيانات مقطعية) للفترة من 1992-2005 في إطار نموذج النمو الذاتي GDP الحقيقي كمتغير تابع، في حين تضمنت المتغيرات المستقلة كل من : إجمالي أقساط التأمين، إجمالي أقساط التأمين على الحياة وإجمالي أقساط التأمين على غير الحياة، مخزون رأس المال الطبيعي، مخزون رأس المال البشري، نفقات البحث والتطوير ومعدل الفائدة والتضخم وكلها محسوبة بسعر الدولار الأمريكي لسنة 2000.

تم التقدير بنموذج الأثر الثابت (The Fixed Effect Model) وتوصل الباحثان لوجود أثر إيجابي للتأمين على الحياة بالنسبة للمجموعة الأولى بينما هناك أثر إيجابي للتأمين على الممتلكات والمسؤولية بالنسبة للمجموعة الثانية، إضافة إلى ذلك توصل الباحثان لوجود أثر كبير لمعدل الفائدة الحقيقي ومستوى التطور الإقتصادي على العلاقة بين التأمين والنمو الإقتصادي.

دراسة Haiss and Sumegi (2006)¹:

تناولت هذه الدراسة علاقة نشاط التأمين بالنمو الإقتصادي في إطار دور هذا النشاط ومكانته في علاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي حيث شملت عينة مكونة من 29 دولة أوروبية منها 24 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي آنذاك بما في ذلك الدول المنضمة حديثا لـ EU باستثناء ليتوانيا إضافة إلى سويسرا، النرويج، آيسلندا والدول المرشحة للانضمام لـ EU (تركيا وكرواتيا) وذلك في الفترة الممتدة ما بين 1992-2004. وعلى خلاف العديد من الدراسات السابقة وبالإضافة للدراسة التطبيقية الكمية ركزت هذه الدراسة بشكل كبير على الجانب النظري في محاولة لإبراز القنوات التي يتم عبرها انتقال الأثر من نشاط التأمين باتجاه النمو الإقتصادي، وبهذا الصدد أشار الباحثان إلى أن قطاع التأمين يمكن أن يؤثر على النمو الإقتصادي من خلال:

- تحويل المخاطر من خلال تحمل المخاطر عوضا عن الأعوان الإقتصاديين مما يوفر لهم نوع من الاستقرار في تدفقات الدخل ويجنبهم التعرض للتقلبات العنيفة والمفاجئة خلال النشاط.

¹Peter Haiss / Kjell Sümegi(2006), “The Relationship of Insurance and Economic Growth– A Theoretical and Empirical Analysis”, Paper for presentation at the 2006 Eco Mod Conference, Hongkong, June 28-30, 2006

- تعويض (إحلال) الإدخار من خلال ميل الأفراد للتخلي عن الادخار الاحترازي تحسبا للعسر المالي مستقبلا لأن التأمين على الحياة يوفر نوع من التحوط حيال المستقبل.
 - الاستثمار من خلال استغلال الاموال المجمععة في شكل اقساط في مشاريع استثمارية حقيقية أو في السوق المالي.
 - المشتقات الائتمانية وأثر العدوى (**Credit Derivatives and Contagion**) وذلك بالتأثير على باقي مؤسسات النظام المالي حيث أن فشل مؤسسة تأمين كبيرة ومهيمنة لا يؤثر على حملة وثائق التأمين فقط بل يتعدى ذلك إلى مؤسسات مالية وهيئات وأطراف أخرى، فعلى سبيل المثال أيضا تلجأ شركات التأمين لبيع سندات مبادلة مخاطر الائتمان (**Credit default swaps**) ((CDS)) وهي بذلك تتحمل مخاطر كبيرة جدا من دون أن تظهر على ميزانياتها.
- توصلت الدراسة إلى عدم وجود أدلة كافية معنوية على العلاقة بين نشاط التأمين والنمو الإقتصادي في دول العينة. وتبدو هذه النتائج مخالفة لما توصل إليه السواد الأعظم من الدراسات السابقة بهذا الشأن ومن الممكن أن ذلك ناتج عن مزج مجموعة غير متجانسة من الدول تتضمن دول متقدمة وهي التي انضمت مبكرا للإتحاد الأوروبي وأخرى نامية لا زالت تعاني من تبعات الاقتصاد الموجه وهي في بداية التحول لاقتصاد السوق أي دول شرق أوروبا.

دراسة Webb، Grace و Skipper (2002):¹

قام كل من Webb و Grace و Skipper بإجراء دراسة حول 55 دولة من مختلف دول العالم بما في ذلك الجزائر في الفترة ما بين 1980-1996 من أجل معرفة أثر القطاع البنكي وقطاع التأمين على النمو الإقتصادي.

واستخدم في الدراسة GDP الحقيقي للفرد كمتغير تابع إضافة إلى المتغيرات المفسرة التالية :

- النشاط البنكي معبر عنه بنسبة حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى GDP واستعمل هذا المؤشر من طرف King و Levine سنة 1993 أيضا.
- معدل اختراق التأمين على الحياة معبر عنه بإجمالي أقساط التأمين على الحياة نسبة إلى GDP

¹Webb,I., Grace, M. F., & Skipper, H. D.(2002).The Effect ofBanking and Insurance on the Growth of Capital and Output.Center for RiskManagement and Insurance, Working Paper 02-1, and Journal of Financial Issues ,2 (2), 1-32.

- معدل اختراق التأمين على الممتلكات والمسؤولية معبر عنه بإجمالي الأقساط نسبة إلى GDP.
 - مستوى التعليم لدى الطبقة العاملة معبر عنه بنسبة الأفراد الذين تفوق أعمارهم 25 سنة والذين أتمو المدرسة الابتدائية.
 - الإنفاق الحكومي نسبة إلى GDP.
 - حجم الصادرات نسبة إلى GDP.
 - GDP الإبتدائي من أجل دراسة أثر التقارب.
 - مخزون رأس المال معبر عنه بـ إجمالي الإستثمار المحلي (Gross Domestic Investment).
 - الوساطة المالية معبر عنها بمجموع قيم النشاط البنكي ونشاط قطاع التأمين نسبة إلى GDP أو بمعنى آخر معدل الإختراق الكلي لنشاط كل من قطاع التأمين والبنوك معا نسبة إلى GDP
- أشارت الدراسة إلى أن متغير "الوساطة المالية" يعبر عن الوساطة المالية الإجمالية التي تقوم بها البنوك وشركات التأمين باعتبارهما مؤسستين مالييتين تكملان بعضهما ذلك أنه إضافة إلى تقاسمهما دور الوساطة المالية فإن أنظمة الدفع المتطورة والكفوة التي توفرها البنوك تسهل عمل شركات التأمين وتخفف تكاليفها من جهة كما أن التأمين على الممتلكات والمسؤولية يساهم في المحافظة على ضمانات القروض مما يخدم مصلحة البنوك ويشجعها على منح قروض من جهة ثانية، ثم إن الهدف من استعمال الباحثين لمتغير "الوساطة المالية" هو مقارنة معنوية إدراج معدل اختراق البنوك وشركات التأمين معا ومعنوية إدراجها منفصلين في نفس النموذج والتقدير في كل مرة.
- وتوصلت الدراسة إلى ما يلي :

- تساهم البنوك ومؤسسات التأمين في زيادة النمو الاقتصادي في جميع دول العينة.
- أثر الوساطة المالية الناجمة عن البنوك وشركات التأمين معا في النمو الاقتصادي أكبر من أثر كل منهما منفصلا في النمو الاقتصادي في جميع دول العينة.

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة أعلاه نستخلص بأن تطور نشاط التأمين يرتبط على العموم بعلاقة إيجابية اتجاه النمو الاقتصادي في جميع الدول ما عدا بعض الحالات الاستثنائية مثل دراسة Ward و Zurbruegg (2000) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين التأمين والنمو الإقتصادي في و.م.أ وسويسرا، المملكة المتحدة، النمسا غير أنه من غير المعقول التسليم بهذه النتيجة

بالنظر لقوة قطاع التأمين في و.م.أ التي تحتل المرتبة الأولى عالميا بحصة سوق قدرها 28.58% وكذا سويسرا في المرتبة 17 عالميا بحصة سوق قدرها 1.23% والمملكة المتحدة في المرتبة 4 عالميا بحصة سوق قدرها 6.43% سنة 2016.

وعلى عكس ما سبق توصلت دراسة Horng (2012) والتي اجريت حول تايوان إلى أن النمو الإقتصادي يؤثر في تطور حجم سوق التأمين من خلال التأثير في الطلب على خدمات التأمين وفقا لفرضية "Demand Following"، أي أن النمو الإقتصادي يسبب الزيادة في الطلب على خدمات التأمين، وتجدر الإشارة إلى أن تايوان من الأرقام الصعبة في المعادلة العالمية لقطاع التأمين بحيازتها على 2.14% من حجم السوق العالمي للتأمين سنة 2016 محتلة بذلك المركز 10 وفقا لما ورد في العدد 3 من سنة 2017 لمجلة سيجما، ونفس النتيجة توصل إليها Ching وآخرون (2010) لكن في المدى القصير في دراسة أجريت على ماليزيا.

من ناحية أخرى توصلت القليل من الدراسات إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين تطور قطاع التأمين والنمو الإقتصادي في الدول النامية على غرار دراسة Taiwo AKINLO (2015) حول دول جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى ودراسة Rudra P. Pradhan (2013) حول عينة من الدول النامية من مختلف القارات ودراسة Pradhan وآخرون (2016) في دراسة حول عينة من دول جنوب شرق آسيا.

خاتمة الفصل:

من خلال الخوض في تفاصيل أداء سوق التأمين عالميا وقاريا وإقليميا ثم في الجزائر بشكل أعمق يمكن القول بأن تركيبة نشاط التأمين في الدول المتقدمة تتميز بالمثانة وقوة التأثير في الاقتصاد العالمي حيث تستحوذ كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا على ما مجموعه 43% من إجمالي أقساط التأمين عالميا إذ يبلغ معدل الاختراق على سبيل المثال أمريكا وفي اليابان وفي بريطانيا وهاته الأقساط تتشكل أساسا من نشاط التأمين على الأشخاص والذي يعتبر تأمينا اختياريا بخلاف نشاط التأمين في الدول النامية والذي تشكل فيه أقساط التأمين الإجباري مصدرا أساسيا لمجموع الأقساط المكتتبه حيث يعاني قطاع التأمين هاي هاته الدول مشاكل فنية وعوائق ثقافية واجتماعية تحول دون النهوض به بالرغم من وجود إمكانيات كبيرة كفيلة

ومن خلال تناول تفاصيل نشاط التأمين في الجزائر نظريا يظهر بأن قطاع التأمين عرف إصلاحات جذرية كان لها الأثر البالغ في إحداث تغييرات معتبرة فيما يخص حجم الأقساط وعدد وجنسية شركات التأمين الفاعلة في السوق الجزائرية حيث انتقل رقم أعمال التأمينات من من 0.27 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.25 مليار دولار سنة 2019 أي تضاعف بحوالي 04 مرات تقريبا كما بلغ عدد شركات التأمين 23 شركة تأمين بأصنافها المختلفة من شركات تأمين أضرار وتأمين أشخاص وتعاضديات وشركات تأمين متخصصة غير أن ذلك يتناقض مع مع تدل عليه مؤشرات الأداء لهذا القطاع مثل معدل الإختراق الذي يتراوح بين 0.7% و 0.9% مقابل المعدل العالمي الذي يتراوح بين 6% و 7% عالميا خلال عشر سنوات الأخيرة ومعدل الكثافة الذي يتراوح هو الآخر بين 600 و 750 دولار أمريكي عالميا في حين لا يتجاوز 40 دولار أمريكي في الجزائر خلال نفس الفترة وهذا أيضا لا يقارن مع معدل الإختراق في المغرب وتونس سنتي 2017 و 2018 بمعدل 2.1% و 3.8% على الترتيب غير أن معدل الكثافة يقترب مما هو عليه في دول الجوار والمقدر ب 60 و 41 دولار أمريكي بتونس والمغرب على التوالي أيضا سنة 2018، وعلى ضوء ما سبق يستدعي الأمر التحقق إحصائيا من مدى تأثير نشاط التأمين في الاقتصاد الجزائري إذ وبالرغم من أن المؤشرات تعطي انطباعا سلبيا إلا أنه لا يمكن إغفال حقيقة أن رقم الأعمال فاق 1.46 مليار دولار أمريكي سنة 2014 كأعلى قيمة لذلك سيخصص الفصل الثالث الموالي للدراسة التطبيقية باستخدام الطرق الكمية لاختبار وجود التأثير المحتمل لنشاط التأمين ومدى معنويته.

ومع تقدم البحث في موضوع نشاط التأمين وتزايد أهميته وتوفر إحصائيات مفصلة لكل فرع من فروع التأمين ولفترة كافية نسبيا لإجراء تحليل إحصائي لجأت بعض الدراسات والتي تمت الإشارة إليها في هذا الفصل لتمحيص أثر كل نوع أو فرع من فروع التأمين على النمو الإقتصادي مما أسفر عن نتائج ذات أهمية لا سيما بالنسبة لصانعي القرار لمساعدتهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات المناسبة لتوظيف هذا النوع من النشاط في صالح الاقتصاد وفي خدمة الأفراد بالنظر لما يتيح التأمين من مزايا مثل دفع التعويضات للمتضررين وتعبئة الأدخار وتشجيعه وتوجيه الإستثمار من خلال قناة مؤسسات التأمين العاملة في اقتصاد معين.

الفصل الثالث: الدراسة

القياسية للعلاقة بين تطور

قطاع التأمين والنمو

الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

إلى جانب البحث النظري، تناول الباحثون موضوع نشاط التأمين وعلاقته بالنمو الاقتصادي بشكل أعمق بإضافة دراسات إحصائية تعتمد على إدراج أحد مؤشرات قياس تطور نشاط التأمين ضمن نماذج النمو الاقتصادي في إطار نظريات مختلفة لهذا الأخير وذلك بهدف معرفة طبيعة الأثر الذي يحدثه نشاط التأمين في النمو الاقتصادي سواء كان معنوياً أو إيجابياً إضافة إلى تحديد مدى معنوية هذا التأثير واتجاه السببية لهذا الأثر إن وجد، ومن الدراسات ما يذهب بعيداً ليكتشف طبيعة العلاقة الموجودة وتحديد ما إذا كانت في أجل الطويل أو القصير كما أن هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع التأمين من ناحية التسويق وكيفية زيادة رقم الأعمال وتحفيز الأفراد على الإكتتاب وشراء عقود التأمين.

في ظل البحث حول أثر نشاط التأمين في النمو الاقتصادي استخدم مجموعة من الباحثين مؤشر أقساط التأمين للتعبير عن نشاط التأمين حيث يمثل حجم الطلب الكلي على خدمات التأمين في اقتصاد معين أو منطقة معينة، هذا وتستخدم مجموعة أخرى من الباحثين مؤشر معد إختراق التأمين وهو يمثل نسبة مبالغ التأمين المجمعة من خلال عقود التأمين المكتتبه إلى الناتج الداخلي الخام الحقيقي، في حين استخدم باحثون آخرون لذات الموضوع مؤشر معدل كثافة التأمين الذي يحسب من خلال قسمة حجم أقساط التأمين المكتتبه على عدد السكان وعليه يمكن القول بأن هذا المؤشر يقيس نصيب الفرد من حجم الإنفاق الكلي على خدمات التأمين، إضافة إلى كل تلك المؤشرات المذكورة أنفا استخدم قلة من الباحثين مؤشر حجم الأموال التي يوظفها ويعبئها قطاع التأمين ضمن النظام المالي لاقتصاد معين.

وتختلف زوايا نظر الباحثين لموضوع نشاط التأمين وعلاقته بالنمو باختلاف المنطقة محل الدراسة، أي متقدمة أو متخلفة، وباختلاف نظرة المجتمع وثقافته اتجاه نشاط صناعة التأمين ككل، فالملاحظ أن جل الدراسات التي أجريت على مناطق أو دول متقدمة تتمتع بحجم أقساط تأمين مكتتبه كبير نسبياً والأمر يخص التأمين بفرعيه أي التأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات والمسؤولية، في حين يلاحظ أن حجم أقساط التأمين صغير مقارنة بالدول المتقدم كما أن الأقساط التأمينية المكتتبه على الممتلكات والمسؤولية في الدول النامية أكبر نسبياً من حجم أقساط التأمين على الحياة ويرجع السبب في ذلك لعدة عوامل أهمها الجانب الديني، الذي يقصد به نظرة الدين لهذا النوع من الخدمات، وكذلك الجانب التنظيمي والقانوني لكل دولة والمتضمن أساساً إجبارية التأمين ضد المسؤولية ومدى انفتاح الاقتصاد على متعاملين

أجانب في مجال نشاط التأمين وكذا المساحة الممنوحة لمؤسسات التأمين في اقتصاد معين لتقديم خدمات مالية مبتكرة من شأنها منافسة مؤسسات مالية أخرى مثل البنوك.

من ناحية أخرى وباعتبار مؤسسات التأمين جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي لأي اقتصاد تناولت بعض الدراسات موضوع نشاط التأمين وأثره على النمو الاقتصادي من زاوية أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي وهذا المحور يشتهر بتفرع نتائج الدراسات حوله لثلاثة أقسام أولها القسم الذي قول بأن التطور المالي يسبق النمو الاقتصادي ويسببه أي Supply Leading والقسم الثاني الذي يقول بأن النمو الاقتصادي يسبق التطور المالي Demand Following حيث يحفز الدخل الإضافي الأفراد على زيادة الطلب على خدمات التأمين في حين يقول التوجه الثالث بأن الاقتصاد النامي في البداية يمر بمرحلة Supply Leading ثم بعد تحقيق معدلات نمو جيدة ينتقل الاقتصاد تدريجياً لمرحلة Demand Following

ومع تزايد أهمية قطاع التأمين في العالم وبروز قوى إقتصادية جديدة صاعدة تتمثل في الدول التي تدين بالإسلام أو تحتوي عدداً معتبراً من المسلمين، مثل المملكة العربية السعودية، دول الخليج، تركيا، ماليزيا وسنغافورة، ظهر نوع آخر من التأمينات يسمى التأمين التكافلي كرد فعل لإشباع رغبات طالبي التأمين الذين لا يحبذون صيغ التأمين التقليدي من منطلق ديني في الأساس بحيث يوازي نشاط التأمين التقليدي في الهدف من إنشائه ويختلف معه في المبادئ والأسس التي يبنى عليها غير أن ذلك لا يعنى عدم تمكن غير المسلمين من الإكتتاب في هذا النوع من التأمين لذلك لاقى هذا النوع من التأمين قبولا واسعا وعرف انتشاراً معتبراً حتى في أمريكا وبريطانيا اللتان تتصدران العالم في حجم اقساط التأمين نسبة إلى الناتج الداخلي الخام، وعليه استدعى الأمر البحث والتمحيص بهذا الشأن وبالفعل تناولت بعض الدراسات بيانات سلاسل زمنية تتضمن معطيات حول رقم أعمال التأمين التكافلي لدراسة أثره على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الجانب النظري للدراسة القياسية

يعتبر هذا المبحث بمثابة التمهيد قبل الخوض في المبحثين الثاني والثالث في محاولة لاختبار ما تم التوصل إليه من الجانب النظري بخصوص تطور نشاط التأمين في الجزائر والإصلاحات التي عرفها وأثر ذلك على النمو الاقتصادي حيث يتناول مفاهيم أساسية حول السلاسل الزمنية والاستقرارية والتكامل المشترك.

المطلب الأول : مدخل لتحليل السلاسل الزمنية

1- تعريف السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة قسم لمؤشر إحصائي محدد يتم ترتيبها وفق تسلسل زمني، بحيث يقابل كل فترة زمنية قيمة عددية لهذا المؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبتعبير آخر هي مجموعة معطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا¹

وتتضمن السلسلة الزمنية مجموعة من المركبات، التي تساعد في تحديد سلوكها وتحديد مقدار تغيراتها واتجاهها المحتمل في المستقبل، وهي موضحة باختصار كمايلي:²

- **الاتجاه العام Trend** : وهو يعبر عن تطور الظاهرة عبر الزمن إما بالاتجاه زيادة أو نقصانا بميل موجب أو سالب.
- **التغيرات الموسمية Seasonal variations**: وهي تقلبات تحدث كل سنة بانتظام وبنفس الوتيرة خلال فترات معينة بشكل متكرر.
- **التغيرات الدورية Cyclical Variations**: هي تشبه التغيرات الموسمية من حيث التكرار لكنها تختلف معها نسبيا في طول الفترة التي تتراوح بين 3 إلى 10 سنوات وبالتالي من الصعب تقديرها بسبب أنها تتم خلال فترة طويلة.

¹ David et Michaud, J. (1989), « La Prévision: Approche empirique d'une méthode statistique Paris: Masson.

² محمد. شيخي (2011)، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الجزائر، الحامد، ط1، ص 195-197.

- التغيرات العشوائية **Random or Stochastic variations**: وهي تغيرات تحدث بشكل مفاجئ وغير منتظم نتيجة لظروف لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها مثل الكوارث الطبيعية أو الإضرابات.

2- استقرارية السلاسل الزمنية وأهم اختبارات الاستقرارية

السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة:

تتسم السلاسل الزمنية غير المستقرة بعدم ثبات المتوسط بسبب وجود اتجاه عام بالزيادة أو النقصان وهذا الأخير يعد السبب في تشويه التوقع، التباين والتباينات المشتركة لنفس السلسلة¹.

تعد سلسلة زمنية ما مستقرة (Stationary) إذا توفرت فيها الخصائص التالية:²

1- ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي: $E(\star \diamond) = \mu$

2- ثبات التباين (Variance) عبر الزمن أي :

3 - أن يكون التباين المشترك (التغاير) Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة

الزمنية (K) بين القيمتين (Y_t) و (Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير أي:

$$Cov(Y_t, Y_{t-k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu)] = Y_k$$

μ : يشير إلى الوسط الحسابي، σ^2 : يشير إلى التباين و Y_k يمثل معامل التغير.

تتفق الدراسات التطبيقية القياسية التي تم الإطلاع عليها على أن السلاسل الزمنية المستخدمة من المفترض أن تكون مستقرة حتى تكون صالحة لإجراء الانحدار كما يعتبر الانحدار الذي يتم الحصول عليه باستخدام سلاسل زمنية غير مستقرة انحداراً زائفاً، ويمكن التنبؤ بوجود مشكلة الانحدار الزائف بشكل مبدئي من خلال معامل التحديد R^2 الكبير وزيادة المعنوية الإحصائية للمعاملات بشكل كبير إضافة إلى إحصائية داربين واتسون DW التي تدل على وجود مشكل الارتباط التسلسلي الذاتي. و السبب في مشكل

¹ شيخي محمد (2011)، المرجع نفسه.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2009). "الحديث في: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق". الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية. ط3. ص. 648-649.

عدم استقرار السلاسل الزمنية هو وجود عامل الإتجاه الذي يجعل المتغيرات تتغير في نفس الاتجاه رغم وجود علاقة حقيقية بينها حيث يحدث ذلك غالبا خلال فترات الرواج أو الكساد والركود التي يمر بها المجتمع.

وحيث أن التنبؤ برمته يعتمد على القيم المتوسطة للتعبير عن جميع قيم السلسلة فإن وجود اتجاه عام بالتزايد أو التناقص يجعل من الصعب الإعتماد على هاته القيم المتوسطة، ذلك أن استخدام قيم متوسطة في حالة الإتجاه العام المتناقص في التنبؤ يعطي قيم أعلى من الواقع ونفس الكلام ينطبق على حالة اعتماد قيم متوسطة في حالة الإتجاه العام المتزايد والذي يعطي قيم متوسطة أقل مما هي عليه في الواقع وبشكل مختصر يعد تغير القيمة المتوسطة من مجموعة قيم لأخرى من أسباب فشل المتوسط العام في التنبؤ.

في ذات السياق المتعلق بمبررات عدم صلاحية السلاسل الزمنية غير المستقرة للتنبؤ يشير التباين إلى درجة عدم التأكد في التنبؤ وعليه تجدر الإشارة إلى أن عدم تجانس التباين من مجموعة قيم لأخرى ضمن نفس السلسلة الزمنية يجعل من متوسط القيم ذات التباين الكبير أضعف من متوسط القيم ذات التباين الصغير نسبيا في التنبؤ بسبب أن درجة عدم التأكد في الحالة الأولى تكون أكبر منها في الحالة الثانية.

من ناحية أخرى يعتبر الاتجاه العام نتيجة للإرتباط الذاتي بين قيم السلسلة الزمنية، لذلك يعد غياب هذا الإرتباط أو تناقصه بدرجة كبيرة مع زيادة الفجوة الزمنية عاملا مساعدا على استقرار السلسلة الزمنية وجعلها أكثر ملاءمة في التنبؤ.

إن تناول مسألة استقرارية السلاسل الزمنية وأهمية ذلك في التقدير يقود إلى التساؤل حول كيفية تحديد ما إذا كانت سلسلة زمنية ما مستقرة أم لا، وفي هذا الشأن هناك العديد من الطرق والإختبارات التي تمكن من اختبار سكون السلاسل الزمنية على غرار الطريقة البيانية، التي تعتمد على استقراء الشكل البياني للسلسلة وأخذ فكرة مبدئية حول وجود اتجاه زمني، دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة. وفي ما يلي توضيح ذلك بشيء من التفصيل:

أ-طريقة التحليل البياني **Graphical Analysis**:

يتم استخدام هذه الطريقة من طرف الباحثين قبل مباشرة اختبارات جذر الوحدة من أجل تعزيز الشكوك حول استقرار السلسلة الزمنية وأخذ فكرة أولية عن الطبيعة المحتملة لها من خلال الشكل البياني الذي يظهر ببساطة وجود اتجاه عام بالزيادة أو النقصان مثلا. فمثلا السلسلة الزمنية الممثلة في الشكل رقم (2-3) في الفصل الثاني تبين المنحى الصاعد لتطور معدل كثافة التأمين عالميا بشكل يؤدي إلى تغير المتوسط عبر طول السلسلة وبالتالي يستدعي الأمر استخدام اختبارات سكون أكثر دقة لاختبار استقراريتها.

ب-دالة الارتباط الذاتي: ¹

تتمثل دالة الارتباط الذاتي (P_k) عند الفجوة K في نسبة التباين عند الفجوة K إلى التباين كما في العلاقة التالية:

$$P_k = \frac{Y_k}{Y_0}$$

حيث K طول الفجوة الزمنية و:

$$Y_k = \frac{\sum(Y_t - \bar{Y})^2}{n - k}$$

$$Y_0 = \frac{\sum(Y_t - \bar{Y})^2}{n}$$

حيث n : حجم العينة و K طول الفجوة الزمنية

وكأي معامل ارتباط تتراوح قيمة P_k بين 1 و-1 وتكون السلسلة الزمنية مستقرة عندما يكون Y_k يساوي الصفر أو لا يختلف جوهريا عن الصفر وذلك عند أي فجوة k أكبر من 0 وتكون عندها معاملات الارتباط الذاتي موزعة توزيعا طبيعيا وسطه الحسابي صفر 0 وتباينه يساوي 1 مقسوم على حجم العينة

ت-إختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey- fuller) ADF: ²

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع نفسه، ص 650-652

² Regis Bourmonnais (2015) op.cit p250

من أجل دراسة يعتمد اختبار إختبار ديكي-فولر الموسع بشكل أساسي على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النماذج التالية :

$$\text{Model (4) : } \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{i=2}^p \phi \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{Model (5) : } \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{i=2}^p \phi \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{Model (6) : } \Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{i=2}^p \phi \Delta x_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t$$

ويمكن الفرق بين النموذج الخامس والرابع في الحد الثابت C ويزيد النموذج السادس على ذلك متغير الاتجاه الزمني كما يتم تحديد قيمة P وفقا لمعيار أكايك Akaike أو معيار شوارتز Schwarz أما الفرضيات التي تعد محل اختبار فهناك فرضية العدم $H_0 : \phi = 1$ وتقابلها الفرضية البديلة التي تقول بأن $\phi < 1$ أي $H_1 : \phi < 1$

ث- إختبار فيليبس-بيرون Philips -perron¹:

استخدم فيليبس وبيرون سنة 1988 طرقا لا معلميه لمواجهة مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء بدون إضافة معلمات الفروق للفتترات المتأخرة زمنيا مما يسمح بأخذ التباين الشرطي للأخطاء بعين الاعتبار ويلغي التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية ورغم كل ذلك فيعتمد اختبار PP على نفس التوزيع الاحصائي الخاص ب اختبار ADF يتم إجراؤه وفقا للمراحل الاربعة التالية :

أ- تقدير النماذج القاعدية لديكي-فولر وهي كالآتي:

$$\text{Model (1) } x_t = \phi_1 x_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t^2$$

$$\text{Model (2) } x_t = \phi_1 x_{t-1} + \beta_t + \varepsilon_t$$

$$\text{Model (3) } x_t = \phi_1 x_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t$$

ب- تقدير التباين قصير المدى للأخطاء

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T} - \sum_{i=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$$

¹ Regis Bouronnais (2015) , économétries :Cours et exercices corrigés. , 9^{eme} édition, Dunod, paris, p 250.

ت- تقدير المعامل المصحح s_1^2 والذي يسمى التباين طويل المدى والذي يتم حسابه من خلال العلاقة التالية للتباينات المشتركة لبواقي العلاقات السابقة كمايلي:

$$s_1^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{i=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

وبدوره يتطلب تقدير هذا التباين الخاص بالمدى الطويل حساب عدد فترات الابطاء تبعاً لـ n بالعلاقة التالية :

$$l \approx 4(n/100)^{2/9}$$

ث- ايجاد احصائية فيليب-بيرون PP ومقارنتها مع القيمة الحرجة لـ Mackinnon وذلك بعد

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}} \quad \text{حسابها من خلال العلاقة التالية:}$$

$$k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2} \text{ مع}$$

3- التكامل المشترك:

قبل الخوض في موضوع التكامل المشترك ينبغي الإشارة إلى أن درجة تكامل سلسلة زمنية ما يعني أن تكون سلسلة زمنية معينة متكاملة من الدرجة d أي $I(d)$ إذا تم حساب الفروقات d مرة من أجل جعل السلسلة مستقرة فمثلاً إذا استقرت السلسلة بعد إجراء الفرق الأول نقول إنها متكاملة من الدرجة 1 أي $I(1)$.

إن إجراء انحدار لسلسلة زمنية غير مستقرة على سلسلة أخرى غير مستقرة يؤدي إلى انحدار زائف وهنا يأتي مفهوم التكامل المشترك ليشير إلى أنه إذا كانت سلسلة البواقي المتحصل عليها من إجراء انحدار السلسلتين على بعضهما البعض ساكنة فإن السلسلتين متكاملتين زمنياً لأن التوليفة الخطية بينها

ألغت الاتجاه العشوائي لكليهما منفردتين شريطة أن تكونا بنفس درجة التكامل وبمعنى آخر يمكن القول بأن السلسلتين المتكاملتين زمنيا تكون بينهما علاقة توازنية في المدى الطويل.¹

وهناك العديد من الاختبارات التي تبين وجود التكامل المشترك ومن أهمها وأكثرها استخداما وشيوعا اختبار أنجل-جرانجر Engle-Granger والمقترح سنة 1987 واختبار جوهانسن وجسليوس Johansen and Juselius سنة 1990.

بالنسبة لاختبار انجل جوانجر فيتم إجراؤه وفق ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تتضمن إجراء اختبار الاستقرار لتحديد درجة تكامل السلسلتين والتأكد من أنها متماثلة إذ يتم ذلك باستخدام اختبار ديكي - فولر الموسع ADF أو اختبار فيليبس-بيرون PP ثم يتم في المرحلة الثانية تقدير العلاقة بينهما باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية واستخراج سلسلة البواقي وتتضمن المرحلة الثالثة أن تخضع سلسلة البواقي لاختبار الاستقرار، فإذا كانت مستقرة فمعنى ذلك وجود توليفة خطية تلغي الاتجاه العشوائي بين السلسلتين أما إذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة فيعني ذلك عدم تكامل السلسلتين زمنيا ويعتبر عندئذ الانحدار زائفا.²

وبالنسبة لاختبار جوهانسن فقد تم اقتراحه سنة 1988 وجرى تطويره بعدها ليصبح في شكله الحالي حيث يتم إجراؤه بتطبيق إختباري الأثر Trce test والقيمة العظمى maximum eigenvalue test.

المطلب الثاني: نماذج الانحدار الذاتي ذات المتجه VAR.

تسمح نماذج VAR بوجود علاقة سببية تبادلية بين المتغيرات المستقلة والتابعة وباستخدام قيمها الماضية، ويأخذ نموذج VAR ذو المتغيرين الشكل المبسط التالي:³

¹ أنظر :

- محمد. شيخي (2011)، مرجع سابق ص290.
- دامودار جوجارات، (2015)، الاقتصاد القياسي، ترجمة هند عبد الغفار عودة و عفاف علي حسن الدش، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص1057

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص671-672

³ Shrestha, M. B., & Bhatta, G. R. (2018). Selecting appropriate methodological framework for time series data analysis. *The Journal of Finance and Data Science*, 4(2), 71-89.p.7.

$$x_t = \delta_2 + \theta_3 y_{t-1} + \theta_4 x_{t-1} + \varepsilon_{2t}$$

حيث ε_1 و ε_2 هي حدود الخطأ لكل علاقة وهما مستقلين وغير مرتبطين وينبغي تحديد فترة الإبطاء المثلثي قبل التقدير وفقا لمعيار أكايك أو شوارتز أو غيرهما

ومن باب مناقشة أهمية استخدام نماذج VAR من طرف الباحث تمت الإشارة باختصار للمزايا والعيوب التالية:¹

- تجنب الباحث مسألة القلق بشأن تحديد أي المتغيرات داخلي وأيها خارجي حيث تعد بسيطة وكل المتغيرات فيها داخلية.
 - سهولة التقدير لأنها تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لكل معادلة على انفراد.
 - استخدامها في التنبؤ أقل تعقيدا من استخدام المعادلات الآتية في ذلك
- كل هذه المزايا لا تعني أن نماذج VAR خالية من المساوئ حيث يعاني مستخدميها من المشاكل التالية:
- ينصب تركيزه كليا على التنبؤ مما يجعله غير مناسب لتحليل السياسات.
 - صعوبة تحديد الفترة المناسبة للتأخر الزمني فمثلا النموذج الذي يحتوي على ثلاثة متغيرات بإبطاء 8 سنوات يحتاج تقدير 24 معلمة إضافة إلى المقدار الثابت مما يتطلب عددا كبيرا جدا من المعطيات بسبب استهلاك المعلمات لقسط معتبر من درجات الحرية.
 - يتطلب استخدامها أن تكون السلاسل مستقرة جميعا من نفس المستوى مما يستدعي تحويل البيانات غير الساكنة مما يطرح مشكل عدم واقعية البيانات المستخدمة.

المطلب الثالث : نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع ARDL

لا يمكن تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك مباشرة إذا كانت درجة تكامل المتغيرات مختلفة أو ليست I(1) لذلك أكتسبت نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع ARDL شهرة غير مسبوقه وهي نماذج تعتمد أيضا على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للتقدير وتطبق على

¹ دامودار جوجارات، (2015)، المرجع نفسه

النماذج التي تتضمن سلاسل غير مستقرة أو تتضمن مجموعة مختلطة تضم سلاسل مستقرة وأخرى غير مستقرة حيث تأخذ عددا كافيا ومناسبا لفترات الإبطاء المناسبة لكل سلسلة ضمن النموذج.

تم اقتراح نماذج الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع (ARDL) من طرف العالم الاقتصادي الأمريكي ذي الاصول الإيرانية Pesaran بالتعاون مع كل من Shin و Smith سنة 2001.

وتتضمن نماذج ARDL بدورها نموذج ديناميكي لتصحيح الخطأ ECM والذي يمكن استخراجه من خلال تحويل خطي بسيط وبطريقة مشابهة لما هو عليه في نماذج VAR يدمج نموذج تصحيح الخطأ في نماذج ARDL بين ديناميكية العلاقة بين الأجل الطويل والأجل القصير من دون فقدان معلومات الأجل الطويل ومع تجنب الوقوع في الانحدار الزائف نتيجة السلاسل الزمنية غير المستقرة، ومن أجل شرح عملية النمذجة باستخدام ARDL سيتم الاستعانة بالشرح وبالنموذج البسيط كالتالي:¹

$$y_t = \alpha + \beta x_t + \delta z_t + e_t$$

و بناءا عليه فإن صيغة نموذج تصحيح الخطأ لنماذج ARDL تأخذ الشكل الموالي :

الجزء الأول من المعادلة والمرافق للمعاملات δ, β و ε يتعلق بالمدى القصير والجزء الثاني الذي يتضمن المعاملات λ_1, λ_2 و λ_3 يمثل العلاقة في المدى الطويل، و فرضية عدم عندئذ تقول بأن $\lambda_1 + \lambda_2 + \lambda_3 = 0$ مما يعني عدم وجود علاقة في المدى الطويل.

و يتميز نموذج (ARDL) بالإيجابيات والميزات التالية:²

-1 يتم تطبيقه على بيانات السلاسل الزمنية دون مراعاة ضرورة تماثل درجة التكامل ما لم يتضمن النموذج سلاسل متكاملة من الدرجة الثانية.

¹ Shrestha, M. B., & Bhatta, G. R. op.cit .p.9.

² Olayungbo, D. O. (2016). Effects of Life and Non-Life Insurance on Economic Growth in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach. Global Journal of Management And Business Research

- 2- يتم من خلاله اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) مما يجعل من الممكن تقدير العلاقة في المديين الطويل والقصير وفي آن واحد بعد إجراء إختبار الحدود الذي يسمح بالتأكد من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك.
- 3- يعتبر نسبيا أكثر ملاءمة في حالة العينات الصغيرة كما هو الحال بالنسبة لهاته الدراسة.

المبحث الثاني : دراسة أثر نشاط التأمين الكلي وإصلاحاته على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج VAR

باعتبار هذا المبحث الأول في الدراسة القياسية سيتضمن مجموعة متغيرات النماذج و اختبارات الاستقرار وذلك كمرحلة سابقة لإجراء اختبار التكامل المشترك وتقدير العلاقة في المدى الطويل وبلي ذلك اختبار السببية والاختبارات التشخيصية ثم تختتم بتحليل التباين وتحليل دوال الاستجابة الدفعية.

المطلب الأول : تحديد متغيرات النموذج ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

1- تحديد متغيرات النموذج:

من أجل دراسة العلاقة بين نشاط قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018 سيتم استخدام معطيات مستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

كما سيتم استخدام النموذج الموالي والذي تم استنباط متغيراته من خلال دراسات تناولت موضوعا مشابها واعتمدت على نماذج النمو الداخلي انطلاقا من صيغة معدلة لدالة الإنتاج لكوب دوقلاس Cobb-Douglass نذكر منها دراسة،¹Haiss and Sumegi،²Webb et al،³Fink et al ودراسة⁴Eller et al

$$EG = \beta_0 + \beta_1INS_t + \beta_2G_t + \beta_3FT_t + \beta_4GFCF_t + \beta_5INF_t + \beta_6M2_t + \varepsilon_t$$

حيث:

¹ Haiss, P., & Sümegi, K.. op.cit

² Webb, I., Grace, M. F., & Skipper, H. D. (2002). op.cit

³ Fink, G., Haiss, P., & Hristoforova, S. (2005, July). Credit, Bonds and Stocks in Seven Large Economies. In *Asian Finance Association Conference, Kuala Lumpur, Malaysia*.

⁴ Eller, M., Haiss, P. R., & Steiner, K. (2005). Foreign direct investment in the financial sector: the engine of growth for Central and Eastern Europe?. *Vienna University of Economics and BA, Europainstitut Working Papers*, (69)

EG = النمو الاقتصادي والذي سيعبر عنه باستخدام معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPG أو معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد PGDPG.

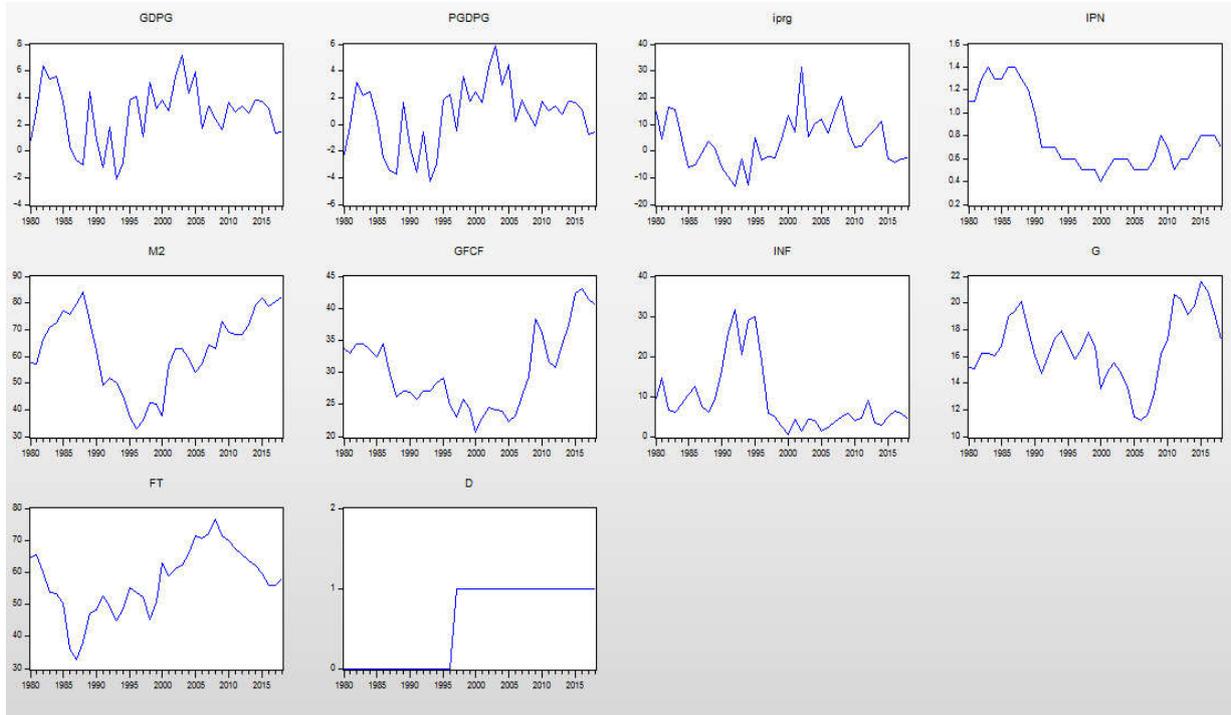
INS = مؤشر نشاط التأمين الذي بدوره سيعبر عنه بمؤشرين، أحدهما معدل نمو أقساط التأمين IPRG والثاني معدل اختراق قطاع التأمين IPN ، $G =$ الانفاق الحكومي، $FT =$ حجم التجارة الخارجية، $GFCF =$ إجمالي تكوين رأس المال الثابت، $INF =$ التضخم، $M2 =$ الكتلة النقدية، $\varepsilon_t =$ حد الخطأ العشوائي.

2-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

أولاً:التحليل البياني

من خلال الاشكال البيانية للسلاسل الزمنية في الشكل رقم (3-1) الموالي يتبين بأن جميع السلاسل الزمنية بها متجه زمني في شكل تذبذبات مما يثير الشك حول عدم استقراريتها في المستوى.

الشكل رقم (3-1)الاشكال البيانية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برمجية Eviews 10

ثانيا: دالة الارتباط الذاتي: تُظهر الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية في المستوى :
IPN ، IPRG، PGDPG ، GFCF ، M2، FT، أن حدود دالة الارتباط الذاتي البسيط عند فترات التأخر
الأولى تقع خارج فترة الثقة 95% و بالتالي يمكن القول أن هذه السلاسل غير مستقرة.(أنظر الملحق رقم
(1) و(2))

ثالثا: إختباري إختباري فيليبس-بيرون PP وديكي فولر الموسع ADF للاستقرارية:

من أجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في تقدير مختلف النماذج بشكل أدق تم
استخدام إختباري فيليبس-بيرون PP وديكي فولر الموسع ADF من أجل تحديد درجة تكامل (إستقرار)
كل سلسلة الأمر الذي يساعد على إختيار النموذج الأنسب للتقدير بناء على نتائج الاستقرارية والجدول
الموالي يوضح ذلك أين تم اجراء الإختبار على السلاسل الزمنية في المستوى وعند الفرق الأول
وبالاستعانة بمعيار أكايك AIC لتحديد فترة الابطاء المثلى كمايلي :

من خلال الجدول (3-1) يتضح بأن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول أي غير
مستقرة في المستوى كما أن جميع السلاسل مستقرة بعد إجراء الفرق الأول أي هي متكاملة من الدرجة 1
أي $I(1)$ حيث أنه، وعلى سبيل المثال وعلى غرار ذلك باقي السلاسل الزمنية غير المستقرة، بخصوص
السلسلة الزمنية M2 والمتعلقة بالمعروض النقدي قدرت قيم الإحصائية t ، عند إجراء الإختبار في
المستوى، ب 1,19، 1,3 و 0,3 في النماذج الثلاث وهي بقيمها المطلقة أقل من القيم الجدولية الحرجة
عند مستوى معنوية 5% وفقا لجدول ماكينون(1996) والمقدرة ب 2.94، 3,53 و 1,95 على الترتيب،
وبناء على ذلك يتم قبول فرضية العدم H_0 التي تقول بوجود جذر الوحدة مما يعني رفض الفرضية البديلة
 H_1 والفائلة باستقرارية السلسلة وعدم وجود جذر وحدة.

نفس النتائج تؤكدها إحصائية الاحتمالات الحرجة P عند مستوى معنوية 1% و 5% إذ يظهر
الجدول أن قيمها عند إجراء الإختبار في المستوى في النماذج الثلاث هي 0,66، 0,87 و 0,79 على
التوالي وهي جميعا أكبر من 0,01 و 0,05 مما يعني قبول فرضية العدم H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 .

عند إجراء نفس الإختبار، عند الفرق الأول، على السلاسل الزمنية غير المسقرة أظهرت النتائج
المتعلقة بسلسلة المعروض النقدي M2 قيمة مطلقة للإحصائية t مقدرة ب -4,61، -4,54 و -4,63 وهي

الفصل الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر

أكبر من القيم الجدولية المقدر بـ 2.94، 3.53 و 1.95 على الترتيب مما يعني رفض فرضية العدم H_0 التي تقول بوجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنفي وجوده بشكل يؤكد استقرار السلسلة الزمنية، وعلى غرارها باقي السلاسل الزمنية المشابهة، عند الفرق الأول.

إضافة إلى ذلك أكدت قيم إحصائية الاحتمالات الحرجة P عند مستوى معنوية 1% و 5% إذ يظهر الجدول أن قيمها عند إجراء الإختبار في المستوى في النماذج الثلاث هي 0.0007، 0.004 و 0.00، على التوالي وهي جميعا أصغر من 0.01 و 0.05 مما يعني رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 .

الجدول (1-3): نتائج اختبار الاستقرار لـ فيليبس-بيرون PP

اختبار فيليبس بيرون للاستقرارية (PP) UNIT ROOT TEST TABLE										
DUM	M2	INF	GFCF	FT	G	IPN	IPRG	PGDPG	GDPG	عند المستوى
-1.1151	-1.1923	-1.9451	-1.0344	-1.5537	-2.1219	-1.3346	-3.4449	-3.5415	-3.9234	t-Statistic
0.6999	0.6678	0.3089	0.7310	0.4960	0.2376	0.6035	0.0154	0.0121	0.0045	Prob.
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	**	**	***	يوجد الثابت
-1.8946	-1.3061	-2.2557	-1.1063	-2.3110	-2.1082	-1.3506	-3.4538	-3.5247	-3.8488	t-Statistic
0.6377	0.8712	0.4468	0.9147	0.4182	0.5249	0.8593	0.0593	0.0509	0.0245	Prob.
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	*	*	**	يوجد الثابت والاتجاه
0.0000	0.3999	-1.3949	0.2798	-0.4923	-0.0785	-1.0014	-3.2733	-3.3468	-1.9404	t-Statistic
0.6764	0.7941	0.1490	0.7618	0.4962	0.6501	0.2786	0.0017	0.0014	0.0510	Prob.
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	***	***	*	بدون الثابت والاتجاه
عند الفرق الأول										
d(DUM)	d(M2)	d(INF)	d(GFCF)	d(FT)	d(G)	d(IPN)	d(IPRG)	d(PGDPG)	d(GDPG)	
-6.0828	-4.6144	-5.6064	-4.7132	-4.6866	-3.6391	-4.4769	-11.5200	-8.6901	-9.2223	t-Statistic
0.0000	0.0007	0.0000	0.0005	0.0006	0.0095	0.0010	0.0000	0.0000	0.0000	Prob.
***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	يوجد الثابت
-6.0075	-4.5446	-5.5202	-7.8872	-4.6540	-3.5533	-4.4364	-11.3465	-8.4715	-8.6388	t-Statistic
0.0001	0.0045	0.0003	0.0000	0.0034	0.0482	0.0059	0.0000	0.0000	0.0000	Prob.
***	***	***	***	***	**	***	***	***	***	يوجد الثابت والاتجاه
-6.0000	-4.6329	-5.6721	-4.7733	-4.7546	-3.7418	-4.5384	-11.7082	-8.8289	-9.3614	t-Statistic
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0004	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	Prob.
***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	بدون الثابت والاتجاه

ملاحظة: تشير كل من (***)، (***) و (*) إلى درجة المعنوية الاحصائية عند 1%، 5%، 10% على الترتيب، no تعني السلسلة غير مستقرة.

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية Eviews 10

من خلال الجدول رقم (2-3) أدناه وبنفس الطريقة يتم استقراء نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية استقرارية حيث جاءت متفقة مع نتائج إختبار فيليبس-بيرون PP ما عدا السلسلة الزمنية المتعلقة بمعدل اختراق التأمين الكلي IPN حيث أشار اختبار ADF لعدم استقراريته في المستوى ولا عند الفرق الأول بينما أشارت نتائج اختبار إختبار فيليبس-بيرون PP إلى أنها مستقرة عند الفرق الأول.

الجدول (3-2) : نتائج اختبار الاستقرارية لـ ديكي فولر ADF

اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) UNIT ROOT TEST TABLE										
DUM	M2	INF	GFCF	FT	G	IPN	IPRG	PGDPG	GDPG	عند المستوى
-1.1151	-0.9869	-1.8297	-0.9274	-1.5537	-2.7653	-1.2315	-2.7434	-3.4473	-3.8114	t-Statistic
0.6999	0.7482	0.3609	0.7685	0.4960	0.0731	0.6507	0.0783	0.0153	0.0060	Prob.
n0	n0	n0	n0	n0	*	n0	*	**	***	وجود الثابت
-1.8366	-1.1176	-2.1251	-1.3357	-2.1909	-2.7101	-1.1250	-2.4505	-3.4066	-3.7297	t-Statistic
0.6670	0.9126	0.5159	0.8634	0.4808	0.2386	0.9113	0.3485	0.0655	0.0323	Prob.
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	*	**	وجود الثابت والاتجاه
0.0000	0.3999	-1.3432	0.2099	-0.4890	-0.2810	-1.0270	-2.1550	-3.2673	-1.5293	t-Statistic
0.6764	0.7941	0.1630	0.7418	0.4975	0.5779	0.2686	0.0317	0.0018	0.1167	Prob.
n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	**	***	n0	بدون الثابت والاتجاه
عند الفرق الاول										
d(DUM)	d(M2)	d(INF)	d(GFCF)	d(FT)	d(G)	d(IPN)	d(IPRG)	d(PGDPG)	d(GDPG)	
-6.0828	-4.6537	-5.6113	-5.0470	-4.7846	-4.0709	-4.4769	-9.3718	-6.1949	-6.3106	t-Statistic
0.0000	0.0006	0.0000	0.0002	0.0004	0.0031	0.0010	0.0000	0.0000	0.0000	Prob.
***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	وجود الثابت
-6.0079	-4.6304	-5.5262	-5.7113	-4.7505	-4.0032	-3.5298	-9.2350	-6.0828	-6.1981	t-Statistic
0.0001	0.0036	0.0003	0.0002	0.0026	0.0173	0.0520	0.0000	0.0001	0.0001	Prob.
***	***	***	***	***	**	*	***	***	***	وجود الثابت والاتجاه
-6.0000	-4.6735	-5.6762	-5.0946	-4.8465	-4.1324	-4.4986	-9.4930	-6.2912	-6.3934	t-Statistic
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	Prob.
***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	بدون الثابت والاتجاه

ملاحظة: تشير كل من (***)، (***) و(*) إلى درجة المعنوية الاحصائية عند 1%، 5%، 10% على الترتيب، no تعني السلسلة غير مستقرة.

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية Eviews 10

تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض التضارب في نتائج الاستقرارية بين اختبائي ADF و PP بشأن السلسلة المتعلقة وعليه ستم عملية تقدير النماذج بالاعتماد أكثر على نتائج اختبار فيليبس بيرون حيث يعتبر ملائماً أكثر في حالة العينات الصغيرة من جهة ولأنه يقوم على افتراض أكثر عمومية من جهة أخرى إذ يفترض أن سلسلة البواقي يتم توليدها وفقاً لطريقة Autoregressive Integrated Moving Average ARIMA بخلاف اختبار ديكي- فولر الذي يفترض أن السلسلة يتم توليدها باستخدام الانحدار الذاتي Autoregressive¹.

¹ أحمد سلامي، شيخي محمد (2014). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011) مجلة الباحث، ص 4.

المطلب الثاني : إختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ

1- إختبار التكامل المشترك:

من أجل دراسة العلاقة المحتملة بين متغيرين أو مجموعة من المتغيرات في المدى الطويل ينبغي إجراء إختبار التكامل المشترك الذي يبين ما إذا كان هناك علاقة توازنية مشتركة بين المتغيرات في المدى الطويل أم لا، وستناول هاته الدراسة مقاربتين مختلفتين للكشف عن العلاقة التوازنية المشتركة المحتملة بين المتغيرات ألا وهما استخدام نماذج VAR التي تعتمد على إختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الموزع ARDL والتي تعتمد في كشفها على العلاقة التوازنية طويلة الأجل على إختبار الحدود كما جاء بذلك بيسران سنة 2001.

إن الفرق الأساسي بين المقاربتين أعلاه يكمن في أن إختبار جوهانسن يشترط أن تكون السلاسل الزمنية محل إختبار العلاقة طويلة الأجل مستقرة أو متكاملة عند نفس درجة التكامل الأولى أي $I(1)$ في حين تتنازل مقارنة إختبار الحدود عن هذا الشرط إذ أن إختبار التكامل المشترك يتم دون مراعاة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة شريطة عدم وجود سلاسل أو سلسلة مسقرة من الدرجة الثانية أو أكثر مما يعني إمكانية استخدام مقارنة إختبار الحدود ضمن نماذج ARDL في جميع الحالات التي يمكن فيها استخدام إختبار جوهانسن للتكامل المشترك والعكس غير صحيح بمعنى آخر مقارنة إختبار الحدود أشمل من مقارنة جوهانسن، وفي هذا الحقيقة لا يعني أفضلية طريقة معينة عن أخرى لأن لكل منهما مبرراته ومميزات استخدامه ومتى يكون أحدهما أفضل من الآخر لا سيما فيما يتعلق بعدد المشاهدات أي حجم العينة. وعليه فالطريقة المعتمدة في إختبار العلاقة طويلة الأجل تتحكم فيها نتائج الإستقرارية بشكل أساسي وعلى ضوء ذلك ستحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات من خلال استخدام المقاربتين.

ومن أجل إختبار أثر نشاط التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تأثير الإصلاحات التي صاحبت هذا النشاط على ذلك سيتم استخدام ستة نماذج تختلف باختلاف مؤشر النمو الاقتصادي والمستخدم ومؤشر التأمين المستخدم وكذلك مؤشر الإصلاحات والمعبر عنها بمتغير وهمي حيث:

- النموذج I يدرس أثر نمو أفساط التأمين على نمو GDP الحقيقي.

- النموذج 2 يدرس أثر نمو أفساط التأمين على نمو GDP الحقيقي للفرد.
- النموذج 3 يدرس أثر معدل اختراق التأمين على نمو GDP الحقيقي.
- النموذج 4 يدرس أثر معدل اختراق التأمين على نمو GDP الحقيقي للفرد.
- النموذج 5 يدرس أثر نمو أفساط التأمين والإصلاحات التي عرفها على نمو GDP الحقيقي.
- النموذج 6 يدرس أثر نمو أفساط التأمين والإصلاحات التي عرفها على نمو GDP الحقيقي للفرد.

والجدول رقم (3-3) يوضح النماذج المراد دراستها كمايلي:

الجدول رقم (3-3) نماذج الدراسة التطبيقية.

النموذج	مؤشر النمو الاقتصادي	مؤشر نشاط التأمين	باقي المؤشرات	إمكانية التقدير	
				VAR	ARDL
01	GDPG	IPRG	G FT GFCF INF M2	نعم	نعم
02	PGDPG	IPRG	G FT GFCF INF M2	نعم	نعم
03	GDPG	IPN	G FT GFCF INF M2	نعم	نعم
04	PGDPG	IPN	G FT GFCF INF M2	نعم	نعم
05	GDPG	IPRG	G FT GFCF INF M2 DUM	نعم	نعم
06	PGDPG	IPRG	G FT GFCF INF M2 DUM	نعم	نعم

المصدر: من إعداد الباحث.

يخصص النموذجين 05 و06 للإجابة على التساؤل المتعلق بأثر الإصلاحات التي مست قطاع التأمين حيث يعبر عنها بالمتغير الوهمي DUM والذي يأخذ القيمة 0 في الفترة ما بين 1980 و1996 وهي فترة ما قبل تحرير السوق التأمينية الجزائرية ويأخذ القيمة 1 في الفترة ما بين 1997 و2018 وهي الفترة التي توافقت مرحلة ما بعد تحرير سوق التأمين وزوال احتكار الدولة للنشاط.

1-1 إختبار جوهانسن وجسليوس Johansen - Juselius للتكامل المشترك (المتزامن) للنماذج 1، 2، 3 و 4:

قبل الشروع في عملية التحليل بواسطة نماذج VAR ينبغي التنويه إلى أن النموذجين 1 و 2 يتم تقديرهما في حدود نتائج الإستقرارية لـ PP فقط.

قبل إجراء إختبار جوهانسن للتكامل المشترك يجب إختيار فترة الإبطاء المثلى لكل نموذج والتي تصادف أدنى قيمة لمعيار من المعايير المستخدمة وسيتم الاعتماد على معيار أكايك كمعيار موحد في جميع النماذج المستخدمة في هاته الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (3-4) الموالي. (أنظر الملحقين رقم (4) و (5)).

الجدول رقم (3-4) : فترات الإبطاء المثلى لتقدير نماذج VAR

1			2			3			4			النماذج
0	1	2	0	1	2	0	1	2	0	1	2	فترات الإبطاء
42.69	36.58	36.24*	42.61	36.54	36.32*	35.26	27.60	27.07*	35.28	27.56	27.05*	قيم معيار أكايك AIC

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 10

بعد معرفة فترة الإبطاء المثلى والتي توافقت الإبطاء بفترتين يتم استخدام إختبار التكامل المشترك من أجل معرفة ما إذا كان هناك علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات، حيث أشار أنجل وجرانجر سنة 1987 إلى أنه بالرغم من عدم استقرارية السلاسل الزمنية منفردة فإن سلوكها وهي مجتمعة من الممكن أن يظهر توازنا ديناميكيا في المدى الطويل وعليه سيتم استخدام إختبار جوهانسن وجسليوس Johansen - Juselius لسنة 1991 والذي يعتمد على إختباري الأثر the trace test والقيمة الذاتية العظمى the maximum eigenvalue test كمايلي:

من خلال الجدول رقم (3-5) أدناه يتبين بأن مجموعة السلاسل الزمنية في كل نموذج من النماذج الأربعة تتمتع بعلاقة توازنية في المدى الطويل حيث ترواح عدد علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات بين 3 و 5 في كل نموذج ويتم استنتاج ذلك من نتائج إختباري الأثر والقيمة العظمى بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، يتم رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة التي تقول بوجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات فعلى سبيل المثال في النموذج 1 في العمود الأول من اليسار من الجدول أعلاه تشير نتائج إختبار الأثر، عند الخيار القائل بعدم وجود علاقات تكامل مشترك كفرضية عدم H_0 ، أن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر (Trace Statistics) قدرت بـ 264.61 مقابل 125.27 كقيمة حرجة وبما أن هذه الأخيرة أصغر من القيمة المحسوبة فمعنى ذلك رفض فرضية عدم H_0 التي تقول بعدم وجود تكامل مشترك وبالتالي قبول الفرضية البديلة H_1 والقائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات وهكذا بنفس الطريقة إلى غاية الخيار الرابع الذي تقول فيه فرضية عدم بوجود أربع علاقات تكامل مشترك على الأكثر، وبنفس الطريقة، يتم قبول هاته الفرضية لأن القيمة المحسوبة عندئذ قدرت بـ 28.43 وهي أصغر من 29.79 كقيمة حرجة مما يعني أنه من غير الممكن رفض فرضية وجود 4 علاقات للتكامل المشترك ونفس الإستنتاجات يمكن التوصل إليها باستخدام الإحصائية الحرجة P حيث كانت قيمها أقل من 5% إلى غاية الخيار الرابع أين أصبحت قيمتها تتعدى 7%.

تجدر الإشارة إلى أن جرانجر أشار في دراسة له سنة¹ 1987 إلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية واحدة بينهما على الأقل.² إضافة إلى ذلك لم يتفق إختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى على عدد علاقات التكامل المشترك في النموذج الواحد أحيانا، لذلك سيتم إختبار نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى على حساب إختبار الأثر باعتبار الأول أكثر كفاءة في حالة العينات الصغيرة على حد قول Banrje وآخرون (1993)، Dutta وأحمد (1997) وكذلك دراسة Odhiambo

1

² Engle, R. and Granger, C. W. (1987) 'Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing, *Econometrica*, 55, 251-76

(2005)¹ كما أشار إلى ذلك من قبل كل من Johansen و Juselius (1990)² وذلك أن أداء إختبار القيمة الذاتية العظمى أفضل من إختبار الأثر حسب رأيهما.

¹ Adebisi, M. A., & Adeyemi, S. B. (2008). Inflation targeting in developing economies: the case of Nigeria'. New econometric modelling research, Nova Science Publishers, Inc., New York (USA), 85-123,P.100

² Herzberg, A. (2014). Sustainability of External Imbalances: A critical appraisal. Springer Gabler ; Düsseldorf, Germany, P.106.

الجدول رقم (3-5) : اختبار جوهانسن وجسليوس Johansen – Juselius للتكامل المشترك.

1					2					3					4				
Date: 07/25/20 Time: 23:53					Date: 07/26/20 Time: 00:18					Date: 07/26/20 Time: 00:20					Date: 07/26/20 Time: 00:23				
Sample (adjusted): 1983 2018					Sample (adjusted): 1983 2018					Sample (adjusted): 1983 2018					Sample (adjusted): 1983 2018				
Included observations: 36 after adjustments					Included observations: 36 after adjustments					Included observations: 36 after adjustments					Included observations: 36 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend					Trend assumption: Linear deterministic trend					Trend assumption: Linear deterministic trend					Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: GDPG IPRG G FT GFCF INF M2					Series: PGDPG IPRG G FT GFCF INF M2					Series: GDPG IPN G FT GFCF INF M2					Series: PGDPG IPN G FT GFCF INF M2				
Lags interval (in first differences): 1 to 2					Lags interval (in first differences): 1 to 2					Lags interval (in first differences): 1 to 2					Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05		Hypothesized		Trace	0.05		Hypothesized		Trace	0.05		Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.945915	264.2772	125.6154	0.0000	None *	0.949810	268.1329	125.6154	0.0000	None *	0.926408	272.4176	125.6154	0.0000	None *	0.922616	269.4303	125.6154	0.0000
At most 1 *	0.850226	159.2579	95.75366	0.0000	At most 1 *	0.846667	160.4233	95.75366	0.0000	At most 1 *	0.838845	178.4857	95.75366	0.0000	At most 1 *	0.832046	177.3072	95.75366	0.0000
At most 2 *	0.665147	90.90723	69.81889	0.0004	At most 2 *	0.671289	92.91811	69.81889	0.0003	At most 2 *	0.754456	112.7718	69.81889	0.0000	At most 2 *	0.748576	113.0809	69.81889	0.0000
At most 3 *	0.473330	51.52095	47.85613	0.0217	At most 3 *	0.466992	52.86540	47.85613	0.0157	At most 3 *	0.635880	62.21774	47.85613	0.0013	At most 3 *	0.636455	63.37875	47.85613	0.0009
At most 4	0.341017	28.43844	29.79707	0.0711	At most 4 *	0.338251	30.21354	29.79707	0.0448	At most 4	0.371949	25.84792	29.79707	0.1333	At most 4	0.392532	26.95206	29.79707	0.1028
At most 5	0.232990	13.42435	15.49471	0.1001	At most 5	0.242844	15.35026	15.49471	0.0526	At most 5	0.222630	9.103108	15.49471	0.3559	At most 5	0.219807	9.007655	15.49471	0.3647
At most 6 *	0.102052	3.875158	3.841466	0.0490	At most 6 *	0.137750	5.335544	3.841466	0.0209	At most 6	0.001025	0.036931	3.841466	0.8476	At most 6	0.001997	0.071961	3.841466	0.7885
Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level					Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level					Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level					Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)					Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)					Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)					Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05		Hypothesized		Max-Eigen	0.05		Hypothesized		Max-Eigen	0.05		Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.945915	105.0193	46.23142	0.0000	None *	0.949810	107.7096	46.23142	0.0000	None *	0.926408	93.93190	46.23142	0.0000	None *	0.922616	92.12305	46.23142	0.0000
At most 1 *	0.850226	68.35066	40.07757	0.0000	At most 1 *	0.846667	67.50520	40.07757	0.0000	At most 1 *	0.838845	65.71393	40.07757	0.0000	At most 1 *	0.832046	64.22634	40.07757	0.0000
At most 2 *	0.665147	39.38628	33.87687	0.0099	At most 2 *	0.671289	40.05270	33.87687	0.0081	At most 2 *	0.754456	50.55403	33.87687	0.0002	At most 2 *	0.748576	49.70214	33.87687	0.0003
At most 3	0.473330	23.08251	27.58434	0.1700	At most 3	0.466992	22.65186	27.58434	0.1888	At most 3 *	0.635880	36.36983	27.58434	0.0029	At most 3 *	0.636455	36.42669	27.58434	0.0028
At most 4	0.341017	15.01409	21.13162	0.2879	At most 4	0.338251	14.86329	21.13162	0.2986	At most 4	0.371949	16.74481	21.13162	0.1844	At most 4	0.392532	17.94440	21.13162	0.1319
At most 5	0.232990	9.549189	14.26460	0.2432	At most 5	0.242844	10.01471	14.26460	0.2110	At most 5	0.222630	9.066177	14.26460	0.2807	At most 5	0.219807	8.935694	14.26460	0.2915
At most 6 *	0.102052	3.875158	3.841466	0.0490	At most 6 *	0.137750	5.335544	3.841466	0.0209	At most 6	0.001025	0.036931	3.841466	0.8476	At most 6	0.001997	0.071961	3.841466	0.7885
Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 5%					Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 5%					Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 5%					Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 5%				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level					* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level					* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level					* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values					**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values					**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values					**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: مخرجات برمجية Eviews

• معادلات التكامل المشترك للنماذج 1،2،3،4:

النموذج 1

$$GDPG = 0,245 IPRG + 0,227 G + 0,032 FT + 0,037 GFCF + 0,025INF - 0,073M2$$

$$(0,0149) (0,0363) (0,0082) (0,0186) (0,0114) (0,0067)$$

$$[16,442] [6,25] [3,902] [1,989] [2,192] [10,89]$$

النموذج 2

$$PGDPG = 0,185 IPRG + 0,339 G + 0,090 FT - 0,081 GFCF + 0,023INF - 0,067M2$$

$$(0,0161) (0,039) (0,0082) (0,020) (0,012) (0,007)$$

$$[16,442] [6,25] [3,902] [1,989] [2,192] [10,89]$$

النموذج 3

$$GDPG = 8,561 IPN + 0,756 G + 0,391 FT - 0,553 GFCF + 0,262INF - 0,052M2$$

$$(0,307) (0,175) (0,041) (0,075) (0,033) (0,024)$$

$$[16,442] [6,25] [3,902] [1,989] [2,192] [10,89]$$

النموذج 4

$$PGDPG = 6,61 IPN + 0,708 G + 0,379 FT - 0,619 GFCF + 0,291INF - 0,095M2$$

$$(1,509) (0,203) (0,047) (0,087) (0,038) (0,028)$$

$$[16,442] [6,25] [3,902] [1,989] [2,192] [10,89]$$

إن قيمة (log Likelihood) التي تتراوح بين 357 و 522 للنماذج الأربعة لدليل على معنوية جميع معاملات متجه التكامل المشترك إضافة إلى ذلك ومن خلال معادلات التكامل المشترك للنماذج الأربعة يتبين بأن هناك أثر إيجابي لنشاط التأمين على النمو الإقتصادي في الجزائر حيث تمثل القيم المرفقة أسفل معادلات التكامل المشترك الخطأ المعياري بين قوسين وإحصائية ستيودنت t بين عارضتين والتي يتم حسابها عن طريق قسمة المعامل (المرونة) الموافق لكل متغير على الخطأ المعياري، بعد ذلك

يتم مقارنتها مع القيمة الجدولية لجدول ستودنت عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية أكبر من 30 والمقدرة بـ 1,96.

تفيد القيم بأن زيادة معدل نمو أقساط التأمين IPRG بـ 1% تؤدي معنويا إلى زيادة قدرها 0,245% في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPG وزيادة قدرها 0,185% في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد PGDPG في النموذجين 1 و 2 في حين تحصل زيادة قدرها 8,561% في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPG وزيادة قدرها 6,61% في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد PGDPG مقابل كل زيادة بنسبة مئوية واحدة في معدل إختراق نشاط التأمين وذلك بخصوص النموذجين 3 و 4.

تأتي هاته النتائج بشأن أثر نشاط التأمين على النمو الاقتصادي متفقة مع النظرية الاقتصادية التي تنتظر لنشاط التأمين من ناحية كونه وسيلة للإدخار والإستثمار وعاملا مساعدا ومحفزا للأفراد ولأصحاب المؤسسات الإنتاجية على توسيع النشاط وإنشاء مشاريع جديدة أو الحفاظ على نفس وتيرة الإنتاج في حالة وقوع أضرار للمنتجين من خلال دفع التعويضات عن الخسائر للأصول المؤمن عليها، إضافة إلى أن مؤسسات التأمين تعمل ضمن النظام المالي وإلى جانب البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كوسيط مالي يضمن التخصيص الفعال للموارد لاستخدامها في المشاريع المناسبة وذات الإنتاجية العالية وهذا ما تمت الإشارة إليه في مجموعة من الدراسات التي تناولت نفس الموضوع بتناول عينات مختلفة فردية وجماعية بما في ذلك الجزائر نخص بالذكر وعلى سبيل المثال لا الحصر دراسة Webb و Grace و Skipper (2002)¹ ونفس النتائج توصلت إليها دراسة مصعب بالي² التي أجريت على الجزائر باستخدام مؤشرات منفصلة لنشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة 1980-2016.

مرونة مؤشر الانفتاح التجاري FT، والمعبر عنه في النموذج بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى GDP، تقدر بـ 0.032 و 0.09 وهي موجبة بشكل يبين الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي إذ أن كل زيادة بنسبة مئوية واحدة في نسبة الصادرات إلى GDP تؤدي إلى رفع معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي GDPG بـ 0.032% وزيادة بـ 6.61% في معدل نمو الناتج الداخلي الخام

¹Webb,I., Grace, M. F., & Skipper, H. D.(2002).op.cite.

²مصعب بالي . مرجع سابق . ص 181

الحقيقي للفرد PGDP، وهاته النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية ومع توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهي تتفق ما نتائج دراسة جمال، نسرين وعائشة¹ أين توصلو لوجود أثر ايجابي للانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2014 مفسرين ذلك بان الصادرات الجزائرية ومن المحروقات بشكل أساسي من شأنها الرفع من الناتج الداخلي الخام وبالتالي هناك علاقة طردية بين الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر ومن ناحية أخرى توصلت دراسة مماثلة على الجزائر من إعداد عاشور² للفترة ما بين 1990-2014 حيث توصل الباحث لوجود أثر سلبي للانفتاح التجاري على الجزائر.

هناك علاقة عكسية بين الناتج الإجمالي وتراكم رأس المال الثابت مما يعني الأثر السلبي الذي يحدثه زيادة حجم الاستثمار على النمو في الجزائر

ويرجع السبب في ذلك إلى غياب الاستثمارات الناجحة أو ضعف المردودية من ورائها خاصة الأجنبية منها بسبب عدة عراقيل قانونية وهيكلية متعلقة بالاقتصاد مثل قاعدة 51/49 وضعف إن لم يصح القول غياب البورصة التي تتكفل بتنظيم وتنشيط سوق الأوراق المالية.³

هناك أثر إيجابي للتضخم في النموذجين 1 و 2 في المدى الطويل حيث تؤدي زيادة معدل التضخم بنسبة مؤوية واحدة إلى زيادة قدرها 0.02 % وتأتي هاته النتائج مخالفة للسواد الأعظم من الدراسات بشأن الأثر السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص وفي نفس الوقت توصلت دراسة "مولاي بوعلام" و"سفير محمد"⁴ إلى نتيجة مشابهة أي أن هناك أثر إيجابي وعلاقة طردية بين التضخم والنمو الاقتصادي مفسرين ذلك بأنه في حالة الاقتصاد الجزائري يتأثر النمو الاقتصادي بديناميكية نمو قطاع المحروقات والذي عادة ما يكون مصحوبا بزيادة في الأجور وفي مخصصات الإستثمار.

¹ جمال زدون، نسرين بن ديمة، عائشة بن جدو(2019). الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014. مجلة إقتصاد المال والأعمال. 3(2). ص346-361.

²عاشور حيدوشي(2015)، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. معارف. العدد 10 ص353-368.

³ صعب بالي ، مرجع سابق، ص 182.

⁴ بوعلام مولاي، محمد سفير (2019).التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية.مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.12(2).ص696-708.

أما بخصوص الأثر الإيجابي المعنوي للإنفاق الحكومي G على النمو الاقتصادي فهو متفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن الأنفاق الحكومي هو المحرك الأساسي للنمو في الجزائر شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى النامية، لا سيما المعتمدة أساسا على المحروقات كمصدر أساسي للإيرادات، لما له من أثر إيجابي على مختلف القطاعات من تعليم وصحة.

هناك أيضا أثر سلبي معنوي للكتلة النقدية $M2$ على النمو الاقتصادي على خلاف ما تشير إليه النظرية الاقتصادية بهذا الشأن إذ تقول بأن لها تأثير موجب، ولعل استمرار السلطات النقدية في الإصدار النقدي بشكل مستمر ومفرط أحيانا يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر لانه يفوق ما تحتاجه الدولة لتمويل الانتاج والدخل وذلك يرجع لنقص كفاءة القطاع المالي والمصرفي لا سيما خلال فترة العشرية السوداء التي تبنت فيها الجزائر سياسة توسعية لتمويل البرامج التنموية وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة أجريت على الجزائر بخصوص الكتلة النقدية من قبل كل من " الشارف عتو وخيرة أجري"¹ أين توصلوا إلى وجود أثر سلبي للكتلة النقدية في الجزائر على الناتج المحلي خلال الفترة 1970-2011.

1- 2 اختبار جوهانسن وجسليوس Johansen - Juselius للتكامل المشترك (المتزامن) للنموذجين 6 و5

من باب التذكير يشار الى أنه في هذا الجزء من الدراسة سيتم التركيز على أثر الإصلاحات التي شهدها قطاع التأمينات الجزائري منذ منتصف التسعينات على النمو الاقتصادي باستخدام نفس متغيرات النموذجين 1 و2 مضافا إليهما متغير وهمي DUM بسلسلة زمنية تأخذ القيمة 0 طول الفترة ما بين 1980 و1996 وهي فترة ما قبل تحرير قطاع التأمين (فترة الاحتكار من طرف الدولة) وتأخذ القيمة 1 طوال الفترة بين 1997 و2018 وهي فترة ما بعد تحرير القطاع.

قبل إجراء اختبار التكامل المتزامن ينبغي اختيار فترة الإبطاء المثلى، وتعتمد الدراسة بشكل عام على معيار أكايك (أنظر الملح رقم (5)) والذي يبين الجدول الموالي قيمه كما يلي:

¹الشارف عتو، خيرة أجري(2015). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011.مجلة الاستراتيجية والتنمية.العدد08.ص139-172.

الجدول رقم(3-14) : فترة الإبطاء المثلى للنموذجين 5 و6.

النموذج 6			النموذج 5			النماذج
0	1	2	0	1	2	فترات الإبطاء
42.42	35.52	34.52	42.44	35.59	34.62	قيم معيار أكايك AIC

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية Eviews.10

من خلال الجدول يتبين أن الإبطاء بفترتين هو الأمثل للنموذجين 5 و6 وهي التي توافق القيمة الأدنى لمعيار أكايك AIC، وبناء عليه سيتم اعتماد الإبطاء بفترتين عند إجراء إختبار التكامل المشترك، هذا الأخير يتضمن إختباري الأثر Trace test والقيمة العظمى Maximum Eigenvalue test وهما موضحان في الجدول كما يلي :

إختبار الأثر للنموذج 6 بيّن وجود 6 علاقات تكامل مشترك حيث قدرت احصائية الأثر المحسوبة بـ 10.24 وهي أصغر من القيمة الحرج المقدره بـ 15.49 وعليه لا يمكن رفض فرضية العدم H_0 بوجود 6 علاقات تكامل على الأكثر واحصائية الاحتمال الحرج الموافقة له تؤكد ذلك بقيمتها المقدره بـ 0.25 والتي تفوق 0.05. من ناحية أخرى أظهر إختبار القيمة العظمى وجود 4 علاقات توازنية على الأكثر في المدى الطويل بين المتغيرات حيث ظهرت احصائية الاحتمال الحرج P الموافقة لفرض العدم H_0 بـ 0.15 والتي تفوق 0.05 مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية العدم بوجود 4 علاقات تكامل مشترك على الأكثر.

الجدول رقم (3-15) إختبارات جوهانسن وجسليوس Johansen – Juselius للتكامل المشترك 5 و6.

النموذج 5					النموذج 6				
Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend Series: GDPG IPRG G FT GFCF INF M2 DUM Lags interval (in first differences): 1 to 2					Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments Trend assumption: Linear deterministic trend Series: PGDPG IPRG G FT GFCF INF M2 DUM Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)					Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**	Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.973309	404.9326	159.5297	0.0000	None *	0.971835	395.0227	159.5297	0.0000
At most 1 *	0.937619	274.4897	125.6154	0.0000	At most 1 *	0.924671	266.5138	125.6154	0.0000
At most 2 *	0.857340	174.6079	95.75366	0.0000	At most 2 *	0.851767	173.4219	95.75366	0.0000
At most 3 *	0.744232	104.5054	69.81889	0.0000	At most 3 *	0.745518	104.6990	69.81889	0.0000
At most 4 *	0.478287	55.41992	47.85613	0.0083	At most 4 *	0.479705	55.43208	47.85613	0.0083
At most 5 *	0.458609	31.99700	29.79707	0.0275	At most 5 *	0.452182	31.91118	29.79707	0.0281
At most 6	0.222807	9.906937	15.49471	0.2880	At most 6	0.223773	10.24592	15.49471	0.2623
At most 7	0.022860	0.832521	3.841466	0.3615	At most 7	0.030814	1.126769	3.841466	0.2885
Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values					Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)					Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**	Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.973309	130.4429	52.36261	0.0000	None *	0.971835	128.5089	52.36261	0.0000
At most 1 *	0.937619	99.88177	46.23142	0.0000	At most 1 *	0.924671	93.09187	46.23142	0.0000
At most 2 *	0.857340	70.10251	40.07757	0.0000	At most 2 *	0.851767	68.72294	40.07757	0.0000
At most 3 *	0.744232	49.08548	33.87687	0.0004	At most 3 *	0.745518	49.26687	33.87687	0.0004
At most 4 *	0.478287	23.42292	27.58434	0.1561	At most 4 *	0.479705	23.52091	27.58434	0.1523
At most 5 *	0.458609	22.09006	21.13162	0.0366	At most 5 *	0.452182	21.66526	21.13162	0.0421
At most 6	0.222807	9.074416	14.26460	0.2800	At most 6	0.223773	9.119152	14.26460	0.2764
At most 7	0.022860	0.832521	3.841466	0.3615	At most 7	0.030814	1.126769	3.841466	0.2885
Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level					Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إفيوز Eviews.10

بعد أن أظهرت اختبارات التكامل المشترك وجود علاقات توازنية في المدى الطويل بين متغيرات النموذجين 5 و6 يمكن الآن المرور لتقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM.

• معادلات التكامل المشترك للنموذجين 5 و6:

النموذج 5 :

$$GDPG = 0,2 IPRG + 0,464 G + 0,134 FT - 0,053 GFCF - 0,009INF - 0,066M2 - 2.093DUM$$

(0.288) (0.0065) (0.0162) (0.0195) (0.0139) (0.00439) (0.0158)

[7.26] [10,15] [0.55] [2.71] [9,64] [105,39] [12,702]

النموذج 6:

$$PGDPG = 0,207 IPRG + 0,525 G + 0,157 FT - 0,135 GFCF - 0,0827INF - 0,039M2 - 0,96DUM$$

(0.288) (0.0067) (0.0114) (0.0186) (0.0082) (0.0363) (0.0149)

[3.33] [5.82] [7.25] [7.25] [19.14] [14.46] [13.89]

إن القيم المرفقة أسفل معادلات التكامل المشترك تمثل الخطأ المعياري بين قوسين () وإحصائية ستودنت t المحسوبة بين عارضتين []، هذه الأخيرة يتم حسابها يدويا عن طريق قسمة المعامل (المرونة) الموافق لكل متغير على الخطأ المعياري، بعد ذلك يتم مقارنتها مع القيمة الجدولية لجدول ستودنت عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية أكبر من 30 والمقدرة بـ 1,96.

بناء على القيم المحسوبة للإحصائية t يمكن القول بأن أثر المتغيرات المستقلة في النمو الإقتصادي في المدى الطويل معنوي عند ماعدا مؤشر التضخم حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من 1,96 الجدولية بينما قدرت القيمة المحسوبة لمؤشر التضخم بـ 0,55% و 0,7% في النموذجين 5 و 6.

من خلال ذلك يمكن القول بأن هناك أثر إيجابي معنوي لتطور أقساط التأمين على النمو الإقتصادي في الجزائر حيث أن تغير معدل نمو أقساط التأمين IPRG بنسبة مئوية واحدة في المدى الطويل يؤدي إلى زيادة قدرها 0,2% في النمو الإقتصادي المعبر عنه بـ GDPG و PGDPG في النموذجين 5 و 6 على الترتيب.

بخصوص الإصلاحات المعبر عنها بالمتغير الوهمي فيظهر من خلال معادلة التكامل المشترك بأن هناك أثر سلبي معنوي لها على النمو الاقتصادي.

2- نماذج تصحيح الخطأ :

2- 1 نماذج تصحيح الخطأ والعلاقة السببية للنماذج 1، 2، 3، 4:

ويطلق عليه أيضاً نموذج تصحيح الخطأ المتعدد أو الشعاعي ووجود حد تصحيح الخطأ بين المتغيرات يعني أنها لا تبتعد عن بعضها في المدى الطويل والسبب في ذلك هو حد تصحيح الخطأ الذي

يجعلها تميل نحو وضع التوازن في المدى الطويل بعد حدوث تغيرات مفاجئة ومؤقتة في شكل صدمة قصيرة الأجل لذلك يستخدم نموذج تصحيح الخطأ للتوفيق بين سلوك المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير بشكل يسمح بإظهار كيفية تعديل مسار التغيرات قصيرة الأجل في المدى الطويل.¹

تجدر الإشارة إلى أن البيانات في الجدولين في الجدول رقم (3-6) و(3-7) أدناه هي من مخرجات برنامج برمجية إفيوز كذلك وهي تتضمن معادلات نماذج تصحيح الخطأ معاد صياغتها وتقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وذلك لان هذه الطريقة تسمح بإظهار المعاملات إلى جانب الإحصائية P للإحتمالات الحرجة من أجل معرفة ما إذا كانت تتمتع بمعنوية إحصائية أم لا، لا سيما حد تصحيح الخطأ الذي من المطلوب أن يكون سلبى ومعنوي حتى يعبر عن فكرة التعديل والعمل على تقريب سلوك المتغيرات فيما بينها في الأجل الطويل نحو وضع التوازن وباستخدام برنامج إفيوز تم الحصول على معادلات تصحيح الخطأ للنماذج الأربعة والتي ثبت أنفا وجود تكامل مشترك فيما بينها كما هو موضح في الجدول رقم (3-5) حيث تم التركيز على المعادلات التي يكون فيها مؤشر النمو الإقتصادي هو المتغير التابع كما يلي:

النموذج 1:

$$D(\text{GDPG}) = -1.903131 * (\text{GDPG}_{-1} - 0.245609 * \text{IPRG}_{-1} - 0.227646244767 * G_{-1} - 0.03240 * \text{FT}_{-1} - 0.0377972385022 * \text{GFCF}_{-1} - 0.0251946696771 * \text{INF}_{-1} + 0.0730976 * \text{M2}_{-1} + 0.471901788969) + 0.6374 * D(\text{GDPG}_{-1}) + 0.319005 * D(\text{GDPG}_{-2}) - 0.339450 * D(\text{IPRG}_{-1}) - 0.199951 * D(\text{IPRG}_{-2}) - 0.6356 * D(G_{-1}) - 0.536701 * D(G_{-2}) - 0.0883 * D(\text{FT}_{-1}) - 0.245837 * D(\text{FT}_{-2}) - 0.108305 * D(\text{GFCF}_{-1}) - 0.329949 * D(\text{GFCF}_{-2}) + 0.081803 * D(\text{INF}_{-1}) - 0.092572 * D(\text{INF}_{-2}) + 0.092724 * D(\text{M2}_{-1}) + 0.076535 * D(\text{M2}_{-2}) - 0.215085.$$

النموذج 2:

$$D(\text{PGDPG}) = -1.455578 * (\text{PGDPG}_{-1} - 0.185124091831 * \text{IPRG}_{-1} - 0.339076858164 * G_{-1} - 0.0909333823864 * \text{FT}_{-1} + 0.081276102 * \text{GFCF}_{-1} - 0.0234627183447 * \text{INF}_{-1} + 0.0671 * \text{M2}_{-1} + 4.33986307851) + 0.338017 * D(\text{PGDPG}_{-1}) + 0.219841 * D(\text{PGDPG}_{-2}) - 0.197347 * D(\text{IPRG}_{-1}) - 0.143775 * D(\text{IPRG}_{-2}) - 0.536411 * D(G_{-1}) - 0.336288 * D(G_{-2}) - 0.018514 * D(\text{FT}_{-1}) - 0.170635 * D(\text{FT}_{-2}) + 0.031041 * D(\text{GFCF}_{-1}) - 0.115976 * D(\text{GFCF}_{-2}) + 0.050887 * D(\text{INF}_{-1}) - 0.126707 * D(\text{INF}_{-2}) + 0.134509 * D(\text{M2}_{-1}) + 0.070347 * D(\text{M2}_{-2}) - 0.272729$$

¹ Regis Bouronnais (2012) , économétries manuelle et exercices corrigés.: Dunod paris p 289.

النموذج 3:

$$D(\text{GDPG}) = -0.260479*(\text{GDPG}_{-1} - 8.5610932*\text{IPN}_{-1} - 0.756052996*\text{G}_{-1} - 0.39154719*\text{FT}_{-1} + 0.553234318506*\text{GFCF}_{-1} - 0.262420215*\text{INF}_{-1} - 0.0526631*\text{M2}_{-1} + 27.9275405438) - 0.314526*\text{D}(\text{GDPG}_{-1}) + 0.008681*\text{D}(\text{GDPG}_{-1}) - 3.906028*\text{D}(\text{IPN}_{-1}) + 4.5652*\text{D}(\text{IPN}_{-2}) + 0.3087*\text{D}(\text{G}_{-1}) + 0.015141*\text{D}(\text{G}_{-2}) + 0.2370*\text{D}(\text{FT}_{-1}) - 0.1325*\text{D}(\text{FT}_{-2}) + 0.290128*\text{D}(\text{GFCF}_{-1}) - 0.151551*\text{D}(\text{GFCF}_{-2}) + -0.057043*\text{D}(\text{INF}_{-1}) + -0.095251*\text{D}(\text{INF}_{-2}) + 0.119757*\text{D}(\text{M2}_{-1}) + -0.058278*\text{D}(\text{M2}_{-2}) + -0.252154.$$

النموذج 4:

$$D(\text{PGDPG}) = -0.197776*(\text{PGDPG}(-1) - 6.61703350238*\text{IPN}(-1) - 0.708318682907*\text{G}(-1) - 0.379079316185*\text{FT}(-1) + 0.61907076985*\text{GFCF}(-1) - 0.291830110898*\text{INF}(-1) - 0.09575947*\text{M2}(-1) + 27.9714439075) - 0.311923*\text{D}(\text{PGDPG}(-1)) + 0.027222*\text{D}(\text{PGDPG}(-2)) - 3.521309*\text{D}(\text{IPN}(-1)) + 4.825564*\text{D}(\text{IPN}(-2)) + 0.388273*\text{D}(\text{G}(-1)) + 0.014009*\text{D}(\text{G}(-2)) + 0.248745*\text{D}(\text{FT}(-1)) + 0.141479*\text{D}(\text{FT}(-2)) + 0.288939*\text{D}(\text{GFCF}(-1)) + -0.173719*\text{D}(\text{GFCF}(-2)) - 0.054620*\text{D}(\text{INF}(-1)) - 0.090075*\text{D}(\text{INF}(-2)) + 0.101146*\text{D}(\text{M2}(-1)) - 0.075240*\text{D}(\text{M2}(-2)) - 0.183104.$$

الجدول رقم (3-6): نموذج متجه تصحيح الخطأ للنموذجين 1 و 2.

النموذج 1					النموذج 2				
Dependent Variable: D(GDPG) Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps) Date: 08/15/20 Time: 21:50 Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments D(GDPG) = C(1)*(GDPG(-1) - 0.245609366623*IPRG(-1) - 0.227646244767*G(-1) - 0.0324071269236*FT(-1) - 0.0377972385022 *GFCF(-1) - 0.0251946696771*INF(-1) + 0.0730976123242*M2(-1) + 0.471901788969) + C(2)*D(GDPG(-1)) + C(3)*D(GDPG(-2)) + C(4) *D(IPRG(-1)) + C(5)*D(IPRG(-2)) + C(6)*D(G(-1)) + C(7)*D(G(-2)) + C(8) *D(FT(-1)) + C(9)*D(FT(-2)) + C(10)*D(GFCF(-1)) + C(11)*D(GFCF(-2)) + C(12)*D(INF(-1)) + C(13)*D(INF(-2)) + C(14)*D(M2(-1)) + C(15)*D(M2(-2)) + C(16)					Dependent Variable: D(PGDPG) Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps) Date: 08/15/20 Time: 22:11 Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments D(PGDPG) = C(1)*(PGDPG(-1) - 0.185124091831*IPRG(-1) - 0.339076858164*G(-1) - 0.0909333823864*FT(-1) + 0.081276102976 2*GFCF(-1) - 0.0234627183447*INF(-1) + 0.0671826845175*M2(-1) + 4.33986307851) + C(2)*D(PGDPG(-1)) + C(3)*D(PGDPG(-2)) + C(4) *D(IPRG(-1)) + C(5)*D(IPRG(-2)) + C(6)*D(G(-1)) + C(7)*D(G(-2)) + C(8) *D(FT(-1)) + C(9)*D(FT(-2)) + C(10)*D(GFCF(-1)) + C(11)*D(GFCF(-2)) + C(12)*D(INF(-1)) + C(13)*D(INF(-2)) + C(14)*D(M2(-1)) + C(15)*D(M2(-2)) + C(16)				
Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
C(1)	-1.903131	0.281598	-6.758314	0.0000	C(1)	-1.455578	0.315639	-4.611529	0.0002
C(2)	0.637454	0.195644	3.258224	0.0039	C(2)	0.338017	0.216512	1.561192	0.1342
C(3)	0.319005	0.117182	2.722311	0.0131	C(3)	0.219841	0.143514	1.531846	0.1412
C(4)	-0.339450	0.067366	-5.038874	0.0001	C(4)	-0.197347	0.068856	-2.866096	0.0095
C(5)	-0.199951	0.039481	-5.064449	0.0001	C(5)	-0.143775	0.045563	-3.155527	0.0050
C(6)	-0.635637	0.270208	-2.352402	0.0290	C(6)	-0.536411	0.350936	-1.528516	0.1420
C(7)	-0.536701	0.253209	-2.119598	0.0467	C(7)	-0.336288	0.305577	-1.100502	0.2842
C(8)	-0.088367	0.082158	-1.075565	0.2949	C(8)	-0.018514	0.099240	-0.186556	0.8539
C(9)	-0.245837	0.076056	-3.232333	0.0042	C(9)	-0.170635	0.092147	-1.851773	0.0789
C(10)	-0.108305	0.108741	-0.995993	0.3312	C(10)	0.031041	0.129256	0.240148	0.8127
C(11)	-0.329949	0.098644	-3.344846	0.0032	C(11)	-0.115976	0.115188	-1.006838	0.3260
C(12)	0.081803	0.052007	1.572933	0.1314	C(12)	0.050887	0.064702	0.786486	0.4408
C(13)	-0.092572	0.049664	-1.863973	0.0771	C(13)	-0.126707	0.061965	-2.044828	0.0543
C(14)	0.092724	0.049004	1.892153	0.0730	C(14)	0.134509	0.063937	2.103765	0.0483
C(15)	0.076535	0.054520	1.403785	0.1757	C(15)	0.070347	0.070965	0.991292	0.3334
C(16)	-0.215085	0.194307	-1.106937	0.2815	C(16)	-0.272729	0.245990	-1.108701	0.2807
R-squared	0.866367	Mean dependent var	-0.138889		R-squared	0.781151	Mean dependent var	-0.104030	
Adjusted R-squared	0.766143	S.D. dependent var	2.343048		Adjusted R-squared	0.617014	S.D. dependent var	2.303880	
S.E. of regression	1.133070	Akaike info criterion	3.388841		S.E. of regression	1.425777	Akaike info criterion	3.848413	
Sum squared resid	25.67695	Schwarz criterion	4.092627		Sum squared resid	40.65680	Schwarz criterion	4.552199	
Log likelihood	-44.99913	Hannan-Quinn criter.	3.634481		Log likelihood	-53.27144	Hannan-Quinn criter.	4.094053	
F-statistic	8.644261	Durbin-Watson stat	1.903919		F-statistic	4.759138	Durbin-Watson stat	1.718687	
Prob(F-statistic)	0.000010				Prob(F-statistic)	0.000759			

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية Eviews.10

الجدول رقم (3-7): نموذج متجه تصحيح الخطأ للنموذجين 3 و4.

النموذج 4					النموذج 3				
Dependent Variable: D(PGDGP) Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps) Date: 08/16/20 Time: 00:07 Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments D(PGDGP) = C(1)*(PGDGP(-1) - 6.61703350238*IPN(-1) - 0.708318682907*G(-1) - 0.379079316185*FT(-1) + 0.61907076985 *GFCF(-1) - 0.291830110898*INF(-1) - 0.0957594767397*M2(-1) + 27.9714439075) + C(2)*D(PGDGP(-1)) + C(3)*D(PGDGP(-2)) + C(4) *D(IPN(-1)) + C(5)*D(IPN(-2)) + C(6)*D(G(-1)) + C(7)*D(G(-2)) + C(8) *D(FT(-1)) + C(9)*D(FT(-2)) + C(10)*D(GFCF(-1)) + C(11)*D(GFCF(-2)) + C(12)*D(INF(-1)) + C(13)*D(INF(-2)) + C(14)*D(M2(-1)) + C(15)*D(M2(-2)) + C(16)					Dependent Variable: D(GDPG) Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps) Date: 08/15/20 Time: 23:55 Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments D(GDPG) = C(1)*(GDPG(-1) - 8.56109324955*IPN(-1) - 0.756052996512 *G(-1) - 0.391547193693*FT(-1) + 0.553234318506*GFCF(-1) - 0.262420215492*INF(-1) - 0.0526631414569*M2(-1) + 27.9275405438) + C(2)*D(GDPG(-1)) + C(3)*D(GDPG(-2)) + C(4)*D(IPN(-1)) + C(5) *D(IPN(-2)) + C(6)*D(G(-1)) + C(7)*D(G(-2)) + C(8)*D(FT(-1)) + C(9) *D(FT(-2)) + C(10)*D(GFCF(-1)) + C(11)*D(GFCF(-2)) + C(12)*D(INF(-1)) + C(13)*D(INF(-2)) + C(14)*D(M2(-1)) + C(15)*D(M2(-2)) + C(16)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.197776	0.166565	-1.187383	0.2490	C(1)	-0.260479	0.185624	-1.403257	0.1759
C(2)	-0.311923	0.192538	-1.620061	0.1209	C(2)	-0.314526	0.192315	-1.635472	0.1176
C(3)	0.027222	0.193299	0.140827	0.8894	C(3)	0.008681	0.188164	0.046136	0.9637
C(4)	-3.521309	6.913936	-0.509306	0.6161	C(4)	-3.906028	6.860307	-0.569366	0.5754
C(5)	4.825564	6.557547	0.735879	0.4703	C(5)	4.565253	6.506667	0.701627	0.4910
C(6)	0.388273	0.485347	0.799989	0.4331	C(6)	0.308775	0.494219	0.624774	0.5392
C(7)	0.014009	0.454054	0.030853	0.9757	C(7)	0.015141	0.452383	0.033470	0.9736
C(8)	0.248745	0.118410	2.100715	0.0485	C(8)	0.237009	0.121724	1.947101	0.0657
C(9)	-0.141479	0.127423	-1.110312	0.2800	C(9)	-0.132598	0.126088	-1.051627	0.3055
C(10)	0.288939	0.199573	1.447788	0.1632	C(10)	0.290128	0.197191	1.471302	0.1568
C(11)	-0.173719	0.218933	-0.793478	0.4368	C(11)	-0.151551	0.214881	-0.705281	0.4888
C(12)	-0.054620	0.097848	-0.558218	0.5829	C(12)	-0.057043	0.095303	-0.598539	0.5562
C(13)	-0.090075	0.092024	-0.978817	0.3394	C(13)	-0.095251	0.090068	-1.057542	0.3029
C(14)	0.101146	0.116222	0.870282	0.3945	C(14)	0.119757	0.115491	1.036943	0.3121
C(15)	-0.075240	0.102018	-0.737513	0.4694	C(15)	-0.058278	0.103041	-0.565584	0.5780
C(16)	-0.183104	0.413026	-0.443323	0.6623	C(16)	-0.252154	0.408671	-0.617010	0.5442
R-squared	0.572314	Mean dependent var	-0.104030		R-squared	0.595511	Mean dependent var	-0.138889	
Adjusted R-squared	0.251550	S.D. dependent var	2.303880		Adjusted R-squared	0.292144	S.D. dependent var	2.343048	
S.E. of regression	1.993157	Akaike info criterion	4.518419		S.E. of regression	1.971304	Akaike info criterion	4.496370	
Sum squared resid	79.45347	Schwarz criterion	5.222205		Sum squared resid	77.72078	Schwarz criterion	5.200156	
Log likelihood	-65.33153	Hannan-Quinn criter.	4.764059		Log likelihood	-64.93465	Hannan-Quinn criter.	4.742010	
F-statistic	1.784219	Durbin-Watson stat	1.948922		F-statistic	1.963007	Durbin-Watson stat	1.951327	
Prob(F-statistic)	0.112599				Prob(F-statistic)	0.079449			

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية Eviews.10

قبل التطرق إلى العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير يجب الإشارة إلى أن ذلك سيقترن على النموذجين 1 و2 فقط بسبب معامل التحديد الذي يفوق 70% ومعنوية إحصائية فيشر F-statistic في حين تم إغفال النموذجين 2 و3 من ذلك لأن معامل التحديد يقل عن 60% وإحصائية فيشر غير معنوية وذلك بالرغم من أنه يمكن الاحتفاظ بنتائج النموذج 3 بتحفظ نظرا لان إحصائية فيشر تقدر ب 7.9% وهي معنوية عند مستوى 10% وبعد تفسير نتائج العلاقة السببية سيتم التطرق لكل ذلك ثانيا وبالالتفصيل في الجزء المتعلق بإجراء الإختبارات التشخيصية للنماذج بشكل أوضح.

• العلاقة السببية في الأجل الطويل للنموذجين 1 و2:

من خلال نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ للنماذج الأربعة يتبين أن حد تصحيح الخطأ معنوي إحصائياً في النموذجين 1 و 2 فقط واللذان يتضمنان مؤشر معدل نمو أقساط التأمين للتعبير عن نشاط التأمين بحيث قدرت معاملات حد الخطأ ب 1.903- و 1.455- وهو بذلك سالب ومعنوي بحكم أن قيمة الإحتمال الحرج أقل من 5% وهذا يؤكد وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين المتغير المفسر (GDPG (Endogenous Variable) والمتغيرات المفسرة (Exogenous Variables): M2, INF, GFCF, FT, G, IPRG.

ومن باب التذكير فقد تمت الإشارة بالتفصيل لهاته العلاقة السببية في الأجل الطويل في الفقرة المتعلقة بتفسير نتائج معادلة التكامل المشترك أين تم الوقوف على معنوية الأثر الإيجابي لتطور معدل نمو أقساط التأمين على مؤشر النمو الإقتصادي في النموذجين 1 و 2.

• العلاقة السببية في الأجل القصير للنموذجين 1 و 2:

الجدول رقم (3-8) : العلاقة السببية في الأجل القصير للنموذجين 1 و 2

النموذج 1				النموذج 2			
VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 08/19/20 Time: 00:40 Sample: 1980 2018 Included observations: 36				VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 09/02/20 Time: 17:29 Sample: 1980 2018 Included observations: 36			
Dependent variable: D(GDPG)				Dependent variable: D(PGDGP)			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.	Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(IPRG)	28.67561	2	0.0000	D(IPRG)	10.65903	2	0.0048
D(G)	9.664945	2	0.0080	D(G)	3.616662	2	0.1639
D(FT)	11.39638	2	0.0034	D(FT)	3.559302	2	0.1687
D(GFCF)	12.84260	2	0.0016	D(GFCF)	1.014702	2	0.6021
D(INF)	5.252357	2	0.0724	D(INF)	4.395080	2	0.1111
D(M2)	7.059049	2	0.0293	D(M2)	5.881182	2	0.0528
All	54.75216	12	0.0000	All	26.50580	12	0.0091

المصدر: إعداد الباحث بناءً على مخرجات برمجية إيفوز Eviews.10 .

بشكل كلي ومن خلال نتائج إختبار VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Test ،والذي يأخذ في الإعتبار أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول ويستعمل السلاسل بعد إجراء الفروق الأولى عليها في الإنحدار، يتبين أن السلاسل الزمنية: G , $IPRG$, FT , $GFCF$, INF و $M2$ مجتمعة تؤثر في النمو الإقتصادي في الجزائر ويمكن اعتبارها متغيرات خارجية بشكل يؤكد صحة تمثيل نموذج تصحيح الخطأ بمعادلة واحدة حيث أن إحتمال رفض ذلك هو $0,00$ و $0,0091$ في النموذجين 1 و 2 على الترتيب.

بالنسبة لمعدل نمو أقساط التأمين $IPRG$ فإنها تسبب النمو الاقتصادي في الأجل القصير بحيث أن احتمال رفض ذلك يقدر ب $0,00$ وهو بالتالي أقل من 1% ويعد هذا الأثر سلبيا حسب ما يؤكد معامل هذا المتغير عند فترتي الإبطاء 1 و 2 في معادلة نموذج تصحيح الخطأ للنموذج 1 ($0.339 * D(IPRG_{-1})$ و $(-0.199 * D(IPRG_{-2}))$ والذين يوافقان $C4$ و $C5$ وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1% والمقدر ب 0.0001 ونفس الشيء بالنسبة لمعاملات معدل نمو أقساط التأمين المبطأة بفترة واحدة وبفترتين في معادلة نموذج تصحيح الخطأ للنموذج 2 ($(-0.143 * D(IPRG_{-1}))$ و $(0.147 * D(IPRG_{-2}))$ والذين يوافقان $C4$ و $C5$ وذلك عند مستوي معنوية أقل من 1% باحتمال حرج 0.009 و 0.005 على الترتيب.

أما بخصوص باقي المتغيرات فأظهرت نتائج اختبار السببية بأن الانفاق الحكومي وإجمالي رأس المال الثابت والتجارة الخارجية تسبب النمو الإقتصادي معنويا وإيجابيا لان احتمال رفض ذلك يقدر ب أقل من 0.05 في حين لايسبب التضخم النمو الإقتصادي في الجزائر في المدى القصير بسبب أن احتمال الرفض جاء أكبر من 0.05 مما يعني بأن معدلات التضخم تحتاج لفترة أكبر من سنة حتى تظهر آثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- نماذج تصحيح الخطأ والعلاقة السببية للنماذج 5 و 6:

نتائج تقدير $VECM$ للنموذجين 5 و 6 وبحكم ان مخرجات برمجية إفيوز الأصلية وكما أشرنا سابقا لا تعطي معلومات كافية عم معنوية معاملات المتغيرات في المديين الطويل والقصير لذلك سيتم إعادة تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى ليتسنى لنا الحصول على تفاصيل أكثر

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للعلاقة بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر

بخصوص القوة التفسيرية للنموذج ومعنويته بشكل عام إلى جانب الإحصائية الحرجة الموافقة للمتغيرات والجدول رقم (3-16) الموالي يوضح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (3-16): نموذج متجه تصحيح الخطأ للنموذجين 5 و6.

النموذج 5					النموذج 6				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps) Date: 09/27/20 Time: 22:39 Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments D(GDPG) = C(1)*(GDPG(-1) - 0.20076944626*IPRG(-1) - 0.464603020953 *G(-1) - 0.134780105993*FT(-1) + 0.0534647251587*GFCE(-1) + 0.00910348688316*INF(-1) + 0.0668008403704*M2(-1) + 2.09316895288*DUM(-1) + 6.24347119641) + C(2)*D(GDPG(-1)) + C(3)*D(GDPG(-2)) + C(4)*D(IPRG(-1)) + C(5)*D(IPRG(-2)) + C(6)*D(G(-1)) + C(7)*D(G(-2)) + C(8)*D(FT(-1)) + C(9)*D(FT(-2)) + C(10)*D(GFCF(-1)) + C(11)*D(GFCF(-2)) + C(12)*D(INF(-1)) + C(13)*D(INF(-2)) + C(14)*D(M2(-1)) + C(15)*D(M2(-2)) + C(16)*D(DUM(-1)) + C(17)*D(DUM(-2)) + C(18)					Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps) Date: 09/27/20 Time: 22:43 Sample (adjusted): 1983 2018 Included observations: 36 after adjustments D(PGDPG) = C(1)*(PGDPG(-1) - 0.207912649791*IPRG(-1) - 0.525465511741*G(-1) - 0.157528358966*FT(-1) + 0.135892911605 *GFCE(-1) - 0.0827131899855*INF(-1) + 0.0390650882247*M2(-1) + 0.960365170981*DUM(-1) + 11.4242691745) + C(2)*D(PGDPG(-1)) + C(3)*D(PGDPG(-2)) + C(4)*D(IPRG(-1)) + C(5)*D(IPRG(-2)) + C(6)*D(G(-1)) + C(7)*D(G(-2)) + C(8)*D(FT(-1)) + C(9)*D(FT(-2)) + C(10)*D(GFCF(-1)) + C(11)*D(GFCF(-2)) + C(12)*D(INF(-1)) + C(13)*D(INF(-2)) + C(14)*D(M2(-1)) + C(15)*D(M2(-2)) + C(16)*D(DUM(-1)) + C(17)*D(DUM(-2)) + C(18)				
Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.		
C(1)	-1.334789	0.315821	-4.226416	0.0005	C(1)	-1.009354	0.299173	-3.373813	0.0034
C(2)	0.173486	0.203140	0.854021	0.4043	C(2)	-0.026806	0.196308	-0.136549	0.8929
C(3)	0.125592	0.145241	0.864714	0.3986	C(3)	0.077218	0.159275	0.484811	0.6337
C(4)	-0.180518	0.073688	-2.449750	0.0248	C(4)	-0.119775	0.074094	-1.616526	0.1234
C(5)	-0.133378	0.049940	-2.670741	0.0156	C(5)	-0.105321	0.053438	-1.970883	0.0643
C(6)	-0.554113	0.375704	-1.474867	0.1575	C(6)	-0.401320	0.409249	-0.980625	0.3398
C(7)	-0.336160	0.328985	-1.021809	0.3204	C(7)	-0.206078	0.351157	-0.586855	0.5646
C(8)	-0.000368	0.104485	-0.003521	0.9972	C(8)	0.066751	0.107743	0.619540	0.5433
C(9)	-0.169843	0.098538	-1.723636	0.1019	C(9)	-0.109367	0.106777	-1.024254	0.3193
C(10)	0.014996	0.144175	0.104015	0.9183	C(10)	0.036474	0.159196	0.229116	0.8214
C(11)	-0.117093	0.125305	-0.934460	0.3624	C(11)	-0.036283	0.138583	-0.261818	0.7964
C(12)	0.081620	0.085002	0.960205	0.3497	C(12)	0.018298	0.092011	0.198873	0.8446
C(13)	-0.112559	0.091657	-1.228051	0.2352	C(13)	-0.153976	0.099929	-1.540865	0.1407
C(14)	0.148184	0.070335	2.106822	0.0494	C(14)	0.146222	0.079420	1.841118	0.0821
C(15)	0.060855	0.075923	0.801534	0.4333	C(15)	0.039979	0.083817	0.476975	0.6391
C(16)	1.354032	2.459195	0.550600	0.5887	C(16)	1.178828	2.704359	0.435899	0.6681
C(17)	1.325528	2.354642	0.562942	0.5804	C(17)	1.546483	2.668607	0.579509	0.5694
C(18)	-0.341952	0.279950	-1.221476	0.2377	C(18)	-0.325563	0.311638	-1.044683	0.3100
R-squared	0.788987	Mean dependent var	-0.138889		R-squared	0.734718	Mean dependent var	-0.104030	
Adjusted R-squared	0.589697	S.D. dependent var	2.343048		Adjusted R-squared	0.484174	S.D. dependent var	2.303880	
S.E. of regression	1.500838	Akaike info criterion	3.956777		S.E. of regression	1.654671	Akaike info criterion	4.151935	
Sum squared resid	40.54525	Schwarz criterion	4.748536		Sum squared resid	49.28286	Schwarz criterion	4.943694	
Log likelihood	-53.22198	Hannan-Quinn criter.	4.233122		Log likelihood	-56.73482	Hannan-Quinn criter.	4.428280	
F-statistic	3.958985	Durbin-Watson stat	1.697469		F-statistic	2.932488	Durbin-Watson stat	1.814361	
Prob(F-statistic)	0.002916				Prob(F-statistic)	0.014518			

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إيفوز Eviews.10

العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير للنموذجين 5 و6:

من خلال معامل التحديد الذي يفوق 70% و حيث قدرت قيمته للنموذجين 5 و6 تقدر بـ 0.78 و 0.73 على الترتيب وهي أكبر من 0.6 مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 86% و 76% من التغيرات الحاصلة في النموذجين 5 و6 على الترتيب، إضافة إلى ذلك أظهرت النتائج في ذات الجزء

الإحصائية Prob(F-statistic) والمتعلقة بمعنوية إحصائية فيشر بقيمة 0.00 وهي أقل من 0.05 بشكل يفيد بأن النموذجين على العموم مفسرين ويتمتعان بالمعنوية بشكل عام.

في المدى الطويل ومن خلال نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ يتبين أن حد تصحيح الخطأ ECT والذي يوافق C1 لكل نموذج في الجدول (3-16) معنوي إحصائياً في النموذجين 5 و6 بحيث قدرت معاملات حد الخطأ ب 1.334- و 1.009- على الترتيب وهو بذلك سالب ومعنوي بحكم أن قيمة الإحتمال الحرج أقل من 5% وهذا يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المفسر (Endogenous Variable) GDPG أو PGDPG والمتغيرات المفسرة (Exogenous Variables): IPRG, G, FT, GFCF, INF, M2, DUM كما يمكن تفسير حد تصحيح الخطأ بأنه سرعة التعديل نحو وضع التوازن في المدى الطويل في كل نموذج بحيث يتم تصحيح إنحرافات السنة السابقة بنسبة 133% و 100.9% في المدى القصير.

الجدول رقم (3-17): العلاقة السببية في الأجل القصير للنموذجين 5 و6.

النموذج 5	النموذج 6																																																																								
<p>VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 09/28/20 Time: 00:07 Sample: 1980 2018 Included observations: 36</p> <hr/> <p>Dependent variable: D(GDPG)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Excluded</th> <th>Chi-sq</th> <th>df</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(IPRG)</td> <td>7.851647</td> <td>2</td> <td>0.0197</td> </tr> <tr> <td>D(G)</td> <td>3.211538</td> <td>2</td> <td>0.2007</td> </tr> <tr> <td>D(FT)</td> <td>2.991915</td> <td>2</td> <td>0.2240</td> </tr> <tr> <td>D(GFCF)</td> <td>0.904075</td> <td>2</td> <td>0.6363</td> </tr> <tr> <td>D(INF)</td> <td>3.204477</td> <td>2</td> <td>0.2014</td> </tr> <tr> <td>D(M2)</td> <td>5.157560</td> <td>2</td> <td>0.0759</td> </tr> <tr> <td>D(DUM)</td> <td>0.451603</td> <td>2</td> <td>0.7979</td> </tr> <tr> <td>All</td> <td>25.31100</td> <td>14</td> <td>0.0316</td> </tr> </tbody> </table>	Excluded	Chi-sq	df	Prob.	D(IPRG)	7.851647	2	0.0197	D(G)	3.211538	2	0.2007	D(FT)	2.991915	2	0.2240	D(GFCF)	0.904075	2	0.6363	D(INF)	3.204477	2	0.2014	D(M2)	5.157560	2	0.0759	D(DUM)	0.451603	2	0.7979	All	25.31100	14	0.0316	<p>VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests Date: 09/28/20 Time: 00:05 Sample: 1980 2018 Included observations: 36</p> <hr/> <p>Dependent variable: D(PGDPG)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Excluded</th> <th>Chi-sq</th> <th>df</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(IPRG)</td> <td>4.064638</td> <td>2</td> <td>0.1310</td> </tr> <tr> <td>D(G)</td> <td>1.398606</td> <td>2</td> <td>0.4969</td> </tr> <tr> <td>D(FT)</td> <td>1.229815</td> <td>2</td> <td>0.5407</td> </tr> <tr> <td>D(GFCF)</td> <td>0.089837</td> <td>2</td> <td>0.9561</td> </tr> <tr> <td>D(INF)</td> <td>2.677945</td> <td>2</td> <td>0.2621</td> </tr> <tr> <td>D(M2)</td> <td>3.595001</td> <td>2</td> <td>0.1657</td> </tr> <tr> <td>D(DUM)</td> <td>0.395023</td> <td>2</td> <td>0.8208</td> </tr> <tr> <td>All</td> <td>19.60812</td> <td>14</td> <td>0.1430</td> </tr> </tbody> </table>	Excluded	Chi-sq	df	Prob.	D(IPRG)	4.064638	2	0.1310	D(G)	1.398606	2	0.4969	D(FT)	1.229815	2	0.5407	D(GFCF)	0.089837	2	0.9561	D(INF)	2.677945	2	0.2621	D(M2)	3.595001	2	0.1657	D(DUM)	0.395023	2	0.8208	All	19.60812	14	0.1430
Excluded	Chi-sq	df	Prob.																																																																						
D(IPRG)	7.851647	2	0.0197																																																																						
D(G)	3.211538	2	0.2007																																																																						
D(FT)	2.991915	2	0.2240																																																																						
D(GFCF)	0.904075	2	0.6363																																																																						
D(INF)	3.204477	2	0.2014																																																																						
D(M2)	5.157560	2	0.0759																																																																						
D(DUM)	0.451603	2	0.7979																																																																						
All	25.31100	14	0.0316																																																																						
Excluded	Chi-sq	df	Prob.																																																																						
D(IPRG)	4.064638	2	0.1310																																																																						
D(G)	1.398606	2	0.4969																																																																						
D(FT)	1.229815	2	0.5407																																																																						
D(GFCF)	0.089837	2	0.9561																																																																						
D(INF)	2.677945	2	0.2621																																																																						
D(M2)	3.595001	2	0.1657																																																																						
D(DUM)	0.395023	2	0.8208																																																																						
All	19.60812	14	0.1430																																																																						

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إفيوز Eviews.10

من خلال نتائج إختبار VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Test، والذي يأخذ في الحسبان استقرارية السلاسل المنية عند الفرق الاول، يتبين أن السلاسل الزمنية: IPRG, G, FT, GFCF, INF, M2 و DUM مجتمعة تؤثر في النمو الإقتصادي في الجزائر ويمكن اعتبارها متغيرات خارجية بشكل يؤكد صحة تمثيل نموذج تصحيح الخطأ بمعادلة واحدة حيث أن إحتمال رفض ذلك هو 0,03 في النموذج 5 وبخلاف ذلك يشير إحتمال الرفض للنموذج 6 إلى عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير بقيمته 0.14 والجدول رقم (3-17) أعلاه يوضح ذلك.

وبشكل منفرد يبدو من خلال نتائج السببية في النموذج 5 أن مؤشر معدل نمو أقساط التأمين IPRG هو الوحيد الذي يؤثر معنوياً في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPG في المدى القصير باحتمال حرج أقل من 0.05 قدره 0,019 في حين لا يوجد أثر معنوي للإصلاحات التي مست قطاع التأمين على النمو الإقتصادي لغياب المعنوية الإحصائية باحتمال حرج قدره 0,79.

3- الإختبارات التشخيصية لنماذج متجه تصحيح الخطأ.

3-1 الإختبارات التشخيصية للنماذج 1 و 2:

من خلال الجزء السفلي لنتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ في الجدول رقم (3-6) يمكن ملاحظة قيمة معامل التحديد للنموذجين 1 و 2 تقدر بـ 0.86 و 0.76 على الترتيب وهي أكبر من 0.6 مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 86% و 76% من التغيرات الحاصلة في النموذجين 1 و 2 على الترتيب، إضافة إلى ذلك أظهرت النتائج في ذات الجزء الإحصائية Prob(F-statistic) والمتعلقة بمعنوية إحصائية فيشر بقيمة 0.00 وهي أقل من 0.05 بشكل يفيد بأن النموذج على العموم يعتبر مفسراً ويتمتع بالمعنوية بشكل عام و بخلاف ذلك وبخصوص النموذجين 3 و 4 قدرت قيم معامل التحديد بـ 0.59 و 0.57 على الترتيب وهي دون عتبة 0.6 مما يعني أن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع لم تبلغ 60%

وبما أن إحصائية فيشر Prob(F-statistic) غير معنوية بحكم أن الإحصائية المرافقة لها أكبر من 0.05 فإن ذلك يعني عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع مما ينم عن ضعف المعنوية والقدرة التفسيرية للنموذجين 3 و 4 بشكل عام.

• إختبار ARCH لعدم ثبات تباين الخطأ:

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للعلاقة بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول رقم (3-9) أدناه يبدو أن الإحتمال الحرج المصاحب للإحصائية LM للنموذجين 1 و 2 يقدر بـ 0.6482 و 0.6497 على الترتيب وهاتاه القيم غير معنوية أي أكبر من 0.05 وبالتالي يمكن قبول الفرضية العدمية القائلة بأنه لا يوجد أثر ARCH في النموذج وهذا أمر جيد.

الجدول رقم (3-9) : إختبار ARCH لعدم ثبات تباين الخطأ للنموذجين 1 و 2

Heteroskedasticity Test: ARCH				النموذج 1
F-statistic	0.405619	Prob. F(2,31)	0.6701	
Obs*R-squared	0.867056	Prob. Chi-Square(2)	0.6482	
Heteroskedasticity Test: ARCH				النموذج 2
F-statistic	0.195676	Prob. F(1,33)	0.6611	
Obs*R-squared	0.206312	Prob. Chi-Square(1)	0.6497	

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إفيوز Eviews.10 .

• إختبار مضاعف لاغرنج للإرتباط التسلسلي للبواقي لـ Breusch-Godfrey:

أظهرت نتائج إختبار مضاعف لاغرنج للإرتباط التسلسلي للبواقي لـ Breusch-Godfrey وكما هو مبين في الجدول رقم (3-10) الموالي خلو النموذجين 1 و 2 من مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء وعليه تقبل فرضية العدم التي تفيد بذلك لأن الإحصائية الحرجة للإحصائية LM قدرت بـ 0.9466 و 0.3673 في النموذجين 1 وعلى الترتيب 2 وهي أكبر من 0.05.

الجدول رقم (3-10): إختبار Breusch-Godfrey للإرتباط التسلسلي للبواقي للنموذجين 1 و 2.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				النموذج 1
F-statistic	0.027497	Prob. F(2,18)	0.9729	
Obs*R-squared	0.109653	Prob. Chi-Square(2)	0.9466	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				النموذج 2
F-statistic	0.530256	Prob. F(2,18)	0.5974	
Obs*R-squared	2.003011	Prob. Chi-Square(2)	0.3673	

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إفيوز Eviews.10 .

• إختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام إحصائية Ljung-Box

تتم الاستعانة ببيان الأرتباط الذاتي للبواقي Correlogram of Residuals من أجل التأكد من أن البواقي في النموذج عبارة عن تشويش أبيض والنتائج كما هو موضح في الملحق رقم (9) تبين بأن

جميع الحدود تقع داخل مجال الثقة مما يعني أن البواقي غير مرتبطة ذاتيا مع بعضها، إضافة إلى ذلك جاءت جميع احتمالات إحصائية Ljung-Box أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تقول بأن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.

• **إختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي** : يقدر الاحتمال الحرج لإحصائية Jarque-

Bera في الشكل الموضح في الملحق رقم (6) للنموذجين 1 و 2 بـ 0.7255 و 0.5199 على

الترتيب وبما أن هاته القيم أكبر من 0.05 أي غير معنوي فلا يمكن رفض فرضية العدم التي

تقول بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

• **بعد إجراء الإختبارات التشخيصية لبواقي النماذج المقدرّة والتي أسفرت عن خلو هاته البواقي من**

مشكل عدم التوزيع الطبيعي، عدم ثبات التباين، عدم التجانس ومشكل الإرتباط التسلسلي، يمكن

القول بأن النماذج 1 و 2 جيدة ومقبولة إحصائيا ويمكن الإعتماد على النتائج التي أشارت إليها.

3-2 الإختبارات التشخيصية للنماذج 5 و 6 :

من خلال الجزء السفلي لنتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ في الجدول رقم (13-6) يمكن

ملاحظة قيمة معامل التحديد للنموذجين 5 و 6 تقدر بـ 0.78 و 0.76 على الترتيب وهي أكبر من 0.6

مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 78% و 76% من التغيرات الحاصلة في النموذجين 5

و 6 على الترتيب، إضافة إلى ذلك أظهرت النتائج في ذات الجزء أن الإحصائية Prob(F-statistic)

والمعلقة بمعنوية إحصائية فيشر بقيمة 0.00 وهي أقل من 0.05 بشكل يفيد بأن النموذج على العموم

يعتبر مفسرا ويتمتع بالمعنوية بشكل عام.

• **إختبار ARCH لعدم ثبات تباين الخطأ:**

يُظهر الجدول رقم (3-18) أدناه من خلال نتائج اختبار عدم ثبات تباين الخطأ لـ ARCH أن

الإحتمال الحرج المصاحب للإحصائية LM للنموذجين 5 و 6 يقدر بـ 0.86 و 0.98 على الترتيب وهاته

القيم غير معنوية أي أكبر من 0.05 وبالتالي يمكن قبول الفرضية العدمية القائلة بأنه لا يوجد أثر

ARCH في النموذج وهذا أمر جيّد.

الجدول رقم (3-18): إختبار ARCH لعدم ثبات تباين الخطأ للنموذجين 6 و5

Heteroskedasticity Test: ARCH				النموذج 5
F-statistic	0.028773	Prob. F(1,33)	0.8663	
Obs*R-squared	0.030490	Prob. Chi-Square(1)	0.8614	
Heteroskedasticity Test: ARCH				النموذج 6
F-statistic	0.000412	Prob. F(1,33)	0.9839	
Obs*R-squared	0.000437	Prob. Chi-Square(1)	0.9833	

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إفيوز Eviews.10

- إختبار مضاعف لاغرنج للإرتباط التسلسلي للبواقي لـ Breusch-Godfrey :
- أظهرت نتائج إختبار مضاعف لاغرنج للإرتباط التسلسلي للبواقي لـ Breusch-Godfrey وكما هو مبين في الجدول رقم (3-19) الموالي خلو النماذج من مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء وعليه تقبل فرضية العدم التي تفيد بذلك لأن الإحصائية الحرجة للإحصائية LM قدرت بـ 0,18 و 0,35 في النموذجين 5 و 6 على الترتيب وهي أكبر من 0.05.

الجدول رقم (3-19): إختبار Breusch-Godfrey للإرتباط التسلسلي للبواقي للنموذجين 6 و5

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				النموذج 5
F-statistic	0.837909	Prob. F(2,16)	0.4507	
Obs*R-squared	3.413106	Prob. Chi-Square(2)	0.1815	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				النموذج 6
F-statistic	0.492366	Prob. F(2,16)	0.6201	
Obs*R-squared	2.087191	Prob. Chi-Square(2)	0.3522	

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إفيوز Eviews.10

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام إحصائية Ljung-Box
- تتم الاستعانة ببيان الأرتباط الذاتي للبواقي Correlogram of Residuals من أجل التأكد من أن البواقي في النموذج عبارة عن تشويش أبيض والنتائج كما هو موضح في الملحق رقم (9) تبين بأن جميع الحدود تقع داخل مجال الثقة مما يعني أن البواقي غير مرتبطة ذاتيا مع بعضها، إضافة إلى ذلك جاءت جميع احتمالات إحصائية Ljung-Box أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تقول بأن البواقي عبارة عن تشويش أبيض.

• إختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي

يقدر الأحتمال الحرج لإحصائية Jarque-Bera في الشكل الموضح في الملحق رقم (6) للنموذجين 5 و6 بـ 0,499 و 0,492 على الترتيب وبما أن هاته القيم أكبر من 0.05 أي غير معنوية فلا يمكن رفض فرضية عدم التي تقول بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

بعد إجراء الإختبارات التشخيصية لبواقي النماذج المقدره والتي أسفرت عن خلو هاته البواقي من مشكل عدم التوزيع الطبيعي، مشكل عدم ثبات التباين، مشكل عدم التجانس ومشكل الإرتباط التسلسلي، يمكن القول بأن النماذج 5 و6 جيدة ومقبولة إحصائيا ويمكن الإعتماد عليها والنتائج المتوصل إليها مقبولة.

4- تحليل الإستجابات الدفعية لمعدل النمو الإقتصادي للصدمات الهيكلية في المتغيرات المستقلة

4-1 تحليل الإستجابات الدفعية لمعدل النمو الإقتصادي للصدمات الهيكلية في المتغيرات المفسرة في النموذجين 1 و2:

يبين الجدول رقم (3-11) طريقة استجابة المتغير التابع والمتمثل إما في GDPG أو PGDPG للصدمات التي تحدث في أحد المتغيرات المستقلة في النموذج حيث يستجيب معدل النمو بالزيادة والنقصان والشكل البياني لدوال الإستجابة في الملحق رقم (7) يوضح تلك الإستجابات بشكل بياني.

✓ استجابة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للصدمة في معدل نمو أقساط التأمين:

بخصوص النموذج 1 عند حدوث صدمة إيجابية واحدة في معدل نمو أقساط التأمين IPRG ستحدث زيادة بـ 0.8540 في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPG خلال السنة الثانية وتستمر الزيادة بالارتفاع تدريجيا خلال السنتين الثالثة والرابعة لتبلغ 1.888 ثم تتخفف في السنة الخامسة إلى 0.9667 لتعاود الارتفاع تدريجيا إلى غاية السنة العاشرة اين تحصل زيادة بـ 1.5.

أما بخصوص الإستجابة في النموذج 2 فعند حدوث صدمة إيجابية واحدة في معدل نمو أقساط التأمين IPRG ستحدث زيادة بـ 0.7851 في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد PGDPG خلال السنة الثانية وتستمر الزيادة بالارتفاع تدريجيا خلال السنتين الثالثة والرابعة لتبلغ 1.633 ثم

تتخفف في السنة الخامسة إلى 0.922 لتعاود الارتفاع تدريجيا إلى غاية السنة العاشرة أين تحصل زيادة بـ 1.39.

الجدول رقم (3-11) : دوال استجابة معدل النمو الإقتصادي للنموذجين 1 و2

Impulse Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations							
Response of GDPG:							
Period	GDPG	IPRG	G	FT	GFCF	INF	M2
1	1.133070	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.145267	0.854043	-0.317176	0.221544	0.090398	0.618519	-0.178106
3	0.359827	1.241847	0.233967	-0.169569	-0.498482	0.030636	-0.000143
4	0.437857	1.888305	0.199956	0.326258	-0.219489	0.064031	-0.212648
5	-0.124789	0.966731	-0.075713	0.702380	-0.069565	0.497120	-0.335044
6	-0.032317	1.233355	-0.178559	0.894108	-0.017913	0.175754	-0.810964
7	-0.156642	1.504660	-0.010025	0.508629	0.299810	0.288322	-0.329349
8	-0.198529	1.507299	-0.166156	0.727553	0.263554	0.526376	-0.450237
9	-0.069126	1.567851	-0.202677	0.667523	0.061363	0.303699	-0.422672
10	0.102481	1.542220	-0.103309	0.539948	0.100061	0.236816	-0.328754

Response of PGDPG to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations							
Period	PGDPG	IPRG	G	FT	GFCF	INF	M2
1	1.425777	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.179954	0.785122	-0.545541	0.262126	-0.149515	0.321850	0.151106
3	0.363008	1.013109	0.187149	0.137417	-0.507664	-0.151748	0.104648
4	0.486106	1.633380	0.026664	0.360309	-0.385510	-0.008897	-0.220803
5	0.009139	0.800755	-0.448311	0.600054	-0.460695	0.389048	-0.324278
6	-0.180510	0.922949	-0.659205	0.807395	-0.450787	0.144556	-0.791230
7	-0.273177	1.221654	-0.449846	0.511128	-0.163860	0.271835	-0.440396
8	-0.374244	1.392676	-0.670823	0.609608	-0.280715	0.505626	-0.491585
9	-0.350281	1.430040	-0.692497	0.688807	-0.394493	0.393491	-0.480149
10	-0.157508	1.396190	-0.602638	0.626202	-0.322118	0.349465	-0.482032

Cholesky Ordering: PGDPG IPRG G FT GFCF INF M2

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إيفوز Eviews.10 .

✓ استجابة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للصدمة في الإنفاق الحكومي G :

عندما تحدث صدمة إيجابية بوحدة واحدة في معدل الإنفاق الحكومي G كنسبة من GDP في السنة الأولى يحدث انخفاض بـ 0.3171 في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في النموذج 1 و GDPG وانخفاض بـ 0.5455 في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد PGDPG ثم يحدث ارتفاع في GDPG و PGDPG خلال السنتين الموالتين وابتداء من السنة الخامسة تحدث الصدمة في G انخفاضا مستمرا ليبلغ 0.1033 و -0.6026 في GDPG و PGDPG على الترتيب في السنة العاشرة.

✓ استجابة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للصدمة في الإنفاق التجاري FT:

إن حدوث صدمة ايجابية بوحدة واحدة في معدل الانفتاح التجاري يحدث زيادة في GDPG و PGDPG خلال مدة عشر سنوات ليبلغ 0.54 و 0.6262 في GDPG و PGDPG على الترتيب ما عدا السنة الثالثة اين يحدث انخفاض بـ 0.1695- في GDPG.

✓ استجابة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للصدمة في الإنفتاح التجاري GFCF:

الصدمة الموجبة بوحدة واحدة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من GDP تحدث إنخفاضا في PGDPG في النموذج 2 خلال عشرة سنوات كاملة بينما تحدث تلك الصدمة في النموذج 1 ارتفاعا بـ 0.0903 في GDPG في السنة الأولى ثم انخفاضا بين السنة الثالثة والسادسة وبعدها يعاود الإرتفاع بشكل موجب إلى غاية 0.10006 في السنة العاشرة.

✓ استجابة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للصدمة التضخم:

في النموذج 1 اختبار الصدمات بوحدة واحدة للتضخم INF أظهر أن ذلك يحدث زيادة متذبذبة في GDPG خلال عشر سنوات حيث تتراوح قيمة الزيادة بين 0.175 و 0.618 بينما تتخلل هذه الفترة آثار انخفاض في PGDPG في السنتين الثالثة والرابعة في النموذج 2.

✓ استجابة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي لصدمة عرض النقود M2:

يستجيب GDPG للصدمة في عرض النقود M2، بوحدة واحدة، بانخفاض متذبذب بين -0.0001 و -0.4502 خلال فترة عشر سنوات بينما في النموذج 2 تحدث تلك الصدمات ارتفاعا في PGDPG خلال السنتين الثانية والثالثة ثم تبدأ الإستجابة السلبية بالإنخفاض من السنة 4 إلى غاية السنة العاشرة.

4-2 تحليل الإستجابات الدفعية لمعدل النمو الإقتصادي للصدمة الهيكلية في معدل نمو أقساط التأمين والمتغير الوهمي المعبر عن الإصلاحات التي شملت نشاط التأمين في النموذجين 5 و 6:

يبين الجدول (3-20) طريقة استجابة المتغير التابع والمتمثل إما في GDPG أو PGDPG للصدمة التي تحدث في أحد المتغيرات المستقلة في النموذج حيث يستجيب معدل النمو بالزيادة والنقصان والشكل البياني لدوال الإستجابة في الملحق رقم (8) يوضح تلك الإستجابات بشكل بياني.

الجدول رقم(3-20): دوال استجابة معدل النمو الإقتصادي للنموذجين 5و6

Impulse Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations								
Response of GDPG:								
Period	GDPG	IPRG	G	FT	GFCF	INF	M2	DUM
1	1.500838	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.255597	0.973167	-0.470211	0.394788	-0.055137	0.430131	0.289849	-0.136006
3	0.437360	1.197750	0.276801	0.333306	-0.296313	-0.033268	0.339421	-0.332854
4	0.702793	1.820267	0.118905	0.384028	-0.150964	-0.039740	-0.056741	-0.049884
5	-0.051029	1.017740	-0.187186	0.839261	-0.144339	0.466930	0.149767	-0.301034
6	-0.063083	1.132397	-0.469460	1.016315	-0.165543	0.120702	-0.491258	-0.182920
7	-0.160396	1.458088	-0.273994	0.581105	0.161198	0.303874	-0.183810	-0.197755
8	-0.153033	1.619737	-0.467337	0.809761	0.059191	0.500888	-0.245340	-0.234015
9	-0.130489	1.583112	-0.443359	0.877270	-0.048649	0.396372	-0.153298	-0.273142
10	0.075845	1.547215	-0.350241	0.759878	0.008412	0.273110	-0.218967	-0.218102

Response of PGDPG to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations								
Period	PGDPG	IPRG	G	FT	GFCF	INF	M2	DUM
1	1.654671	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.552355	1.014357	-0.360214	0.523604	-0.040031	0.413958	0.408513	0.023701
3	0.692415	1.073043	0.305901	0.428315	-0.160668	-0.082963	0.342527	-0.264230
4	0.961155	1.619732	0.156867	0.353889	-0.144722	-0.025505	-0.036693	0.001958
5	0.273660	0.928460	-0.134714	0.780171	-0.261781	0.445192	-0.140320	-0.255347
6	0.207428	0.978278	-0.456550	1.054194	-0.369914	0.110795	-0.327977	-0.097326
7	0.083400	1.299574	-0.261517	0.601703	-0.093118	0.334682	-0.060267	-0.142448
8	0.105140	1.557286	-0.402427	0.796547	-0.217092	0.556698	-0.135445	-0.179574
9	0.078832	1.476503	-0.389938	0.920782	-0.260881	0.511253	-0.063088	-0.232213
10	0.237010	1.370456	-0.361587	0.837587	-0.242399	0.390132	-0.167962	-0.212546

Cholesky Ordering: PGDPG IPRG G FT GFCF INF M2 DUM

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إفيوز Eviews.10

✓ استجابة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي للصدمة في معدل نمو أقساط التأمين:

بخصوص النموذج 5 عند حدوث صدمة إيجابية واحدة في معدل نمو أقساط التأمين IPRG ستحدث زيادة بـ 0,97 في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPG خلال السنة الثانية وتستمر الزيادة بالارتفاع تدريجيا لتبلغ أقصى قيمة لها في السنة الثامنة بـ 1,61.

أما بخصوص الإستجابة في النموذج 6 فعند حدوث صدمة إيجابية واحدة في معدل نمو أقساط التأمين IPRG ستحدث زيادة بـ 1,01 في معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد PGDPG خلال السنة الثانية وتستمر الزيادة بالارتفاع تدريجيا لتبلغ أقصى قيمة لها في السنة الثامنة بـ 1,55 ثم تتخفض تدريجيا إلى غاية السنة العاشرة اين تبلغ 1,37.

5- تحليل تجزئة التباين Variance Decomposition :

5-1 تحليل تجزئة التباين Variance Decomposition للنموذجين 1 و 2:

يساعد تحليل تجزئة التباين على فهم نسبة التحركات الناتجة في سلسلة ما جراء صدمات تحدث فيها أو تحدث في المتغيرات الأخرى وبعبارة أخرى يوضح تحليل التباين نسبة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير بسبب صدماته الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النموذج ويوضح الجدول الموالي نتائج تحليل التباين حيث يبين نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPG وللناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد PGDPG والتي تفسر من قبل صدماته الخاصة إلى جانب الصدمات في المتغيرات المفسرة (المستقلة) والمتمثلة في IPRG، FT، GFCF، INF و M2 وتحليل تجزئة التباين في الجدول رقم (3-12) أدناه يغطي فترة عشر سنوات من أجل التأكد من الآثار المحتملة عندما تؤثر المتغيرات المفسرة على معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي لفترة أطول نسبياً.

على المدى القصير وفي حدود السنتين المقبلتين يتأثر تباين الخطأ لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPG بـ 50.06% بصدماته الذاتية الخاصة ويتأثر أيضاً بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد PGDPG بـ 64.6% بصدماته الخاصة مما يعني أن تباين الخطأ GDPG يتأثر بنسبة 49.94% من الصدمات الناجمة عن المتغيرات المفسرة (المستقلة) موزعة كمايلي: معدل نمو أقساط التأمين IPRG 27.98% بنسبة 3.85%، التجارة الخارجية FT بنسبة 1.88%، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 0.31%، معدل التضخم INF بنسبة 14.6% والمعروض النقدي M2 بنسبة 1.21%، ومن ناحية أخرى تباين الخطأ PGDPG يتأثر بنسبة 35.4% من الصدمات الناجمة عن المتغيرات المفسرة (المستقلة) موزعة كمايلي: معدل نمو أقساط التأمين IPRG بنسبة 19.28%، الأنفاق الحكوم G بنسبة 9.3%، التجارة الخارجية FT بنسبة 2.14%، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 0.69%، معدل التضخم INF بنسبة 3.24% وأخيراً المعروض النقدي M2 بنسبة 0.71%.

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للعلاقة بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر

يلاحظ من خلال تحليل أجزاء التباين في المدى القصير أن مؤشر معدل نمو أقساط التأمين يستحوذ على حصة الأسد في التأثير من مجموع النسبة المخصصة للمتغيرات المستقلة بـ 27.98% من أصل 49.94 في النموذج 1 و 19.28% في النموذج 2 من أصل 35.4%.

بالنسبة لتجزئة التباين على المدى المتوسط في حدود السنة الخامسة فإن نسبة مساهمة GDPG في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به ستخفص إلى 15.74 والباقي تتقاسمه مجموعة المتغيرات المستقلة كآلاتي: معدل نمو أقساط التأمين IPRG بنسبة 64.95%، الإنفاق الحكومي G بنسبة 1.92%، التجارة الخارجية بنسبة FT 6.49%، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 2.97%، معدل التضخم INF بنسبة 6.08% والمعروض النقدي M2 بنسبة 1.81%، ومن ناحية أخرى، يتأثر تباين الخطأ لـ PGDPG بنسبة 25.33 من الصدمات الناجمة عن المتغيرات المفسرة (المستقلة) في المدى المتوسط موزعة كمايلي: معدل نمو أقساط التأمين IPRG بنسبة 51.56%، الإنفاق الحكومي G بنسبة 9.3%، التجارة الخارجية G بنسبة 2.14%، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 0.69%، معدل التضخم INF بنسبة 3.24% وأخيرا المعروض النقدي M2 بنسبة 0.71%.

تحليل تباين خطأ التنبؤ على المدى الطويل في آفاق السنة العاشرة أظهر تناقص نسبة تأثير GDPG و PGDPG بصدماتهم الذاتية الى نسبة 6.67% و 11.27% على الترتيب وهي أدنى مستوى خلال هاته المدة، وإضافة إلى ذلك حافظ مؤشر معدل نمو أقساط التأمين على الصدارة في النسبة التي يؤثر بها في تباين خطأ التنبؤ نسبة إلى المجموع المخصص للمتغيرات المفسرة بنسبة 68.46 من أصل 93.33% في النموذج 1 و 52.75% من أصل 88.73% في النموذج 2.

أما نسب تأثير صدمات باقي المتغيرات في تباين خطأ التنبؤ ظهرت بالتقسيم التالي:

- النموذج 1: الإنفاق الحكومي G بنسبة 1.21%، التجارة الخارجية بنسبة FT 11.63%، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 1.87%، معدل التضخم INF بنسبة 4.55% والمعروض النقدي M2 بنسبة 5.59%.
- النموذج 2: الإنفاق الحكومي G بنسبة 9.82%، التجارة الخارجية بنسبة FT 10.88%، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 4.82%، معدل التضخم INF بنسبة 3.61% والمعروض النقدي M2 بنسبة 6.82%

الجدول رقم(3-13) تجزئة التباين 2و1

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors									النموذج 1
Variance Decomposition of GDPG:									
Period	S.E.	GDPG	IPRG	G	FT	GFCF	INF	M2	
1	1.133070	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	
2	1.614460	50.06556	27.98370	3.859637	1.883065	0.313517	14.67749	1.217028	
3	2.147338	31.10837	49.26362	3.368888	1.688017	5.566097	8.317063	0.687947	
4	2.934688	18.88144	67.77755	2.267937	2.139704	3.539451	4.500545	0.893374	
5	3.228905	15.74663	64.95253	1.928442	6.499411	2.970227	6.088084	1.814677	
6	3.669908	12.19731	61.57459	1.729548	10.96691	2.301652	4.942171	6.287823	
7	4.036961	10.23067	64.77862	1.429951	10.65070	2.453682	4.594403	5.861971	
8	4.440113	8.657092	65.07336	1.322105	11.48937	2.380666	5.203372	5.874033	
9	4.789452	7.461096	66.64287	1.315349	11.81694	2.062458	4.874077	5.827206	
10	5.079782	6.673305	68.46002	1.210652	11.63460	1.872241	4.550188	5.598987	

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors									النموذج 2
Variance Decomposition of PGDPG:									
Period	S.E.	PGDPG	IPRG	G	FT	GFCF	INF	M2	
1	1.425777	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	
2	1.787943	64.60405	19.28267	9.309939	2.149373	0.699299	3.240406	0.714257	
3	2.168067	46.73954	34.94951	7.076656	1.863483	5.958448	2.693635	0.718733	
4	2.816510	30.67416	54.34116	4.202214	2.740741	5.404140	1.597103	1.040475	
5	3.099003	25.33764	51.56223	5.563753	6.013028	6.673757	2.895227	1.954368	
6	3.524887	19.84708	46.71114	7.797967	9.894444	6.794012	2.406060	6.549295	
7	3.840599	17.22412	49.46522	7.940538	10.10576	5.904969	2.527715	6.831686	
8	4.269373	14.70659	50.66928	8.894500	10.21663	5.210769	3.448084	6.854150	
9	4.678703	12.80636	51.53332	9.596967	10.67459	5.049823	3.578466	6.760476	
10	5.007790	11.27745	52.75599	9.825255	10.88136	4.821683	3.610588	6.827672	

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إفيوز Eviews.10

5-2 تحليل تجزئة التباين Variance Decomposition للنموذجين 5و6:

يتأثر تباين الخطأ لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي GDPG بـ 58,94% بصدماته الذاتية الخاصة على المدى القصير ويتأثر أيضا معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي للفرد PGDPG بـ 63,1% بصدماته الخاصة مما يعني أن تباين الخطأ GDPG يتأثر بنسبة 41,06% من الصدمات الناجمة عن المتغيرات المفسرة (المستقلة) موزعة كمايلي: معدل نمو أقساط التأمين IPRG بنسبة 24,08%، الإنفاق الحكومي G بنسبة 5,62%، التجارة الخارجية FT بنسبة 3,96%، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 0,077%، معدل التضخم INF بنسبة 4,7%، المعروض النقدي M2 بنسبة 2,13% والإصلاحات بنسبة 0,47%، ومن ناحية أخرى تباين الخطأ PGDPG يتأثر بنسبة 36,82% من الصدمات الناجمة عن المتغيرات المفسرة (المستقلة) موزعة كمايلي: معدل نمو أقساط التأمين IPRG بنسبة 21,36%، الإنفاق الحكوم G بنسبة 2,69%، التجارة الخارجية FT بنسبة 5,69%، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 0,033%، معدل التضخم INF بنسبة 3,55%، المعروض النقدي M2 بنسبة 0,71% والإصلاحات بنسبة 0,011%.

كما في تحليل التباين للنماذج 1 و 2 سابقا يلاحظ من خلال تحليل أجزاء التباين في المدى القصير أن مؤشر معدل نمو أقساط التأمين يستحوذ على أكبر نسبة للتأثير من مجموع النسبة المخصصة للمتغيرات المستقلة بـ 24,08% من أصل 41,06% في النموذج 5 و 21,36% في النموذج 6 من أصل 36,82% بينما لم تتجاوز نسبة تأثير الإصلاحات التي عرفها قطاع النمو DUM 0,47% في النموذج 5 و 0,011% في النموذج 6 وهي نسب ضعيفة جدا.

بالنسبة لتجزئة التباين على المدى المتوسط في حدود السنة الخامسة فإن نسبة مساهمة GDPG في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به ستتناقص إلى 25,65% والباقي تتقاسمه مجموعة المتغيرات المستقلة كالآتي: معدل نمو أقساط التأمين IPRG بنسبة 55,21%، الإنفاق الحكومي G بنسبة 2,84%، التجارة الخارجية بنسبة FT 9,17%، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 1,103%، معدل التضخم INF بنسبة 3,32% والمعروض النقدي M2 بنسبة 1,84% والإصلاحات DUM بنسبة 1,82%. ومن ناحية أخرى تباين الخطأ لـ PGDPG يتأثر بنسبة 25,33% من الصدمات الناجمة عن المتغيرات المفسرة (المستقلة) في المدى المتوسط موزعة كمايلي: معدل نمو أقساط التأمين IPRG بنسبة 45,04%، الإنفاق الحكومي G بنسبة 2,11%، التجارة الخارجية FT بنسبة 9,47%، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 0,92%، معدل التضخم INF بنسبة 2,99% والمعروض النقدي M2 بنسبة 2,42% والإصلاحات DUM بنسبة 1,077%.

على المدى الطويل أظهر تحليل تباين خطأ التنبؤ في آفاق السنة العاشرة تناقص نسبة تأثير GDPG و PGDPG بصدماتهم الذاتية الى نسبة 10,73% و 16,76% على الترتيب وهي أدنى مستوى خلال هاته المدة، وإضافة إلى ذلك حافظ مؤشر معدل نمو أقساط التأمين على الصدارة في النسبة التي يؤثر بها في تباين خطأ التنبؤ نسبة إلى المجموع المخصص للمتغيرات المفسرة بنسبة 61,52 من أصل 89,37% في النموذج 5 و 53,41% من أصل 14,73% في النموذج 6.

جدول رقم(3-21): تجزئة التباين للنموذجين 5و6

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors									
Variance Decomposition of GDPG:									
Period	S.E.	GDPG	IPRG	G	FT	GFCF	INF	M2	DUM
1	1.500838	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.983032	58.94198	24.08325	5.622456	3.963411	0.077309	4.704811	2.136404	0.470388
3	2.461894	41.39844	39.29531	4.912071	4.404459	1.498808	3.070811	3.286938	2.133166
4	3.171736	29.85162	56.61117	3.099983	4.119603	1.129552	1.865811	2.012328	1.309932
5	3.491362	24.65747	55.21772	2.845817	9.178196	1.103115	3.328432	1.844756	1.824499
6	3.878913	20.00289	53.25777	3.770358	14.30072	1.075836	2.793386	3.098522	1.700515
7	4.219205	17.05094	56.95622	3.608420	13.98387	1.055264	2.879677	2.808659	1.656954
8	4.657480	14.10086	58.83572	3.968094	14.49871	0.882157	3.519805	2.582414	1.612238
9	5.043724	12.09082	60.02151	4.156315	15.38841	0.761524	3.618954	2.294419	1.668041
10	5.358081	10.73375	61.52362	4.110204	15.64698	0.675035	3.466575	2.200099	1.643748

النموذج 5

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors									
Variance Decomposition of PGDGP:									
Period	S.E.	PGDGP	IPRG	G	FT	GFCF	INF	M2	DUM
1	1.654671	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.194601	63.18228	21.36338	2.694080	5.692383	0.033273	3.557958	3.464986	0.011663
3	2.635148	50.72682	31.39889	3.216150	6.590065	0.394826	2.566875	4.092853	1.013522
4	3.265600	41.69384	45.04695	2.324958	5.465527	0.453494	1.677532	2.677704	0.659995
5	3.546759	35.94085	45.04081	2.115225	9.471902	0.929215	2.997655	2.426517	1.077824
6	3.894287	30.09604	43.67115	3.128968	15.18478	1.673058	2.567448	2.722057	0.956497
7	4.175687	26.21626	47.66951	3.113686	15.28352	1.504890	2.875473	2.388370	0.948298
8	4.590929	21.74075	50.94254	3.344280	15.65420	1.468579	3.849243	2.062903	0.937510
9	4.964890	18.61423	52.40145	3.476301	16.82432	1.531780	4.351578	1.779992	1.020353
10	5.263184	16.76686	53.41007	3.565412	17.50388	1.575183	4.421747	1.685788	1.071055

النموذج 6

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إفيوز Eviews.10

مؤشر الإصلاحات التي عرفها نشاط التأمين DUM والمعبر عنه بمتغير وهمي هو الآخر لم يحظ بنسبة كبيرة لصددماته حيث لم تتعد نسبة تأثيره 1.64% في النموذج 5 و 1,07% في النموذج 6 أما نسب تأثير صدمات باقي المتغيرات في تباين خطأ التنبؤ في المدى الطويل ظهرت بالتقسيم التالي:

- النموذج 5: الانفاق الحكومي G بنسبة 4,11%، التجارة الخارجية بنسبة FT 15.64% ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 0.67%، معدل التضخم INF بنسبة 3.46% والمعروض النقدي M2 بنسبة 2,2%.
- النموذج 6: الانفاق الحكومي G بنسبة 3,56%، التجارة الخارجية بنسبة FT 17.5% ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF بنسبة 1.57%، معدل التضخم INF بنسبة 4.42% والمعروض النقدي M2 بنسبة 1,68%.

المبحث الثالث: : دراسة أثر نشاط التأمين وإصلاحاته على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج ARDL.

من أجل مطابقة وتأكيد النتائج المتوصل إليها من خلال التحليل باستخدام نماذج VAR سيتم في هذا المبحث استخدام نفس النماذج وتحليلها باستخدام نماذج ARDL خيار أكبر لقبول النتائج حيث من الممكن أن تسقط النتائج في طريقة ما بسبب الاختبارات التشخيصية وتكون بالمقابل مقبولة باستخدام الطريقة الأخرى.

المطلب الأول: اختبار الحدود لكشف للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج وشكل العلاقة طويلة الأجل

1-إختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في نماذج ARDL

قبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة باستخدام نماذج ARDL سيتم اعتماد نفس النماذج الست السابقة والواردة في الجدول رقم (3-3) لنماذج الدراسة التطبيقية وتحليلها باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي المبطة زمنيا ARDL حيث يتم تقدير النماذج وفقا للمعادلات التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كما يلي :

$$\begin{aligned} \Delta Y_t = & c + \sum_{i=1}^p \alpha_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q1} \alpha_{2i} \Delta NS_{t-i} + \sum_{i=1}^{q5} \alpha_{3i} G_{t-i} + \sum_{i=1}^{q2} \alpha_{4i} \Delta FT_{t-i} + \sum_{i=1}^{q3} \alpha_{5i} GFCF_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^{q4} \alpha_{6i} INF_{t-i} + \sum_{i=1}^{q5} \alpha_{7i} M2_{t-i} + \sum_{i=1}^{q5} \alpha_{7i} G_{t-i} + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 INS_{t-1} \\ & + \beta_3 G_{t-1} + \beta_4 FT_{t-1} + \beta_5 GFCF_{t-1} + \beta_6 INF_{t-1} + \beta_7 M2_{t-1} + \varepsilon_i \dots \dots (0) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \Delta Y_t = & c + \sum_{i=1}^p \alpha_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q1} \alpha_{2i} \Delta NS_{t-i} + \sum_{i=1}^{q5} \alpha_{3i} G_{t-i} + \sum_{i=1}^{q2} \alpha_{4i} \Delta FT_{t-i} + \sum_{i=1}^{q3} \alpha_{5i} GFCF_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^{q4} \alpha_{6i} INF_{t-i} + \sum_{i=1}^{q5} \alpha_{7i} M2_{t-i} + \sum_{i=1}^{q5} \alpha_{8i} DUM_{t-i} + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 INS_{t-1} \\ & + \beta_3 G_{t-1} + \beta_4 FT_{t-1} + \beta_5 GFCF_{t-1} + \beta_6 INF_{t-1} + \beta_7 M2_{t-1} + \beta_8 DUM_{t-1} + \varepsilon_i \dots \dots (0) \end{aligned}$$

حيث:

Δ: يمثل الفرق الأول.

C: الحد الثابت.

q₁, q₂, q₃, q₄, q₅, q₆, q₇, p: الحد الأعلى لفترة الإبطاء لكل متغير.

t: إتجاه الزمن.

ε: حد الخطأ العشوائي

α₁, α₂, α₃, α₄, α₅, α₆, α₇: معاملات الأجل القصير.

β₁, β₂, β₃, β₄, β₅, β₆, β₇: معاملات الأجل الطويل.

تشتمل المعادلات أعلاه على شقين، الشق الأول يستخدم بيانات السلاسل الزمنية بالفرق الأول وهو متعلق بالفترة قصيرة الأجل والشق الثاني يتعلق بالمدى الطويل وهو يستخدم البيانات الأصلية للسلاسل الزمنية مبطأة بفترة واحدة.

جدول رقم(3-22): فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نماذج ARDL

فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات								النماذج
GDPG/PGDPG*	G	IPRG/IPN*	FT	GFCF	INF	M2	DUM	
2	3	3	3	3	3	3	—	1
3°	3	3	3	2	1	3	—	2
3	2	3°	1	3	3	3	—	3
1°	2	3°	1	3	3	3	—	4
3	3	3	3	2	1	3	3	5
3°	3	3	1	3	3	3	3	6

المصدر: إعداد الباحث بناء على مخرجات برمجية إفيوز Eviews.10

2- اختبار الحدود لكشف للتكامل المشترك والعلاقة في الأجل الطويل:

قبل الشروع في تفسير نتائج اختبار الحدود والعلاقة في الأجل الطويل ينبغي التذكير بأن النموذجين 1 و2 يتضمنان أثر التأمين معبر عنه بمعدل نمو أقساط التأمين IPRG في حين يختلف

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للعلاقة بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر

النموذج 1 عن النموذج 2 في مؤشر النمو الاقتصادي حيث يستخدم معدل نمو GDP الحقيقي GDPG في النموذج 1 ومؤشر معدل نمو GDP الحقيقي للفرد PGDPG في النموذج 2، وبالنسبة للنموذجين 3 و4 تبقى المتغيرات على ما هي عليه في النموذجين 1 و2 على الترتيب مع تغيير مؤشر التأمين ليصبح معدل الإختراق IPN بينما يتضمن النموذجين 5 و6 نفس متغيرات النموذجين 1 و2 مع إضافة متغير وهمي DUM للتعبير عن الإصلاحات التي عرفها قطاع التأمين في الجزائر.

جدول رقم (3-23): إختبار الحدود وشكل العلاقة في الأجل الطويل للنموذجين 1 و2

النموذج 2					النموذج 1				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPRG	0.231566	0.043342	5.342703	0.0002	IPRG	0.265830	0.030120	8.825588	0.0000
G	0.375002	0.077130	4.861912	0.0005	G	0.257548	0.070921	3.631466	0.0055
FT	0.071740	0.018953	3.785248	0.0030	FT	0.029319	0.021504	1.363428	0.2059
GFCF	-0.008829	0.039787	-0.221918	0.8284	GFCF	0.056135	0.050397	1.113852	0.2942
INF	0.006321	0.019530	0.323651	0.7523	INF	0.029901	0.037995	0.786975	0.4515
M2	-0.100196	0.016178	-6.193231	0.0001	M2	-0.081231	0.019427	-4.181313	0.0024
EC = PGDPG - (0.2316*IPRG + 0.3750*G + 0.0717*FT - 0.0088*GFCF + 0.0063*INF - 0.1002*M2)					EC = GDPG - (0.2658*IPRG + 0.2575*G + 0.0293*FT + 0.0561*GFCF + 0.0299*INF - 0.0812*M2)				
F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship					F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000					Asymptotic: n=1000				
F-statistic	20.00315	10%	2.12	3.23	F-statistic	18.12374	10%	2.12	3.23
k	6	5%	2.45	3.61	k	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99			2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43			1%	3.15	4.43
Actual Sample Size 36 Finite Sample: n=40					Actual Sample Size 36 Finite Sample: n=40				
		10%	2.353	3.599			10%	2.353	3.599
		5%	2.797	4.211			5%	2.797	4.211
		1%	3.8	5.643			1%	3.8	5.643
Finite Sample: n=35					Finite Sample: n=35				
		10%	2.387	3.671			10%	2.387	3.671
		5%	2.864	4.324			5%	2.864	4.324
		1%	4.016	5.797			1%	4.016	5.797
t-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship					t-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-7.705580	10%	-2.57	-4.04	t-statistic	-6.939018	10%	-2.57	-4.04
		5%	-2.86	-4.38			5%	-2.86	-4.38
		2.5%	-3.13	-4.66			2.5%	-3.13	-4.66
		1%	-3.43	-4.99			1%	-3.43	-4.99

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

من خلال الجداول (3-23)، (3-24) و(3-25) والتي تتضمن نتائج اختبار الحدود والعلاقة طويلة الأجل وفي جزئها السفلي، يظهر أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وتكامل مشترك بين متغيرات النماذج الستة وذلك ما توكده القيم المطلقة لإحصائتي فيشر (F-statistic) وسودنت (t-statistic) حيث جاءت أكبر من القيم المطلقة لقيم الحد الأعلى الجدولية مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم

وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في كل نموذج وقبول الفرضية البديلة التي تقول بأن هناك تكامل مشترك.

الجدول رقم (3-24): إختبار الحدود وشكل العلاقة في الأجل الطويل للنموذجين 3 و 4

النموذج 4					النموذج 3				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPN	3.422540	1.370422	2.497435	0.0267	IPN	7.919444	2.868952	2.760396	0.0185
G	0.552273	0.158251	3.489846	0.0040	G	0.906076	0.376033	2.409563	0.0346
FT	0.270509	0.041631	6.497839	0.0000	FT	0.377750	0.105944	3.565573	0.0044
GFCF	-0.333393	0.098912	-3.370598	0.0050	GFCF	-0.379940	0.146623	-2.591280	0.0251
INF	0.113928	0.058894	1.934470	0.0751	INF	0.158129	0.083821	1.886518	0.0859
M2	-0.015354	0.038898	-0.394734	0.6994	M2	-0.071317	0.062977	-1.132423	0.2815
EC = PGDPG - (3.4225*IPN + 0.5523*G + 0.2705*FT - 0.3334*GFCF + 0.1139*INF - 0.0154*M2)					EC = GDPG - (7.9194*IPN + 0.9061*G + 0.3777*FT - 0.3799*GFCF + 0.1581*INF - 0.0713*M2)				
F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship					F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000					Asymptotic: n=1000				
F-statistic	11.00216	10%	2.12	3.23	F-statistic	9.909958	10%	2.12	3.23
k	6	5%	2.45	3.61	k	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99			2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43			1%	3.15	4.43
Actual Sample Size 36 Finite Sample: n=40					Actual Sample Size 36 Finite Sample: n=40				
		10%	2.353	3.599			10%	2.353	3.599
		5%	2.797	4.211			5%	2.797	4.211
		1%	3.8	5.643			1%	3.8	5.643
Finite Sample: n=35					Finite Sample: n=35				
		10%	2.387	3.671			10%	2.387	3.671
		5%	2.864	4.324			5%	2.864	4.324
		1%	4.016	5.797			1%	4.016	5.797
t-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship					t-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-7.556585	10%	-2.57	-4.04	t-statistic	-4.415324	10%	-2.57	-4.04
		5%	-2.86	-4.38			5%	-2.86	-4.38
		2.5%	-3.13	-4.66			2.5%	-3.13	-4.66
		1%	-3.43	-4.99			1%	-3.43	-4.99

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

الجدول رقم(3-25): إختبار الحدود وشكل العلاقة في الأجل الطويل للنموذجين 5 و 6

النموذج 6					النموذج 5				
IPRG	0.240209	0.070101	3.426591	0.0140	IPRG	0.237205	0.039371	6.024892	0.0005
G	0.505130	0.153789	3.284570	0.0167	G	0.398868	0.104542	3.815363	0.0066
FT	0.129297	0.071521	1.807812	0.1206	FT	0.091280	0.042667	2.139346	0.0697
GFCF	-0.087253	0.097718	-0.892913	0.4063	GFCF	0.008884	0.041129	0.216007	0.8351
INF	0.087018	0.046756	1.861099	0.1121	INF	-0.004608	0.037727	-0.122143	0.9062
M2	-0.053933	0.031092	-1.734613	0.1335	M2	-0.082572	0.020521	-4.023742	0.0050
DUM	-0.571110	1.224153	-0.466535	0.6573	DUM	-1.370922	0.629031	-2.179417	0.0657
EC = PGDPG - (0.2402*IPRG + 0.5051*G + 0.1293*FT - 0.0873*GFCF + 0.0870*INF - 0.0539*M2 - 0.5711*DUM)					EC = GDPG - (0.2372*IPRG + 0.3989*G + 0.0913*FT + 0.0089*GFCF - 0.0046*INF - 0.0826*M2 - 1.3709*DUM)				
F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship					F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000					Asymptotic: n=1000				
F-statistic	17.95423	10%	2.03	3.13	F-statistic	21.07949	10%	2.03	3.13
k	7	5%	2.32	3.5	k	7	5%	2.32	3.5
		2.5%	2.6	3.84			2.5%	2.6	3.84
		1%	2.96	4.26			1%	2.96	4.26
Actual Sample Size 36 Finite Sample: n=40					Actual Sample Size 36 Finite Sample: n=40				
		10%	2.26	3.534			10%	2.26	3.534
		5%	2.676	4.13			5%	2.676	4.13
		1%	3.644	5.464			1%	3.644	5.464
Finite Sample: n=35					Finite Sample: n=35				
		10%	2.3	3.606			10%	2.3	3.606
		5%	2.753	4.209			5%	2.753	4.209
		1%	3.841	5.686			1%	3.841	5.686
t-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship					t-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-7.815037	10%	-2.57	-4.23	t-statistic	-5.942139	10%	-2.57	-4.23
		5%	-2.86	-4.57			5%	-2.86	-4.57
		2.5%	-3.13	-4.85			2.5%	-3.13	-4.85
		1%	-3.43	-5.19			1%	-3.43	-5.19

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

أما بخصوص آثار المؤشرات في المدى الطويل فهي موضحة في الجزء العلوي من الجداول (3-)- (23)، (3-24) و (3-25) كما يلي :

- هناك أثر إيجابي معنوي عند مستوى معنوية 5% لمؤشري معدل نمو أقساط التأمين IPRG ومعدل إختراق التأمين IPN على النمو الإقتصادي معبر عنه ب GDPG أو PGDPG حيث

وعلى سبيل المثال في النموذج 6، تؤدي زيادة معدل نمو أقساط التأمين IPRG بنسبة مئوية واحدة إلى زيادة بـ 7% في معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد. وتجدر الإشارة إلى أن هاته النتائج المتعلقة بالأثر الإيجابي لنشاط التأمين على النمو الاقتصادي تأتي متفقة مع ما تم التوصل إليه سابقا عند التحليل باستخدام نماذج VAR للنموذجين 1 و 2.

- يؤثر الإنفاق الحكومي منسوبا إلى GDP إيجابيا ومعنويا في المدى الطويل على معدل نمو GDPG/PGDPG في المدى الطويل وذلك عند مستوى معنوية 5% على الأقل في النماذج الستة.
- هناك أثر إيجابي معنوي في المدى الطويل عند مستوى معنوية 5% للتجارة الخارجية FT على معدل نمو GDPG/PGDPG في النماذج 2، 3 و 4 فقط.
- هناك أثر سلبي معنوي في المدى الطويل عند مستوى معنوية 5% لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على معدل نمو GDPG/PGDPG في النموذجين 3 و 4 فقط.
- هناك أثر سلبي معنوي في المدى الطويل عند مستوى معنوية 5% للمعروض النقدي M2 على معدل نمو GDPG/PGDPG في النماذج 1، 2 و 5 فقط.
- لا يؤثر التضخم معنويا في المدى الطويل في النمو الاقتصادي في النماذج الستة.
- الإصلاحات التي مست قطاع التأمين DUM في الجزائر لا تؤثر معنويا في النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني: نماذج تصحيح الخطأ والعلاقة في المدى القصير.

من خلال استقراء نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنماذج الستة والموضحة في الجداول (3-26)، (3-27) و (3-28) أدناه يتبين بأن حد الخطأ $CointEq(-1)$ سالب ومعنوي بشكل يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري كل نموذج حيث يعبر معامل حد الخطأ $CointEq(-1)$ على سرعة التعديل نحو وضع التوازن بعد الانحراف الذي يحدث خلال السنة فعلى سبيل المثال، وعلى غرار ذلك باقي النماذج، يتم تصحيح الانحرافات في GDPG و PGDPG عن وضع التوازن في المدى الطويل خلال السنة السابقة بسرعة تعديل تقدر بـ 216,7% و 214,9% في المدى القصير خلال السنة الموالية في النموذجين 1 و 2 على الترتيب.

الجدول رقم(3-26): نموذج تصحيح الخطأ للنموذجين 1 و 2

النموذج 2					النموذج 1				
ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(PGDPG) Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 2, 1, 3) Case 3: Unrestricted Constant and No Trend Date: 10/21/20 Time: 09:18 Sample: 1980 2018 Included observations: 36					ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(GDPG) Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 3, 3, 3, 3) Case 3: Unrestricted Constant and No Trend Date: 10/21/20 Time: 08:58 Sample: 1980 2018 Included observations: 36				
ECM Regression Case 3: Unrestricted Constant and No Trend					ECM Regression Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.668086	0.596038	-14.54283	0.0000	C	-2.164166	0.172616	-12.53748	0.0000
D(PGDPG(-1))	0.436324	0.097285	4.484993	0.0009	D(GDPG(-1))	0.567889	0.097021	5.853237	0.0002
D(PGDPG(-2))	-0.223969	0.062524	-3.582138	0.0043	D(IPRG)	0.046526	0.019796	2.350305	0.0433
D(IPRG)	0.026632	0.020208	1.317885	0.2143	D(IPRG(-1))	-0.376178	0.038566	-9.754139	0.0000
D(IPRG(-1))	-0.364772	0.037266	-9.788451	0.0000	D(IPRG(-2))	-0.171180	0.022018	-7.774387	0.0000
D(IPRG(-2))	-0.158058	0.024099	-6.558651	0.0000	D(G)	-0.732538	0.133712	-5.478463	0.0004
D(G)	-0.982675	0.120164	-8.177787	0.0000	D(G(-1))	-0.534032	0.146162	-3.653692	0.0053
D(G(-1))	-0.477302	0.151313	-3.154400	0.0092	D(G(-2))	-0.932739	0.140907	-6.619545	0.0001
D(G(-2))	-1.021326	0.143289	-7.127735	0.0000	D(FT)	-0.151551	0.044543	-3.402336	0.0078
D(FT)	-0.100936	0.044255	-2.280808	0.0435	D(FT(-1))	-0.115452	0.047217	-2.445140	0.0371
D(FT(-1))	-0.118294	0.046520	-2.542876	0.0273	D(FT(-2))	-0.182503	0.033921	-5.380160	0.0004
D(FT(-2))	-0.090979	0.038835	-2.342724	0.0390	D(GFCF)	-0.099077	0.060221	-1.645232	0.1343
D(GFCF)	-0.045617	0.059658	-0.764646	0.4606	D(GFCF(-1))	-0.249110	0.066822	-3.727945	0.0047
D(GFCF(-1))	-0.246307	0.060929	-4.042545	0.0019	D(GFCF(-2))	-0.179790	0.056306	-3.193115	0.0110
D(INF)	-0.058419	0.030561	-1.911565	0.0823	D(INF)	-0.001749	0.028500	-0.061384	0.9524
D(M2)	-0.068460	0.031253	-2.190517	0.0509	D(INF(-1))	0.022186	0.026098	0.850116	0.4173
D(M2(-1))	0.121888	0.028536	4.271444	0.0013	D(INF(-2))	-0.055133	0.027281	-2.020937	0.0740
D(M2(-2))	0.220906	0.034456	6.411304	0.0001	D(M2)	-0.069207	0.028740	-2.408027	0.0394
CointEq(-1)*	-2.149382	0.146112	-14.71046	0.0000	D(M2(-1))	0.089073	0.028109	3.168830	0.0114
					D(M2(-2))	0.150536	0.031940	4.713029	0.0011
					CointEq(-1)*	-2.167244	0.149043	-14.54110	0.0000
R-squared	0.966278	Mean dependent var	-0.104030		R-squared	0.974467	Mean dependent var	-0.138889	
Adjusted R-squared	0.930572	S.D. dependent var	2.303880		Adjusted R-squared	0.940422	S.D. dependent var	2.343048	
S.E. of regression	0.607053	Akaike info criterion	2.144848		S.E. of regression	0.571905	Akaike info criterion	2.011512	
Sum squared resid	6.264726	Schwarz criterion	2.980595		Sum squared resid	4.906137	Schwarz criterion	2.935231	
Log likelihood	-19.60727	Hannan-Quinn criter.	2.436546		Log likelihood	-15.20721	Hannan-Quinn criter.	2.333914	
F-statistic	27.06228	Durbin-Watson stat	3.112835		F-statistic	28.62326	Durbin-Watson stat	2.967165	
Prob(F-statistic)	0.000000				Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

الجدول رقم (3-27): نموذج تصحيح الخطأ للنموذجين 3 و 4

النموذج 4					النموذج 3				
ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(PGDPG) Selected Model: ARDL(1, 2, 3, 1, 3, 3, 3) Case 3: Unrestricted Constant and No Trend Date: 10/21/20 Time: 11:39 Sample: 1980 2018 Included observations: 36					ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(GDPG) Selected Model: ARDL(3, 2, 3, 1, 3, 3, 3) Case 3: Unrestricted Constant and No Trend Date: 10/21/20 Time: 09:29 Sample: 1980 2018 Included observations: 36				
ECM Regression Case 3: Unrestricted Constant and No Trend					ECM Regression Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-25.95178	2.410397	-10.76660	0.0000	C	-32.89763	3.144130	-10.46319	0.0000
D(IPN)	2.831654	3.415964	0.828947	0.4221	D(GDPG(-1))	-0.204677	0.090720	-2.256139	0.0454
D(IPN(-1))	-12.50769	4.036019	-3.099018	0.0085	D(GDPG(-2))	-0.231493	0.097115	-2.383688	0.0363
D(G)	-1.345957	0.242808	-5.543301	0.0001	D(IPN)	2.053560	3.558204	0.577134	0.5755
D(G(-1))	-0.541541	0.229561	-2.359033	0.0346	D(IPN(-1))	-11.91569	4.124560	-2.888959	0.0147
D(G(-2))	-0.611228	0.187035	-3.267984	0.0061	D(G)	-1.221221	0.257997	-4.733472	0.0006
D(FT)	-0.177670	0.060536	-2.934927	0.0116	D(G(-1))	-0.480231	0.237692	-2.020397	0.0684
D(GFCF)	-0.423870	0.122369	-3.463857	0.0042	D(G(-2))	-0.761466	0.213561	-3.565575	0.0044
D(GFCF(-1))	0.334823	0.098179	3.410331	0.0046	D(FT)	-0.095574	0.056411	-1.694242	0.1183
D(GFCF(-2))	0.347010	0.096967	3.578637	0.0034	D(GFCF)	-0.305354	0.118852	-2.569190	0.0261
D(INF)	-0.090705	0.056355	-1.609518	0.1315	D(GFCF(-1))	0.275727	0.102949	2.678296	0.0215
D(INF(-1))	-0.099746	0.040116	-2.486422	0.0273	D(GFCF(-2))	0.325884	0.100873	3.230621	0.0080
D(INF(-2))	-0.203415	0.045245	-4.495829	0.0006	D(INF)	-0.058189	0.055742	-1.043911	0.3189
D(M2)	0.113483	0.050814	2.233291	0.0437	D(INF(-1))	-0.099439	0.040443	-2.458757	0.0317
D(M2(-1))	0.327727	0.059815	5.479022	0.0001	D(INF(-2))	-0.149426	0.042011	-3.556835	0.0045
D(M2(-2))	0.281790	0.052061	5.412679	0.0001	D(M2)	0.087269	0.055227	1.580191	0.1424
CointEq(-1)*	-1.524450	0.143688	-10.60945	0.0000	D(M2(-1))	0.330111	0.059708	5.528758	0.0002
					D(M2(-2))	0.279890	0.050253	5.569625	0.0002
					CointEq(-1)*	-1.261208	0.121807	-10.35412	0.0000
R-squared	0.903778	Mean dependent var	-0.104030		R-squared	0.921600	Mean dependent var	-0.138889	
Adjusted R-squared	0.822749	S.D. dependent var	2.303880		Adjusted R-squared	0.838588	S.D. dependent var	2.343048	
S.E. of regression	0.969961	Akaike info criterion	3.082243		S.E. of regression	0.941346	Akaike info criterion	3.022238	
Sum squared resid	17.87566	Schwarz criterion	3.830015		Sum squared resid	15.06425	Schwarz criterion	3.857984	
Log likelihood	-38.48037	Hannan-Quinn criter.	3.343235		Log likelihood	-35.40029	Hannan-Quinn criter.	3.313936	
F-statistic	11.15376	Durbin-Watson stat	2.518334		F-statistic	11.10201	Durbin-Watson stat	2.574540	
Prob(F-statistic)	0.000002				Prob(F-statistic)	0.000004			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.					* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

الجدول رقم (3-28): نموذج تصحيح الخطأ للنموذجين 5 و 6

النموذج 6					النموذج 5				
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 1, 3, 3, 3, 3)					ARDL Error Correction Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend					Dependent Variable: D(GDPG)				
Date: 10/21/20 Time: 12:28					Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 2, 1, 3, 3)				
Sample: 1980 2018					Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Included observations: 36					Date: 10/21/20 Time: 12:25				
Sample: 1980 2018					Sample: 1980 2018				
Included observations: 36					Included observations: 36				
ECM Regression					ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend					Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-20.00023	1.132926	-17.65361	0.0000	C	-9.426100	0.505739	-18.63828	0.0000
D(PGDPG(-1))	0.064224	0.062187	1.032766	0.3415	D(GDPG(-1))	0.397850	0.074994	5.305059	0.0011
D(PGDPG(-2))	-0.269288	0.054982	-4.897723	0.0027	D(GDPG(-2))	-0.166174	0.046356	-3.584723	0.0089
D(IPRG)	0.066680	0.018007	3.703064	0.0101	D(IPRG)	0.047665	0.015679	3.040112	0.0188
D(IPRG(-1))	-0.291255	0.030078	-9.683478	0.0001	D(IPRG(-1))	-0.368105	0.029042	-12.67496	0.0000
D(IPRG(-2))	-0.112326	0.019772	-5.681004	0.0013	D(IPRG(-2))	-0.143665	0.018086	-7.943599	0.0001
D(G)	-1.063766	0.133550	-7.965296	0.0002	D(G)	-0.984049	0.094366	-10.42804	0.0000
D(G(-1))	-0.517837	0.115721	-4.474886	0.0042	D(G(-1))	-0.630341	0.121742	-5.177695	0.0013
D(G(-2))	-0.979956	0.116106	-8.440197	0.0002	D(G(-2))	-1.139815	0.117823	-9.673998	0.0000
D(FT)	-0.128685	0.045145	-2.850478	0.0292	D(FT)	-0.159237	0.038271	-4.160714	0.0042
D(GFCF)	-0.239961	0.048030	-4.996043	0.0025	D(FT(-1))	-0.131172	0.038627	-3.395862	0.0115
D(GFCF(-1))	-0.213541	0.048912	-4.365806	0.0047	D(FT(-2))	-0.123433	0.030138	-4.095645	0.0046
D(GFCF(-2))	0.173644	0.054911	3.162300	0.0195	D(GFCF)	-0.081445	0.045739	-1.780650	0.1182
D(INF)	-0.048733	0.032685	-1.490978	0.1866	D(GFCF(-1))	-0.303589	0.053380	-5.687305	0.0007
D(INF(-1))	-0.071922	0.035031	-2.053111	0.0859	D(INF)	-0.085803	0.028980	-2.960719	0.0211
D(INF(-2))	-0.045927	0.033234	-1.381939	0.2162	D(M2)	-0.073417	0.024899	-2.948626	0.0214
D(M2)	0.001377	0.028135	0.048928	0.9626	D(M2(-1))	0.113104	0.022417	5.045325	0.0015
D(M2(-1))	0.152931	0.026758	5.715272	0.0012	D(M2(-2))	0.228723	0.026736	8.554771	0.0001
D(M2(-2))	0.260283	0.030034	8.666161	0.0001	D(DUM)	-2.524045	0.774751	-3.257881	0.0139
D(DUM)	-1.151515	0.959255	-1.200426	0.2752	D(DUM(-1))	1.212156	0.543830	2.228926	0.0611
D(DUM(-1))	2.796348	0.940935	2.971882	0.0249	D(DUM(-2))	2.908772	0.648161	4.487729	0.0028
D(DUM(-2))	4.601170	0.896058	5.134901	0.0021	CointEq(-1)*	-2.238283	0.121878	-18.36496	0.0000
CointEq(-1)*	-1.894614	0.107398	-17.64105	0.0000					
R-squared	0.982882	Mean dependent var	-0.104030		R-squared	0.984735	Mean dependent var	-0.138889	
Adjusted R-squared	0.953914	S.D. dependent var	2.303880		Adjusted R-squared	0.961837	S.D. dependent var	2.343048	
S.E. of regression	0.494587	Akaike info criterion	1.689021		S.E. of regression	0.457725	Akaike info criterion	1.552666	
Sum squared resid	3.180011	Schwarz criterion	2.700713		Sum squared resid	2.933175	Schwarz criterion	2.520372	
Log likelihood	-7.402372	Hannan-Quinn criter.	2.042129		Log likelihood	-5.947983	Hannan-Quinn criter.	1.890421	
F-statistic	33.92982	Durbin-Watson stat	3.378660		F-statistic	43.00515	Durbin-Watson stat	3.322967	
Prob(F-statistic)	0.000000								

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

المطلب الثالث: الإختبارات التشخيصية لنماذج ARDL :

كبداية وبشكل عام ومن خلال الجزء السفلي لنتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ في ضمن مقارنة أشعة الإنحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع يمكن ملاحظة أن قيمة معامل التحديد R^2 للنماذج الستة تفوق 0.9 وهي جميعا أكبر من 0.6 مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 90% وأكثر من التغيرات الحاصلة في في المتغير التابع إضلفة إلى ذلك أظهرت النتائج في ذات الجزء أن الإحصائية Prob(F-statistic) والمتعلقة بمعنوية إحصائية فيشر بقيمة 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يعني بأن النماذج على العموم تعتبر مفسرة وتتمتع بالمعنوية بشكل عام.

1 - اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

ان فرضية العدم لإختبار Breusch-Godfrey للارتباط التسلسلي للأخطاء تقول بأنه لا يوجد ارتباط تسلسلي للأخطاء ويتم رفض هاته الفرضية العدمية عندما تتجاوز قيمة الإحصائية P الحرجة الموافقة لها عتبة 0,05 وعليه ومن خلال نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM والواردة في الجدول (3-29) أدناه يمكن القول بأن النماذج 1، 3 و 4 خالية من مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء لان قيمة P قدرت بـ 0,08، 0,1912 و 0,2590 على التوالي وهي أكبر من 0,05 مما يعني قبول فرضية العدم وعدم امكانية رفضها أما النماذج 2، 5 و 6 فتعاني من هذا المشكل بحكم قيم P والتي قدرت بـ 0,031، 0,0112 و 0,0412 على الترتيب وهي أصغر من 0,05 مما يعني عدم قبول فرضية العدم وامكانية رفضها.

الجدول رقم (3-29): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

النتيجة	نتائج إختبار Breusch-Godfrey للارتباط التسلسلي للأخطاء.	النموذج								
لا يوجد مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء	<p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>3.550880</td> <td>Prob. F(3,6)</td> <td>0.0873</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>23.02908</td> <td>Prob. Chi-Square(3)</td> <td>0.0000</td> </tr> </table>	F-statistic	3.550880	Prob. F(3,6)	0.0873	Obs*R-squared	23.02908	Prob. Chi-Square(3)	0.0000	1
F-statistic	3.550880	Prob. F(3,6)	0.0873							
Obs*R-squared	23.02908	Prob. Chi-Square(3)	0.0000							
يوجد مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء	<p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>11.24962</td> <td>Prob. F(3,8)</td> <td>0.0031</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>29.10161</td> <td>Prob. Chi-Square(3)</td> <td>0.0000</td> </tr> </table>	F-statistic	11.24962	Prob. F(3,8)	0.0031	Obs*R-squared	29.10161	Prob. Chi-Square(3)	0.0000	2
F-statistic	11.24962	Prob. F(3,8)	0.0031							
Obs*R-squared	29.10161	Prob. Chi-Square(3)	0.0000							
لا يوجد مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء	<p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>2.009956</td> <td>Prob. F(3,8)</td> <td>0.1912</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>15.47236</td> <td>Prob. Chi-Square(3)</td> <td>0.0015</td> </tr> </table>	F-statistic	2.009956	Prob. F(3,8)	0.1912	Obs*R-squared	15.47236	Prob. Chi-Square(3)	0.0015	3
F-statistic	2.009956	Prob. F(3,8)	0.1912							
Obs*R-squared	15.47236	Prob. Chi-Square(3)	0.0015							
لا يوجد مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء	<p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>1.562693</td> <td>Prob. F(3,10)</td> <td>0.2590</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>11.49033</td> <td>Prob. Chi-Square(3)</td> <td>0.0093</td> </tr> </table>	F-statistic	1.562693	Prob. F(3,10)	0.2590	Obs*R-squared	11.49033	Prob. Chi-Square(3)	0.0093	4
F-statistic	1.562693	Prob. F(3,10)	0.2590							
Obs*R-squared	11.49033	Prob. Chi-Square(3)	0.0093							
يوجد مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء	<p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>15.69185</td> <td>Prob. F(3,4)</td> <td>0.0112</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>33.18065</td> <td>Prob. Chi-Square(3)</td> <td>0.0000</td> </tr> </table>	F-statistic	15.69185	Prob. F(3,4)	0.0112	Obs*R-squared	33.18065	Prob. Chi-Square(3)	0.0000	5
F-statistic	15.69185	Prob. F(3,4)	0.0112							
Obs*R-squared	33.18065	Prob. Chi-Square(3)	0.0000							
يوجد مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء	<p>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>10.72787</td> <td>Prob. F(3,3)</td> <td>0.0412</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>32.93039</td> <td>Prob. Chi-Square(3)</td> <td>0.0000</td> </tr> </table>	F-statistic	10.72787	Prob. F(3,3)	0.0412	Obs*R-squared	32.93039	Prob. Chi-Square(3)	0.0000	6
F-statistic	10.72787	Prob. F(3,3)	0.0412							
Obs*R-squared	32.93039	Prob. Chi-Square(3)	0.0000							

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

2 - اختبار تجانس تباين الأخطاء Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

ان فرضية عدم لإختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** لتجانس تباين الأخطاء تقول بأنه لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء ويتم رفض هاته الفرضية العدمية عندما تتجاوز قيمة الإحصائية P الحرجة الموافقة لها عتبة 0,05 وعليه ومن خلال نتائج اختبار تجانس التباين **Heteroskedasticity Test** والواردة في الجدول رقم (3-30) أدناه يمكن القول بأن جميع النماذج خالية من مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء لان قيمة P المصاحبة لها أكبر من 0.05.

الجدول رقم (3-30) :نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لتجانس تباين الأخطاء

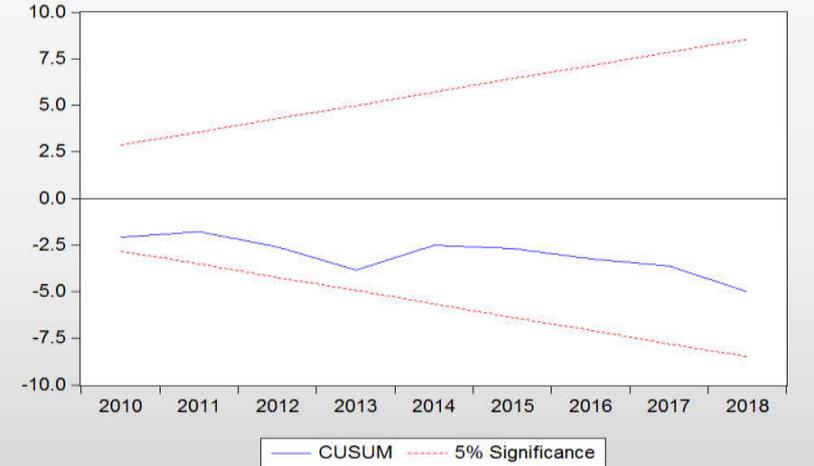
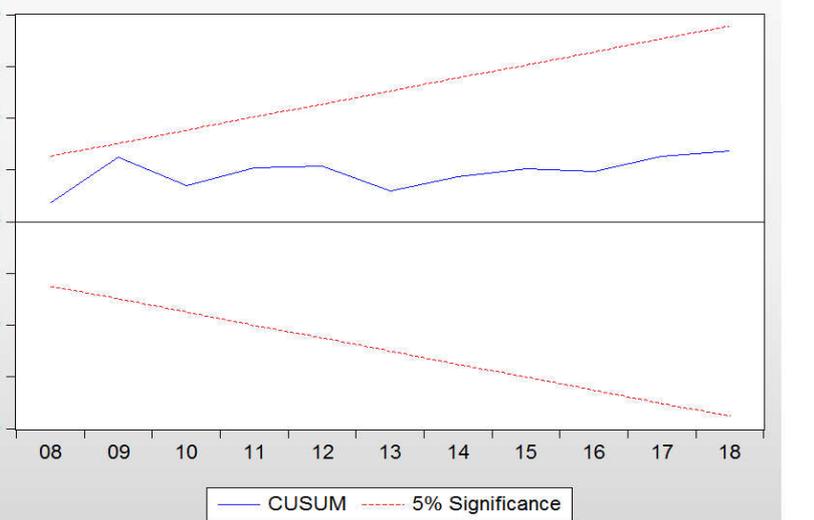
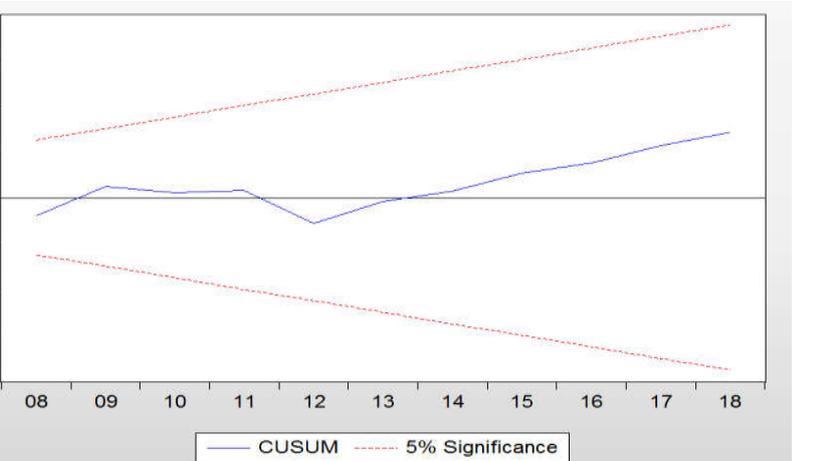
النتيجة	نتائج إختبار Breusch-Godfrey للارتباط التسلسلي للأخطاء.	النموذج												
لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء	<p>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>1.761142</td> <td>Prob. F(26,9)</td> <td>0.1893</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>30.08648</td> <td>Prob. Chi-Square(26)</td> <td>0.2640</td> </tr> <tr> <td>Scaled explained SS</td> <td>1.418863</td> <td>Prob. Chi-Square(26)</td> <td>1.0000</td> </tr> </table>	F-statistic	1.761142	Prob. F(26,9)	0.1893	Obs*R-squared	30.08648	Prob. Chi-Square(26)	0.2640	Scaled explained SS	1.418863	Prob. Chi-Square(26)	1.0000	1
F-statistic	1.761142	Prob. F(26,9)	0.1893											
Obs*R-squared	30.08648	Prob. Chi-Square(26)	0.2640											
Scaled explained SS	1.418863	Prob. Chi-Square(26)	1.0000											
لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء	<p>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>0.858984</td> <td>Prob. F(24,11)</td> <td>0.6397</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>23.47455</td> <td>Prob. Chi-Square(24)</td> <td>0.4919</td> </tr> <tr> <td>Scaled explained SS</td> <td>2.315383</td> <td>Prob. Chi-Square(24)</td> <td>1.0000</td> </tr> </table>	F-statistic	0.858984	Prob. F(24,11)	0.6397	Obs*R-squared	23.47455	Prob. Chi-Square(24)	0.4919	Scaled explained SS	2.315383	Prob. Chi-Square(24)	1.0000	2
F-statistic	0.858984	Prob. F(24,11)	0.6397											
Obs*R-squared	23.47455	Prob. Chi-Square(24)	0.4919											
Scaled explained SS	2.315383	Prob. Chi-Square(24)	1.0000											
لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء	<p>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>1.047037</td> <td>Prob. F(24,11)</td> <td>0.4907</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>25.03924</td> <td>Prob. Chi-Square(24)</td> <td>0.4036</td> </tr> <tr> <td>Scaled explained SS</td> <td>2.098960</td> <td>Prob. Chi-Square(24)</td> <td>1.0000</td> </tr> </table>	F-statistic	1.047037	Prob. F(24,11)	0.4907	Obs*R-squared	25.03924	Prob. Chi-Square(24)	0.4036	Scaled explained SS	2.098960	Prob. Chi-Square(24)	1.0000	3
F-statistic	1.047037	Prob. F(24,11)	0.4907											
Obs*R-squared	25.03924	Prob. Chi-Square(24)	0.4036											
Scaled explained SS	2.098960	Prob. Chi-Square(24)	1.0000											
لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء	<p>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>0.519580</td> <td>Prob. F(22,13)</td> <td>0.9151</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>16.84383</td> <td>Prob. Chi-Square(22)</td> <td>0.7719</td> </tr> <tr> <td>Scaled explained SS</td> <td>2.677029</td> <td>Prob. Chi-Square(22)</td> <td>1.0000</td> </tr> </table>	F-statistic	0.519580	Prob. F(22,13)	0.9151	Obs*R-squared	16.84383	Prob. Chi-Square(22)	0.7719	Scaled explained SS	2.677029	Prob. Chi-Square(22)	1.0000	4
F-statistic	0.519580	Prob. F(22,13)	0.9151											
Obs*R-squared	16.84383	Prob. Chi-Square(22)	0.7719											
Scaled explained SS	2.677029	Prob. Chi-Square(22)	1.0000											
لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء	<p>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>1.088980</td> <td>Prob. F(28,7)</td> <td>0.4927</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>29.27846</td> <td>Prob. Chi-Square(28)</td> <td>0.3985</td> </tr> <tr> <td>Scaled explained SS</td> <td>0.900147</td> <td>Prob. Chi-Square(28)</td> <td>1.0000</td> </tr> </table>	F-statistic	1.088980	Prob. F(28,7)	0.4927	Obs*R-squared	29.27846	Prob. Chi-Square(28)	0.3985	Scaled explained SS	0.900147	Prob. Chi-Square(28)	1.0000	5
F-statistic	1.088980	Prob. F(28,7)	0.4927											
Obs*R-squared	29.27846	Prob. Chi-Square(28)	0.3985											
Scaled explained SS	0.900147	Prob. Chi-Square(28)	1.0000											
لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء	<p>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</p> <table border="1"> <tr> <td>F-statistic</td> <td>3.388730</td> <td>Prob. F(29,6)</td> <td>0.0657</td> </tr> <tr> <td>Obs*R-squared</td> <td>33.92852</td> <td>Prob. Chi-Square(29)</td> <td>0.2419</td> </tr> <tr> <td>Scaled explained SS</td> <td>1.074497</td> <td>Prob. Chi-Square(29)</td> <td>1.0000</td> </tr> </table>	F-statistic	3.388730	Prob. F(29,6)	0.0657	Obs*R-squared	33.92852	Prob. Chi-Square(29)	0.2419	Scaled explained SS	1.074497	Prob. Chi-Square(29)	1.0000	6
F-statistic	3.388730	Prob. F(29,6)	0.0657											
Obs*R-squared	33.92852	Prob. Chi-Square(29)	0.2419											
Scaled explained SS	1.074497	Prob. Chi-Square(29)	1.0000											

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

3- إختبار إستقرارية النموذج:

يفيد إختبار استقرارية النموذج في التأكد من خلو النموذج من التغيرات الهيكلية طول فترة الدراسة وسيتم في هذا الصدد استخدام إختبار المجموع التراكمي (Cumulative Sum test (CUMSUM للبواقي الذي أظهر من خلال الشكل البياني أن القيم التجميعية للأخطاء تقع داخل حدود الثقة مما يفيد بأن المعلمات المقدرة ثابتة خلال الزمن عبر الفترة المدروسة كما هو موضح في الجدولين رقم (3-31) و(3-32)

الجدول رقم (3-31): نتائج اختبار الإستقرارية لنماذج ARDL (1,2,3)

نتائج إختبار إستقرارية النماذج	النموذج
	1
	2
	3

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

الجدول رقم (3-32): نتائج اختبار الإستقرارية لنماذج ARDL (5,4,6)

النموذج	نتائج إختبار إستقرارية النماذج
4	
5	
6	

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برمجية Eviews10

يتضمن الجدولين رقم (3-33) و(3-34) الموليين حوصلة للنتائج الأساسية التي تم التوصل إليها من خلال النماذج الست التي تم تحليلها باستخدام نماذج VAR و ARDL

الجدول رقم (3-33): نتائج الدراسات القياسية للنماذج 1، 2، و3

النماذج	طريقة الدراسة	الاستقرارية عند الفرق الأول	التكامل المشترك Cointegration	حد تصحيح الخطأ ECT	مشاكل إحصائية	النتيجة الأساسية	الحكم
1	VAR	نعم	نعم	سالب ومعنوي	لا	- المدى الطويل: أثر إيجابي معنوي لمعدل نمو أقساط التأمين (IPRG) على معدل نمو GDP (GDPG) . - المدى القصير: أثر سلبي معنوي لمعدل نمو أقساط التأمين (IPRG) على معدل نمو GDP (GDPG) .	مقبول
	ARDL	نعم	نعم	سالب ومعنوي	لا	- المدى الطويل: أثر إيجابي معنوي لمعدل نمو أقساط التأمين (IPRG) على معدل نمو GDP (GDPG) - المدى القصير: أثر إيجابي معنوي لمعدل نمو أقساط التأمين (IPRG) على معدل نمو GDP (GDPG) بدون ابطاء وأثر سلبي معنوي عند الإبطاء بسنة وستين	مقبول
2	VAR	نعم	نعم	سالب ومعنوي	لا	- المدى الطويل: أثر إيجابي معنوي لمعدل نمو أقساط التأمين (IPRG) على معدل نمو GDP (PGDGP) . - المدى القصير: أثر سلبي معنوي لمعدل نمو أقساط التأمين (IPRG) على معدل نمو GDP للفرد (PGDGP).	مقبول
	ARDL	نعم	نعم	سالب ومعنوي	ارتباط تسلسلي للأخطاء	---	مرفوض
3	VAR	نعم	نعم	سالب ومعنوي	-إحصائية فيشر غير معنوية	---	مرفوض
	ARDL	نعم	نعم	سالب ومعنوي	لا	- المدى الطويل: أثر إيجابي معنوي لمعدل اختراق التأمين (IPN) على معدل نمو GDP (GDPG) - المدى القصير: أثر سلبي معنوي لمعدل اختراق التأمين (IPN) على معدل نمو GDP (GDPG)	مقبول

المصدر : من إعداد الباحث

الجدول رقم (3-34): نتائج الدراسات القياسية للنماذج 5،4 و6

النماذج	طريقة الدراسة	الاستقرارية عند الفرق الأول	التكامل المشترك Cointegration	حد تصحيح الخطأ ECT	مشاكل إحصائية	النتيجة الأساسية	الحكم
4	VAR	نعم	نعم	سالب ومعنوي	-إحصائية فيشر غير معنوية	---	مرفوض
	ARDL	نعم	نعم	سالب ومعنوي	لا	-المدى الطويل: أثر إيجابي معنوي لمعدل اختراق التأمين (IPN) على معدل نمو GDP للفرد (PGDPG). - المدى القصير: أثر سلبي معنوي لمعدل اختراق التأمين (IPN) على معدل نمو GDP للفرد (PGDPG).	مقبول
5	VAR	نعم	نعم	سالب ومعنوي	لا	- المدى الطويل: * أثر إيجابي معنوي لمعدل نمو أقساط التأمين (IPRG) على معدل نمو GDP (GDPG). * أثر سلبي معنوي للإصلاحات على معدل نمو GDP (GDPG).	مقبول
	ARDL	نعم	نعم	سالب ومعنوي	ارتباط تسلسلي للأخطاء	---	مرفوض
6	VAR	نعم	نعم	سالب ومعنوي	لا	- المدى الطويل: * أثر إيجابي معنوي لمعدل نمو أقساط التأمين (IPRG) على معدل نمو GDP للفرد (PGDPG). * أثر سلبي معنوي للإصلاحات على معدل نمو GDP للفرد (PGDPG).	مقبول
	ARDL	نعم	نعم	سالب ومعنوي	ارتباط تسلسلي للأخطاء	---	مرفوض

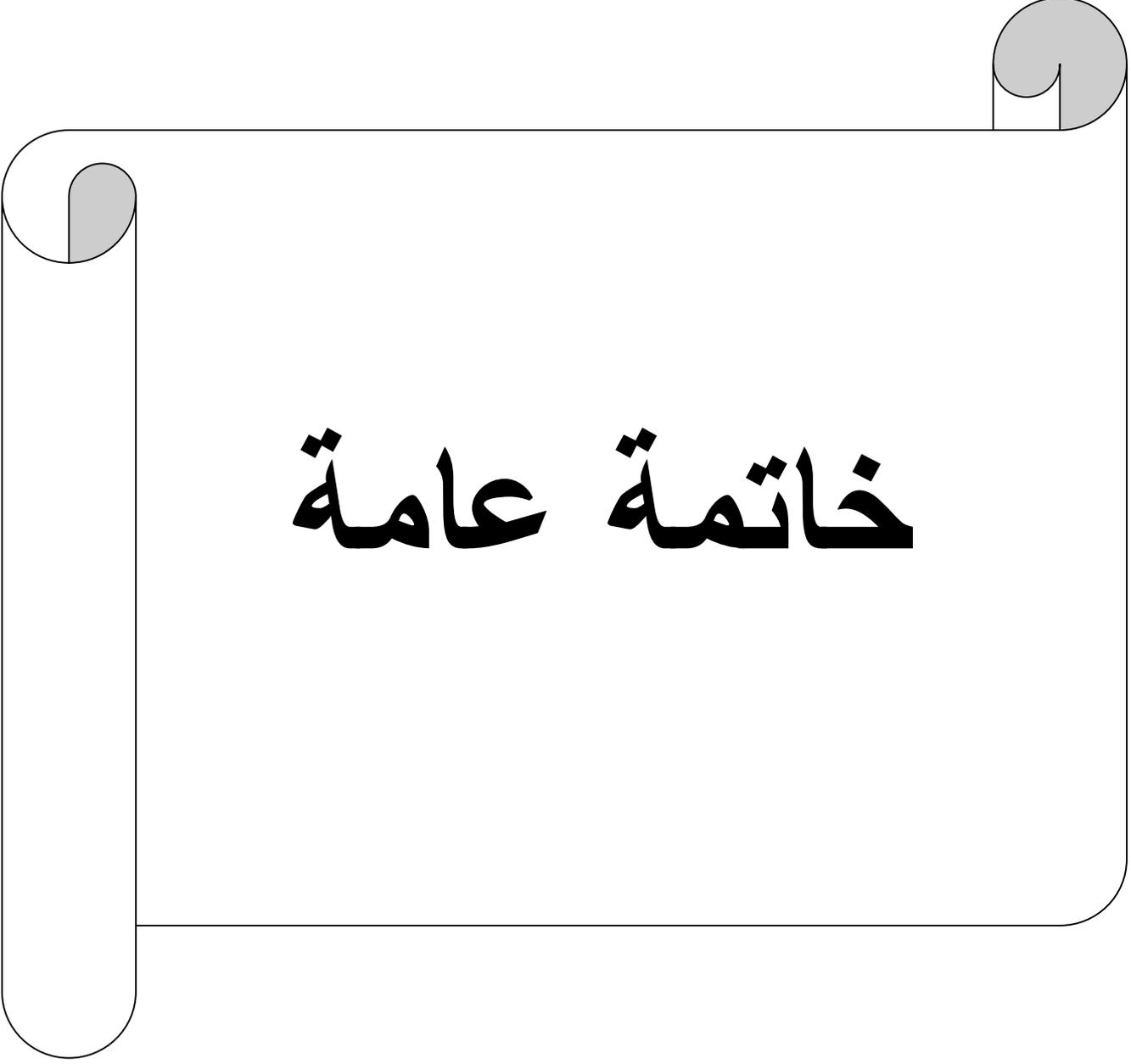
المصدر : من إعداد الباحث

خاتمة الفصل:

تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية تطرق الأول منها لحوصلة مجموعة من الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع نشاط التأمين وعلاقته بالنمو الاقتصادي في حين تضمن المبحث الثاني عرضا مختصرا للجانب النظري للدراسة القياسية ثم يأتي المبحث الثالث ليتضمن تطبيق التحليل باستخدام نماذج الإنحدار ذات المتجه VAR و نماذج أشعة الانحدار الذاتي ذات الابطاء الموزع ARDL على بيانات الإقتصاد الجزائري.

تم تقسيم الدراسات السابقة في المبحث الأول إلى مجموعات مقسمة إلى مجموعة الدراسات التي تناولت دول متقدمة، مجموعة تناولت مجموعة دول نامية والمجموعة الأخيرة تضمنت مجموعة مختلطة بين الدول النامية والدول المتقدمة وتوصلت الدراسات السابقة بشكل عام إلى أن هناك اثر إيجابي معنوي لنشاط التأمين على النمو الاقتصادي وبعض الدراسات التي تعمقت في البحث أدرجت التأمين بفرعيه أين تبين أن التأمين على الأضرار في الدول النامية هو المسيطر على السوق وتأثيره أقوى من تأثير فرع التأمين على الحياة في حين وجد العكس في الدول المتقدمة أن يمثل تأمين الحياة النسبة الأكبر من مجموع نشاط التأمين وتأثيره أكبر من تأمين الأضرار، أما بخصوص أثر الاصلاحات التي مست قطاع التأمين وأثرها على النمو الاقتصادي فقد تناول ذلك القليل من الدراسات منها دراسة Vadranti سنة 2008 والتي اثبتت الأثر الايجابي المعنوي لها على النمو الاقتصادي وعلى قطاع التأمين بنفسه.

الدراسة القياسية التي أجريت على الجزائر تضمنت استخدام نماذج VAR و ARDL خلال الفترة من 1980 إلى 2018 باستخدام ست نماذج مختلفة يميز بينها اختلاف مؤشري نشاط التأمين والنمو الاقتصادي حيث تم التعبير عن النمو الاقتصادي باستخدام معدل نمو GDP وباستخدام معدل نمو GDP للفرد كما استخدم مؤشري معدل الإخترق ومعدل نمو الاقساط وتوصلت الدراسة بشكل أساسي لوجود أثر معنوي إيجابي لتطور نشاط التأمين على النمو الاقتصادي إضافة إلى وجود أثر سلبي معنوي للإصلاحات التي عرفها نشاط التأمين على النمو الاقتصادي.



خاتمة عامة

أولاً : ملخص الدراسة

حاولت الدراسة الوقوف على مدى مساهمة قطاع التأمين الجزائري في النمو الاقتصادي لا سيما بعد الإصلاحات العميقة التي باشرتها الجزائر ضمن رحلة الانتقال من النظام الاشتراكي للنظام الرأسمالي وفي هذا السياق استُهلَّت الدراسة بعرض موجز لأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بمفهوم التأمين والنمو الاقتصادي ثم تطرقت لتحليل واقع نشاط التأمين واختتمت بدراسة قياسية لحالة الجزائر ومن أهم ما تم التوصل إليه من خلال ذلك مايلي:

التأمين نظام اجتماعي تعاقدى غايته التعاون على تخفيف المخاطر والخسائر المحتملة في المستقبل، تتولى مهمة الإشراف عليه وممارسته هيئات متخصصة، تقوم بتجميع مساهمات عدد كبير من المؤمن لهم بشكل يتناسب مع حجم مخاطرتهم وذلك بالاستعانة بطرق إحصائية لتحديد قيمة المخاطر والأقساط والمبلغ المستحق في التعويض، أما النمو الاقتصادي فيعكس الزيادة في القدرات الإنتاجية من السلع بشكل يحقق الزيادة في إجمالي الدخل لبلد معين خلال فترة معينة.

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الإجمالي لبلد معين كنتيجة للزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة ويعتبر النمو الاقتصادي مرآة تعكس القوة الاقتصادية للبلد كما شغل موضوعه فكر الباحثين وتم تناوله من منظور عدة نظريات باعتبار مشكلة النمو حجر الزاوية لباقي جوانب التنمية، وعليه اهتم اشتغل المفكرون الاقتصاديون بأسباب النمو أين أكدت النظرية الكلاسيكية بزعامة آدم سميث على أهمية تراكم رأس المال والتقدم التقني في زيادة الناتج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، ثم جاء رواد المدرسة النيوكلاسيكية ليضيفو مسيبيات أخرى للنمو مثل الإدخار وومعدل إهلاك رأس المال ومعدل نمو السكان غير أن ذلك لم يدم طويلا حيث وبمرور الوقت ومع سنوات الثمانينات من القرن الماضي حيث أثبتت تلك الأفكار قصورها وعجزها مجددا نظرا لعدم قدرتها على - تفسير ما جرى آنذاك في الواقع بعد معدلات النمو المتزايدة والسريعة التي حققتها بعض الدول المتقدمة مثل الوم.أ وتزايد التفاوت بينها وبين الدول الفقيرة وهو ما يتعارض مع ما توصلت إليه النظرية النيوكلاسيكية بموجب مفهوم التقارب الذي يقضي بتباطؤ معدلات نمو الدول الغنية بفعل تناقص الإنتاجية الحدية لعامل رأس المال والعمل وتسارع معدلات النمو في بعض الدول الفقيرة دون أخرى وبناء على ذلك جاءت النظرية الحديثة للنمو محاولة تقديم تفسيرات لأسباب ذلك وذلك بإبطال فكرة تناقص الغلة وفكرة اعتبار التقدم التقني عامل خارجي حيث تم توسيع النموذج النيوكلاسيكي ليشمل

انتشار التكنولوجيا حسب (Romer) ورأس المال البشري وفقا لـ (Lucas) وكذا سياسات الحكومة على حد قول (Barro) كمحددات مفسرة للنمو الاقتصادي.

يمكن للتأمين أن يسهم في تسهيل حياة الافراد من خلال المساهمة في زيادة GDP عبر ما يوفره لأصحاب المشاريع والأفراد من أمان حيال المستقبل ومن خلال التعويضات التي يدفعها دون نسيان الدور الوقائي الذي يمارسه للتقليل من وقوع الأخطار قبل وقوعها وفوق كل ذلك يعد قناة للإدخار أين تقوم شركات التأمين بتعبئة أموال طالبي التأمين وتعيد استثمارها في مشاريع ذات مردودية عالية وهي بذلك تعد وسيطا ماليا حيويا يسهم في تجسيد التخصيص الأمثل للموارد كوظيفة من وظائف النظام المالي.

ثانيا: إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : يساهم قطاع التأمينات بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في الجزائر.

خلصت الدراسة إلى صحة هاته الفرضية نظريا من خلال ما تمت الإشارة إليه لدور التأمين في تعبئة الإدخار ودفع التعويضات للمتضررين إضافة إلى دوره الوقائي مما يساهم في الزيادة أو في الحفاظ على مستويات الإنتاج ومن ثم دعم أو زيادة إيجابية في النمو الاقتصادي ،كما تم تأكيد هاته النتائج قياسيا باستخدام نماذج VAR ونماذج ARDL حيث ثبت بأن هناك أثر إيجابي معنوي لتطور نشاط التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018.

الفرضية الثانية : لعبت الاصلاحات التي مست قطاع التأمين في الجزائر دورا إيجابيا في تعزيز دوره في النمو الاقتصادي.

أثبتت الدراسة عدم صحة هاته الفرضية إذ وبعد مرور أكثر من عشرين سنة من إقرارها ما يزال أداء نشاط التأمين الجزائري ضعيفا ولم يرق إلى المستوى المطلوب وبقي بعيدا عن المعدلات الدولية مقارنة مع دول العالم قاريا وإقليميا وحتى عربيا، يضاف إلى ذلك ما أفرزته نتائج الدراسة القياسية بوجود أثر سلبي معنوي للإصلاحات على النمو الاقتصادي حيث تم تزويد النموذج بمتغير وهمي يعبر عن الإصلاحات.

ثالثا: أهم نتائج الدراسة.

- مؤشرات الأداء لقطاع للتأمين في الجزائر (معدل الاختراق ومعدل الكثافة) بعيدة عن المعدلات العالمية وعن ما هي عليه في دول الجوار مثل المغرب وتونس.
- عرف قطاع التأمين الجزائري إصلاحات جذرية كان لها الأثر البالغ في إحداث تغييرات معتبرة فيما يخص حجم الأقساط وعدد وجنسية شركات التأمين الفاعلة في السوق الجزائرية حيث انتقل رقم أعمال التأمينات من من 0.27 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.25 مليار دولار سنة 2019 أي تضاعف بحوالي 04 مرات تقريبا كما بلغ عدد شركات التأمين 23 شركة تأمين بأصنافها المختلفة.
- يغلب على أفساط التأمين المكتتبه في الجزائر فرع التأمينات الإجبارية مقابل ضعف نشاط التأمين على الحياة مثل باقي الدول النامية.
- موضوع تحرير سوق التأمين في الجزائر لم يتحقق فعلا بدليل استمرار الشركات الوطنية التي كانت موجودة سابقا في السيطرة على السوق الجزائرية بالرغم من أن القوانين المنظمة تبدو بأنها تسمح بغير ذلك.
- يواجه نشاط التأمين في الجزائر العديد من المعوقات في مقدمتها غياب ثقافة التأمين وضعف نشاط السوق المالي وضعف الدخل والتضخم.
- التحليل باستخدام نماذج VAR نتج عنه ما يلي:
 - ✓ إختبار الاستقرارية أثبت أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى ومستقرة عند الفرق الأول.
 - ✓ إختبار التكامل المشترك أثبت أن السلاسل الزمنية في النماذج الست متكاملة زمنيا مما يعني وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات كل نموذج.
 - ✓ معادلة التكامل المشترك أظهرت وجود أثر إيجابي معنوي في المدى الطويل بين مؤشرات تطور التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر.
 - ✓ نموذج تصحيح الخطأ أكد وجود العلاقة الطويلة الأجل بحكم حد تصحيح الخطأ السالب والمعنوي والذي يشير لسرعة التعديل نحو وضع التوازن لكل نموذج في المدى الطويل

- ✓ أظهر اختبار جرانجر للسببية أن هناك أثر سلبي معنوي بين مؤشرات تطور التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر وأثر معنوي ايجابي لراس المال الثابت والتجارة الخارجية والانفاق الحكومي وعدم وجود علاقة سببية بين التضخم والنمو في المدى القصير.
- ✓ الاختبارات التشخيصية للنماذج أظهرت أن النماذج 1، 2، 5، و6 ذات قوة تفسير جيدة ومعنوية عموما والبواقي فيها خالية من المشاكل الإحصائية إضافة إلى ضعف القدرة التفسيرية للنموذجين 3 و4 حيث جاءت إحصائية فيشر غير معنوية مما عدم وجود تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

- تحليل الاستجابة الدفعية لـ GDPG/PGDPG للصدمة الهيكلية في المتغيرات المستقلة أظهر مايلي:

- يستجيب معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر بالزيادة نتيجة لحدوث صدمة ايجابية واحدة في معدل نمو أقساط التأمين وفي معدل اختراق التأمين وفي حجم التجارة الخارجية وفي معدل التضخم.
- يستجيب معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر بالنقصان (الانخفاض) نتيجة للإصلاحات التي تم إقرارها منذ 1995.
- يستجيب معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر بالنقصان (الانخفاض) نتيجة لزيادة المعروض النقدي والاستثمارات الحقيقية بوحدة واحدة.
- يستجيب معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر بالنقصان (الانخفاض) نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي بوحدة واحدة ما عدا السنتين الثالثة والرابعة اين يستجيب بالزيادة.

- تحليل تجزئة التباين أظهر أن نشاط التأمين المعبر عنه بمؤشري الاقساط ومعدل الاختراق يحوز على القسط الأكبر من نسبة التأثير بين المتغيرات المستقلة في المدى القصير، المتوسط والطويل.

- النتائج المتحصل عليها باستخدام نماذج ARDL هي أن :

- ❖ اختبار الحدود أثبت أن هناك علاقة توازنية في المدى الطويل (تكامل مشترك) بين متغيرات كل نموذج من النماذج الستة.
- ❖ في المدى الطويل:

- هناك أثر معنوي للمؤشرات تطور نشاط التأمين على نمو GDP في الجزائر عند مستويي 1% و2%.
- هناك أثر إيجابي معنوي للإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية وأثر سلبي للمعروض النقدي والاستثمارات الثابتة على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الإصلاحات التي للإصلاحات التي مست قطاع التأمين DUM في الجزائر لا تؤثر معنويا في النمو الإقتصادي في الجزائر.
- ❖ في المدى القصير:
- هناك على العموم أثر إيجابي معنوي عند 5% على الأقل لنمو أقساط التأمين ومعدل اختراق التأمين على النمو الاقتصادي في السنة الجارية بدون إبطاء وأثر سلبي معنوي لقيم السنتين السابقتين أي بإبطاء سنة واحدة وإبطاء سنتين في النماذج الستة.
- يؤثر كل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت GFCF، الإنفاق الحكومي G وحجم التجارة الخارجية FT والمعروض النقدي سلبيا ومعنويا في معدل نمو GDP وفي معدل نمو GDP الحقيقي للفرد PGDP في المدى القصير أي في حدود سنتين.
- الإصلاحات التي للإصلاحات التي مست قطاع التأمين DUM في الجزائر تؤثر معنويا وإيجابيا في النمو الاقتصادي في الجزائر.
- بخصوص جودة النماذج فقد ثبت أن معامل التحديد يبلغ 90% لجميع النماذج كما أن احصائية فيشر معنوي وتدل على أن النماذج تعتبر على العموم مفسرة وتتمتع بالمعنوية بشكل عام.
- اختبارات البواقي أظهرت أن جميع نماذج ARDL مقبولة ما عدا النموذجين 2 و5 اللذان يعانيان من مشكل الارتباط التسلسلي للأخطاء.

رابعاً: الاقتراحات

من خلال التطرق لواقع نشاط التأمين في الجزائر وبهدف المساهمة في النهوض به يمكن اقتراح النقاط الموالية :

- العمل على تعزيز ثقة الأفراد في عملية التأمين عن طريق سياسات تسويقية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الدينية عموماً (الغالبية العظمى المسلمة) والجزائرية خصوصاً (تركيبية المجتمع ومستوى الدخل) إضافة إلى تبسيط إجراءات ومدة منح التعويضات بعد تحقق الخسائر.
- الإستفادة من تجارب الدول التي تبنت التأمين الإسلامي التكافلي وقطعت فيه أشواطاً لا يستهان بها وطرحته كبديل عن التأمين التقليدي ولقي قبولاً واسعاً لدى غير المسلمين أيضاً ويقصد بالدول هنا المملكة المتحدة وماليزيا ودول الخليج.
- المبادرة بسن قوانين تنظيمية أكثر تشجيعاً وبساطة والإسراع في تطبيقها لأن الملاحظ أن المدة بين المصادقة على القوانين وبين صدور المواسيم التنفيذية طويلة نسبياً.
- العمل على تفعيل السوق المالية لتوفير فضاء خصب يتيح لمؤسسات التأمين توظيف أموالها إضافة إلى منحها حرية أكبر في أوجه استثمار أموالها في مجالات محددة ومحصورة.
- توسيع نشاط التأمين المصرفي وتنويع المنتجات أكثر بشكل يتلاءم مع رغبات الزبائن.
- تحسين الحوكمة والعمل على تكوين وتدريب الفاعلين في مجال التأمين للاستفادة من الخبرات الأجنبية في التسيير.

خامساً: آفاق الدراسة

- إجراء دراسات ميدانية لتحديد متطلبات السوق الجزائرية للتأمين وأخذاً بعين الاعتبار خصوصية الجزائر لتحديد الأسعار والمنتجات المطلوبة.
- إجراء إختبارات قياسية باستخدام بيانات مجزأة لفرعي التأمين على الحياة والتأمين على الأضرار لمعرفة أثر كل منها على النمو الاقتصادي.
- العلاقة بين النشاط المصرفي ونشاط التأمين بين التعاون (التكامل) والمنافسة.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه (1998) التأمين ورياضياته المبادئ النظرية والتطبيقات العملية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- إبراهيم، مصطفى ورفاقه. المعجم الوسيط. المكتبة الإسلامية. تركيا. معجم اللغة العربية.
- ابن منظور. لسان العرب. دار لسان العرب. بيروت. باب النون، فصل الهمزة.
- أحمد، ملحم (2002). التأمين الإسلامي. ط1. دار الإعلام، الأردن.
- أشواق بن قدور. (2013) تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي. دار الريبة. الأردن
- بسام الحجار وعبد الله، رزق (2010). الإقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني.
- بيترسون، والاس. (1968). الدخل والعمالة والنمو الإقتصادي. مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر. بيروت
- توفيق، البلقيني وجمال واصف، (2004). مبادئ إدارة الخطر والتأمين. دار الكتب الأكاديمية. مصر.
- جديدي معراج (2004)، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 4.
- جديدي، معراج. (2007). محاضرات في قانون التأمين الجزائري. ط2. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- جعفر، عبد الإله. (2007). النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين. دار المناهج، عمّان
- دامودار جوجارات، (2015)، الاقتصاد القياسي،، ترجمة هند عبد الغفار عودة وعفاف علي حسن الدش، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- دريد كامل آل شبيب. (2009). الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الأردن.
- ديفيد، بلاند ويوسف، العجمي. (1998). التأمين : الأسواق والممارسة. معهد الدراسات المصرفية. البحرين.
- رمضان أبو السعود. (1990). التأمينات الشخصية والعينية، منشأة المعارف، الإسكندرية
- الزرقا، مصطفى. (1984). نظام التأمين: حقيقته والرأي الشرعي فيه. ط1. مؤسسة الرسالة
- سامي، حاتم. (1996). التأمين الدولي. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة.
- شاكر القزويني، (2000) محاضرات في اقتصاد البنوك، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- شيخي محمد (2011)، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، ط1، الحامد. الجزائر.

- صالح تومي (2013) مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي. ط3. دار أسامة، الجزائر.
- عبد الرزاق، السنهوري، (2011)، الوسيط في شرح القانون المدني. المجلد 07.
- عبد الرزاق، بني هاني. (2014) مبادئ الاقتصاد الكلي. ط3. دار وائل للنشر، الأردن.
- عبد الغفار حنفي. (2007). إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- عبد الغفار حنفي، (1999) الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر،
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2009). "الحديث في: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق" ط3. الإسكندرية الدار الجامعية، مصر.
- عبد الله، الصعدي. (2007). مبادئ علم الاقتصاد، كلية الحقوق - جامعة عين شمس - القاهرة - أوجست، سوانينبيرج. (2008). الإقتصاد الكلي بوضوح. ترجمة العامري، خالد، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر.
- عز الدين، فلاح. (2008). التأمين: مبادئه وأنواعه. دار أسامه. الأردن.
- علي، ناصر. (2014). التأمين التكافلي. ط1. مركز الخبرات المهنية للإدارة. القاهرة.
- عواطف مطرف، (2013)، تحرير قطاع التأمين في الجزائر عرض للمسار ووقوف عند النتائج، مجلة الاكاديمية العربية بالدانمارك.
- فايز ابراهيم الحبيب. (1985). نظريات التنمية والنمو الاقتصادي. ط1. عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود.
- كريمة، عمران. (2014). التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ط01. دار أسامة. عمان.
- محمد، ناصر. (1998). إدارة أعمال التأمين. ط1. مجدلوي للنشر. عمان
- محمد أحمد السريتي (2011)، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار التّعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011،
- محمد جودت ناصر، (1998)، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، الأردن.
- محمد، عجمية، وإيمان ناصف. (2000). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. قسم الإقتصاد كلية التجارة بجامعة الإسكندرية. مصر.
- مختار الهانس، وحمودة، إبراهيم. (2000). مقدمة في مبادئ التأمين بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية. الإسكندرية.
- ناصر عبد الحميد، التأمين التكافلي (2014)، مركز الخبرات المهنية للإدارة مصر، 2014.

- هوارى معراج. جهاد بوعزوز. أحمد مجدل، (2013). تسويق خدمات التأمين. ط1. كنوز المعرفة. الأردن.
- هوشيار، معروف. (2005). تحليل الإقتصاد الكلي. دار الصفاء للنشر والتوزيع. الأردن.
- ياسر محمد جاد الله محمود، (2003)، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، القاهرة: مطبعة الاسراء، عبد الرزاق بن خروف، (2002)، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة جبريد، الجزائر، 2996ص.
- المقالات العلمية والملتقيات:
- ابراهيم بن صالح، علي شريف عبد الوهاب وردة، (2008)، خدمات الوساطة المالية والمصرفية في الاقتصاد المصري وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي دراسة مقارنة مع الاقتصاد السعودي، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الاقتصاد والإدارة جامعة القصيم، السعودية، العدد 01.
- حسين حساني، (2010)، التحالفات الإستراتيجية بين البنوك ومؤسسات التأمين الجزائرية أي نموذج للشراكة ومادورها في تحسين الأداء الأكاديمية للدراسات الإنسانية والإجتماعية، العدد 03، الجزائر.
- عادل زقير. (2017). دور صيرفة التأمين في تطوير وإنعاش سوق التأمينات: حالة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. العدد 10. 146-160.
- كمال رزيق، محمد لمين مراكشي، (2012)، خصوصية قطاع التأمين وأهميته لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب الدول -، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر.
- كمال رزيق (2001) شركات التأمين الخاصة في الجزائر، الملتقى الوطني حول تقييم نشاط التأمين الخاصة في الجزائر، جامعة قلمة، الجزائر،
- طارق قندوز، إبراهيم بلحيمر (2015)، أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة: 2009 - 1990 تحليل الأثر من منظور مؤشري الكثافة والاختراق، بحوث اقتصادية عربية. العدد 69.
- عبد الحليم غربي (2010)، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، 18-19 أبريل.

- عمر حوتية، عبد الرحمان حوتية، (2011) واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر مع الإشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر.
 - أحمد سلامي، محمد شيخي (2014). اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011) مجلة الباحث.
 - جمال زدون، نسرين بن ديمة، عائشة بن جدو (2019). الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014. مجلة إقتصاد المال والأعمال. 3(2). ص361-346.
 - عاشور حيدوشي (2015)، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر. معارف. العدد 10 ص368-353.
 - بوعلام مولاي، محمد سفير (2019). التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية. مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. 12(2). ص708-696.
 - الشارف عتو، خيرة أجري (2015). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011. مجلة الاستراتيجية والتنمية. العدد 08. ص172-139.
- الرسائل والأطاريح الجامعية:**
- جديدي معراج (2007) النظام القانوني للتأمين في الجزائر في ضوء التحولات الاقتصادية الجديدة، أطروحة دكتوراه في القانون غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
 - مصعب بالي (2018). مساهمة قطاع التأمين في نمو الإقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام ARDL للفترة 1980/2016. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.
 - أسماء حدباوي. (2012). الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، دراسة السوق الجزائرية. رسالة ماجستير، جامعة المسيلة.
 - كريم جايز، (2019). أثر الطلب التأميني على النمو خارج المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه. جامعة المسيلة.
 - مجدي مصطفى الزين (2012) العوامل المؤثرة في ضعف مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة تطبيقية على سوق التأمينات السوداني للفترة 1998-2010 أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

التقارير:

- التقارير السنوية لمديرية التأمينات التابعة لوزارة المالية بالجزائر للفترة 1996-2019.
- تقارير الثلاثي الرابع للمجلس الوطني لتأمينات حول نشاط التأمين في الجزائر للفترة 2006-2019.
- التقارير الدورية حول وضع نشاط التأمين عبر العالم الصادرة عن مجلة SIGMA سيجما الصادرة عن شركة السويسرية SWISSE RE

القوانين:

- القانون 63-197 المؤرخ في 08 جوان 1963، المتعلق بفرض التزامات وضمانات عن شركات التأمين العاملة بالجزائر وإخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية مع دفع كفالة مسبقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39 لسنة 1963
- الأمر رقم 127/66 المتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، صادرة في 31 ماي 1966.
- الأمر رقم 129/66 المتعلق بتأميم الشركة الجزائرية للتأمين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، صادرة في 31 ماي 1966.
- الأمر رقم 15/74، المؤرخ في 30 جانفي 1974 والمتعلق بالزامية التأمين على السيارات وبنظام التعويض عن الاضرار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، صادرة في 15 فيفري 1974.
- قانون رقم 07-80 مؤرخ في 9 أوت 1980، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33 المؤرخة في 12 أوت 1980.
- القانون 07/95 المؤرخ في 25/01/1995، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، صادرة في 13 مارس 1995.
- الأمر رقم 06-96 . يتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، صادرة في 14 جانفي 1996.
- الأمر رقم 12/03 المتعلق بالتأمين على الكوارث الطبيعية، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52. صادرة بتاريخ 27 أوت 2003.

- القانون رقم 04/06 المتعلق بالتأمينات، المؤرخ في 20 فبراير 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52. صادرة بتاريخ 12 مارس 2006.
- المرسوم تنفيذي رقم 153-07 مؤرخ في 22 ماي 2007، المتعلق بكيفية توزيع المنتجات التامينية عبر البنوك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15. صادرة بتاريخ 23 ماي 2007.
- المرسوم التنفيذي رقم 113/08، المتعلق بمهام لجنة الإشراف على التأمينات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 20، صادرة بتاريخ 13 أبريل 2008.

المراجع باللغة الانجليزية:

الكتب

- Khan, M. Y.(2013). *Indian financial system*.Tata McGraw-Hill Education. New Delhi.
- LEACH Alan,(2001) *Bancassurance in Practice*, Munich Re Group, Munich,.
- Schumpeter, J., 1912. *The Theory of Economic Development*, Leipzig: Dunker and Humblot 1912. Harvard University Press, Cambridge, MA, (translated by Redevers Opie).

المقالات العلمية:

- Adams, M., Andersson, J., Andersson, L. F., &Lindmark, M. (2009). Commercial banking, insurance and economic growth in Sweden between 1830 and 1998. *Accounting, Business & Financial History*, 19(1), 21-38
- Adebisi, M. A., & Adeyemi, S. B. (2008). Inflation targeting in developing economies: the case of Nigeria'. *New econometric modelling research*, Nova Science Publishers, Inc., New York (USA), 85-123,P.100
- Aghion,Philippe.,&Peter ,Howiti.(2010).*L économie de la croissance*. Paris: Economica.
- Ahmed, S. M.and Ansari, M. I. (1998). Financial Sector Development and Economic Growth: TheSouth-Asian Experience. *Journal of Asian Economics*,Vol. 9, No. 3, pp. 503-517
- Akinlo, T. (2015). Causal Relation between Insurance and Economic Growth in selected Sub-Saharan Africa: A Heterogeneous Panel Causality Approach. Department of economics Adeyemi, College of Education, Ondo

- Akinlo, T., & Apanisile, O. T. (2014). Relationship between insurance and economic growth in Sub-Saharan African: A panel data analysis. *Modern Economy*, 5(02),
- Alhassan, A. L., & Fiador, V. (2014). Insurance-growth nexus in Ghana: An autoregressive distributed lag bounds cointegration approach. *Review of Development Finance*, 4(2), 83-96.
- Beenstock, M., Dickinson, G., & Khajuria, S. (1988). The relationship between property-liability insurance premiums and income: An international analysis. *Journal of risk and Insurance*, 259-272.
- Bhatia, B. S., & Jain, A. (2013). Relationship of macroeconomic variables and growth of insurance in India: a diagnostic study. *International Journal of Advances in Management and Economics*, 2(6), 50-54.
- Bojanic, A. N. (2012). The impact of financial development and trade on the economic growth of Bolivia. *Journal of Applied Economics*, 15(1), 51-70.
- Boon, T. K., 2005. Do commercial banks, stock market and insurance market promote economic growth? An analysis of the Singapore economy. Working paper of the School of Humanities and Social Studies, Singapore: Nanyang Technological University.
- Breitung, J. (2001). The local power of some unit root tests for panel data. In *Non stationary panels, panel cointegration, and dynamic panels* (pp. 161-177). Emerald Group Publishing Limited
- Browne, M. J., Chung, J., & Frees, E. W. (2000). International property-liability insurance consumption. *Journal of Risk and Insurance*, 73-90.
- Brue, S. L. (1993). Retrospectives: The law of diminishing returns. *The Journal of Economic Perspectives*, 7(3), 185-192
- Catalan, M., Impavido, G., & Musalem, A. R. (2000). Contractual savings or stock market development, which leads? (Vol. 2421). World Bank Publications.
- Chau, W. H., Khin, A. A., & Teng, K. L. L. (2013). Economic development Cointegration and Malaysian life and general insurance consumption. *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 7(10), 538-546.
- Chen, P. F., Lee, C. C., & Lee, C. F. (2012). How does the development of the life insurance market affect economic growth? Some international evidence. *Journal of International Development*, 24(7), 865-893.

- Cheng, S. (2012). Substitution or complementary effects between banking and stock markets: Evidence from financial openness in Taiwan. *Journal of International Financial Markets ,Institutions and Money*, 2012, Vol. 22, No. 3, pp. 508-520
- Ching, K. S., Kogid, M., & Furuoka, F. (2010). Causal relation between life insurance funds and economic growth: evidence from Malaysia. *ASEAN Economic Bulletin*, 27(2), 185-199.
- Constantinescu, Dan. The Influence of Bancassurance System on the Quality of the Insurance Services. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 2012, vol. 2, no 10
- Cristea, M., Marcu, N., & Cârstina, S. (2014). The relationship between insurance and economic growth in Romania compared to the main results in Europe—a theoretical and empirical analysis. *Procedia Economics and Finance*, 8, 226-235.
- Ćurak, M., Lončar, S., & Poposki, K. (2009). Insurance sector development and economic growth in transition countries. *International Research Journal of Finance and Economics*, 34(3), 29-41.
- Das, M. U. S., Podpiera, R., & Davies, N. (2003). *Insurance and issues in financial soundness* (No. 3-138). International Monetary Fund. p14-16
- David et Michaud, J. (1989), « La Prévision: Approche empirique d'une méthode statistique, Paris: Masson.
- Demetriades, P. O., & Hussein, K. A. (1996). Does financial development cause economic growth? Time-series evidence from 16 countries. *Journal of development Economics*, 51(2), 387-411.
- Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (Eds.). (2004). *Financial structure and economic growth: A cross-country comparison of banks, markets, and development*. MIT press. P.4.
- Din, S. M. U., Abu-Bakar, A., & Regupathi, A. (2017). Does insurance promote economic growth: A comparative study of developed and emerging/developing economies. *Cogent Economics & Finance*, 5(1), 1390029.
- Eller, M., Haiss, P. R., & Steiner, K. (2005). Foreign direct investment in the financial sector: the engine of growth for Central and Eastern Europe?. Vienna University of Economics and BA, Europeanstitut Working Papers, (69)
- Eltis, W. (2016). *The Classical Theory of Economic Growth*. Springer, p : XVIII (18).

- Engle, R. and Granger, C. W. (1987) 'Co-integration and error correction: representation,' estimation, and testing, *Econometrica*, 55, 251–76
- Fase, M. M., & Abma, R. C. N. (2003). Financial environment and economic growth in selected Asian countries. *Journal of Asian economics*, 14(1), 11-21.
- Fink, G., Haiss, P., & Hristoforova, S. (2005, July). Credit, Bonds and Stocks in Seven Large Economies. In Asian Finance Association Conference, Kuala Lumpur, Malaysia.
- Granger, C. W. (1988). Aggregation of time series variables-a survey (No. 1). Federal Reserve Bank of Minneapolis.
- Haiss, P., & Sümegi, K. (2008). The relationship between insurance and economic growth in Europe: a theoretical and empirical analysis. *Empirica*, 35(4), 405-431.
- Han, L., Li, D., Moshirian, F., & Tian, Y. (2010). Insurance development and economic growth. *The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice*, 35(2), 183-199
- Haque, N. U. (1997). Financial market reform in Pakistan. *The Pakistan Development Review*, 839-854.p,847
- Herzberg, A. (2014). Sustainability of External Imbalances: A critical appraisal. Springer Gabler ; Düsseldorf, Germany.
- Horng, M. S., Chang, Y. W., & Wu, T. Y. (2012). Does insurance demand or financial development promote economic growth? Evidence from Taiwan. *Applied Economics Letters*, 19(2), 105-111
- Hou, H., Cheng, S. Y., & Yu, C. P. (2012). Life Insurance and Euro Zone's Economic Growth. *Procedia- Social and Behavioral Sciences*, 57, 126-131.
- Hu, H., Su, M., & Lee, W. (2013). Insurance activity and economic growth nexus in 31 regions of China: Bootstrap panel causality test. *Romanian Journal of Economic Forecasting*, 16(3), 182
- Ireland, P. N. (1994). Money and Growth: An Alternative Approach. *American Economic Review*, Vol. 84, No. 1, pp. 47-6
- Jung, W. S. (1986). Financial development and economic growth: international evidence. *Economic Development and cultural change*, 34(2), 333-346.
- Khurshed, A., & Ghosh, A. (2013). Does life insurance activity promote economic development in India: an empirical analysis. *Journal of Asia Business Studies*.

- King, R. G., & Levine, R. (1993). Finance and growth: Schumpeter might be right. *The quarterly journal of economics*, 108(3), 717-737.
- King, R.G., Levine, R., 1993a. Finance and growth: Schumpeter might be right. *Q. J. Econ.* 108, 717–737
- Kugler, M., & Ofoghi, R. (2005, September). Does insurance promote economic growth? Evidence from the UK. In *Money Macro and Finance (MMF) Research Group Conference (Vol. 8)*.
- Lee, C. C. (2011). Does insurance matter for growth :Empirical evidence from OECD countries. *The BE Journal of Macroeconomics*, 11(1).1-28
- lester Rodney.(2011), *The Insurance Sector in the Middle East and North Africa* , World BankS Policy Research Working
- LEVINE, R. (1997). Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda. *Journal of Economic Literature*, 35, 688-726.
- Liu, G. C., Lee, C. C., & Lee, C. C. (2016). The nexus between insurance activity and economic growth: A bootstrap rolling window approach. *International Review of Economics & Finance*, 43, 299-319.
- Lowe, A. (1954). The classical theory of economic growth. *Social Research*, 127-158,P:134-136
- Merton, R. C., & Bodie, Z. (1995). A conceptual framework for analyzing the financial system. *The global financial system: A functional perspective*, 3-31.p.07
- Murinde, V., & Eng, F. S. (1994). Financial development and economic growth in Singapore: demand-following or supply-leading?. *Applied Financial Economics*, 4(6), 391-404.
- Muye, I.M., A.F. S. Hassan.(2016).Does Islamic Insurance Development Promote Economic Growth? A Panel Data Analysis. *Procedia Economics and Finance*, 35, 368 – 373 (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>).
- Njegomir, V., & Stojić, D. (2010). Does insurance promote economic growth: The evidence from ex-Yugoslavia region. *Ekonomski praksa*, (1), 31-48
- Nkamleu, G. B. (2004). Productivity growth, technical progress and efficiency change in African agriculture. *African Development Review*, 16(1), 203-222
- Olayungbo, D. O. (2015). Insurance Demand, Financial Development and Economic Growth in South Africa: Evidence from Toda-Yamamoto Causality Test. *Journal of Applied Economics and Business*, 3(3), 35-54.

- Olayungbo, D. O. (2016). Effects of Life and Non-Life Insurance on Economic Growth in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach. *Global Journal of Management And Business Research*
- Olayungbo, D. O. (2016). Effects of Life and Non-Life Insurance on Economic Growth in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach. *Global Journal of Management And Business Research*
- Outreville, J. F. (1996). Life insurance markets in developing countries. *Journal of Risk and Insurance*, 263-278.
- Panopoulou, E. (2009). Financial Variables and Euro Area Growth: A Non-parametric Causality Analysis. *Economic Modelling*, Vol. 26, No. 6, pp. 1414-1419
- Patrick, H. T. (1966). Financial development and economic growth in underdeveloped countries. *Economic development and Cultural change* , 14(2), 174-189.pp.174-177
- Patrick, H.T., 1966. Financial development and economic growth in under-developed countries. *Econ. Dev. Cult. Change* 14, 174–189.
- Peter Haiss / Kjell Sümegi(2006), “The Relationship of Insurance and Economic Growth– A Theoretical and Empirical Analysis”, Paper for presentation at the 2006 Eco Mod Conference, Hongkong, June 28-30, 2006
- Pradhan, R. P., Arvin, B. M., Norman, N. R., Nair, M., & Hall, J. H. (2016). Insurance penetration and economic growth nexus: cross-country evidence from ASEAN. *Research in International Business and Finance*, 36, 447-458
- Pradhan, R. P., Bahmani, S., & Kiran, M. U. (2014). The dynamics of insurance sector development, banking sector development and economic growth: Evidence from G-20 countries. *Global Economics and Management Review*, 19(1-2), 16-25.
- Pradhan, R. P., Bele, S., & Pandey, S. (2013). Internet-growth nexus: evidence from cross-country panel data. *Applied Economics Letters*, 20(16), 1511-1515
- Pradhan, R.P., Arvin, M.B., Norman, N.R.(2015). Insurance Development and the Finance-Growth Nexus: Evidence from 34 OECD Countries. *Journal of Multinational Financial Management*, <http://dx.doi.org/10.1016/j.mulfin.2015.02.001>

- Rashid, A. (2008). Macroeconomic Variables and Stock Market Performance: Testing for Dynamic Linkages with a Known Structural Break. *Savings and Development*, Vol. 32, No. 1, pp. 77-102
- Richard, E., & Victor, O. (2013). Anaysis of insurance practices and economic growth in Nigeria: using co-integration test and error correction model. *Journal of Management and Business Studies*, 2(1), 63-70
- Robinson, J. (1952). The Generalization of the General Theory In: ROBINSON, J. (ed.): *The Rate of Interest, and Other Essays* p. 68
- Satyajit Hotta. (2015) Insurance Sector Development and Economic Growth. Conference Paper of Thirteenth AIMS International Conference on Management. ISBN978-1-943295-02-9.1-5
- Schumpeter, J., 1912. *The Theory of Economic Development*, Leipzig: Dunker and Humblot 1912. Harvard University Press, Cambridge, MA, (translated by Redevers Opie).
- Shrestha, M. B., & Bhatta, G. R. (2018). Selecting appropriate methodological framework for time series data analysis. *The Journal of Finance and Data Science*, 4(2), 71-89.p.7.
- Toda, H. Y. Phillips, P. C. (1993), *Vector Autoregressions and Causality*, *Econometrica*, Vol. 61, No.6, pp. 1367-1393.
- Vadlamannati, K. C. (2008). Do insurance sector growth and reforms affect economic development? Empirical evidence from India. *Margin: The Journal of Applied Economic Research*, 2(1), 43-86.
- Verma, A., & Bala, R. (2013). The relationship between life insurance and economic growth: Evidence from India. *Global Journal of Management and Business Studies*, 3(4), 413-422
- Wang, Y., Linsen, Y., & Wenjie, P. (2017). Life insurance contribution, insurance development and economic growth in China. *International Journal of Business and Economic Development (IJBED)*, 5(2).
- Ward, D., R., Zurbruegg. (2000). Does Insurance Promote Economic Growth? Evidence from OECD Countries. *Journal of Risk and Insurance* 67(4), 489–506..
- Webb, I., Grace, M. F., & Skipper, H. D. (2002). The Effect of Banking and Insurance on the Growth of Capital and Output. Center for Risk Management and Insurance, Working Paper 02-1, and *Journal of Financial Issues* ,2 (2), 1-32

- Amable, B. (1999). Un survol des théories de la croissance endogène. Université Paris X et CEPREMAP, Paris.
- André. Martin.(2014).Techniques d'assurances,DUNOD.Paris.
- Arrons,Jean.(1999).Les théorie de la croissance. édition du seuil.paris.
- Artus, P. (1993). Croissance endogène: revue des modèles et tentatives de synthèse. Revue économique, 189-227.
- Bienaymé, Alain, and Christian Babusiaux. (1998) "Principes de concurrence." Economica. Paris.
- Bodie, Z., and Merton, R. (2011). Finance. 3ème édition.. édition PEARSON. Paris
- Boualam TAFIANI: Les assurances en Algérie –Etude pour une meilleure contribution a la stratégie de développement-, OPU et ENAP, Algérie ، 1987 ،P 24Boualam TAFIANI(1987) Les assurances en Algérie –Etude pour une meilleure contribution a la stratégie de développement-, OPU et ENAP, Algérie ،1987 ،P 24
- COUILBAULT, F. (2007). ELIASHBERG Constant. LATRASSE Michel.« Les grands principes del'assurance » (08ème éd.).édition L'ARGUS. Paris.
- Ecol national d'assurance (1998),manuel international de l'assurance.économica ,Paris,
- François Ewald,JeanHerné.(1998). encyclopedie de l'assurance. Economica ,Paris.
- Guellec, D. (1992). Croissance endogène: les principaux mécanismes. Économie & prévision, 106(5), 41-50
- Jacques,Jean –François. ,&Antoine Rebeyrol. (2001). Croissance et fluctuations. Dunod Paris
- Regis Bournonnais (2012) , économétries manuelle et exercices corrigés.: Dunod paris
- Regis Bournonnais (2015) , économétries :Cours et exercices corrigés. , 9eme édition, Dunod, paris.
- Yvonne Lambert-faivre,(2017)droit des assurances,Ed :Dalloz,

المقالات العلمية:

- Bouaziz CHEIKH(2013) L’histoire de l’assurance en Algérie ‘Revue Assurances et gestion des risques ‘vol 81(3-4) ‘Université de Laval ‘ Canada ‘P 285,286.
- Bennadj Tahar, les enjeux de la bancassurance et les perspective de son développement en Algérie, mémoire de fin d’étude en vue de l’obtention du diplôme supérieure des études bancaires, école supérieure de banque, Algérie 2003
- CHEVALIER Marjorie.(2005) Analyse de la situation de la bancassurance dans le monde. Scor vie.
- Dévoluy, M. (1998) Théories macroéconomiques: fondements et controverses, 2ème édition. Armand Colin. Paris.
- Jean –lu,KGaffard(2011).la croissance économique.ArmandColin,Paris.
- Stéphane,Marquetty.(2012).L’activité d’assurance.Economica.Paris.
- Zajenweber Daniel.(2006).*Économie et gestion de l’assurance*.Economica, Paris.
- Artus, P. (1993). Croissance endogène: revue des modèles et tentatives de synthèse. Revue économique, 189-227.

التقارير:

- KPMG, Guide des Assurances en Algérie Edition 2015, Alger, Algérie,.
- Rapport annuel du Fédération Française des sociétés d’assurances (FFSA).(1999) ,France,

المواقع الالكترونية:

- <http://www.aglic.dz>
- <http://www.allianceassurances.com>
- <http://www.amana.dz>
- <http://www.assurances-2a.com>
- <http://www.caar.com.dz>
- <http://www.caarama.fr>
- <http://www.cagex.com.dz>
- <http://www.cardifeldjazair.dz>
- <http://www.cash-assur.com>
- <http://www.ccr-dz.com>
- <http://www.cnma.dz>
- <http://www.laciar.com>
- <http://www.la-gam.com>

- <http://www.macirvie.dz>
- <http://www.saa.dz>
- <http://www.salama-dz.com>
- <http://www.sghi.dz>
- <http://www.tala.dz>
- <http://www.axa.dz>
- <http://www.lemutualiste.dz>
- <https://www.atlas-mag.net>
-

الملاحق

الملحق رقم (1): دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة

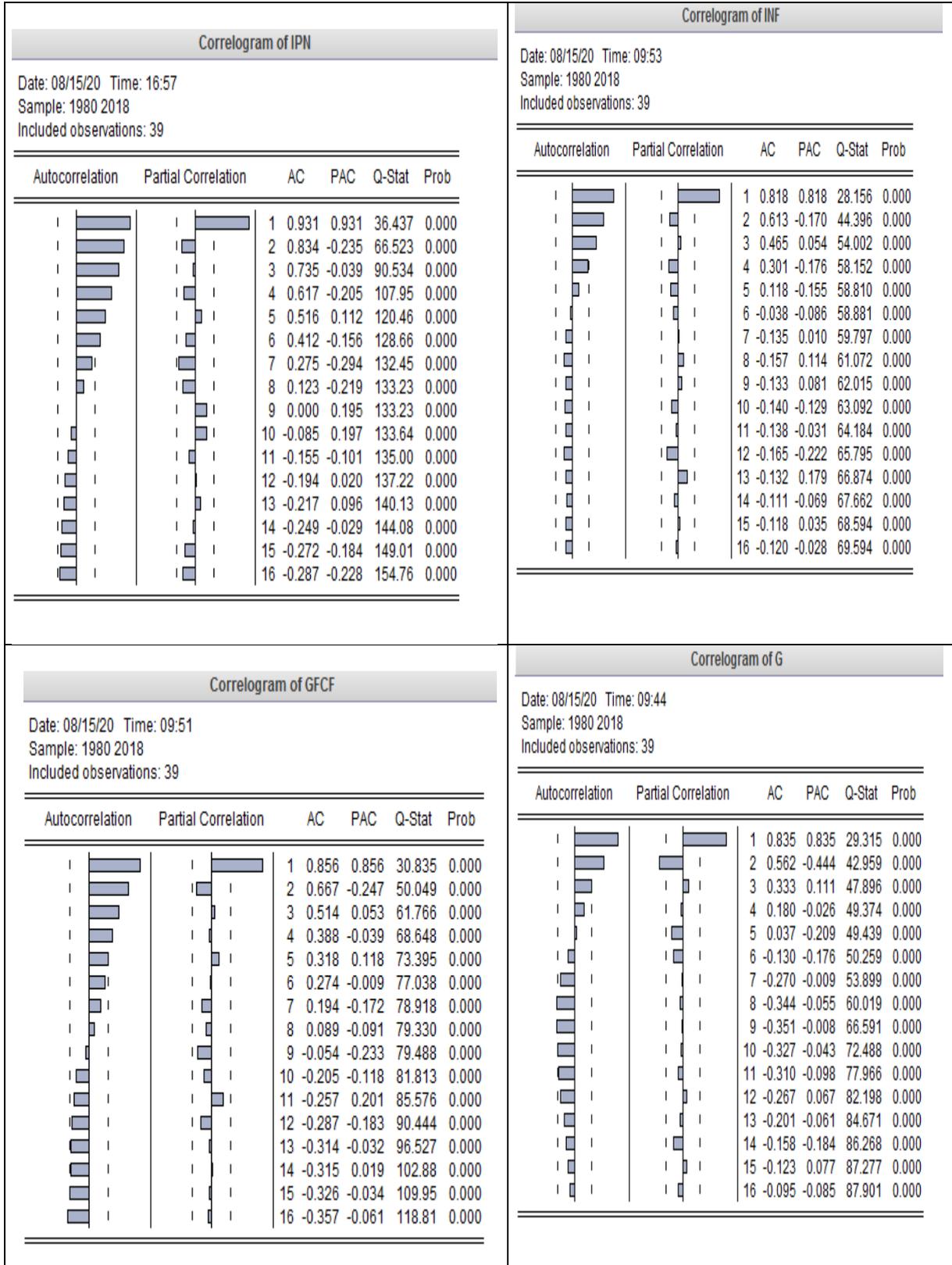
Correlogram of GDPG						
Date: 08/15/20 Time: 09:33						
Sample: 1980 2018						
Included observations: 39						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.427	0.427	7.6575	0.006	
		2 0.212	0.037	9.5989	0.008	
		3 0.156	0.065	10.676	0.014	
		4 -0.054	-0.181	10.810	0.029	
		5 -0.027	0.053	10.843	0.055	
		6 0.049	0.075	10.958	0.090	
		7 0.104	0.111	11.501	0.118	
		8 -0.192	-0.390	13.402	0.099	
		9 -0.290	-0.173	17.873	0.037	
		10 -0.295	-0.109	22.663	0.012	
		11 -0.257	0.110	26.430	0.006	
		12 -0.239	-0.202	29.818	0.003	
		13 -0.037	0.112	29.902	0.005	
		14 -0.069	-0.200	30.209	0.007	
		15 -0.157	0.086	31.843	0.007	
		16 -0.056	-0.064	32.065	0.010	

Correlogram of PGDPG						
Date: 08/15/20 Time: 09:37						
Sample: 1980 2018						
Included observations: 39						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.516	0.516	11.222	0.001	
		2 0.335	0.094	16.085	0.000	
		3 0.292	0.119	19.867	0.000	
		4 0.114	-0.131	20.456	0.000	
		5 0.126	0.096	21.200	0.001	
		6 0.167	0.088	22.544	0.001	
		7 0.178	0.093	24.123	0.001	
		8 -0.106	-0.396	24.700	0.002	
		9 -0.225	-0.171	27.395	0.001	
		10 -0.245	-0.074	30.697	0.001	
		11 -0.239	0.118	33.964	0.000	
		12 -0.254	-0.184	37.784	0.000	
		13 -0.101	0.141	38.410	0.000	
		14 -0.155	-0.165	39.949	0.000	
		15 -0.245	0.099	43.950	0.000	
		16 -0.160	-0.037	45.733	0.000	

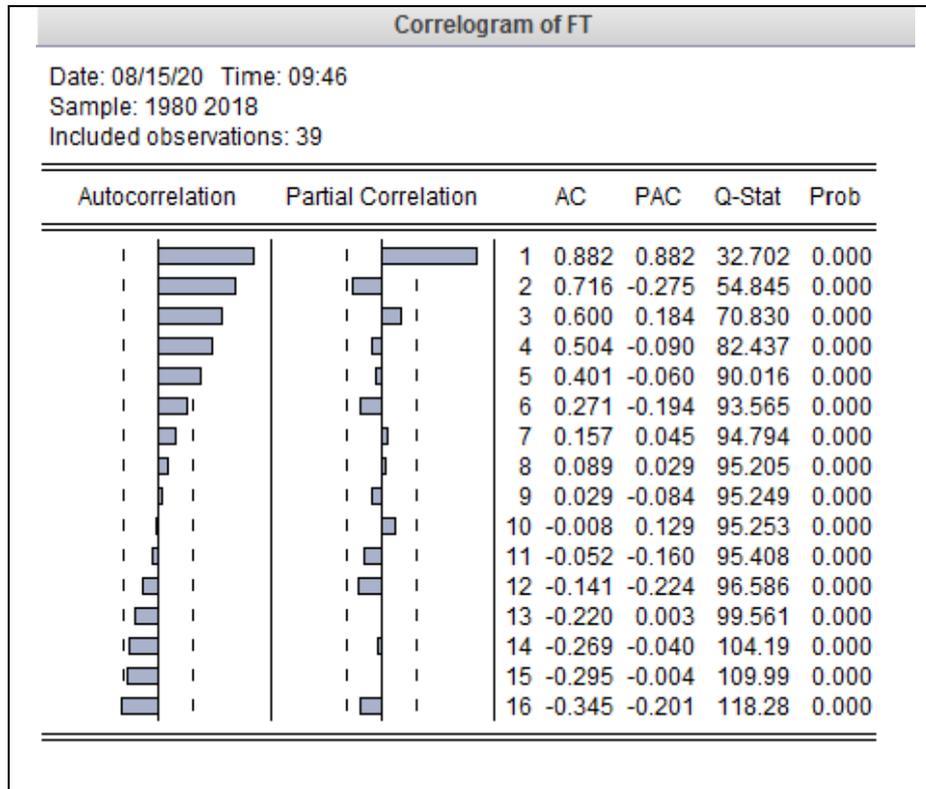
Correlogram of M2						
Date: 08/15/20 Time: 09:54						
Sample: 1980 2018						
Included observations: 39						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.882	0.882	32.731	0.000	
		2 0.722	-0.249	55.285	0.000	
		3 0.576	0.002	70.042	0.000	
		4 0.436	-0.094	78.713	0.000	
		5 0.294	-0.102	82.777	0.000	
		6 0.128	-0.224	83.575	0.000	
		7 -0.029	-0.069	83.617	0.000	
		8 -0.131	0.090	84.497	0.000	
		9 -0.213	-0.111	86.926	0.000	
		10 -0.293	-0.091	91.651	0.000	
		11 -0.337	0.066	98.125	0.000	
		12 -0.366	-0.096	106.05	0.000	
		13 -0.337	0.155	113.03	0.000	
		14 -0.301	-0.114	118.80	0.000	
		15 -0.296	-0.145	124.66	0.000	
		16 -0.315	-0.187	131.57	0.000	

Correlogram of IPRG						
Date: 08/15/20 Time: 09:40						
Sample: 1980 2018						
Included observations: 39						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.492	0.492	10.172	0.001	
		2 0.415	0.229	17.632	0.000	
		3 0.220	-0.069	19.788	0.000	
		4 0.132	-0.038	20.582	0.000	
		5 0.217	0.207	22.790	0.000	
		6 0.209	0.084	24.908	0.000	
		7 0.089	-0.180	25.305	0.001	
		8 -0.247	-0.496	28.458	0.000	
		9 -0.275	-0.064	32.483	0.000	
		10 -0.432	-0.128	42.756	0.000	
		11 -0.364	-0.143	50.336	0.000	
		12 -0.249	-0.001	53.998	0.000	
		13 -0.262	0.079	58.219	0.000	
		14 -0.375	-0.161	67.227	0.000	
		15 -0.362	-0.016	75.962	0.000	
		16 -0.381	-0.094	86.068	0.000	

الملحق رقم (2): دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة



الملحق رقم (3): دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة



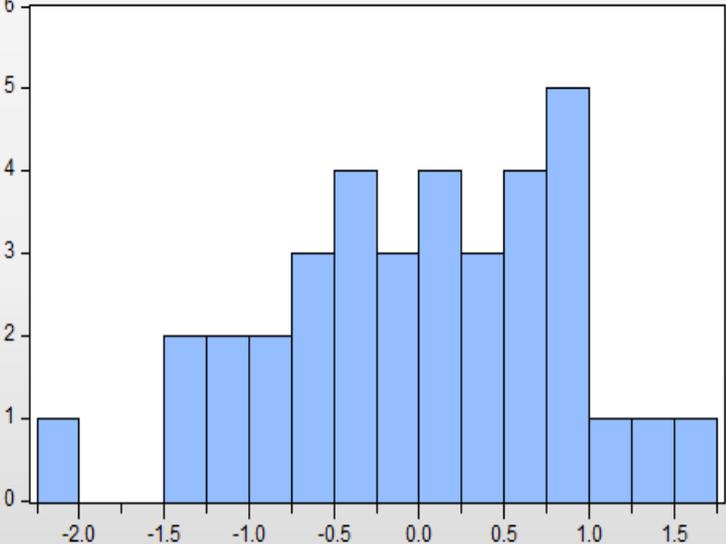
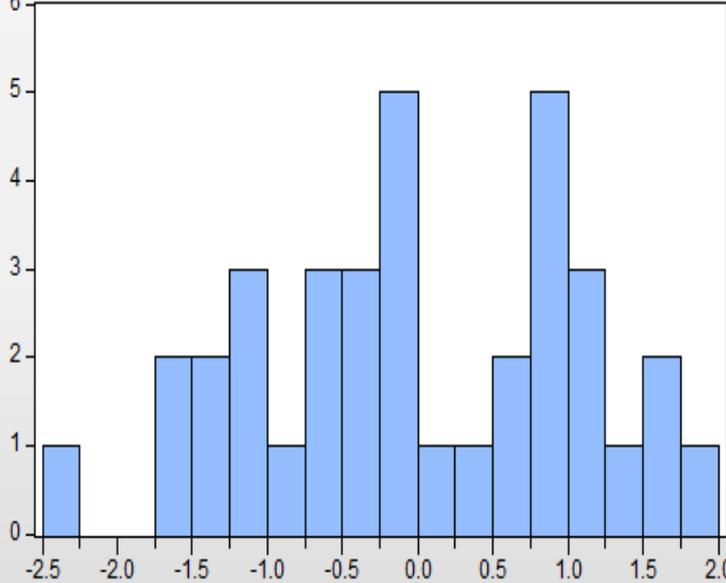
الملحق رقم (4) فترات الإبطاء المثلى لنماذج VAR

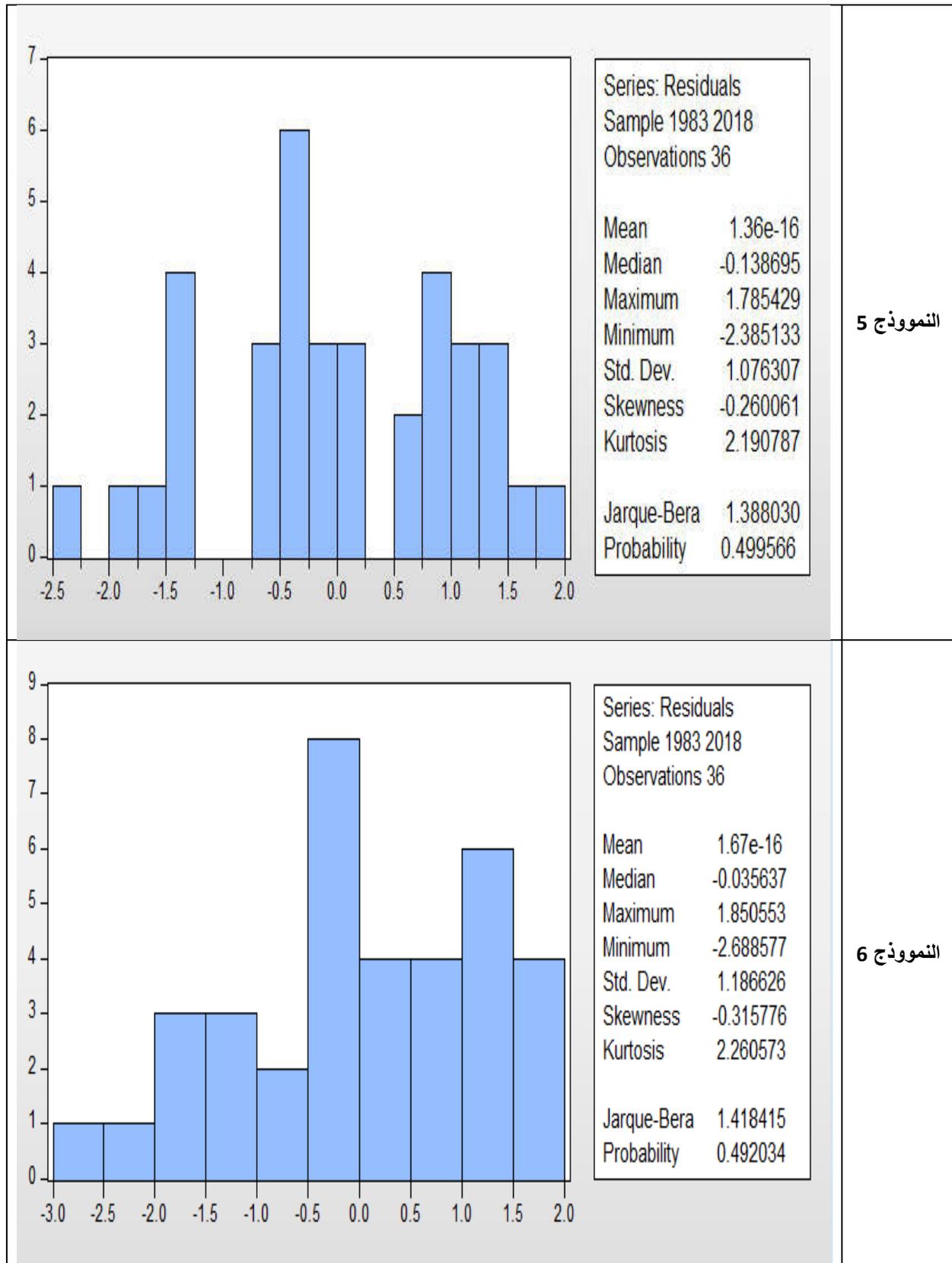
<p>VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: GDPG IPRG G FT GFCF INF M2 Exogenous variables: C Date: 01/26/21 Time: 14:59 Sample: 1980 2018 Included observations: 36</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Lag</th> <th>LogL</th> <th>LR</th> <th>FPE</th> <th>AIC</th> <th>SC</th> <th>HQ</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td>0</td><td>-761.5863</td><td>NA</td><td>8.26e+09</td><td>42.69924</td><td>43.00715</td><td>42.80671</td></tr> <tr><td>1</td><td>-602.6035</td><td>247.3065</td><td>19321545</td><td>36.58909</td><td>39.05234*</td><td>37.44883</td></tr> <tr><td>2</td><td>-546.8980</td><td>64.98978</td><td>18424766</td><td>36.21656</td><td>40.83515</td><td>37.82857</td></tr> <tr><td>3</td><td>-443.0069</td><td>80.80420*</td><td>2412214.*</td><td>33.16705*</td><td>39.94099</td><td>35.53134*</td></tr> </tbody> </table> <p>* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion</p>	Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	0	-761.5863	NA	8.26e+09	42.69924	43.00715	42.80671	1	-602.6035	247.3065	19321545	36.58909	39.05234*	37.44883	2	-546.8980	64.98978	18424766	36.21656	40.83515	37.82857	3	-443.0069	80.80420*	2412214.*	33.16705*	39.94099	35.53134*	النموذج 1
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ																														
0	-761.5863	NA	8.26e+09	42.69924	43.00715	42.80671																														
1	-602.6035	247.3065	19321545	36.58909	39.05234*	37.44883																														
2	-546.8980	64.98978	18424766	36.21656	40.83515	37.82857																														
3	-443.0069	80.80420*	2412214.*	33.16705*	39.94099	35.53134*																														
<p>VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: PGDPG IPRG G FT GFCF INF M2 Exogenous variables: C Date: 07/25/20 Time: 17:37 Sample: 1980 2018 Included observations: 37</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Lag</th> <th>LogL</th> <th>LR</th> <th>FPE</th> <th>AIC</th> <th>SC</th> <th>HQ</th> </tr> </thead> <tbody> <tr><td>0</td><td>-781.3832</td><td>NA</td><td>7.59e+09</td><td>42.61531</td><td>42.92008</td><td>42.72276</td></tr> <tr><td>1</td><td>-620.0781</td><td>252.8567*</td><td>18405583*</td><td>36.54476</td><td>38.98291*</td><td>37.40433*</td></tr> <tr><td>2</td><td>-566.9652</td><td>63.16135</td><td>19836543</td><td>36.32244*</td><td>40.89397</td><td>37.93412</td></tr> </tbody> </table> <p>* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion</p>	Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	0	-781.3832	NA	7.59e+09	42.61531	42.92008	42.72276	1	-620.0781	252.8567*	18405583*	36.54476	38.98291*	37.40433*	2	-566.9652	63.16135	19836543	36.32244*	40.89397	37.93412	النموذج 2							
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ																														
0	-781.3832	NA	7.59e+09	42.61531	42.92008	42.72276																														
1	-620.0781	252.8567*	18405583*	36.54476	38.98291*	37.40433*																														
2	-566.9652	63.16135	19836543	36.32244*	40.89397	37.93412																														

الملحق رقم (5) فترات الابطاء المثلى لنماذج VAR

<p>VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: GDPG IPN G FT GFCF INF M2 Exogenous variables: C Date: 07/25/20 Time: 17:39 Sample: 1980 2018 Included observations: 37</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Lag</th> <th>LogL</th> <th>LR</th> <th>FPE</th> <th>AIC</th> <th>SC</th> <th>HQ</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>0</td> <td>-645.3843</td> <td>NA</td> <td>4871782.</td> <td>35.26402</td> <td>35.56879</td> <td>35.37146</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>-454.7600</td> <td>298.8165</td> <td>2421.275</td> <td>27.60865</td> <td>30.04680*</td> <td>28.46821*</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>-395.8855</td> <td>70.01297*</td> <td>1911.195*</td> <td>27.07489*</td> <td>31.64641</td> <td>28.68657</td> </tr> </tbody> </table> <p>* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion</p>	Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	0	-645.3843	NA	4871782.	35.26402	35.56879	35.37146	1	-454.7600	298.8165	2421.275	27.60865	30.04680*	28.46821*	2	-395.8855	70.01297*	1911.195*	27.07489*	31.64641	28.68657	النموذج 3
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ																							
0	-645.3843	NA	4871782.	35.26402	35.56879	35.37146																							
1	-454.7600	298.8165	2421.275	27.60865	30.04680*	28.46821*																							
2	-395.8855	70.01297*	1911.195*	27.07489*	31.64641	28.68657																							
<p>VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: PGDPG IPN G FT GFCF INF M2 Exogenous variables: C Date: 07/25/20 Time: 17:40 Sample: 1980 2018 Included observations: 37</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Lag</th> <th>LogL</th> <th>LR</th> <th>FPE</th> <th>AIC</th> <th>SC</th> <th>HQ</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>0</td> <td>-645.6875</td> <td>NA</td> <td>4952289.</td> <td>35.28041</td> <td>35.58518</td> <td>35.38785</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>-453.9007</td> <td>300.6388</td> <td>2311.379</td> <td>27.56220</td> <td>30.00035*</td> <td>28.42176*</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>-395.5240</td> <td>69.42095*</td> <td>1874.213*</td> <td>27.05535*</td> <td>31.62687</td> <td>28.66703</td> </tr> </tbody> </table> <p>* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion</p>	Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	0	-645.6875	NA	4952289.	35.28041	35.58518	35.38785	1	-453.9007	300.6388	2311.379	27.56220	30.00035*	28.42176*	2	-395.5240	69.42095*	1874.213*	27.05535*	31.62687	28.66703	النموذج 4
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ																							
0	-645.6875	NA	4952289.	35.28041	35.58518	35.38785																							
1	-453.9007	300.6388	2311.379	27.56220	30.00035*	28.42176*																							
2	-395.5240	69.42095*	1874.213*	27.05535*	31.62687	28.66703																							
<p>VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: GDPG IPRG G FT GFCF INF M2 DUM Exogenous variables: C Date: 09/27/20 Time: 22:25 Sample: 1980 2018 Included observations: 37</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Lag</th> <th>LogL</th> <th>LR</th> <th>FPE</th> <th>AIC</th> <th>SC</th> <th>HQ</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>0</td> <td>-777.2516</td> <td>NA</td> <td>3.75e+08</td> <td>42.44603</td> <td>42.79434</td> <td>42.56883</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>-586.4619</td> <td>288.7628</td> <td>428960.9</td> <td>35.59253</td> <td>38.72729*</td> <td>36.69768*</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>-504.5722</td> <td>88.52935*</td> <td>272985.1*</td> <td>34.62553*</td> <td>40.54674</td> <td>36.71303</td> </tr> </tbody> </table> <p>* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion</p>	Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	0	-777.2516	NA	3.75e+08	42.44603	42.79434	42.56883	1	-586.4619	288.7628	428960.9	35.59253	38.72729*	36.69768*	2	-504.5722	88.52935*	272985.1*	34.62553*	40.54674	36.71303	النموذج 5
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ																							
0	-777.2516	NA	3.75e+08	42.44603	42.79434	42.56883																							
1	-586.4619	288.7628	428960.9	35.59253	38.72729*	36.69768*																							
2	-504.5722	88.52935*	272985.1*	34.62553*	40.54674	36.71303																							
<p>VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: PGDPG IPRG G FT GFCF INF M2 DUM Exogenous variables: C Date: 09/27/20 Time: 22:27 Sample: 1980 2018 Included observations: 37</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Lag</th> <th>LogL</th> <th>LR</th> <th>FPE</th> <th>AIC</th> <th>SC</th> <th>HQ</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>0</td> <td>-776.9175</td> <td>NA</td> <td>3.69e+08</td> <td>42.42797</td> <td>42.77628</td> <td>42.55077</td> </tr> <tr> <td>1</td> <td>-585.2870</td> <td>290.0354</td> <td>402564.7</td> <td>35.52902</td> <td>38.66378*</td> <td>36.63417</td> </tr> <tr> <td>2</td> <td>-502.7184</td> <td>89.26332*</td> <td>246955.6*</td> <td>34.52532*</td> <td>40.44653</td> <td>36.61282*</td> </tr> </tbody> </table> <p>* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion</p>	Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ	0	-776.9175	NA	3.69e+08	42.42797	42.77628	42.55077	1	-585.2870	290.0354	402564.7	35.52902	38.66378*	36.63417	2	-502.7184	89.26332*	246955.6*	34.52532*	40.44653	36.61282*	النموذج 6
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ																							
0	-776.9175	NA	3.69e+08	42.42797	42.77628	42.55077																							
1	-585.2870	290.0354	402564.7	35.52902	38.66378*	36.63417																							
2	-502.7184	89.26332*	246955.6*	34.52532*	40.44653	36.61282*																							

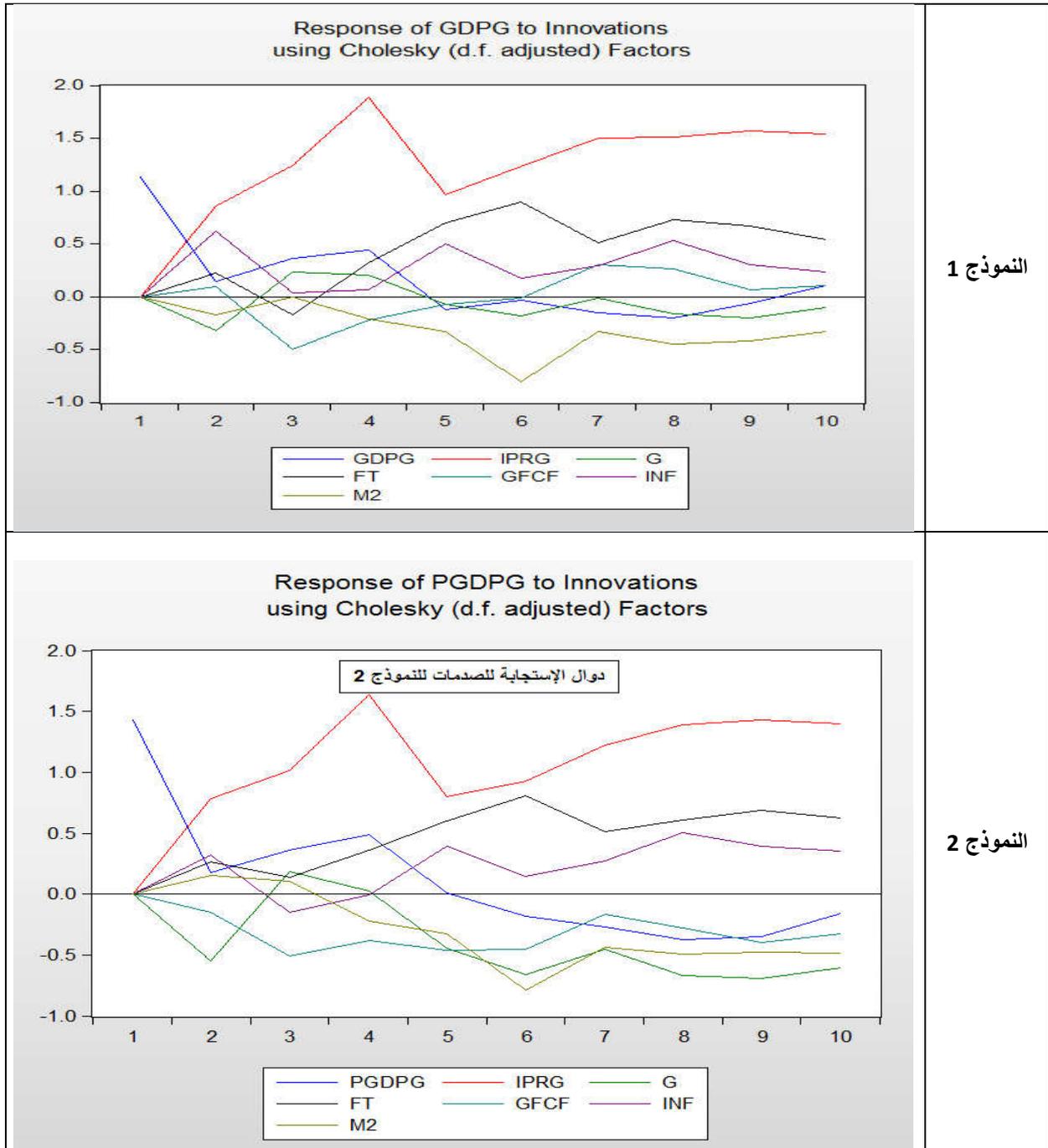
الملحق رقم (6) إختبارات Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي للبقاوي

 <table border="1" data-bbox="943 450 1233 965"> <thead> <tr> <th colspan="2">Series: Residuals</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Sample</td> <td>1983 2018</td> </tr> <tr> <td>Observations</td> <td>36</td> </tr> <tr> <td>Mean</td> <td>-2.34e-16</td> </tr> <tr> <td>Median</td> <td>0.049139</td> </tr> <tr> <td>Maximum</td> <td>1.678205</td> </tr> <tr> <td>Minimum</td> <td>-2.073712</td> </tr> <tr> <td>Std. Dev.</td> <td>0.856520</td> </tr> <tr> <td>Skewness</td> <td>-0.255508</td> </tr> <tr> <td>Kurtosis</td> <td>2.591712</td> </tr> <tr> <td>Jarque-Bera</td> <td>0.641756</td> </tr> <tr> <td>Probability</td> <td>0.725512</td> </tr> </tbody> </table>	Series: Residuals		Sample	1983 2018	Observations	36	Mean	-2.34e-16	Median	0.049139	Maximum	1.678205	Minimum	-2.073712	Std. Dev.	0.856520	Skewness	-0.255508	Kurtosis	2.591712	Jarque-Bera	0.641756	Probability	0.725512	<p>النموذج 1</p>
Series: Residuals																									
Sample	1983 2018																								
Observations	36																								
Mean	-2.34e-16																								
Median	0.049139																								
Maximum	1.678205																								
Minimum	-2.073712																								
Std. Dev.	0.856520																								
Skewness	-0.255508																								
Kurtosis	2.591712																								
Jarque-Bera	0.641756																								
Probability	0.725512																								
 <table border="1" data-bbox="943 1162 1233 1711"> <thead> <tr> <th colspan="2">Series: Residuals</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Sample</td> <td>1983 2018</td> </tr> <tr> <td>Observations</td> <td>36</td> </tr> <tr> <td>Mean</td> <td>-1.36e-16</td> </tr> <tr> <td>Median</td> <td>-0.167268</td> </tr> <tr> <td>Maximum</td> <td>1.970355</td> </tr> <tr> <td>Minimum</td> <td>-2.269567</td> </tr> <tr> <td>Std. Dev.</td> <td>1.077786</td> </tr> <tr> <td>Skewness</td> <td>-0.075787</td> </tr> <tr> <td>Kurtosis</td> <td>2.078591</td> </tr> <tr> <td>Jarque-Bera</td> <td>1.307954</td> </tr> <tr> <td>Probability</td> <td>0.519974</td> </tr> </tbody> </table>	Series: Residuals		Sample	1983 2018	Observations	36	Mean	-1.36e-16	Median	-0.167268	Maximum	1.970355	Minimum	-2.269567	Std. Dev.	1.077786	Skewness	-0.075787	Kurtosis	2.078591	Jarque-Bera	1.307954	Probability	0.519974	<p>النموذج 2</p>
Series: Residuals																									
Sample	1983 2018																								
Observations	36																								
Mean	-1.36e-16																								
Median	-0.167268																								
Maximum	1.970355																								
Minimum	-2.269567																								
Std. Dev.	1.077786																								
Skewness	-0.075787																								
Kurtosis	2.078591																								
Jarque-Bera	1.307954																								
Probability	0.519974																								



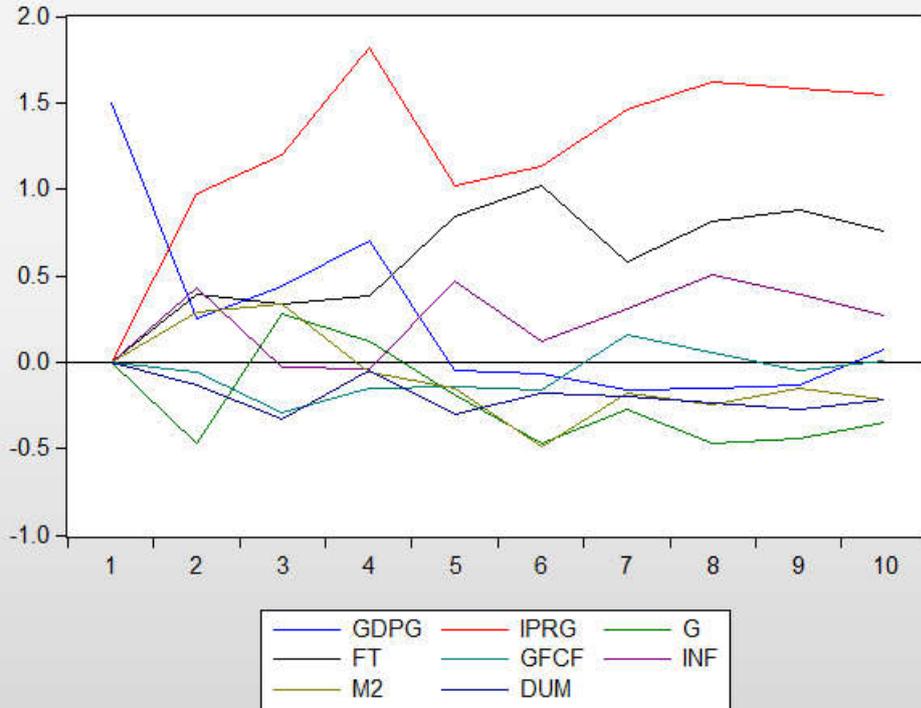
الملحق رقم (7) دوال الاستجابة الدفعية

الملحق رقم (7) دوال الاستجابة الدفعية



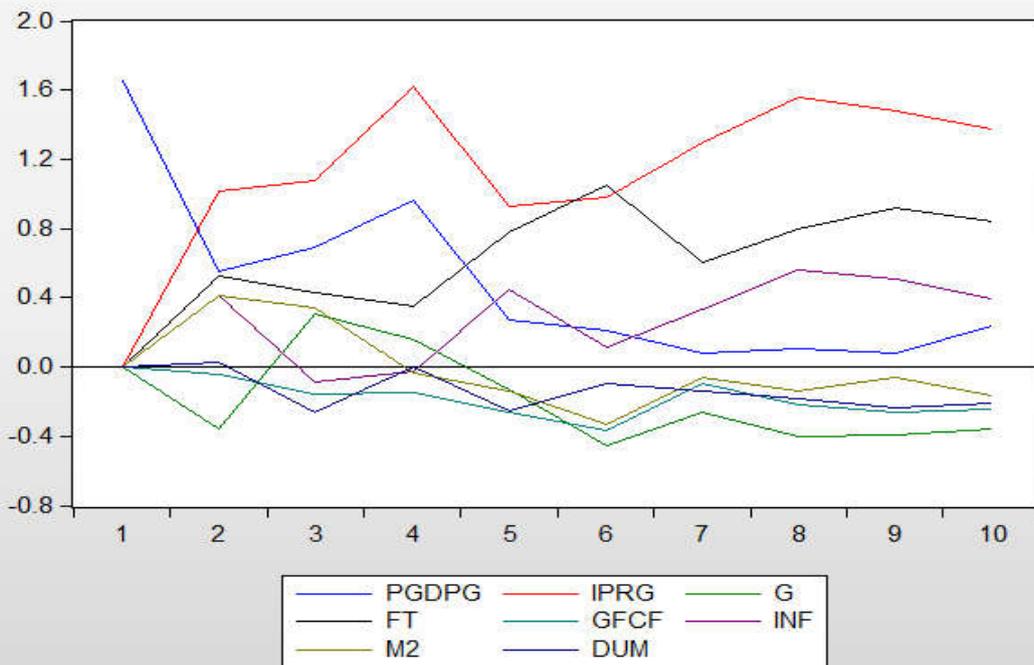
الملحق رقم (8) دوال الاستجابة الدفعية

Response of GDPG to Innovations using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



النموذج 5

Response of PGDPPG to Innovations using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



النموذج 6

الملحق رقم (9): دالة الارتباط الذاتي للبواقي

النموذج 2							النموذج 1						
Correlogram of Residuals							Correlogram of Residuals						
Date: 09/20/20 Time: 23:22 Sample: 1980 2018 Included observations: 36 Q-statistic probabilities adjusted for 15 dynamic regressors							Date: 09/21/20 Time: 01:31 Sample: 1980 2018 Included observations: 36 Q-statistic probabilities adjusted for 15 dynamic regressors						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1 0.110	0.110	0.4692	0.493				1 0.033	0.033	0.0424	0.837	
		2 0.058	0.047	0.6067	0.738				2 0.008	0.007	0.0452	0.978	
		3 -0.122	-0.136	1.2277	0.746				3 -0.083	-0.083	0.3280	0.955	
		4 -0.159	-0.139	2.3073	0.679				4 -0.097	-0.093	0.7316	0.947	
		5 -0.087	-0.043	2.6377	0.756				5 -0.049	-0.043	0.8389	0.974	
		6 -0.015	0.001	2.6480	0.852				6 0.078	0.077	1.1180	0.981	
		7 0.135	0.115	3.5020	0.835				7 -0.045	-0.065	1.2142	0.991	
		8 0.142	0.091	4.4877	0.811				8 0.040	0.026	1.2934	0.996	
		9 -0.215	-0.292	6.8345	0.654				9 -0.302	-0.308	5.9111	0.749	
		10 -0.186	-0.164	8.6642	0.564				10 0.011	0.041	5.9173	0.822	
		11 -0.206	-0.098	10.997	0.444				11 -0.081	-0.092	6.2723	0.855	
		12 -0.220	-0.203	13.766	0.316				12 -0.149	-0.212	7.5358	0.820	
		13 -0.051	-0.101	13.922	0.379				13 -0.052	-0.107	7.6989	0.863	
		14 0.091	0.006	14.436	0.418				14 0.047	-0.012	7.8377	0.898	
		15 0.183	0.040	16.625	0.342				15 0.025	0.021	7.8781	0.929	
		16 0.059	-0.025	16.865	0.394				16 0.092	-0.017	8.4534	0.934	
*Probabilities may not be valid for this equation specification.							*Probabilities may not be valid for this equation specification.						
النموذج 6							النموذج 5						
Correlogram of Residuals							Correlogram of Residuals						
Date: 10/06/20 Time: 00:26 Sample: 1980 2018 Included observations: 36 Q-statistic probabilities adjusted for 17 dynamic regressors							Date: 10/05/20 Time: 23:46 Sample: 1980 2018 Included observations: 36 Q-statistic probabilities adjusted for 17 dynamic regressors						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*		Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1 0.079	0.079	0.2435	0.622				1 0.130	0.130	0.6565	0.418	
		2 0.089	0.084	0.5656	0.754				2 0.100	0.084	1.0562	0.590	
		3 -0.019	-0.033	0.5808	0.901				3 -0.065	-0.090	1.2324	0.745	
		4 -0.068	-0.073	0.7778	0.941				4 -0.082	-0.074	1.5208	0.823	
		5 -0.004	0.011	0.7785	0.978				5 -0.054	-0.020	1.6479	0.895	
		6 -0.020	-0.009	0.7972	0.992				6 0.009	0.030	1.6517	0.949	
		7 0.122	0.123	1.5043	0.982				7 0.085	0.080	1.9897	0.960	
		8 0.125	0.109	2.2720	0.972				8 0.086	0.054	2.3520	0.968	
		9 -0.212	-0.263	4.5430	0.872				9 -0.245	-0.296	5.4027	0.798	
		10 -0.209	-0.218	6.8484	0.740				10 -0.201	-0.162	7.5311	0.675	
		11 -0.212	-0.137	9.3177	0.593				11 -0.193	-0.083	9.5769	0.569	
		12 -0.208	-0.161	11.795	0.462				12 -0.168	-0.129	11.188	0.513	
		13 -0.104	-0.101	12.439	0.492				13 -0.093	-0.108	11.699	0.552	
		14 -0.036	-0.049	12.520	0.565				14 0.008	-0.032	11.703	0.630	
		15 0.158	0.124	14.155	0.514				15 0.127	0.088	12.754	0.621	
		16 0.015	0.032	14.169	0.586				16 0.027	0.005	12.805	0.687	
*Probabilities may not be valid for this equation specification.							*Probabilities may not be valid for this equation specification.						

الملحق رقم (10): ملخص الدراسات السابقة لعينة من الدول المتقدمة

الرقم	المؤلف وسنة النشر	العينة وفترة الدراسة	المنهجية	أهم النتائج
01	Lee و Liu, Lee 2016 /	دول مجموعة السبعة G7 (1980-2011)	بيانات بانل	وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين نشاط التأمين والنمو الإقتصادي
02	Hotta / 2015	10 من دول EU (1998-2013)	بيانات بانل	تطور نشاط التأمين يحفز النمو الإقتصادي
03	Lee/2011	10 من دول OECD (1979-2006)	بيانات بانل	وجود أثر إيجابي معنوي لكل من نشاط للتأمين على الحياة ونشاط التأمين على الممتلكات والمسؤولية على النمو الإقتصادي
04	Lončar, Čurak 2009 / & Poposki	10 من دول EU (2007-1992)	بيانات بانل	وجود أثر إيجابي معنوي لتطور نشاط التأمين الكلي وبفرعيه على النمو الإقتصادي
05	Adams and al (2009)	السويد (1998-1830)	نماذج VAR	النمو الإقتصادي يسبق تطور قطاع التأمين أي (Following Demand).
06	Kugler and Ofoghi (2005)	المملكة المتحدة UK (2003-1966)	نماذج VAR	هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين تطور حجم سوق التأمين والنمو الإقتصادي
07	Zurbrugg و Ward (2000)	09 من دول OECD (1996-1961)	بيانات بانل	- وجود علاقة سببية من النمو الإقتصادي و انعدامها في البعض الآخر.

الملحق رقم (11): ملخص الدراسات السابقة لعينة من الدول النامية

الرقم	المؤلف وسنة النشر	العينة وفترة الدراسة	المنهجية	أهم النتائج
01	كريم جايز 2019	الجزائر (2015-1980)	نماذج VAR	علاقة طردية في المدى الطويل بين الطلب على التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر.
02	مصعب بالي (2018)	الجزائر (2016-1980)	نماذج ARDL	علاقة طردية ومعنوية بين نمو أقساط التأمين والنمو الاقتصادي
03	Wenjie و Linsen و Wang (2017)	الصين (2015-1999)	بيانات بانل	وجود أثر سلبي معنوي للتأمين على الحياة وأثر إيجابي لفرع التأمين على الممتلكات والمسؤولية على النمو الاقتصادي.
04	Shiekh Hassan و Muye (2016)	22 من دول ASEAN (2012-2004)	بيانات بانل	وجود أثر موجب ومعنوي لنشاط سوق التأمين التكافلي الإسلامي على النمو الاقتصادي.
05	Olayungbo (2016)	نيجيريا (2013-1976)	نماذج ARDL	وجود أثر إيجابي ومعنوي للتأمين بنوعيه على النمو الاقتصادي
06	Olayungbo (2015)	جنوب افريقيا (2012-1970)	نماذج VAR	علاقة سببية ذات اتجاه واحد من التطور المالي و النمو الاقتصادي باتجاه الطلب على التأمين
07	Marcu و Cristea و Cârstina (2015)	رومانيا (2012-1997)	تحليل التباين (ANOVA)	هناك أثر معنوي لنشاط التأمين على النمو الاقتصادي
08	Apanisile و Akinlo (2014)	30 من دول SSA (2011-1986)	بيانات بانل	أثر معنوي إيجابي للتأمين على النمو الاقتصادي
09	Alhassan و Fiador (2014)	غانا (2010-1990)	نماذج ARDL	هناك أثر إيجابي معنوي لنشاط التأمين على النمو الاقتصادي في المدى الطويل
10	Bala و Verma (2013)	الهند (2011-1990)	نموذج الانحدار الخطي المتعدد	هناك أثر إيجابي معنوي لنشاط التأمين على النمو الاقتصادي .

لعدم وجود علاقة بين تطور سوق التأمين والنمو الاقتصادي في 21 مقاطعة من أصل 31	بيانات بانل	31 مقاطعة في الصين (1997-2011)	Lee و Su و Hu (2013)	11
GDP - يؤثر معنويا وإيجابيا على حجم أقساط التأمين على الحياة - أثر سلبي معنوي للتضخم والبطالة على الطلب على التأمين على الحياة.	الانحدار البسيط	الهند (1991-2012)	Jain و Bhatia (2013)	12
أثر معنوي إيجابي في المدى الطويل لتطور فرع التأمين على النمو الاقتصادي وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من تطور نشاط التأمين على الحياة باتجاه النمو الاقتصادي في المدى القصير.	نماذج VAR	الهند (1991-2009)	Ghosh و Khurshed (2013)	13
أثر معنوي إيجابي لكل من TII إجمالي استثمارات قطاع التأمين و مجموع أقساط التأمين المكتتبة IPC على النمو الاقتصادي في المدى الطويل	نماذج VAR	نيجيريا (1980-2011)	Richard & Victor (2013)	14
أثر إيجابي لفرع التأمينات على الممتلكات والمسؤولية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. أثر إيجابي لفرع التأمينات على الحياة على النمو الاقتصادي في المدى القصير.	نماذج VAR	ماليزيا (1970-2010)	CHau, Khin and Teng (2013)	15
أثر إيجابي لنشاط التأمينات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وعلاقة سببية ذات اتجاهين في المدى القصير.	بيانات بانل	18 دولة ذات دخل متوسط (1980-2012)	Rudra P. Pradhan (2013)	16
يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على خدمات التأمين في المدى القصير.	نماذج VAR	تايوان (1961-2006)	Chang ، Horng و Wu (2012)	17
عدم وجود علاقة بين حجم القروض و التأمين على الحياة و النمو الاقتصادي	بيانات بانل	18 دولة من EU (1980-2012)	Yu و Cheng ، Hu (2012)	18

الرقم	المؤلف وسنة النشر	العينة وفترة الدراسة	المنهجية	أهم النتائج
17	Stojić Njegomir and (2010)	دول منطقة يوغسلافيا(2004-2008)	بيانات بانل	أثر إيجابي لنشاط التأمينات على النمو الإقتصادي في المدى الطويل
18	Ching Kogid , و (2010)Foruoka	ماليزيا(1996-2006)	نماذج VAR	وجود علاقة سببية من قطاع التأمين على الحياة نحو النمو الإقتصادي في المدى الطويل. وجود علاقة سببية في المدى القصير من النمو الإقتصادي نحو قطاع التأمين على الحياة.
19	Vadlamannati (2008)	الهند (1980-2006)	نماذج VAR	أثر إيجابي في المدى الطويل بين قطاع التأمين والنمو الإقتصادي. هناك علاقة معنوية وموجبة بين إصلاحات قطاع التأمين والنمو الإقتصادي
20	Boon(2005)	سنغافورة بيانات شهرية (1985-2002)	نماذج VAR	وجود علاقة سببية في المدى الطويل من السوق المالي و نشاط التأمين باتجاه النمو الإقتصادي
21	Outrevill(1996)	مجموعة دول نامية (1986-1996)	الإنحدار الخطي البسيط	تطور سوق التأمين على الحياة في الدول النامية يرتبط ارتباطا معنويا ووثيقا بمستوى الناتج الداخلي الخام و مستوى التطور المالي.
22	Boon(2005)	سنغافورة بيانات شهرية (1985- 2002)	نماذج VAR	وجود علاقة سببية في المدى الطويل من السوق المالي و نشاط التأمين باتجاه النمو الإقتصادي
23	Outrevill(1996)	مجموعة دول نامية (1986-1996)	الإنحدار الخطي البسيط	تطور سوق التأمين على الحياة في الدول النامية يرتبط ارتباطا معنويا ووثيقا بمستوى الناتج الداخلي الخام و مستوى التطور المالي.

الملحق رقم (12): ملخص الدراسات السابقة لعينة تضم دول متقدمة وأخرى نامية

الرقم	المؤلف وسنة النشر	العينة وفترة الدراسة	المنهجية	أهم النتائج
01	Abu-Bakar،Mohy UI Din و Regupathi	2015-2006	بيانات بائل	هناك أثر إيجابي معنوي للتأمين على الحياة على النمو الاقتصادي أثر إيجابي معنوي لفرع التأمين على الممتلكات والمسؤولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة لكنه أقوى في الدول المتقدمة
02	Pradhan و آخرون(2016)	2012-1988	بيانات بائل	علاقة سببية معنوية في المدى الطويل من عمق القطاع المصرفي و السوق المالي وقطاع التأمين باتجاه النمو الاقتصادي. علاقة سببية ذات اتجاهين في المدى القصير بين معدل اختراق التأمين والنمو الاقتصادي
03	Pradhan، Norman (2015)،Arvinand	2012-1988	بيانات بائل	تطور سوق التأمين خاصة والتطور المالي عامة من مسببات النمو الاقتصادي في المدى الطويل
04	Kiran وBahmani،Pradhan (2014)	2012-1988	بيانات بائل	النمو الاقتصادي والنشاط المصرفي يؤثران إيجابيا ومعنويا في نشاط التأمين في المدى الطويل علاقة سببية ذات اتجاهين في المدى القصير بين النشاط المصرفي و نشاط التأمين
05	Lee وChen (2013)	2005-1976	بيانات بائل	أثر إيجابي معنوي لتطور سوق التأمين على الحياة على النمو الاقتصادي
06	Moshirian و Li،Han (2010)	2005-1994	بيانات بائل	هناك أثر إيجابي معنوي لنشاط التأمين و على النمو الاقتصادي في جميع دول العينة تأثير فرع التأمين على الممتلكات والمسؤولية أكبر من تأثير فرع التأمين على الحياة. يؤثر نشاط التأمين في النمو الاقتصادي في الدول النامية بشكل أقوى منه في الدول المتقدمة.
07	Haiss and Sumegi (2008)	2005-1992	بيانات بائل	أثر إيجابي للتأمين على الحياة بالنسبة في الدول المتقدمة بينما هناك أثر إيجابي للتأمين على الممتلكات و المسؤولية في الدول النامية.

الملخص:

تهدف هاته الأطروحة لاختبار أثر التأمين والإصلاحات التي عرفها على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1980 و 2018 باستخدام المنهج التحليلي والمنهج والقياسي باستعمال نماذج الإنحدار الذاتي ذات المتجه VAR ونماذج أشعة الإنحدار الذاتي ذات الابطاء الموزع ARDL. كشفت الدراسة نظريا ضعف أداء نشاط التأمين في الجزائر إضافة إلى أن للتأمين والاصلاحات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، الدراسة القياسية أظهرت وجود تكامل مشترك بين متغيرات النماذج وأثر إيجابي معنوي (علاقة طردية) لنشاط التأمين وأثر سلبي معنوي للإصلاحات التي عرفها منذ 1996 على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التأمين، النمو الاقتصادي، نماذج VAR، نماذج ARDL

Résumé:

Cette étude vise à tester l'impact de l'assurance et ces réformes la croissance économique en Algérie durant 1980 et 2018 en utilisant les modèles (VAR) et les modèles autorégressifs à retard distribué (ARDL). L'étude a révélé la faible performance de l'activité d'assurance en Algérie. De plus, l'assurance et ses réformes ont un impact positif sur la croissance économique en Algérie theoriquement. l'étude économétrique a montré l'existence d'une relation d'équilibre à long terme entre les variables de chaque modèle et un effet positif et significatif de l'activité d'assurance et un effet négatif et significatif des réformes sur la croissance économique en Algérie.

Mots-clés: Assurance, Croissance Economic, Les models VAR, Les Models ARDL.

Abstract

The aim of this thesis is to test the impact of insurance and its reforms on economic growth in Algeria during the period between 1980 and 2018 using vector autoregressive models (VAR) and the autoregressive distributed lag models (ARDL). Theoretically, The study revealed the weak performance of the insurance activity in Algeria and that insurance and its reforms have a positive impact on economic growth. The econometric study showed the existence of a long-term equilibrium relationship between the variables of each model and a significant positive effect of Insurance activity and a significant negative effect of the reforms since 1996 on economic growth in Algeria.

Keywords: Insurance, Economic Growth, VAR models, ARDL models.